من وثائق التاريخ المعاصر

اليسار السوداني في عشرة أعوام

١٩٥٤ - ١٩٦٣

إعداد محمد سليمان

مكتبة الفجر — واد مدني — السودان

من وثائق التاريخ المعاصر



اليسار السوداني في عشرة أعوام

١٩٥٤ - ١٩٦٣

إعداد محمد سليمان

مكتبة الفجر ـ واد مدني ـ السودان

مقدمة

السودان القديم

فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية التى لم تكن لتسعد بها مصر وحدها بل الشعب العربى كله وبالنسبة للسودان تشكل ثورة يوليو عاملا هاما فى تاريخ حياته بل تمثل أروع آية من آيات الكفاح المشترك بين الشعبين فقد وضع ثوار مصر قضية السودان قبل كل شىء آخر فى برنامج عملهم . جمعوا الأحزاب السودانية واتفقوا معها ثم اجتمعوا مع الجانب البريطانى ليخرجوا باتفاقية القاهرة فى فبراير عام ١٩٥٣ . التى نصت على إجراء انتخابات لأول برلمان سودانى تحت إشراف لجنة دولية وأن تترك للسودان تقرير مصيره إما إلى الاستقلال أو إلى الارتباط بشكل ما مع مصر .

أجريت الانتخابات ووليت أمر البلاد حكومة وطنية برئاسة السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى فى أول يناير ١٩٥٤ وبعد سنتين أعلن البرلمان السودانى استقلال البلاد وشهد التاريخ ميلاد دولة فتية عربية أفريقية تحد حدودها من خط العرض الثالث إلى الثانى والعشرين وتشكل مساحة مليون ميل مربع فى الجزء الشمالى الشرقى لأفريقيا .

وإذا كانت دولة سودان وادى النيل الحر المستقل قد ظهرت حديثا وبلغ عمرها حتى الآن اثنى عشر عاما بعد أن خرج الاستعمار البريطانى من أرضها مذموما مدحورا

فإنما يضرب تاريخ هذه البلاد فى القدم بل يرجع إلى الحضـــارات الأولى التى بناها الإنسان حينما أخذ يشحذ عقله ويعمل جهده حتى صرع قوى الطبيعة وهيأ لنفسه ظرفا ملائما للاستقرار بعد أن كان يقضى سنين حياته ركضا وراء القوت والمأكل فأصبح ينعم ببعض الهدوء والراحة ووفرة الزمن وما تبع ذلك من تفكير وتنظيم ثم كان ما كان من نشوء حقبه هامة فى تاريخه تقوم على أسس جديدة من العلائق الاجتماعية صاعداً بذلك درجة من التقدم فيسجل الزمن والتاريخ قيام أول حكومات نظمها الإنسان على ضفاف النيل والفرات والسند والكنج وغيرها وكانت مصر أولى تلك الحضارات وأقواها أثراً على كل ماجاء من بعدها وما أصابته الشعوب من التقدم وقد تأثر السودان أكثر من غيره وفى الحق لولا الحدود الجغرافية المصطنعة والمعوقات الطبيعية التى حالت دون الإنسان القديم لكنا اليوم ننعم بدولة واحدة هى دولة وادى النيل الكبرى .

كانت مصر وما زالت مسربا للفكر ونافذة للنور يطل عليها السودان منذ عهد الفراعنة وقد خضع السودان مراراً لحكم الأسر الفرعونية بل وتمصر فى بعض الأحيان فى ثقافته وعباداته وطريقة حكمه وكان السودان الشمالى يشكل معبرا هاما للحضارات القديمة انتقلت عبر أراضيه حضارة مصر والشرق الأردنى إلى أفريقيا ومنها وربط السودان بين شرق أفريقيا وغربها حتى تشاد وكان الناس بالطبع وهم يتنقلون يحملون معهم عقائدهم وأفكارهم وصناعاتهم حتى حصل ذلك التلاقح والتمازج وأسفر فيما بعد عن دولة سودانية ذات ثقافة أفريقية .

وفى فترة ضعف الإمبراطورية المصرية وتمزق مصر فر كثير من المصـــريين والكهنة فى هجرات كبرى نحو أرض السودان ليبقوا هناك حول معهد جبل البركل ويستظلوا بظل دولة نباتا ذات الحكم الذاتى المستقل والتى كان أهلهـــا ينعمون

باستقرار فقدته مصر آنذاك ووفرة فى العيش والرزق ولم يكتف أولئك السودانيون بحكم بلادهم بل استغلوا فرصة ضعف مصر وحكموها حوالى الثمانين عاما واتخذوا من طيبة قاعدة لحكمهم وعرفوا بالأسرة الخامسة والعشرين وظهر القائد النوبى ترهاقا يحبس الطريق على الآشوريين ويقاومهم من دخول مصر ويسجل الكتاب المقدس «وسمع سنحارب ملك آشور عن ترهاقا ملك كوش قولا لقد خرج ليحاربك فعاد وأرسل رسلا إلى حزقيا قائلا هكذا تكلمون حزقيا ملك يهوذا قائلين لا يخدعك إلهك الذى أنت متكل عليه قائلا لاتدفع أورشليم إلى يد ملك آشور» ولم يفلح ترهاقا وزحف الآشوريون يحتلون مصر ويدمرون مدينة طيبة ويضعون نهاية لحضارة زاهية ورث منها العالم الحديث كل شىء وتوقف فى مصر ذلك الخافق الذى بعث فى الإنسانية الحياة وكان لنهاية طيبة أثر على التاريخ أبلغ من سقوط روما فيما بعد .

ورجع الحكام الكوشيين إلى بناتا يحكمون بلادهم منها وانقطعت الصلة المباشرة بين مصر والسودان حقبة طويلة فقد تعاقب على حكم مصر الآشوريون والفرس واليونان والرومان وكان انقطاع السودان عن مصر أول ظاهرة فى تاريخ العلائق بين البلدين وأخذت الثقافة المصرية الأصلية ولغتها الهيروغلوفية وصناعاتها أخذت تضمحل فى السودان وتعتريها الشيخوخة والفناء ثم ولى الحكام النوبيون وجههم نحو الجنوب ونقلوا عاصمتهم إلى مروى فى قلب القطاع الخصيب وذى الثراء والوفرة فحذقوا الزراعة ووسائل الرى وتربية الماشية وظهرت دولة أفريقية عرفت الحديد بل كانت أعظم مركز لصهر وصناعة الحديد فى أفريقيا جنوب البحر الأبيض المتوسط وفى الميدان الثقافى أخذ العلماء يسمونها أثينا الأفريقية وكما انبعث النور مضيئاً من أثينا إلى أوروبا ذات يوم كذلك أرسلت مروى قبسها ليضىء بقية

بقاع أفريقيا واتخذت مروى حروفا للكتابة بعد أن ذيلت الهروغلوفية الأمر الذى أثار اهتمام المؤرخين اليوم وذاع صيت مروى وأخذ الرواة يتحدثون عنها مما سجله هرمروس فى الأليادة وهيرودتس المؤرخ الأغريقى النابه وكغيرها من الحضارات إصابتها الشيخوخة وقضى عليها فى الوقت الذى أخذت المسيحية تنتشر وتعم أرجاء الشرق الأدنى .

وفى الوقت الذى كان الحكام الرومان يشددون نكيرهم على معتنقى المسيحية فى مصر ويذيقونهم شر العذاب بدأت أول طلائع المسيحيين تهاجر إلى السودان منذ القرن الثالث ولكن الدعوة المسيحية لم تجد الاستجابة السريعة فى السودان الشمالى مثلما وجدت فى مصر والحبشة فى بادىء الأمر ربما لأن الناس كانوا رعاة متجولين مع انعامهم ومن كان مستقرا منهم كان متأثرا بالحضارة المروية التى كانت مزيجا من الفرعونية والأفريقية والرمانية والأغريقية وتمتع بحكم ذاتى لم يدنسه سلطان أو نفوذ أجنبى حتى كان القرن السادس حيث هرعت البعوث الرسمية تبشر بالدين المسيحى ويستجيب إليها الناس .

كان اعتناق السودانين للمسيحية ايذانا ببدء فترة تقدم سياسى وثقافى بعد ما ران على السودان عهد مظلم بعد سقوط مروى ـ لقد امتدت فترة العهد المسيحى فى السودان مما يقرب من الألف عام مما أثر تأثيرا مباشرا سياسيا وثقافيا وروحيا على السكان المحليين وساعد فى تكييف الحضارة المميزه للسودان واضحى للسودان المسيحى اسم كبير فى الشرق الأدنى حيث كان ملوكه يعملون على قدم المساواه مع ملوك مصر والبلاد الأخرى فى الشرق الأدنى .

ولكن وفى الوقت الذى كانت البعوث الرسمية لنشر الديانة المسيحية تنتشر فى السودان فى القرن السادس للميلاد كان العالم يحظى بميلاد محمد رسول الله ثم كان

ما كان من الدعوة الإسلامية وفتوحاتها وخاصة فتح مصر الذى يمثل إحدى طلائع الهجرات الكبرى من الجزيرة العربية إلى أفريقيا عبر برزخ السويس وأخذت القبائل العربية تنهبط فى أرض مصر الطيبة فى موجات كبيرة لتعزيز الجنـــد أو الاستيطان وبمجرد أن استتب الأمر للعرب فى مصر سيروا حملة لغزو النوبة المسيحية (شمال السودان) ولكن حملتهم لقيت مقاومة شديدة وعادت الحملة وجنودها يحتفظون بذكرياتهم عنها وعن مهارة خصومهم النوبيين فى تسديد السهام حتى لقبوهم برماة الحدق لأنهم كانوا يقذفون سهامهم نحو عيون أعدائهم العرب وقل أن تخيب وأخيراً وقع العرب مع النوبة معاهدة البقط التى كانت تنظم العلائق بين مصر الإسلامية والسودان المسيحى مدة طويلة وقد سافر جورج ابن زكريا ملك النوبة إلى بغداد محتجا لدى الخليفة المعتصم على دفع البقط وعلى تهديد الولاه المسلمين فى مصر وقد أكرم المعتصم وفادته مما يؤكد أنه كان للنوبة شأن كبير فى الدوائر الحاكمة عربية أو غيرها .

كانت الدولة المسيحية فى السودان تشكل عقبة كبرى فى سبيل زحف العرب جنوبا من مصر إلا من أولئك المهاجرين الذين كانوا يتسربون فى موجات بسيطة لا تذكر وسار التاريخ مسيرته المعروفة وتكونت فى بغداد وقبلها فى دمشق طبقة أرستقراطية أرادت أن تخضع الشعوب الأخرى التى وقعت تحت حكمها لتقوم تلك الشعوب ومن أهل الذمة بتوفير العيش الهانىء والراحة والبذخ للارستقراطية العربية التى وزعت الإقطاعيات بينها من أراضى البلدان المقهورة والتى نزعت من أصحابها فى الدولتين البيزنطية والفارسية على غرار تمليك الأراضى الذى سار عليه أباطرة الدولتين . كانت سياسة تمليك الأراضى التى سار عليها بنو أمية ومن بعدهم بنوالعباس على النقيض من السياسة التى وضعها عمر بن الخطاب بل ونهى نهياً باتا عن تقسيم الأرض على الفاتحين فى مصر والعراق والشام ثم كان ما اعترض جسم الدولة العربية

ما اعتراه من ضعف فقامت الثورات المحلية وثورات الفلاحين ضد الارستقراطية العربية والطبقة الحاكمة فى بغداد فانقسمت إلى عدة دويلات ثم انتهت إلى ما انتهت إليه .

وتعاقبت أسر أجنبية بعد الفتح العربى على حكم مصر وانقلب العرب فى مصر من حكام وبيدهم مقاليد السلطة إلى رعايا وانتقل النفوذ إلى الحكام المسلمين غير العرب وفقد العرب ما كانوا يلقونه من امتيازات منذ عهد الخليفة العباسى المعتصم الذى أكثر من استجلاب الأتراك ولقى العرب فى مصر عنتا واضطهاداً من أولئك الحكام وقد فرضت عليهم إتاوات باهظة فقاموا بثورات عدة فقدوا فيها الكثير من ممتلكاتهم وشهد القرن الثالث الهجرى انحدار العنصر العربى فى مصر وأخذت بعض القبائل العربية تستوطن الريف المصرى وتستقر على جانبى الشريط الخصيب لوادى النيل وانسابوا جنوبا وغربا إلى أرض النوبة هذا بخلاف الحملات التى سيرها الحكام غير العرب فى مصر جنوبا والتى كان قوامها عرب ربيعة وجهينة .

كانت القبائل العربية تتجه جنوبا بعد أن لم يطب لها المقام فى مصر . وبلاد السودان بما فيها من مزارع خصبة كانت تلائم العربى ولم تكن هجرات العرب تلك تحمل طابعا سياسياً أو دينياً كما وأخذت حملة التسرب تلك تستغرق وقتا طويلا بلغ عدة قرون وعندما أشملت طبقة الإقطاعيين الأوربيين الحروب الصليبية لعبت الكنيسة دورها الرئيسى فى تأجيج الحماس وفى أيدولوجية الحرب وتعرض السكان المحليون — مسلمون ومسيحيون — معاً إلى عذاب واستثمار عنيف من فرق الصليبين فى الفترة ما بين ١٠٩٦ — ١٢٧٠ م غير أن الصليبين اضطروا أخيراً إلى الانسحاب .

ولكن الدولة المسيحية فى السودان كانت توالى غاراتها على مصر الإسلامية

واستغلت فرصة حروبات الظاهر بيبرس سلطان مصر آنذاك فى حروبات فى الشرق الأدنى وفى أرمينا فهاجموا أسوان وأسروا كثيرا من المسلمين كما أغار النوبة المسيحيون على عيذاب مدفوعين بدافع العقيدة الدينية والنزعة الصليبية وبذلك هددوا مصر الإسلامية فى أعظم موارد ثروتها وتجارتها ولم يطق ولاة مصر صبراً فسيروا حملاتهم عليها حتى قضوا على الدولة المسيحية فى الشمال وبذلك انزاحت عقبة كؤود أمام المهاجرين العرب وفتح لهم الطريق على مصراعيه فاندفعوا جنوبا إلى السودان وأخذت القبائل العربية بمرور الزمن تتأقلم وتتأثر بالبيئة الجديدة وتؤثر فيها فمنها من احترف الزراعة على ضفتى النيل ومارس مختلف الحرف وبعضها سار يتابع المراعى ومواطن الكلاء وقويت شوكة القبيلة وانتقلت إليها ملكية الأرض بعد أن كانت ملكا للدولة أو الحاكم واتخذت كل قبيلة زعيما لها هو فارسها وقائدها أما القبائل التى كانت تعمل فى الرعى فقد كثر احتكاكها مع بعضها وهكذا اكتملت للقبائل العربية فى السودان شخصيتها ومكانتها وأصبحت النواة الأصلية للمجتمع الجديد ولشيخ القبيلة نفوذه الكامل المطلق عليها وبقيت القبائل العربية تطبق على ما تبقى للدولة المسيحية على سوبا وتحيط بها من كل جانب حتى قضت عليها فى عام ١٥٠٤ م وانقضت بذلك فترة الحكم المسيحى التى جابت للبلاد كينونتها السياسية وشخصيتها المعنوية فى وقت أخذ سلطان المسيحية يتقلص ونفوذها يضعف وشغل السودانيون وظائف كبرى فى الكنيسة وحينما أصاب الأفول اللغة اليونانية التى كانت سائدة فى مصر والنوبة ثم اللغة القطبية من بعدها من جراء الفتح الإسلامى عكف السودانيين يجعلون من لغتهم اللغة النوبية لغة كتابة بل وترجموا كثيرا من أجزاء الكتاب المقدس إلى اللغة النوبية مما أملته الضرورة وهذه ظاهرة فريدة تؤكد ما أصابه السودانيون المسيحيون من تقدم وما بقاء اللهجات النوبية إلى اليوم بالرغم من محاصرة اللغة العربية لها عشرات القرون إلا دليل قاطع لذلك .

سودان اليوم

بعد سقوط سوبا معقل الدولة المسيحية الأخير قامت فى السودان دولة سنار الإســلامية ودولة الفور فى مستهل القرن السادس عشر وكان ذلك عهداً زاخراً بالحوادث الجسام والأحداث العالمية دفعت بعجلة التاريخ قدماسبق ذلك العهد دولة سنار وصحب قيامها وشهد نهايتها فى ذلك العهد سقطت الدولة البيزنطية وطرد العرب من الأندلس وبدأت محاولات الغربيين لفتح طريق التجارة إلى الهند ثم الاكتشافات الجغرافية واكتشاف أمريكا وامتداد النفوذ العثمانى وعصر النهضة والإصلاح الدينى وثورة الإنجليز بقيادة كروموبل والثورة الصناعية ثم الثورة الفرنسية وحروبات ابنها نابليون . لقد كان حقاً عهداً تاريخياً هاماً ولدت فيه طبقة اجتماعية فى أوربا كان وما زال لها وزنها وأثرها فى تاريخ البشرية وتقدم الإنسان .

قامت دولة سنار على أساس إقطاعى قبلى وأقبل عليها القصاد والعلماء المسلمون يعلمون السكان قواعد الإســلام متأثرين بالتطور الذى طرأ على الثقافة العربية بعد خروج العرب من جزيرتهم واختلاطهم بالمدنيات الأخرى وفتح الأزهر المعمور صدره لإيواء وتعليم أبناء السودان .

رزحت مصر والبلاد الإسلامية تحت حكم السلاطين العثمانيين نحو ثلاثة قرون متعاقبة تعرض فيه العالم العربى لأبشع أنواع الفاقة وسيادة الجهل والعقم الروحى ولم يستفد العثمانيون من تراث العرب مثلما أفاد الرومان من الإغريق والقوط من روما وظلت مصر والعالم العربى فى حالة من الركود والسبات والعزلة عن العالم

الغربى الذى أخـذ يتدرج نحو التقدم ويمسك بأسباب الحضارة حتى أتى نابليون ليحكم مصر ثلاثة سنوات .

وهب الشعب المصرى يقاوم الحملة الفرنسية ويثور فى وجه المماليك ثم الوالى التركى ولـكن الثورة المصرية لم تستطع أن تسير إلى غايتها المظفرة فنادت بمحمد على باشا واليآ عليها فأخذ يصفى الثورة ويقهر زعماءها ويسخر طاقات الشعب المصرى إلى مصالحه ومآربه ويدخل مصر فى حروبات لا حاجة لها بها فضرب الثورة الوهابية فى الجزيرة العربية والتى كانت تنادى بيقظة إسلامية وبتحرير الشعوب العربية من الاستبداد التركى ثم أرسل جيشه ليخضع دولة سنار وينهى استقلالا وحـكما ذاتيآ تمتعت به البلاد من القرن السابع قبل الميلاد إلى مستهل القرن التاسع عشر منتهزآ حالة التفـكك القبلى الذى ران على الدولة السنارية ومستغلا عواطف المسلمين إذ أرسل فى مقدمة جيشه ثلاثة من كبار فقهاء الإسلام آنذاك وأوصاهم أن يحثوا أهل السودان على الطاعة بلا حرب بحجة أنهم مسلمون وأن الخضوع لجلالة السلطان أمير المؤمنين وخليفة رسول المسلمين واجب دينى واستصدر فتوى تشرع له فتح السودان .

اختار محمد على باشا ابنه اسماعيل كامل لفتح السودان وتم له ما أراد بعد مقاومة بعض القبائل ومنذ الوهلة الأولى أخذ الباشا التركى يفرض على زعماء القبائل طلباته ويصر عليها واضعآ نصب عينيه ما كان يلح به عليه والده محمـد على باشا بل بعث وهو فى سنار أول رسالة لمصر كانت عبارة عن ألف وتسعمائة من الزنوج وألف جمل وألف بقرة وألف وتسعمائة ونيف من الغنم غنمها من القبائل وقدرت ضرائب فادحة على كل قرية ولم يكن الأهالى قد ألفوا هذا النوع من الحـكم الذى أخذ يمس كيانهم المالى من أساسه هذا بخلاف إرسال السودانيين فى أعداد كبيرة لينخرطوا فى سلك الجندية .

وبعد سنتين من مغادرته أرض مصر قفل اسماعيل باشا قائد حملة الفتح راجعآ

إلى مصر وفى طريقه فى شندى استدعى ملكى الجعليين نمر والمساعد وطلب منهما أن يحضرا من النقود والماشية والجمال ما قدر بنحو العشرين ألف جنيه ولم يستطع الملك نمر صبراً فدبر مقتلا للباشا معلناً الثورة على الحكم التركى فقد كان الملك نمر يحمل إحساس البلاد ونظامها القبلى واشتعلت نار الثورة على الأتراك ولما يمضى على حكمهم سنتان وأخذت القبائل تهاجم الحاميات التركية وتجلوها من المتمة وكررى وحلفاية الملوك والعيلفون ولكن طبيعة الحكم القبلى لم تهيء للثورة قائداً ينظم صفوفها ويوجهها إلى النصر وعلم الدفتردار صهر محمد على باشا وكان قائداً لحملة الفتح فى القطاع الغربى بمقتل اسماعيل باشا واشتعال الثورة فتحرك مسعوراً مجنوناً وأخذ يعمل السيف ضرباً وقتلا فى كل من لاقاه وأحرق المدن والقرى بسكانها بل بلغ الحمق والطيش أن أحرق جنوده جامع الشيخ محمد المجذوب فى الدامر وأرسل الدفتردار ما يربو على الأربعة آلاف أسيراً فيهم عدد من أسرة الملك نمر لمصر ليباعوا فى سوق الرقيق لو لا تدخل قناصل الدول الأجنبية . لم يكن من المستطاع تقدير ضحايا الثورة السودانية على الحكم التركى ولكن الكاشف الذى عين حاكما للمتمة أعلن لبرونسكى بعد سنتين من تلك الحوادث بأن عدد القتلى بلغ الخمسين ألفاً وبالرغم من تلك الحوادث الدامية لم تقف مقاومة السودانيين للحكم التركى لحظة سواء كانوا فى دنقلا أو فى كسلا فى ثورة الجنود أو غيرها .

وكانت الدول الاستعمارية تتنازع السيادة على مخلفات الإمبراطورية العثمانية ، وكانت تعمل كالأخطبوط لتفرض سيطرتها الاستعمارية ومن جانب آخر كان الضمير الإنسانى فى أوربا يتحرك وينادى بالدفاع عن الطبقة العاملة وقضيتها من براثن الرأسمالية ويصدر البيان الشيوعى .

تمكنت الدول الاستعمارية من تسوية مطامعها فيما بينها وبدأت قصة التغلغل

الاستعماري في مصر في شكل ديون ومعونات مالية وانتهت بالتدخل العسكري بعد هزيمة الثوار المصريين

في هذا الوقت تضافرت القبائل السودانية وسلمت قيادتها للامام محمد أحمد المهدي ليفجر طاقاتها ويقودها نحو النصر في نفس الوقت الذي كان المرابيون يخوضون جهادهم الشريف ضد النفوذ الأجنبي في مصر وفي وقت كان الأخطبوط الاستعماري يلتهم بلداً أثر بلد ومن هنا برزت أهمية الثورة السودانية في أنها الثورة الأولى والوحيدة في التاريخ الحديث الذي طردت الجيوش الأجنبية وأقامت دولة مستقلة ذات سيادة ثلاثة عشر عاماً خاصت البلاد من براثن الحكم التركي وعملاء رأس المال الأوربي كغردون وأترابه ووقفت سداً منيعاً في وجه خطط الاستعمار البريطاني الذي كان يزحف لاهثاً لاحتلال أفريقيا وراحت المهدية تسجل للشعب السوداني تاريخاً جديداً للاستقلال والوحدة الداخلية في وجة الطامعين وتضع نواة للقومية السودانية .

ولكن الدولة المهدية لم تستطع أن تقدم للشعب البديل لحياته الذي من أجله التف حول دعوة الثورة وضعفت وحدة القبائل وانفردت قبائل الغرب بالسلطان ودب الوهن في جسم الدولة وكانت بريطانيا منذ أن جثمت على صدر مصر أخذت تسخر كل مواردها وثروتها لمصالحها الاستعمارية وكان يحكمها حكماً حديدياً لورد كرومر مدة خمسة وعشرين عاماً وكانت تتخذ من مصر قاعدة للهجوم على الدولة المهدية في السودان فكونت قسما خاصاً عن السودان في مصر وأعدت جيشا درب خصيصا لاحتلال السودان وأنشأت قلما للمخابرات ليتسقط أخبار الدولة الوليدة وعندما حانت الفرصة سيرت حملتها بقيادة كتشنر في عام ١٨٩٦ ولم تستطع الدولة السودانية أن تصد هجاماً استعماريا مسعورا زحف بأسلحة نارية حديثة وجيوش يقوم تنظيمها وتقدمها على تكتيك حديث حتى كان صباح الثاني من شهر سبتمبر عام ١٨٩٨ حيث

نشبت معركة أم درمان تحسم الصراع الطويل والمقاومة الباسلة التى استغرقت عامين من الزمان حيث جاد الشعب السودانى بأحد عشر ألف قتيلا وستة عشر ألف جريحاً وهرع رأس الدولة وحامى زمارها الخليفة عبد الله إلى غرب السودان يستنجد بأهله ويعود لمواجهة جيش الاحتلال فيلقى مصرعه فى نوفمبر عام ١٨٩٩ وهكذا قضى على الدولة السودانية الوليدة التى وقفت منارة عاليـة بعثت الأمل فى شعوب الشرق التى كانت تصارع جيوش الاستعمار وأرسلت لقادتها الرسائل لتوحيد الجهود القديمة وأنزلت الفزع فى قلوب الاستعماريين وجعلتهم يتناسون تناقضاتهم لمواجهة مقاومة الشعوب ضاربة المثل العملى بأن وحدة الشعب وعزيمته كفيلة دائما بتحقيق النصر ودحر الأعـداء بعد أن تكتمل عناصر الثورة .

وشحذ كرومر فكرة فابتدع اتفاقية عام ١٨٩٩ وسماها باتفاقية الحكم الثنائى منح فيها الحاكم العام سلطات جعلته الحاكم المطلق على السودان وكرومر هذا هو ايفلن بيرنج من عائلة بيرنج أصحاب البنوك ورءوس الأموال المعروفين فى بريطانيا والذين كان لهم أثر واضح فى توجيه السياسة البريطانية حتى لقبت أسرة بيرنج بأصحاب السلطة الرابعة فى أوربا فى القرن التاسع عشر .

وهكذا وبدخول الاستعمار البريطانى فى وادى النيل — مصر والسودان — دخلت البلاد مرحلة تاريخية جديدة ارتبطت فيها بريطانيا ارتباطا وثيقا واتخذت بريطانيا من الخديوى وملاك الأراضى فى مصر سنداً لها وفى السودان أخذت تعمل لميلاد طبقة إقطاعيين تنشأ وتترعرع وتستخدمها عونا لها محتفظة للنظـام القبلى بسيطرته وتدعيمة ومستخدمة رجال الدين دمية فى يدها وأخضعت كل شيء فى البلاد لنفوذ رأس المال البريطانى وابتزاز خيراتها وتسخير قواها وبهذا الاتجاه ولهذا الدافع عكفت الإدارة البريطانية فى السودان على العمل الدائب مسترشدة بكل خبراتها فى المستعمرات

وخاصة الهند وخططت المشروعات ووضع كل شيء ليخدم جهاز الحكومة ففتحت بعض المدارس ليتخرج منها صغار الموظفين والعمال المهرة وأنشأت خطوط سكة حديد لتلتقي مع الخط الرئيسي الذي عمل لخدمة الأغراض الحربية في حملة الاحتلال وسير خط يربط النيل بالبحر الأحمر من عطبرة إلى بورتسودان التي افتتحت رسميا كميناء للسودان ومنفذ له نحو العالم الخارجي في عام ١٩٠٩ وأصبح ذلك الخط طريق السودان الرئيسي إلى العالم الخارجي بدلا من طريق حلفا وسير خط آخر من الخرطوم محاذيا النيل الأزرق إلى سنار مخترقاً أرض الجزيرة إلى كوستي على النيل الأبيض وممتداً غربا إلى الأبيض عاصمة كردفان ذات الخير الوفير من الصمغ والثروة الحيوانية وواصلت الإدارة الاستعمارية مشروعاتها الجديدة ومدت خطا آخر عن طريق سنكات مارا بكسلا والقضارف مخترقا سهول البطانة ليلتقي بالخط الرئيسي في سنار التي كانت معبرا تجاريا هاما في السلطة السنارية وبذلك اكتملت شبكة المواصلات الحديدية والبواخر النيلية وتدفقت حاصلات السودان من الصمغ والحبوب والثروة الحيوانية ثم القطن فيما بعد كما انهمر سيل السلع الأجنبية من الأسواق الأوربية وبريطانيا بالذات وبعد تجارب في زراعة القطن أعطيت الشركة الزراعية السودانية — والتي كان المستر اسكويث رئيس وزراء بريطانيا ذات يوم أحد مديريها امتياز زراعة القطن وسرعان ما أصبح السودان منتجا كبيرا لأجود أنواع القطن طويل التيلة وبلغ ربح الشركة في سنواتها الثمانية الأولى ٢٥٪ من رأسمالها واتسعت بطبيعة الحال المدن ونشأت مدن أخرى وظهرت طبقة جديدة.

ولكن حركة المقاومة ضد الحكم الأجنبي لم تقف لحظة واحدة فقامت ثورات محلية عديدة كانت تحمل طابعا دينيا أو قبلياً هذا في شمال السودان أما في جنوبه فقد قامت القبائل الكبرى بثورات أيضاً استعملت فيها الإدارة البريطانية أعنف ما عرف من أساليب القمع والقسوة والإبادة وكان أبرز أشكال المقاومة القبلية ضد الإدارة البريطانية ما قام به السلطان علي دينار في دار فور حيث أعلن عليها الحرب وبريطانيا

مشغولة فى حرب الحياة والموت الحرب العالمية الأولى وبعد سلسلة من المعارك الحربية قضى على السلطان على دينار فى نوفمبر عام ١٩١٦ .

وانتهت الحرب العالمية الأولى وقد أخضعت الإدارة البريطانية فى السودان كل شىء لمصلحة الحـــرب وخرجت للعالم ولأول مرة الدولة الاشتراكية الكبرى وانكسر قيد ثقيل على الشعوب وضعفت بذلك حلقة الاستعمارية العالمية وهبت الشعوب المقهورة فى ثورات عدة فى العالم العربى بالذات من العراق إلى المغرب الأقصى وكانت الثورة المصرية عام ١٩١٩ أعنف تلك الثورات دفع فيها الشعب المصرى العظيم بثلاثة ألف شهيدا وعشرات الآلاف من المعتقلين والمسجونين مهراً لتلك الثورة وكان البريطانيون فى السودان يعملون لعزل السودان من الأحداث فى مصر وأرسلوا وفداً ممثلا من الزعماء الدينيين والقضاه الشرعيين ورجالات القبائل إلى لندن ليبايعوا ملك بريطانيا وأوعزت الإدارة البريطانية بكتابة العرائض تنادى بانفراد بريطانيا بالحكم فى السودان وسخروا جريدة الحكومة الرسمية لطمس معالم كفاح الشعب المصرى وإسداء النصح للسودانيين عما أسمته بالشغب والفتنة وكانت قد ظهرت بوادر يقظة قوامها المثقفون السودانيون الذين تخرجوا من المدارس التى أقامها الحكم الأجنبى واخذ هؤلاء ينظمون أنفسهم فى جمعيات سرية وأخرى علنية متأثرين بالثورة المصرية فكتبوا العرائض المضادة مؤيدين الثورة المصرية وأخرجوا المظاهرات تهتف بوحدة وادى النيل وملأوا المحلات العامة بالمنشورات تهيب بالمواطنين « أن الدماء خير مداد تكتب به عرائض المجد والشرف » وحفلت البلاد بحركة مشبوبة دائبة بلغت قمتها بعد مقتل السير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى آنذاك فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٢٤ وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة لتفرض على مصر مطالب مجحفة أهمها انسحاب الجيش المصرى من السودان وكان السخط يعتمل فى صفوف المثقفين السودانيين فتحركوا وتحرك

الضباط والوطنيين متجاوبين مع ما كان يجرى فى مصر والتحم الضباط السودانيون مع الجيش البريطانى فى الخرطوم مساء ٢٧ نوفمبر عام ١٩٢٤ وكانت ملحمة خالدة فى تاريخ الشعب السودانى قتل فيها المئات من البريطانيين واستشهد من السودانيين من استشهد ونفذ حكم الإعدام فى ثلاثة منهم وكانوا يهتفون وهم فى طريقهم إلى الموت « لهذا الشرف عملت وفداء للوطن ولدت وللوحدة السودانية المصرية جاهدت » .

وبالرغم من القصور السياسى الذى لازم الحركة الوطنية آنذاك بأتباعها لباشوات مصر وملك مصر — حركة كان يقوم بها نفر من المثقفين السودانيين والضباط ويضع فلسفتها سياسيون كانوا يهتفون بحياة الملك ويتخذون من باشوات مصر لا الشعب المصرى حلفاء لهم — بالرغم من كل ذلك إلا أنها كانت حركة وطنية قامت بها فئة من الموظفين الذين أتى بهم الحكم الأجنبى لتسيير دولاب إدارته مدفوعة بنواياها وأمانيها الخاصة بها وهى تمثل طبقة جديدة ولدتها ظروف بقاء الاستعمار متجاوبة مع قادة الثورة المصرية الذين كانوا أيضاً يمثلون طبقة اجتماعية جديدة وكان سعد باشا زغلول عقلها ولسانها .

وانهزمت حركة ١٩٢٤ وشددت الإدارة الاستعمارية من قبضتها وحل عهد إرهابى عنيف وصودرت الحريات فيه بدرجة لم يسبق لها مثيل وأصاب اليأس ما بقى من قيادة الحركة الوطنية وتراجعوا يعملون فى دواوين الحكومة ويقيمون الندوات الأدبية فى منازلهم ويقرأون ويناقشون وينفض سامرهم والحيرة تطرق أبواب تلك الجمعيات الأدبية تسائل روادها عن هدفهم خلال طوافهم فى متاهات الثقافة الغربية التى تنادى بالديمقراطية والحرية ولكن أهلها يستعبدون الناس ويذلون كرامتهم أو فى تنقلهم فى رياض آداب العرب والثقافة الاسلامية مكتفين بالإعجاب بذلك التراث الإنسانى دون أن يسبروا غوره وينفذوا إلى أعماقه .

فيجعلوه أدبا رفيعا وثقافة إنسانية تنآى بعشاقها عن الذل والمهانة ولا يضار كاتب ولا شهيد .

كانت الإدارة الاستعمارية فى نفس الوقت الذى لم تهمل فيه المثقفين الذين قادوا حركة العداء ضدها فأخذت تستميل بعضهم وتؤهله للمناصب الكبرى فى دواوين الحكومة كانت أيضاً تزكى من روح العداء بين الطائفتين الكبيرتين اللتين اندفعتا تؤديان وظيفتيهما فى شقاق الأمة وينشغل المثقفون والناس عن مواجهة العدو الحقيق بالخلاف المصطنع الذى بلغ درجة أن تغلغل فى مرافق الحياة جميعها كما وكانت الإدارة الاستعمارية تقوى من شأن الإدارة الأهلية ورجال العشائر زاعمة بأنهم الممثلون الحقيقون للبلاد وأن تقوية نظامهم إنما هى خطوات تقود إلى الحكم الذاتى وحظر دخول الصحف المصرية ومنع كل ما من شأنه أن يربط بين الشعبين حتى التعليم العالى وجهوه شطر الجامعة الأمريكية فى بيروت . وهكذا سارت الحال فى سواد وظلام ضاعفت من حلوكة الأزمة الاقتصادية التى انفجرت مهددة الاقتصاد الرأسمالى وتفاقم الموقف الدولى وانبعاث الفاشية التى لم تعد بعيدة فى أوروبا بل احتلت قواتها أراضى الحبشة فى حدود السودان وهناك ليبيا مجاورة لمصر تقع تحت سيطرتها .

ولوحت بريطانيا بكلتا يديها لباشوات مصر الحاكمين وسرعان ما هرعوا إليها خفافا سراعا تعقد معهم إتفاقية ١٩٣٦ التى سلموا فيها لبريطانيا فى كل شىء ووقعوا معها وثيقة تنازل صريح واضح عن حقوق مصر وثيقة الذل والعبودية لا وثيقة الشرف كما كانوا يقولون مقابل امتيازات تافهة لهم فى السـودان كعودة فرقة من الجيش المصرى والمؤسسات التجارية والزراعية وفى الحق ظل تاريخ باشوات مصر وموقفهم نحو السودان موقف المساوم فى حريته وفى هذا الجو تحرك خريجو المدارس من داخل جمعياتهم الأدبية وأنديتهم المنبثة فى كل المدن نادوا بتنظيم يجمع شتاتهم وأطلقوا عليه

اسم مؤتمر الخريجين وكانت الإدارة الاستعمارية حذره من قيامه خوفا من أن يؤجج شعور الكراهية نحوها ولكنه فى نفس الوقت ربما يكون تنظيما يستغل ضد مصر وضد أى علاقة طيبة مع شعبها وسار المؤتمر فى سنواته الأولى سيرة إصلاحية فى فتح المدارس وتحسين القرية وغير ذلك إلى أن اندلعت الحرب العالميــة الثانية وكان السودانيون جميعهم يتابعون أخبــار الحرب باهتمام بالغ ولكن بدخول إيطاليا الحرب بدأت فى السودان أحوال جديدة جعلتهم يفكرون بجدية فالطليان يحتلون كسلا أرضا عزيزة من الوطن وربما يواصلون غزوهم فيحتل السودان كله مما يؤثر على مجرى الحرب فى الشرق الأوسط وتهدد مصر بالغزو من الجنوب فى الوقت الذى كان يهاجمها روميل من الغرب ولم يعد السودان إذن مستعمرة عادية بل أصبح نقطة ارتكاز لجبهات الحلفاء ولم يعد السودانيون بدأ عامله رخيصة ومستهلكين لمنتجات الغرب بل أمسوا قوة يعتمد عليها فى الدفاع عن خطــط الحلفاء ومواقعهم وأحس السوادانيون بهذا العبء وحملوه بمقدرة وكان الجنود السودانيون كالعهد بهم رفعوا هاماتنا شرفاً .

شهدت سنوات الحرب تحولات كبرى فى السودان ومصر وكان الشعبان يواجهان مشاكل عاجلة مشكلة السيطرة الأجنبية وبقاء المستعمر بجيشه وقواعده ومشاكل التأخر الاجتماعى والبؤس المدقع الذى كان الشعبان يرزحان فيها .

وتقدم مؤتمر الخريجين بمذكرته الشـهيرة عام ١٩٤٢ التى كان من أهم بنودها حق تقرير المصير وتحركت الإدارة الاستعمارية فأنشأت ما سمته بالمجلس الاستشارى لشمال السودان فى عام ١٩٤٤ يتكون أساسا من مشايخ القبائل وبعض كبار موظفى الحكومة ويرأس جلساته الحاكم العام أو من ينوب عنه .

واكتفى المؤتمر بمقاطعة المجلس وأمام الحركة الشعبية فى السودان فى نهاية الحرب وتحرك الشعب المصرى لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ أصدر مؤتمر الخريجين فى أغسطس عام ١٩٤٥ مذكرة سياسية مطالبها فيما يلى :

١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على أن تحدد الحكومة السودانية نوع الاتحاد وأن تقرر على ضوئه نوع التحالف مع بريطانيا .

٢ — تعيين لجنة مشتركة نصفها من الإنجليز والمصريين والنصف الآخر من ممثلى الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع تولى السودانيين مقاليد الحكم فى البلاد فى أقصر وقت ممكن بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها .

٣ — إطلاق الحريات العامة كحريات الصحافة والاجتماعية والتنقل والتجارة .....

وكانت تلك المذكرة تمثل حلا وسطا لرأى الحزبين الكبيرين حزب الأشقاء الذى تكون عام ١٩٤٤ والذى كان ينادى باتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وحزب الأمة الذى أعلن قيامه فى فبراير ١٩٤٥ وكان ينادى بتحالف مع بريطانيا ومتخذاً شعار السودان للسودانيين ومتعاونا مع الإدارة البريطانية فى مؤسساتها وحزب الأمة السودانى وشعاره السودان للسودانيين صورة طبق الأصل لحزب الأمة المصرى والذى يقول مؤرخو تاريخ مصر الحديث أنه كون بإيعاز من اللورد كرومر والذى كان ينادى بأن مصر للمصريين أمام نداء الحزب الوطنى الذى كان يدعو

لرابطة مع تركيا الإسلامية وكما كان حزب الأمة المصرى ينادى بتعاون مع الإدارة الاستعمارية فى مصر ويتكون مع الاقطاعيين والأرستقراطية المصرية كان ومازال حزب الأمة السودانى كذلك وكما ضم حزب الأمة المصرى مثقفين ممتازين كأحمد لطفى السيد وغيره فقد ضم حزب الأمة السودانى مثقفين أيضاً ، وكان المغفور له حسين شريف الصحفى السودانى من المنادين بشعار السودان للسودانيين قبل قيام حزب الأمة بعشرين عاما وكما كان كرومر يطلق على قادة حزب الأمة المصرى بالعقـــلاء والمعتدلين وتسميتهم بالجيروند فى الثورة الفرنسية كان الإنجليز فى السودان يطلقون نفس النعوت على قادة حزب الأمة ويسمونهم بالمسئولين المعتدلين أيضاً .

والأحزاب الاتحادية هى نفسها صورة من الحزب الوطنى فى مصر بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد من بعده فى تكوينه وشعاراته وأسلوبه .

رجعت الأحزاب الاتحادية إلى الوراء وابتدأت من حيث ابتدأ ثوار ١٩٢٤ غير مدركة لما كان يكتنف تلك الفترة من غموض وقصور سياسى ودون أن تعى التجربة فقد نادت الأحزاب الاتحادية بنفس شعار وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى واتخذوا من باشوات مصر حلفاء لهم كما وقف حزب الأمة يرفع نفس شعار التعاون مع الإدارة الاستعمارية مثلما فعل قادته عام ١٩٢٤ .

فتحت الحرب العالمية آفاقاً جديدة للسودانيين وقد خرج الاستعمار ضعيفاً وقوى معسكر الاشتراكية وأصبحت الأفكار الاشتراكية فى متناول الكثيرين وتألفت أول حلقة للماركسية اللينينية فى السودان تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى فى مطلع عام ١٩٤٦ من بعض المثقفين والطلبة والعمال واتسعت تلك الحركة لتصبح حزباً شيوعياً سودانياً وكانت تلك الحركة بالرغم من صغرها ذات أثر كبير فى الحقل السياسى سواء أكان فى مصر أو فى السودان وعند ما كان أحد الأحزاب الكبرى

ينادى بالتعاون مع البريطانيين فى مؤسساتهم والآخر ينادى باتحاد مع مصر تحت التاج الفاروق المفدى كان أولئك المواطنون يوضحون أن المشكلة هى مشكلة التخلص من الاستعمار نفسه ومنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير العلمى للحركة الوطنية وللتاريخ يسود بعض الأجزاء المتقدمة من الطلبة والعمال فى كلا من مصر والسودان ووجد شعار الكفاح المشترك أذان وقلوب الوطنيين فى البلدين حيث أدرك المواطنون أن القضية ليست قضية وحدة وادى النيل تحت تاج الفاروق ولا قضية استقلال مزيف كان البريطانيون فى السودان يبشرون به بعد عشرين عاماً من نهاية الحرب وتحرك الشعبان المصرى والسودانى فى مظاهرات قوية فى ١٣ مارس ١٩٤٦ ضد الاستعمار البريطانى وكانت تلك أو مظاهره فى السودان بعد حوادث ١٩٢٤ وبدأت الجماهير تعمل للنضال ضد المستعمر وارتفعت الشعارات بسقوط الاستعمار وأتت تلك النظرة العلمية السليمة أكلها عند ماوقف الشعبان السودانى والمصرى يتضامنان ضد بروتوكول صدق — بيفن الذى أكد السيطرة البريطانية على مصر مقابل الرضاء للملكية والإقطاعية المصرية بالسيادة الإسمية على السودان وثبت الشعبان ضد مؤامرات الاستعمار ونوايا الرجعية المصرية وأجبر الشعبان الحكومتين البريطانية والمصرية على التخلى عن ذلك المشروع .

ثم تحركت الإدارة الاستعمارية فى السودان خلت المجلس الاستشارى وأعلنت عن قيام جمعيــة تشريعية ومجلس تنفيذى آخر عام ١٩٤٨ لا يمثل فيها السودان تمثيلا صحيحا بل نظام مسلوب الإرادة ورأيه استشارى فى التشريعات التى تقدم ورفض الجمعية لأى مشروع لا يسقطه وللحاكم العام الحق المطلق فى التصديق على التشريعات ورفضها . لقد سبق للاستعمار البريطانى أن أقام فى مصر جمعية تشريعية بنفس الاسم والمحتوى قبل الحرب العالمية الأولى والتى لم يمثل فيها إلا كبار ملاك الأراضى وكبار الموظفين من الارستقراطية المصرية وهذا بالضبط ما جرى فى السودان بعد خمسة

الثورة الوطنية فى وقت كان الاخطبوط الاستعمارى يلتهم بلداً تلو بلد والدولة التركية أدركتها الشيخوخة ثم أطل سودان اليوم الحر المستقل نحو العالم وعضواً فى الجامعة العربية وشقيقاً وفياً مخلصا لمصر وعضواً فى الأسرة العالمية المحبه للسلام .

* * *

والآن وبعد قيام الحكم الذاتى فى البلاد وإعلان البرلمان للاستقلال السياسى حكمت البلاد حكومات وطنية منذ عام ١٩٥٤ حكما على هدى الديمقراطية اللبيرالية الغربية تارة والحكم العسكرى تارة أخرى ثم عادت للبلاد ديمقراطيتها الغربية مرة أخرى وعادت حكومات الأحزاب وهذا الكتاب يوضح عن طريق بعض الوثائق التى نشرت فعلا فى الصحف السيارة موقف القوى التقدمية — الحزب الشيوعى والمنظمات التى تأثرت به وبقيادته — كما قالت هذا بعض الوثائق — وليس كل الوثائق — وذلك لشح المصادر وقد عجزت عن جمع الكثير منها وها أنا أفعل ذلك جهد المستطاع وما حصلت عليه من الصحف خاصة صحفى الميدان والصراحة .

كانت فترة العشر سنوات — ١٩٥٤ — ١٩٦٣ قبل ثورة أكتوبر فترة من أهم بل لعلها أهم فترة تاريخ السودان بها ولذلك آثرت تسجيل موقف القوى التقدمية بالذات عنها إحقاقاً للحق وخوفاً على تاريخ البلاد مما أصابه من زيف .

نوفمبر عام ١٩٦٧

محمد سليمان

وثلاثين عاما وقبل حزب الأمة الاشتراك فيها مع زعماء العشائر وكبار الموظفين وقاطعتها الأحزاب السودانية ووقف الشعب المصرى بجانب شقيقه الشعب السودانى ضد هذه الجمعية التشريعية فى مقاطعته لها حتى صرعت ولم تبلغ من عمرها ثلاث سنوات زامل قيام الأحزاب ميلاد الحركة النقابية الممتازة التى شهدت البلاد نواتها الأولى فى عطبرة إذ كون عمال السكة الحديد تنظيمهم المعروف بهيئة شئون العمال والتى قادت الكفاح ليتحقق للبلاد تنظيمات نقابية واسعة لم يقتصر على العمال بل شملت المثقفين والمهنيين وأصبح العمال والنقابيون المهنيون سنداً قوياً للحركة الوطنية — فى جبهة الكفاح الوطنى ثم الجبهة المتحدة لتحرير السودان — متجاوبين مع الحركة المصرية العنيفة آنذاك حتى توج كفاح الشعبين بثورة ١٩٥٢ حيث عكف ثوار مصر على حل قضية السودان قبل قضية مصر ومنحوها من جهدهم وفكرهم ما أكد للسودان حقه فى تقرير مصيره فأمضيت اتفاقية ١٩٥٣ والتى رغم ما كان فيها من ثغرات إلا أن الشعب السودانى استطاع أن يحيلها كسبا ونصرا أكيداً له.

من هذه النبذة المقتضبة عن تاريخ السودان يتضح لنا أنه بلد عريق فى ثقافته وحضارته وكفاحه الدائم الدؤوب من أجل الحرية فقد كان من الشعوب التى بنت الحضارة ودفعت بعجلة التاريخ إلى الإمام وكان العهد المروى نقطة البداية والانطلاق لتاريخ أفريقيا الحديث ثم كان العهد المسيحى فى السودان عهداً قويا فى وقت ضعفت فيه المسيحية وفرضوا فيه احترامهم وحقهم فى بلاط الدولة الفاطمية فى مصر وكذلك سلطنة سنار التى وقفت دعامة قوية للدول الإسلامية ومعبراً هاما للحجيج ومقصداً لطلاب العلم من غرب أفريقيا ناقلين بذور الثقافة الإسلامية إليها ثم كانت الثورة الوطنية بقيادة المهدى حيث كان لها صدى فى قلوب العرب المسلمين فهاجروا إلى السودان جماعات من مصر والحجاز والهند والمغرب وقامت

وثائق عام ١٩٥٤

رأى الجبهة المعادية للاستعمار فى سياسة الحكومة الوطنية الأولى

السيد حسن الطاهر زروق نائب الجبهة يناقش خطاب الدورة فى البرلمان (*) .

انتقد السيد حسن الطاهر زروق (خريجين) الخطاب فى ثلاث نقاط . وضع هذا الخطاب قبل الميزانية ولذا لا ندرى إن كان فى الإمكان تنفيذ البرنامج وليس هناك ما يدل إن كان البرنامج جديداً أم أنه استمرار لبرامج الحكومة السابقة وقد أعطيت مسألة الصناعة اهتماماً قليلا .

إن السودنة يجب أن تبدأ فى الإدارة ثم يلحقها البوليس والجيش وقد حبذ فكرة استبدال الزعامات القبلية بالمجالس المحلية وقال إن نظام الانتخابات المباشرة التى أجريت لانتخابات البرلمان يجب أن تطبق فى انتخابات المجالس المحلية ويجب أن توقف سياسة تعيين الأعضاء للمجالس .

إن السلفيات التى يقدمها البنك الزراعى يجب أن تقدم لصغار المزارعين وليس لكبارهم كما كانت السياسة فى الماضى .

أن زيادة الأراضى المزروعة لا تكفى لتحسين المستقبل الزراعى ولذا يجب استعمال الطرق العالمية والآلات . أما بخصوص التعليم فقد وافقت الحكومة فى سياستها التى تهدف لجعل التعليم الأولى مجانا واستطرد قائلا يجب أن تسن القوانين لمنع تخديم الأطفال دون الثانية عشر من عمرهم وقال أنه يجب ألا تعلم اللغة العربية ولا الدين الإسلامى فى الجنوب لأنهما غريبان على أهل الجنوب وقال أنه يجب أن توضع المدارس الأهلية تحت مسئولية المعارف الكاملة لإنقاذ المدارس من حالتها السيئة .

(*) مجلس النواب . الجلسة رقم (٢) يوم الاثنين ١٥/مارس/١٩٥٤ .

أما فيما يختص بالعمال وأحوال خدمتهم فإن اقتراحات الحكومة ليست كافية ويجب على الحكومة أن تبحث مطالب العمال الواضحة الخاصة بوضع حد أدنى للأجور وإعادة النظر في قانون ١٩٤٨ أتعمل لخلق نظام ضمان اجتماعي وتخصيص ساعات العمل . وأن الحكومة معيبة في تحسين الجيش والبوليس ولكن يجب ألا يرسل الضباط للتمرين في إنجلترا أما فيما يختص بالبوليس فإن سيلان وباكستان ومصر ليست بالمثل الذي يحتذى .

الرأى العام تشهد مولد حزب سياسى جديد (*)

الجبهة المعادية للاستعمار تطالب بسحب سلطات الحاكم العام والإسراع بالسودنة وتجنب المحسوبيات

احتفلت الجبهة المعادية للاستعمار مساء أمس أول بافتتاح دار مركزها العام بأم درمان وقد ضاقت الدار بالمحتشدين من الذين جلسوا تحت الزينات الكهربائية ذات الألوان الزاهية.

الحكومة تحارب الجبهة

واستهل الحفل بعد السادسة بقليل بآى الذكر الحكيم وكلمة مطولة عن سياسة الجبهة تلاها السكرتير الأستاذ عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة استعرض فيها الصعوبات التى لاقتها الجبهة من حكومة السودان أثناء المعركة الانتخابية وأشار بصفة خاصة إلى تدخل المبعوث الأمريكى وضغطه على حكومة السودان حسب رواية الصحف المصرية. كما انتقد الحاكم العام على تجاهله الجبهة فى تعيينات الشيوخ بعد أن اعترفت بها الدوائر الرسمية ولام الحزب الوطنى الاتحادى على حملاته العدائية ضد الجبهة فى كثير من الأحيان

تأييد ومعارضة

ولخص سياسة الجبهة ازاء الوضع الجديد بأنه سيكون موقف تأييد إذا ما عملت الحكومة على تحقيق مطالب الشعب وموقف معارضة شديدة إذا ما تنكرت لتلك المصالح وقد حددت الجبهة مصالح الشعب التى تجمع فى شكلها الكلى مطالب الفئات المختلفة من عمال وتجار ومزارعين وموظفين وفى مقدمتها إطلاق الحريات العامة.

(*) الرأى العام العدد ٢٦١٨ — ٩ / ١ / ١٩٥٤ — ٤ جماد أول ١٣٧٣.

تعديل الاتفاقية

ومن أبرز ما جاء فى سياسة الجبهة هى مطالبة الحكومة بتعديل اتفاقية ١٩٥٣ التى قال عنها أن الأزهرى نفسه اعترف بوجود ثغرات كبيرة فيها وأول تلك الثغرات سلطات الحاكم العام التى أطلت برأسها فى رفض قرار الأغلبية عند انتخاب رئيس مجلس النواب ومن الثغرات التى عينها خطاب الجبهة السلطات المخولة للحاكم العام فيما يختص بالانهيار الدستورى .

السودنة

كما طالبت الجبهة الحكومة المقبلة بالإسراع فى السودنة وخاصة فى دوائر الجيش والبوليس ومراعاة الكفاءة وتجنب المحسوبيات .

رأى الجبهة المعادية للاستعمار

حول المناطق المتخلفة

بدأت مناقشة خطاب الحاكم العام فى ١٥ مارس ١٩٥٤ فى مجلس النواب حول سياسة الحكومة — واستؤنفت المداولة بتاريخ ٢٣ مارس فى التعديل المقترح من السيد ميرغنى حسين زاكى الدين باسم المعارضة . وكانت الحكومة قد اقترحت الاقتراح التالى :

أن يقدم خطاب إلى معالى الحاكم العام بالنص التالى :

« نحن أعضاء مجلس نواب السودان فى البرلمان ، نرجو أن نتقدم بشكرنا لمعاليكم على الخطاب الذى وجهته إلى مجلس البرلمان »

وكان التعديل المقترح من قبل المعارضة هو الإضافة التالية : —

« ولكننا نأسف لعدم ذكر أى إجراءات معينة للتعمير الاقتصادى أو التقدم التعليمى والثقافى فى المناطق المتخلفة بالسودان بغرض رفع مستواها إلى مستوى سائر البلاد » .

وكان موقف اليسار يمثله السيد حسن الطاهر زروق فألقى الخطاب التالى باسم الجبهة المعادية للاستعمار(١) التحدث عن المناطق المتخلفة يوهم السامع بأن بعض أجزاء البلاد متقدمة راقية ، والحقيقة أن كل السودان يعانى تأخراً ثقافياً واقتصادياً .

ولكن قبل التحدث عن تلك المشكلة أو علاجها ينبغى أن نذكر دائماً السبب المباشر لهذا التأخر ، وهو الاستعمار البريطانى الذى يجب أن ندين حكمه خلال الأربعة والخمسين عاما الأخيرة .

---

(١) الدورة الثانية لمجلس النواب — الجلسة السابعة يوم الثلاثاء ٢٣ مارس ١٩٥٤

ما الذين يتحدثون عن المناطق المتخلفة دون أن يذكروا حقيقة أسبابه ، فلا نستطيع أن نفهم من حديثهم إلا أنهم يريدون إثارة تلك المناطق وبالتالى يهددون استقلال البلاد ووحدتها ، خصوصا عندما يطلقون القول على عواهنه دون أن يقترحوا الخطوات العملية للنهوض بهذه البلاد .

وعندى أن التحدث عن حل هذه المشاكل يقتضى أولا أن نترك أسلوب الدعاية فى اقتراحاتنا ، كما فعل أحد الأعضاء أمس إذ وقف ليدافع عن الجنوبيين ويطالب بحمايتهم من الرأسماليين والمستغلين بينما نعلم جميعا أنه هو أحد ممثلى الإقطاع فى الشمال ، ولو كان جادا فى قوله لطالب بانهاء الإقطاع فى الشمال .

والآن : أرجو أن أتقدم بالاقتراحات التالية لحل مشكلة المناطق المتخلفة : —

أولا لترقية الأحوال فى الجنوب . أرى أن نسير على سياسة الأجر المتساوى بين العمال فى الجنوب والشمال إذا كانوا يؤدون نفس العمل . وأطالب بتطبيق نفس السياسة على الموظفين فى طرفى البلاد والثابت الآن أن العامل أو الموظف الجنوبى يتقاضى أجراً أقل من زميله فى الشمال . وهنا أذكركم أيضاً بأن السبب الحقيقى لهذا الوضع المجحف الجائر هو الاستعمار البريطانى .

ثانياً : أرى أن يستبدل الإداريون البريطانيون فى الجنوب بآخرين شماليين ، خصوصاوقد ثبت أمام الملأ أن الإداريين الإنجليز يتصرفون فى المناطق التى يحكمونها تصرفا استبداديا دكتاتوريا بحتا . وفى ذلك خطر كبير على البلاد خصوصا فى فترة الانتقال هذه .

وبهذه المناسبة فإنى أقرأ عليكم فقرة من خطاب ألقاه المستر سلوين لويد فى مجلس العموم حيث قال :

« إنى أخشى أنه سوف لا ينقضى زمن طويل حتى تتدهور حالة القانون فى شمال السودان وجنوبه » ، ولا يمكننى أن أفهم من هذه العبارات إلا أنها تذير بمؤامرات فى الشمال وفى الجنوب ، وثم هناك مسألة حساسة يجب أن نواجهها بقوة

وصراحة ، وتلك هى مسألة المبشرين فى الجنوب ، إننى لا أريد أن أتحدث عن رسالتهم الدينية ولا أريد أن أقول أننى أتحدث بدافع التعصب لأنى أؤمن بحرية الأديان ، أنهم لا يعلمون تعاليم المسيح التى تغرس المحبة فى قلوب الناس بل يعلمون أهالى الجنوب الكراهية لأهل الشمال ويعلمونهم الخرافات أيضاً ويقولون لهم أن الشماليين إذا أتوا للجنوب فسيزاولون تجارة الرقيق ، وهذا مما يزيد فى عمق سياسة الانفصالية التى تهدد مستقبل هذا البلد ، أما فيما يختص بالإدارة القبلية فإنى أطالب الحكومة أن تجعلها فى الجنوب أكثر ديمقراطية ، بقيت بعد ذلك مسألة جاءت فى حديث بعض الأعضاء المحترمين وهى « جنوبة » الجنوب ، إننى أعتقد أنه حتى بعد انقضاء الأعوام الثلاثة فان السودنة لن تتم لو قبلنا مبدأ جنوبة الجنوب لأن الجنوبة لن تتم ولأن الجنوبيين إنما يقصدون (بالجنوبة) الانفراد بادارة بلادهم وفى هذا تأخير لحرية البلاد ، وهناك مبدأ آخر مستمد من إيماننا بوحدة هذه البلاد ، ألا وهو أن يعمل الناس فى كل الوظائف فى السودان شماله وجنوبه دون تفرقة أو تمييز، إننى أعتقد أن الجنوبيين يستحقون كل عطف ومساعدة ولكنه لا يمكننا أن نقوم بخدمة هذا الغرض إذا رأينا من أخواننا الجنوبيين تذمراً واحتجاجاً طول الوقت، وعليه فإنى أناشدهم فى كلا جانبى هذا المجلس لأن يقدموا مشروعاً يساهمون به فى تطور الجنوب وبذلك يرسمون خطوة عملية تغنينا عن هذا التذمر والاحتجاج .

سيدى الرئيس: قد يظن بعض الأعضاء أن الحكومة قد رسمت سياستها وفرغت منها ولكن ليس هذا بصحيح ، إذ أنها حسبما جاء على لسان ممثليها قد وضعت الخطوط العريضة للسياسة العامة ، ومعنى هذا أنه يمكن أن يتقدم الشماليون والجنوبيون على السواء بمشروع فى نطاق السياسة التى رسمتها الحكومة ، فإذا مافعلنا ذلك نكون قدمنا خدمة للمناطق الأكثر تخلفاً وقطعنا شوطاً كبيراً نحو اليوم الذى يمكننا أن نقرر فيه مصيرنا بأنفسنا .

قانون النشاط الهدام

١ — وضع قانون النشاط الهدام بواسطة المجلس التنفيذى التابع للجمعية التشريعية فى عهد الإدارة الاستعمارية باسم القانون رقم ٢٢ – ١٩٥٣ .

٢ — بعد إجراء الانتخابات العامة فى آخر ١٩٥٣ استمدت الهيئات ونظمت حملة لإلغاء القانون فقد اجتمع المؤتمر للدفاع عن الحريات بدعوة من اتحاد العمال فى يوم ٤ / ١١ / ١٩٥٣ ونادى بالغاء القانون وكذلك أسهمت الصحف فى تلك الحملة مثال ذلك افتتاحية الرأى العام فى عددها بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٣ .

صورة الوثيقة التي رفعت إلى رئيس الوزراء
بواسطة الهيئة الشعبية الدائمة للدفاع عن الحريات

حضرة المحترم السيد رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعـــد

لقد رأى الموقعون أدناه أن يرفعوا إلى سيادتكم هذه العريضة طالبين أن تعملوا على إلغاء القانون رقم ٢٢ (١٩٥٣) المعروف بقانون قمـع النشاط الهدام بعد أن وضحت رغبة أغلبية الهيئات الشعبية في ضرورة إلغائه فوراً لتعارضه مع مبدأ الحريات الأساسية التي كفلها الدستور ولتعارضه مع الحريات الشخصية والفكرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الإمضـــاء : —

د . محيي الدين صابر	محرر بجريدة العلم
عابدين اسماعيـــل	رئيس نقابة المحامين
د . عز الدين على عامر	اتحـاد الجامعيين
حسن الطاهر رزوق	عضو مجلس النواب
محمد صالح	سكرتير اتحاد الصحافة
أحمـد مالك	رئيس اتحاد مزارعى جبال النوبة
عبد الله رجب	رئيس تحرير جريدة الصراحة
حسن محجوب	رئيس تحرير جريدة الأمة
على الشيخ البشير	نائب رئيس تحرير جريدة الاتحاد
فضـل بشـير	عضو مجلس بلدى الخرطوم

الطاهر عبد الباسط	سكرتير تحرير جريدة الطليعة
أحمد يوسف هاشم	رئيس تحرير اتحاد الصحافة
محمد السيد سلام	رئيس اتحاد نقابات العمال
محمد خير عثمان	رئيس اتحاد الكلية الجامعية
بشير محمد سعيد	رئيس تحرير جريدة الأيام
عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة	سكرتير الجبهة المعادية للاستعمار
الأمين محمد الأمين	رئيس اتحاد مزارعى الجزيرة
حسن قسم السيد	رئيس نقابة موظفى ومستخدمى البريد والبرق
محمد أحمد عمر	عن وكالة الصحافة السودانية وجريدة النيل
أحمد سليمان	المحامى
جعفر حامد البشير	محرر جريدة صوت السودان

هذا القانون سبق وقررت هيئة الحزب الوطنى الاتحادى إلغاءه جملة وتفصيلا فى جلسة البارحة وسيقدم إلى البرلمان على هذا الأساس (حسن عوض الله نائب أمدرمان غرب) (١) .

---

(١) الصراحة العدد ٣٧٠ تاريخ ٢٣ / مارس ١٩٥٤ الموافق ١٨ رجب ١٣٧٣ هـ .

رأى الجبهة المعادية للإستعمار فى قانون النشاط الهدام

نص الكلمة التى ألقاها السيد حسن الطاهر زروق فى البرلمان فى جلسة ١٩٥٤/٣/٣٠ :

إن هذا البرلمان هو أول ثمرات جهادنا الوطنى ، وبقيامه انتهى العهد الذى كانت تفرض علينا فيه القوانين فرضا ، ولذا فواجبنا هو المحافظة عليه .

أما الأمر المؤقت رقم ٢٢ فانه يتعارض مع المادة ٧ الفقرة ٣ من الدستور ، التى تضمن لكل الأفراد حق حرية التعبير وحق التنظيم فى حدود القانون .

ولذا فان هذا القانون ، وكل قانون يشبهه يعتبر ملغيا ، ولكن لماذا سن هذا القانون ؟

فى السنين الأخيرة بدأ ظل الاستعمار ينحسر عن البلاد التى اغتصب حريتها ، فلم يتبق له من المستعمرات فى غير أفريقيا إلا القليل ، ولذا لجأ الاستعمار لسن مثل هذه القوانين لتكميم أفواه المناضلين ضده ، فهو إذن مستورد من الخارج ، ولم ينبع من حاجات هذه البلاد .

والشيوعية التى تقول المذكرة التفسيرية لهذا القانون أنه وضع لقمعها لم تتخذ شكلا إجرامياً فى انتشارها : حتى يوضع لها مثل هـذا القانون ، هـذا لو صح أنها انتشرت حقاً .

وهذا القانون يحرم علينا الاتصال بهيئات تعمل لصالح العمال ولحل مشا كلهم ، وذلك أنبل قصد يمكن أن تعمل له منظمة ، ثم أن هذه الهيئات ، كاتحاد نقابات العمال العالمى ، قد ساندتنا دائماً فى كفاحنا من أجل الحرية وأصدرت البيانات عن ذلك وهذا هو عين ماتعمل من أجله الآن وفى هذا المجلس .

أما الذين قيل أنهم شيوعيون فليسوا إلا هذه الأحزاب الوطنية والنقابات

العمالية التى اتهمت جميعـــا بالشيوعية أو تحت سيطرة الشيوعيون ؛ والناظر إلى الطريقة المطاطة التى وضع بها هذا القانون يفهم أنه إنما وضع لمحاربة كل حر ، لا لمحاربة الشيوعيين وحدهم ، ويكفى أن هذا القانون قد جعل من قراءة كتاب أو الرحلة إلى الخارج جريمة يعاقب عليها بالسجن ١٤ عاما ، ولذا عارضه كل الناس من أول يوم وضع فيه .

ثم استطرد السيد حسن الطاهر زروق فقال إن الأمر المؤقت لايضرب ستاراً حديدياً فحسب ولـكنه يمنعنا من الإتصال بأصدقائنا ومن الشعوب التى تعطف علينا ، إننا لانعادى شعبا من الشعوب ، ولـكننا نريد أن نقيم علاقات ودية مع كل الأمم ، فالأمر المؤقت يحتم علينا مثلا أن نعادى الاتحاد السوفيتى ولـكنه فى اعتقادى صديق للشعب السودانى وعندما عرضت قضـية مصر على مجلس الأمن فى سنة ١٩٤٧ وافق الاتحاد السوفيتى على الجلاء عن مصر والسودان وتقرير المصير وها نحن نحقق ذلك بعد مضى عشرة أعوام ولاشك أن الاتحاد السوفيتى الذى يدفعنا هذا القانون إلى معاداته قد اختار لنا خيراً مما اخترنا لأنفسنا .

عندما صدر هذا الأمر المؤقت قاومه جميع الناس ولم يجد من يدافع عنه ، فتـكتل اتحاد نقابات العمال ودعا المنظمات الأخرى لمقاومته فلقيت الدعـــوة استجابة من المحامين والموظفين والتجار والمزارعين وكل فئات الشعب ، والآن بعد أن قررت الحـكومة والمعارضة إلغاء هذا القانون فقد فرح الشعب فرحا لا حد له ، ولـكن مع هذا ورغم أن الحـكومة قد وافقت مشكورة على إلغاء هذا القانون فقد صرح زعيم المجلس بأن القوانين كفيلة بحفظ الأمن والاستقرار وأخشى أن أكون قد فهمت أن الحـكومة تريد أن تبقى القوانين الأخرى كما هى ، فقد جاء فى خطاب الدورة أنه فى نية الحـكومة دراسة جميع القوانين القائمة الآن لتعديل أو إلغـــاء ما يدعو الحال لتعديله أو إلغائه وهذا يناقض ما قيل من أن القوانين الحاضرة

كافية لحفظ الأمن ، ولا نستطيع أن نقول أن المعركة فى سبيل الحريات العامة قد أنتهت بعد الغاء هذا الأمر فهناك قوانين أخرى تحد من حرية التفكير وحرية العمل .

سيدى الرئيس : إنى أكتفى بهذا القدر من الكلام وأقول إننا بإلغائنا هـذا القانون نكون قد ساهمنا بنصيب فى خدمة الحرية والديمقراطية والسلم فى بلادنا (١) .

وقف السيد مبارك زروق (وزير المواصلات) نيابة عن السيد إسماعيل الأزهرى وطلب من المجلس أن يؤيد الأمر المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ المقدم إلى هـذا المجلس فى ١٥ مارس (قمع النشاط الهدام) ولكنه استطرد يقول ، عملا بالمادتين ٥٧ و ٥٨ من قانون الحكم الذاتى فإن جميع الأوامر المؤقتة يجب أن تقدم للتأييد ، وهذا القانون كما هو معلوم قد شرع قبل أن تتألف الحكومة الحاضرة ولذلك لم يكن لنا رأى أو مسئولية فى إصداره كما هو ظاهر من ديباجته حيث تقول « عملا بنصوص قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨ يسن بموجب هذا ما يأتى . . . الخ » .

---

(١) الجلسة الحادية عشر — ملخص المداولات — يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ١٩٥٤ .

اتحاد نقابات العمال يشيد بموقف الحكومة الوطنية
وإلغائها قانون النشاط الهدام (*)

السيد رئيس مجلس الوزراء :

تحية طيبة ،،

إن موقفكم من قضية الحريات الديمقراطية لهذا الشعب ذلك الموقف الذى بدأت طلائعه فى إلغائكم قانون قمع النشاط الهدام لهو موقف جدير بحكومة جاءت إلى الحكم برغبة شعب متطلع إلى الحرية والكرامة . إن اتحاد العمال الذى كان فى طليعة الهيئات التى عارضت ذلك القانون وعبأت جهود جميع المواطنين للوقوف ضده ليسره أن يعبر لكم عن عميق تقديره لذلك العمل المجيد . أننا لعلى ثقة كاملة بأن حكومتكم باتباعها مثل هذه السياسية الرامية إلى الاستجابة لرغبات الناس لتدفع قضية التحرر خطوات واسعة إلى الأمام ، إنكم لا شك تعلمون جيداً أن أى شعب لا يستطيع أن يواصل نضاله من أجل حرية بلاده وهو مقيد بقوانين تحرمه حقوقه المشروعة فى التنظيم والكلام والاجتماع والتنقل وكافة أشكال الحريات العامة والشخصية . إننا نتطلع وكلنا ثقة فى أن الحكومة السودانية والبرلمان السودانى لن يدخرا وسعاً لإزالة كافة القوانين وموادها المقيدة للحريات تلك القوانين التى سنها الاستعمار ليحتمى خلفها ويعطل بواسطتها اندفاع شعبنا نحو التحرر والسلم أننا إذ نعبر عن تقدير شعبنا لموقفكم الوطنى الرائع بإبعاد قانون قمع النشاط الهدام الذى يمثل حلقة من

(*) الرأى العام العدد ٢٦٨٦ — ١٩٥٤/٤/١ الموافق ٢٧ / رجب/١٢٧٣ .

سلسلة القيود المضروبة على شعبنا نطالب منكم باسم الشعب أن تزيلوا كافة القوانين الأخرى المقيدة للحرية وإلى الأمام نحوكم وطنى نظيف وأننا نؤكد لكم بأن الطبقة العاملة السودانية تقف بقوة وعزم بجانبكم مادمتم تقفون بجانب الشعب .

محمد السيد سلام

رئيس اتحاد نقابات العمال

من اتحاد العمال لرئيس مجلس النواب

إشادة بالغاء قانون قمع النشاط الهدام(١)

حضرة السيد رئيس مجلس النواب :

حضرات السادة النواب :

إن الموقف الذى اتخــذه مجلسكم الموقر فى جلسته المنعقدة مساء الثلاثاء ١٩٥٤/٣/٣٠ لا شك سيكون من المواقف الخالدة فى تاريخ أول مجلس تشريعى فى بلادنا . ان الحرية الكاملة من كل نفوذ خارجى أو داخلى كانت دائماً هى الهدف الذى يسعى إليه شعبنا منذ أن وطئت أقدام الغزاة أرض بلادنا وأنتم أيها السادة النواب بموقفكم من قانون قمع النشاط الهدام قد ساعدتم الشعب على المضى فى طريق تحقيق حريته وأمانيه وإن اتحاد العمال المتحدث باسم الطبقة العاملة السودانية يمجد موقفكم ذلك وهو فى هذا لا شك أنه يعبر عن مشاعر كافة الطبقات الوطنية فى البلاد . إنكم أيها السادة النواب تعلمون تماماً أن قانون قمع النشاط الهدام ليس هو القيد الوحيد الذى يتخذ منه أعداء بلادنا درعاً لحماية أنفسهم ومصالحهم وأداة لتعطيل سير شعبنا نحو أهدافه الكاملة وإننا على ثقة بأن الموقف الذى اتخذه مجلسكم الموقر فى مساء ١٩٥٤/٣/٣٠ لهو بداية لمواقف لاحقة سوف تنتهى بازالة كافة القوانين المقيدة للحريات وإننا نؤكد لكم أن العمال السودانيين يقفون بجانبكم ويشدون أزركم طالما كنتم تقفون بجانب الشعب وترعون مطالبه . إن الشعب هو الرقيب اليقظ على أعمالكم .

المخلص : محمد السيد سلام — رئيس اتحاد العمال

---

(١) الرأى العام العدد ٢٦٨٧ ١٩٥٤/٤/٢ — ٢٨ / رجب / ١٣٧٣ .

أول خطاب يوجهه اتحاد نقابات العمال لأول رئيس لحكومة وطنية[1]

السيد رئيس وزراء حكومة السودان المحترم ؟

تحية طيبة وبعد ؟

فى ٢٨ / مارس / ١٩٥٤ تسلم مكتبكم بالسرى مذكرة من اتحاد نقابات العمال فحواها آراء مدروسة حول ما جاء فى خطاب الحكومة الرسمى فى البرلمان فى يوم ١٠ / مارس / ٥٤ خاصة بسياسة الحكومة إزاء الطبقة العاملة وقد تقدم الاتحاد فى هذه المذكرة بمقترحات عملية نعتقد أنه من الممكن تنفيذها إذا ما استجابت الحكومة لطلب اتحاد النقابات بإجراء مفاوضات حول النقاط الواردة فى مذكرته .

إن اتحاد النقابات حينما رفع هذه المذكرة لسيادتكم كان يضع أمامه وفى المرتبة الأولى أنه يقدمها لحكومة سودانية المفروض عليها أن تراعى وتهتم بمصالح الطبقة العاملة السودانية التى يقع عليها أكبر جزء من إدارة العمل والارتقاء بمستوى الخدمات العامة وكان يحدونا أمل كبير فى استجابتكم لمطلبه العادل الذى يرعى بحق مصلحة الطبقة العاملة ويخدم مصلحة العمل .

ولكن من المؤسف حقاً أن يسجل هذه البادرة التى بدأت بها الوزارة السودانية فى أول عهدها إزاء الطبقة العاملة ، إن عدم رد الحكومة على مذكرة الاتحاد هذه وعدم الاهتمام بمحتوياتها يمثل التجاهل لنقابات العمال واتحادهم وفى نفس الوقت أيضاً عدم المبالاة بحقوق العمال .

---

(١) الأيام العدد ١٩٧ السبت ٢٢ مايو/١٩٥٤ — الموافق ١٩ رمضان/١٣٧٣هـ .

وزيادة على ذلك كله فإننا نقدم لسيادتكم حقائق عن السياسية المدوانية التى يتعرض لها العمال الآن فى مصالح الحكومة والأعمال الحرة والشركات .

١ ــ لقد عمت موجة التشريد جميع المصالح والشركات والمؤسسات الحرة حتى صارت سياسة رسمية .

فقد شرد من العمل فى فترة الثلاثة أشهر الماضية :

٢٠٠ عامل من هيئة السكة حديد

١٨٠ من مصلحة الأشغال

٨٠ عامل من الأبحاث الزراعية

١٢ عامل من مصلحة النقل الميكانيكى

١٢ عامل من المطار المدنى قسم الحريق

١٢ عامل من المعارف الكلية الجامعية

١ عامل من الجنائن

١٤ وزارة الصحة من المرضين والمرضات والعمال

١٥ وزارة الزراعة كيلو ٥

مضافا إلى ذلك أن مدير مصلحة النقل الميكانيكى قد بعث إلى نقابة العمال بخطاب أشار فيه بالاستغناء عن ٧٠ عامل بناء على توصيات السيد وزير المالية وإنذار مباشر من وزارة الصحة لنقابة المرضين والمرضات بتخفيض عدد رؤساء العنابر والمرضين والعمال بنسبة ٤٠ ٪ .

ومما يؤكد أن التشريد أصبح سياسة رسمية النشرة التى وزعها السيد وزير الأشغال والتى يؤكد عدم إمكانية وزارته فى وقف توفير العمال قبل ستة أشهر .

ومضاف إلى ذلك التشريد الذى يجرى يومياً وبدون حصر فى جميع المؤسسات الحرة و الشركات وأبلغ دليل على ذلك العريضة التى رفعها لسيادتكم عمال ورشة أبو العلا للبناء والتعمير المضربين الآن ومايجرى فى بورتسودان على عمال الشحن والتفريغ وعمال شركة سكونى فاكوم الأمريكية وشركة (سودان شيبنج) الثلاجات.

يا سيدى الرئيس لقد عانت الطبقة العاملة كثيراً من الإدارة الاستعمارية وكانت هذه الإدارة تلقى نضالا جباراً من العمال لوقف سياسة العدوان الجائرة وكان إضراب ١٧ أغسطس ١٩٥٢ خاصاً بوقف تشريد العمال .

إن التشريد عن العمل معناه (إنقطاع لقمة العيش) ويعنى هذا أنه مسألة حياة أو موت بالنسبة للعمال الأمر الذى لايمكن احتماله والسكوت عليه .

٢ — وبجانب سياسة التشريد المتفاقمة بالخطر نجد أن خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية التى تحصلت عليها الطبقة العاملة بعد نضال شديد كلفها تضحيات جسيمة شهد بها العدو نفسه تنفذ بشكل عام ودليل على ذلك ماحدث لعمال (البحر) التابعين لمصلحة السكة حديد فى خرق الاتفاقية المبرمة بين نقابة العمال وإدارة مصلحة السكة حديد التى تقتضى بعدم سفر أعضاء النقابة المنتخبين لتمثيل العمال فى النقابة خلال الدورة النقابية وذلك بالنسبة لعمال السكة حديد بالخرطوم حيث امتنع المسئولون عن الاجتماع بفروع النقابة على عكس ما تنص عليه الاتفاقية السابقة التى كان معمول بمقتضاها إلى وقت قريب .

اسلوب الاستفزاز :

ونضيف إلى ذلك الأسلوب الاستفزازى الذى واجه به السيد مدير السكة حديد لجنة النقابة المركزية عندما طلب الاجتماع بهم لحل هذه الأزمات المدبرة تدبيراً من المسئولين فى أقسام السكة حديد حيث رفض المدير الاجتماع بالنقابة مع الإصرار على موقفه ويحدث مثل هذا أيضاً مع نقابة الممرضين بامتناع المسئولين الاجتماع بفروع النقابة .

٣ — هذا وهنالك مطالب عاجلة وافق المسئولين فى الإدارة الاستعمارية السابقة مبدأ تطبيقها وجرت فيها مباحثات مع المسئولين فى الوقت الحاضر وعدوا بتنفيذها ولم تنفذ حتى الآن — كالمطالب التى تقدمت بها نقابات سائقى عربات الحكومة وعمال مصالح الأبحاث الزراعية والصحة والتنظيم والرى السودانى والمخازن والأسلحة وشركات النور وسكونى فاكوم والسودان شينج ونقابة الممرضين وعمال المستشفيات .

إن التجاهل الذى قابل به المسئولون هذه المطالب يؤكد صحة الحقيقة التى أوردناها فى الفقرة السابقة من أن هناك خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية وعدم الاهتمام بمصالح الطبقة العاملة .

ياسيدى الرئيس : إن الحقائق المجردة التى رفعناها أمامكم وهى جزء من كثير من الأعمال التى أنزلت بالعمال أضراراً جسيمة كانت النتيجة الحتمية لها أن أضرب العمال — عمال البحر بكوستى وعمال شركة أبو العلا وأعلنت الإضرابات نقابات الجنائن والتنظيم وعمال السكة حديد بالخرطوم وشركة سودان شينج بعد أن سلكت جميع هذه النقابات شتى الطرق واتخذت مختلف الوسائل الودية مع المسئولين لإيجاد حلول وأكثر من ذلك فقد وقعت جميع هذه المشاكل للوزراء المختصين ووزير الداخلية وكان من المؤسف أن الوزراء يؤيدون هذه السياسة المجحفة .

ياسيدى الرئيس : هنالك أمر هام وخطير يمثل جانب الحيوية بالنسبة للطبقة العاملة والشعب السودانى بأسره وهو مطلبنا الإنسانى العادل الذى طالما نادينا به وتضمنته مذكرتنا الأخيرة المشار إليها فى مستهل هذا الخطاب وهو إلغاء نظام التفرقة فى الأجور وشروط الخدمة بين العمال السودانيين على المناطق المتقدمة والمتأخرة اجتماعياً وعلى الأخص بين الشمال والجنوب التى دأبت الإدارة الاستعمارية على إقرارها وجلبت لها الخبراء العريقين فى معرفة استغلال الشعوب — إقرار تطبيق قاعدة دفع الأجر

المتفاوت دون أى تمييز . هذا المطلب العادل والمقرر عالمياً فقد نسفه تصريح وزير المالية فى جلسة البرلمان فى ٢٠ / ٤ / ١٩٥٤ بقوله (إنه ليس فى النية زيادة أجور الجنوبيين) مستنداً على قانون العرض والطلب ، إن هذا التصريح الخطير من جانب السيد وزير المالية يهدم وعد الحكومة الرسمى بالنهوض بمستوى الجنوب ويقوض أركانه ، فكيف يرتفع المستوى الاجتماعى فى الجنوب إذا لم يرتفع مستوى المعيشة وكيف يتأتى ذلك بدون زيادة القوى الشرائية عند الجنوبيين .

ياسيدى الرئيس: إن الطبقة العاملة السودانية بقيادة اتحادها العام التى تمرست فى النضال المضى زمناً طويلا فواجهت بقوة تنظيمها وسلامة وعيها جبروت وطغيان الإدارة الاستعمارية وانتزعت مكاسب عديدة لايمكن أن تقف مكتوفة الأيدى إزاء هذه الاعتداءات الجائرة على العمال وهى فى نفس الوقت تملك من الخبرة والصلابة ما هو كفيل بحماية نفسها ورد أى اعتداء على كيانها .

ياسيدى الرئيس خلاصة ماقدمناه فاننا نطالب:

١ — أن ترد سريعاً على مذكرتنا بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

٢ — وقف التشريد فوراً وإرجاع جميع العمال المشردين إلى أعمالهم .

٣ — إلزام جميع المسئولين فى الوزارات والمصالح وأصحاب الشركات والمؤسسات الحرة باحترام الحقوق النقابية وتنفيذ الاتفاقية المبرمة مع النقابات وإجراء تحقيق فى جميع الأزمات التى خلقت فى جميع مصالح الحكومة.

٤ — إلزام المسئولين وأصحاب الأعمال على الاجتماع بممثلى العمال فى النقابات لبحث مشاكل ومطالب العمال باعتبار أن النقابات منظمات ديمقراطية قانونية ومعترف بها رسمياً .

٥ — ضرورة تطبيق قاعدة الأجر المتساوى مقابل العمل المتساوى فوراً وبدون أى تمييز بين الشمال والجنوب .

وختاماً تفضلوا بقبول فائق احترامنا ؟

المخلص : محمد السيد سلام
رئيس اتحاد نقابات عمال السودان

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق فى مناقشة ميزانية التعليم

سيدى الرئيس : إذا أردنا أن نتكلم عن ميزانية وزارة المعارف فيجب علينا ألا نتناولها بصفة معزولة عن الموقف العام للميزانية إذ أنه لابد أن تتأثر البنود التى يمكن وضعها فى الخدمات العامة لهذه الوزارة ببنود أخرى من الميزانية وعليه فلا بد من مناقشة سياسة الحكومة بشكل عام فيما يختص بسياسة الميزانية .

السيد نائب الرئيس : أذكر حضرة العضو بأننا نتكلم الآن عن الاعتماد المدرج لوزارة المعارف .

السيد حسن الطاهر زروق : قصدت فعلا أن أتكلم عن ميزانية وزارة المعارف بالذات ولم اتعرض فى حديثى للميزانية العامة.وخلاصة حديثى هو أن البلاد فى حاجة ماسة إلى التعليم . وأعتقد أن المبلغ الذى خصص لبند التعليم هو أقل مما يجب .والآن أريد أن أناقش بند الميزانية الذى خصص للتعليم هذا العام . فهل هذا هو التوسع فى التعليم الذى كان ينتظره الناس .

سيدى الرئيس: إنى اشكر السيد وزير المعارف علىهذ الإيضاح كما وأشكره لأنه تعرض لما كان يجول بخاطرى . إن ميزانية المعارف هذا العام تزيد على ميزانيـة العام الماضى ولـكن هذه الزيادة لا يقابلها توسع فى التعليم يساوى زيادة الضرائب التى فرضت على الشعب فإذا كانت زيادة هذه الاعتمادات لا تقابلها زيادة مماثلةفىالتعليم فإن الناس لن تستفيد شيئاً من هذه الأموال التى تفرض عليهم . وعلينا أن ندرك أن رغبة الناس فى التعليم لن تكفلها مثل هذه الميزانية .

أعتقد أن المال الذى خصص للتعليم لايستخدم جيداً فإذا ضربنا مثلا بالمعهد الفنى بالخرطوم فإننا نجد أن الإنفاق عليه كثير لأنه قليل الإنتاج ففى العام الماضى تخرج عدد يزيد على العشرة طلبة بقليل . إن واجب وزارة المعارف هو أن تتأكد من أن المبالغ التى اعتمدت للتعليم قد استخدمت فى مكانها الصحيح .

أما عن الأموال التى ستنفق على التعليم فى الجنوب فأريد أن أقول أنه لوكان الأمر بيدى لضاعفت هذا المبلغ . فاذا نظرنا إلى هذا المبلغ نجد أنه على غرار ماجاء فى ميزانية العام الماضى ـ فالواجب علينا أن نتأكد من أن الجنوب سيستفيد من هذا المبلغ فى ناحية التعليم ـ إن الأموال التى صرفت على التعليم فى الجنوب فى الأعوام الماضية لتمد ثروة عظيمة بينما نجد أن العدد الذى حصل على التعليم قليل جدافالى أين ذهبت كل هذه الأموال؟ ـ لاأريد أن أتحدث عن الماضى لأنه ليس من مسئولية هذه الحكومة الحاضرة وكل ماأريده هو أن تنهض المعارف بمسئوليتها نهوضا كاملا فتراقب وتفتش المدارس والمنشآت العلمية وبهذه المناسبة أريد أن أقف قليلا عندمسألة التعليم والاتجاهات الدينية فى الجنوب ـ أعتقد أن التعليم فى الجنوب لايمكن أن يتقدم إلا إذا كان التعليم قائما بذاته وبعيداعن الكنيسة وغيرها ـ نعم يجب أن نفرق بين التعليم وبين الكنيسة ـ إننا نلاحظ أن البلاد المتمدنة قد فرقت بين التعليم والكنيسة وعليه فيجب أن تصرف الأموال التى اعتمدت للتعليم على التعليم فقط .

وهناك نقطة أخرى تخص وزارة المعارف وهى شيء مستمد من الميزانية ، أريد أن تتم سودنة وظائف الإنجليز فى وزارة المعارف بأسرع فرصة ممكنة ، وأعتقد أنه من السهل سودنة وظائف المفتشين بالوزارة فى الحال لأن لدينا عدداً كبيراً من السودانيين لهم الخبرة والمقدرة التى تؤهلهم لملء مثل هذه الوظائف .

أريد أن أقول أن سودنة وظائف الإنجليز زيادة على أنها ترد الحق إلى أصحابه هى وفر فى الميزانية لأن السودانيين الذين يحلون محل الإنجليز يتقاضون أقل من

مرتباتهم وامتيازاتهم وبجانب هذا فان للمدرسين فى مدارس الحكومة فوق الأولية مطالب تتعلق بمرتباتهم ودرجاتهم . إن هذه المطالب مالية كان يمكن تحقيقها فى الميزانية التى تنظرها الآن وهى مبلغ لا يتجاوز ٥٠٠٠٠ جنيها وبذا نكون قد عملنا على استقرار التعليم وبذير رضاء المدرسين وإجابة مطالبهم المالية المتواضعة فإن التعليم سيتأثر كثيراً ولعل وضع المدرسين فى الوزارة هو السبب الذى حدا بكثير منهم ليتركوا التعليم ويلتحقوا بوظائف أخرى وإن أى مبلغ من المال ينفق فى سبيل استمرارهم فى عملهم لهو مال يعود علينا بالنفع العميم وأريد أن أختم هذه الكلمة بأننا ما زلنا فى حاجة إلى ميزانية للتعليم أكبر من التى حصلنا عليها الآن وحتى فى نطاق هذه الميزانية فإنه كان يمكن توفير مبالغ أكبر إذا لم تخصص الملايين من الجنيهات للانفاق على الجيش والبوليس والتعويضات التى لا تخدم السودان مثل التعليم وكان يمكن أيضاً أن يخصص مال أكثر للتعليم لو زيدت الضرائب على الشركات الكبيرة وكبار الملاك فبهذا نستطيع أن نرد للناس شيئا مما سلب منهم فنحن لاستمرار تقدم البلاد لانحتاج لمزيد من البوليس والجيش ولكن نحتاج لمزيد من التعليم . عندما نخصص ملايين الجنيهات للبوليس ولتكوين جيش ضخم والبلاد ليست مهددة بخطر غزو خارجى فإنما يكون ذلك على حساب التعليم وفى الختام أطلب من وزارة المعارف أن تعيد النظر فى أوجه صرف هذه المبالغ وأن تتأكد أنها صرفت فى التعليم وليس لأغراض أخرى (١)

(١) الجلسة رقم ٣٤ السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٤ .

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق
وإضراب عمال النهر (١)

سيدى الرئيس : إننا لاشك نأسف على هذه النتيجة أن هناك بالفعل مايسبب مجاعات فى الجنوب ولكننا لانستطيع أن نقول بالتأكيد أن مجاعة بالصورة التى ضخمت بها يمكن أن تقع من جراء الإضراب ، وإذا تركنا هذا جانبا فإنه يجب علينا أن نعلم أن الإضراب هو إضراب قانونى وليس هذا هو رأيى الشخصى فقط بل هو الواقع ، وقبل أن نصدر حكما فى هذه المشكلة نريد أن نذهب إلى أساسها ونسائل أنفسنا لماذا نشأت ، إنها فى نظرى نشأت من الاخلال بتعهدات قامت بين المسئولين وبين العمال ، فإذا ما عرفنا هذه القصة استطعنا أن نعرف أسباب نشأة هذا الإضراب الأخير ومن الملوم فى ذلك ، ففى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ قام اتفاق بين عمال الوابورات ومدير الوابورات وهو اتفاق يقضى بأن يظل نقابيان فى الخرطوم بحرى وكوستى ويعملان فى الفترة التى تجرى فيها انتخابات النقابة ، أى أنه فى أثناء الدورة التى انتخبا فيها يجب أن يبقيا فى الخرطوم بحرى وكوستى وألا ينقلا فى

---

(١) فى الجلسة رقم ٣٧ يوم الأربعاء ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ طلب السيد بوث ديو إذنا لإثارة مسألة محدودة ذات أهمية عامة عاجلة وهى عن مدى الأثر الذى يحدثه إضراب بحارة الوابورات النهرية فى الخط الجنوبى على النقص القائم الحاد فى المواد الغذائية فى تلك الجهات وذلك عند اقتراح بالتأجيل فى وقت متأخر هذا المساء بموجب من المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية .

هذه الفترة . إن خرق هذه الاتفاقية هو الذى سبب المشكلة التى نبحثها الآن ، وإذا كانت الاتفاقيات تخرق بهذه الصورة بين العمال ورؤسائهم فإن النتيجة الحتمية هى أن ينزعجوا ويقدموا احتجاجات لمخدميهم . إننى أقول أنهم لجأوا بالطريقة القانونية لحماية حقوقهم خوفا من أن تسلب منهم ، ففى نوفمبر من العام الماضى نقض مدير الوابورات الاتفاق المكتوب وأخبرهم بأنه غير مقيد ومن هنا بدأت المشكلة وليس فى هذه الأيام ، ففى شهر يناير من هـــذا العام رفع العمال عريضة لوزير المواصلات لحل المشكلة ولاشك أن هذه المدة كانت كافية جـداً لإيجاد حل يطمئن العمال ، وفى شهر إبريل من هذا العام أمر المندوبون الذين تم عليهم الاتفاق بألا ينقلوا من كوستى أو يتحركوا منها وأريد أن أوضح هنا بأنه كان من الواجب أن يتركوا فى أماكنهم فى فترة الانتخابات النقابية فلما صدر هـذا الأمر وفيه خرق للاتفاقية ثارت ثائرة العمال احتجاجا على هذا القرار وإنى أشير إلى إضراب شهر مايو بنقل المندوبين ، وفى اجتماع حصل بين وزير المواصلات ولجنة الوابورات التى يتبعها عمال كوستى وعد الوزير بحل المشكلة التى كانت سببا فى الإضراب الذى حصل الآن . وكنتيجة لهذا تم اتفاق بين وزير المواصلات والعمال واقرؤه عليكم الآن كما ورد :ــ

« اتفاق بين السيد وزير المواصلات وممثلى لجنة الوابورات المصلحية واللجنة الفرعية بكوستى بتفويض من نقابة عمال السكة الحديد .

توافق المصلحة على :ــ

١ ــ تثبيت المندوبين فى كوستى والخرطوم بحرى كنص الاتفاقية المبرمة بين لجنة الوابورات المصلحية ومدير الوابورات طالما أن ذلك لايتعارض مع مصلحة العمل.

٢ ــ توافق النقابة على أن ترفع التقارير الوافية فى موضوع أحمد أفندى رمضان وتؤكد المصلحة بأنها تتخذ الإجراءات القانونية إذا ثبت لديها أى اتهام ضده .

٣ ــ توافق المصلحة على أن تطلب من المحامى العمومى بأن تـكون العقوبة

رمزية (غرامة) ضد العمال الذين يرى البوليس تقديمهم للقضاء كما توافق المصلحة بألا توقع عقوبات انتقامية على العمال الذين يقدمون لمجلس تأديب وعلى أى حال ألا تشمل العقوبات الفصل من الخدمة .

٤ — توافق النقابة على إصدار بيان بالإضراب فوراً والنصح فيه إلى العمال أن يؤدوا واجباتهم فى جو من الهدوء مراعاة لمصلحة البلاد وأن يقفوا بجانب الحكومة طالما وقفت بجانبهم والشعب عامة) .

هذه هى الاتفاقية بين وزير المواصلات وعثمان محمد جسور نيابة عن العمال . حدث هذا الاتفاق بعد إضراب قام به عمال كوستى وبعد ذلك ألغت إضرابا كانت تنوى القيام به ، والذى حصل بعد أن العمال حوكموا بالسجن بعد الغرامة فجاء هذا أيضا خرقا للاتفاقية .

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق يقترح فى البرلمان حرية التجارة :

« إنه من رأى هـذا المجلس أن تزاح باقى العقبات فى طريق التجارة الحرة الـكاملة بين هذا القطر وأى قطر آخر فى الدنيا الآن » ثم قال — سيدى الرئيس: عندما نقول إننا الآن نريد الحرية فاننا نقصد بها معنى واسعاً كبيراً ، نقصد حرية اقتصادية وسياسية تجعلنا نتصرف فى مصائرنا بمحض اختيارنا وحرية ثقافية تجعلنا فى مأمن من الرضوخ أمام أية ثقافة أخرى وحرية عسكرية نريد منهـا أن تجلو الجنود الأجنبية عن بلادنا ، وبسبب خضوعنا سياسيا لبريطانيا فقـد فرض علينا أيضا خضوع إقتصادى لها فاحتـكرت صادراتنا ووارداتنـا وفرضت علينا أوضاعا عطلت من مصالح هذا البلد فمن الخطر أن نربط اقتصادياتنا بقطر معين مهما كان ذلك القطر فقد كنا نستورد مثلا الآلات وكل ما يصنع من انجلترا ، وإزاء ذلك فرض علينا أن نقبل أنواعا معينة من المصنوعات ، ولـكى أضرب مثلا يوضح خطر هذا الارتباط أقول إن مصر كانت تستورد الأسلحة من بريطانيا نسبة لنفوذها السياسى وعندما قامت حرب فلسطين استوردت كل معداتها منها ولـكنها تنـكرت وامتنعت من أن تمدها بالأسلحة عندما حان الوقت لمصر أن تستورد حاجتها منها ، ويمـكن لبريطانيا أن تلجأ مثلا إلى ضغط سياسى فتمتنع عن شراء قطننا ، وعليه فالخلاص من هذا الموقف هو أن نهىء طريقا حراً لتجارتنا مع دول أخرى على قدم المساواة وبدون تمييز . لقد شعرنا بتحسين محسوس فى الأسعار عندما قمنا بأول تجربة لبيع قطننا بالمزاد رغم أن ذلك لم يشمل دولا كبيرة ، فعلينا إذن أن نخرج من هـــذه العزلة ونتصل بأسواق العالم الخارجى لنعرف كيف نتاجر مع بلاد لم يكن لنا اتصال

بها من قبل ، ولكن هناك بنداً فى الاتفاقية يقف حائلا دون اتصالنا ببلاد أخرى فقد جاء فى ذلك البند أن التجارة الخارجية كالسياسة الخارجيـــة أمر من سلطة الحاكم العام وحده ، وقد أدخل هذا البند خصيصا ليقيد تجارتنا الخارجية ويؤمن مصالح الاستعمار — وهناك مسائل أخرى طبيعية وغير طبيعية كثيرة استطاعت أن تحول دون قيامنا بالاتصال ببلاد خارجية ومن ضمنها مشا كل العمـــلة المعقدة التى تحدد من مناطق التجارة وتحدد معاملتنا مع بلاد ليست داخلة فى منطقة الاسترلينى وهذه هى العقبات التى يجب أن نزيلها قبل أن نتحرر فى التجارة ، فبهذا التحرر الاقتصادى يمكننا أن نخرج عن ربقة الاستعمار ونحرر قطننا ينتج الخامات ولن نتوقع طوراً كبيراً فى اقتصاديات السودان بغير تصنيع البلاد فى حدود إمكانياتنا . نعم ، أنه لا يمكننا أن نبدأ فى هذا التصنيع قبل أن نفك الأغلال التى نرسف فيها ونعامل كافة الدول بصرف النظر عن نظمها السياسة .

إن خروجنا إلى بلاد العالم الأخرى والاتصال بها سيزودنا بخبرة فى هذا الميدان وأريد فى هذه المناسبة أن أقدم مثلاً لما يمكن أن نقوم به فى سبيل تدعيم اقتصادياتنا مع بلاد جديدة ، فى زيارتى لبرلين الشرقية لحضور مؤتمر السلام الأخير استطعت ان أتصل مع المسئولين بالغرفة التجارية هناك .

وفى حديث لى مع رئيس الغرفة التجارية أعطيته صورة مجملة عن نوع الحاصلات التى تصدر إلى الخارج وعلمت منه أن بلاده فى حاجة لـكل هذه الحاصلات ثم شرح إلى الأسس والقواعد التى يتعاملون بها معنا ومع غيرنا وقد سجلت هذه المحادثة فى الخطاب الذى أريد أن أقرأه عليـكم : —

« سيدى العزيز

فى هـــذا الجواب أؤيد لك ما قلتـه عن النظم والقوانين التى تتبعها فى تجارتنا

الخارجية يوم اجتماعنا فى الثالث من الشهر ، إن الأساس الرئيسى للعلاقات التجارية هو المساواة ونحن لا نحب أن نفرض شروطا معينة على من يتاجرون معنا وأكرر أن أساس علاقاتنا التجارية هو المساواة الكاملة ، إننا نصدر لأى قطر بقدر ما يمكننا أن نشترى منه وعليه يوجد دائما توازن تجارى ونبنى أسعارنا على الأسعار العالمية ونود أن تقوم علاقات تجارية مع قطركم على الأسس المذكورة وإننى سعيد للفرصة التى بحثنا فيها صادرات وواردات السودان وتكلمنا فيها عن بلادنا والنتيجة أنه يمكن عمل علاقات تجارية تفيد كلا الطرفين ، اسمح لى أن أنبهك إلى الأسواق التى ستقام من ٥٤/٩/٥ إلى ٥٤/٩/١٥ وستعطى ممثلى قطركم الفرصة لدراسة ما يمكن أن نصدره إليهم ويوردوه لنا » .

هذا هو الخطاب الذى نستطيع أن نفهم منه الأسس العامة بين من نريد أن تقوم معهم علاقة تجارية وواضح أن المزايا الموضحة فيه تتلخص فى أنه تعامل لا يؤدى إلى ضغط سياسى من أى نوع وثانياً فإنهم يشترون منا بقدر ما نشترى منهم وبهذا لن يكون هناك ضرر علينا فى الميزان التجارى كما أن الأسعار التى يدفعونها هى الأسعار العالمية وقد علمت منه أيضا أنهم مستعدون للتعامل مع شركات سودانية أو تجار سودانيين ولا يشترطون أكثر من أن يكونوا سودانيين فقط وهناك نوع آخر من التعامل يمكن أن تقوم به الدولة وهذا يشبه الاتفاقية التى تمت فى هذا العام بين مصر وألمانيا الشرقية والتى بموجبها حدث تبادل تجارى إذ صدرت مصر قطنا ومحاصيل أخرى قيمتها أربعة ملايين من الجنيهات واستوردت مقابل ذلك آلات هى فى أشد الحاجة إليها ومثل هذا الاتفاق يمكن أن نقوم به فى السودان فالحكومة عن طريق مشروعاتها التى تنتج محصولات للخارج يمكن أن تتحصل على أدوات للسكة الحديد التى تحتاج إليها ومثل آخر تستطيع الحكومة عن طريق هذا الاتفاق أن تستورد مطابع لتنشىء مطبعة حكومية وهذه المطبعة ستوفر مالا كثيراً إذا

تذكرنا كمية المطبوعات الضخمة التى تقوم بها شركة ما كوركوديل وهى تتقاضى عنها أرباحاً . لا أريد أن أعدد أمثلة أكثر فهذه النقطة فى نظرى واضحة وهــذه الشروط سنجدها فى بلاد أخرى . بقى أمامنا تعديل الفقرة من الإتفاقية التى تحول بيننا وبين حرية التجارة . وقد يبدو هذا صعباً ولـكنه فى نظرى ليس كذلك . يستطيع هذا المجلس أن يصدر قراراً بتعديل هذه الفقرة وبالتأكيد فإنه لا يوجد رجل واحد يعارض فى مثل هذا التعديل لأن هذه المسألة لا تخص الحـكومة وحدها وإنما تخدم البلاد عامة وآخر ما أقوله هو أن اتصالنا بالعالم الخارجى يساعد فى تحطيم الحواجز المصطنعة التى تحول بيننا وبينه وأخيراً أرجو أن يجيز المجلس قراراً فى هذه المسألة الهامة جداً .

السيد حسن الطاهر زروق : إن هذا الاقتراح الذى قدمته لإزالة العوائق التى تحول بيننا وبين تطور اقتصادنا قصدت به إزالة عوائق حقيقية وليست خيالية وأن ما سمعته من المعارضة لهذا الاقتراح من رجال مسئولين فى الحكومة يجعلنى أعتقد أنه لا توجد فى الواقع عقبات ولـكن بالرغم من هذه المعارضة فإن حديث وزير الاقتصاد يؤكد لى وجود عقبات فلهذا لا أستطيع أن أعرف كيف نوصى برفض اقتراح ينص على وجود عوائق يعترف المسئولون بوجودها .

السيد إبراهيم المفتى : فى نقطة إيضاح « الواقع أنى لم أعترف كما يقول العضو أن هناك عقبات وضعها السودان وقد قلت أن العقبة هى العملة وليس ذلك من وضع السودان وإنما هو من وضع الدول ذات العملة الصعبة » .

ثم استأنف السيد حسن الطاهر زروق حديثه قائلا : لا أريد أن أناقش من الذى وضع هذه العقبات وإنما أريد أن أقول أنه من مصلحتنا أن نحاول إزالتها وفى الجلسة السابقة تحدث زعيم المعارضة عن نظام المقايضة ووصفها بأنها بدائية والحقيقة أنه ربما جال فى خاطره ذلك النوع من المقايضة الذى كان يجرى فى العصور الأولى ولـكنى

أتحدث عن نوع من المقايضة يحدث فى القرن العشرين وفى هذه الفترة من القرن العشرين — أن المقايضة تطورت كثيراً وأصبحت تختلف عن ذلك النوع البدائى الذى لم أقصده — قال زعيم المعارضة أن المقايضة قد تصلح للتخلص من بضائع صعب على أصحابها التخلص منها وليس ذلك أيضا ما قصدت — إذا نظرنا إلى أن الغرض الأساسى من التجارة هو تبادل السلع فإن المقايضة التى أتحدث عنها تحقق الغرض تماماً — نعم إنها تحقق تبادل السلع بين الناس ولذا فهى نوع أرقى من التعامل ويمكن أن يتم عن طريقها تعامل دولتين بدون إجحاف على واحدة فى الميزان التجارى وهى أيضا تحد من الاستغلال لأنها تجارة تقوم على أساس التكافؤ والمساواة .

نعم إن هذا النوع من الإتجار فى الحالة الحاضرة يمكن أن يمارس فى السودان ولا أدرى سبباً واحداً يمنع الحكومة من ذلك ولعلى أكتفى بالأمثلة التى ضربتها فى حديثى يوم الخميس الماضى عن استيراد آلات للسكة الحديد ومطابع حكومية وغيرها ولكنى أريد أن أضيف مثلا واحداً لذلك فقد جاء فى المذكرة الخاصة بميزانية الإنشاء والتعمير لوزارة الصحة ما معناه بأن الطاقة البنائية لم تكن كافية لإنشاء كل المبانى المطلوبة نتيجة للنقص الملحوظ فى المعدات ، فمن طريق هذا النوع من الإتجاه يمكن استيراد أدوات البناء والمعدات بالشكل الذى يساعد فى القيام بأعباء الإنشاء والتعمير .

يقول السيد وزير الاقتصاد والتجارة بأن الموقف الحاضر ليس من صنعه وأنا أوافقه على ذلك غير أن الاكتفاء بهذا لايمكننا من أن نتقدم خطوة واحدة على إزالة هذه القيود . فالصعوبات التى قامت حدثت فى أوقات مختلفة نتيجة للاحداث التى أعقبت الحرب وماتلاها من تطور فى السياسة العالمية ورغم ذلك فالدول المتوسطة والناشئة حديثاً تريد أن توسع تجارتها مع بقية أقطار العالم وهى بدورها مستعدة

لتقديم تسهيلات لحل مشكلة العملة وغيرها ، وحيث أن الأحوال العالمية آخذة فى التغيير فى هذه الظروف فيجب على الوزارة أن تتصل بكثير من الدول حتى تعمل على إزالة الكثير من القيود وتسمح لدول أخرى بفتح شركات لها بالخرطوم حتى نتمكن عن طريق وكلائها من أن نتعامل مع دول لم يكن لنا اتصال بها من قبل وليكن لهؤلاء مايكون للمستر بارسميان الذى قيل أنه وكيل شركة للسيارات ، ولكن ليست المسألة كلها ياسيدى الرئيس فى يد الحكومة إذ أن رواج التجارة وتطورها فى هذا البلد يقع تحت عاتق التجار السودانيين فهم الذين يجب أن يعينوا لهم وكلاء فى الخارج . وأعود فأقول أن مشكلة تصعيب العملة هى فى الواقع من عمل الإحتكاريين المستعمرين الذين لايريدون ترويج بضاعة غير بضاعتهم ، ولاأريد أن أناقش كل ماجاء فى حديث السيد وزير التجارة والاقتصاد بل سأقتصر على جملة واحدة جاءت فى حديثه فقد أكد لنا السيد الوزير بأن الاستعمار البريطانى لا يسيطر على اقتصادياتنا غير أنى لاأستطيع أن أوافقه على هذه الحقيقة لأن التاريخ الطويل الذى جثم فيه الاستعمار على صدورنا قد خلق أحوالا معينة هنا فجعل من السودان مورداً للمواد الخام وعطل من تقدمه .

السيد ابراهيم المفتى نقطة إيضاح ياسيدى الرئيس : أنا قلت أن الاقتصاد البريطانى الآن لايسيطر على اقتصادياتنا .

واستطرد السيد حسن الطاهر زروق فقال : والآن فى هذا اليوم وفى هذا الشهر من هذا العام يقول السيد الوزير بأن الاقتصاد البريطانى لايسيطر على بلادنا وأنا أقول أن الوضع السياسى الذى خلقه الاستعمار فى الخمسة وخمسين عاما المنصرمة لايمكن أن يتغير فى بضعة شهور ومعنى هذا أن الحكومة لو فعلت المستحيل فى الشهور القلائل التى تربعت فيها على كراسى الحكم لما استطاعت أن تغيره ، فنتيجة لهذه السياسة الاستعمارية التى فرضها علينا الاستعمار فى حكمه الطويل نجد أن مستوى المعيشة فى السودان أقل منه فى أى قطر آخر وإن الاقتصاد الوطنى ورأس المال الوطنى لايزال

ضعيفاً أمام الاحتكار الأجنبي لأن قطرنا لايزال منتجاً للمواد الخام ، فهل يظن السيد الوزير مع هذا أننا تحررنا من الاحتكار الأجنبي في مدى السبعة أشهر المنصرمة وهل يستطيع أن يذكر لنا ماذا فعل في هذه الشهور للتخلص من سيطرة انجلترا الاقتصادية وجاء أيضاً في حديث السيد الوزير كلام عن الاتفاقية الثنائية ، فمثل هذه الاتفاقية لاتتم عفواً بغير استعداد من الطرفين فإذا قال السيد الوزير أننا اشترينا من بولندا بضائع ماقيمته مليونا من الجنيهات في الوقت الذي لم تشتر منا فيه تلك الدولة بجنيه واحد ، فهذا دليل على أنه لم تكن هناك اتفاقية بين البلدين ، فالاتفاقيات الثنائية عادة تتم وفق حرية ومصلحة كل بلد من ناحيته الخاصة وليس معنى ذلك إلزام أي بلد من البلاد قبول بضائع أو محصولات ليس هو في حاجة إليها ، فاذا تمت اتفاقية بيننا وبين المسئولين في ألمانيا الشرقية فان هناك أشياء يمكنهم أن يستوردوها منا لأنهم لايملكون موردا طبيعياً لها في بلادهم كالقطن والصمغ والجلود كما وأنه ليست هناك قوة تفرض عليهم شرائها منا ، ومن الناحية الأخرى فاننا في حاجة إلى مصنوعاتهم التي يمكننا الاتفاق عليها مقابل تصدير مايحتاجون إليه من خاماتنا (١) .

أريد أن أقف بعد ذلك وقفة قصيرة عند حديث السيد زعيم المجلس . يخيل لي أن السيد زعيم المجلس قد استمرأ الأسلوب الخطابي الذي يدر تصفيق المعجبين غير أننا يجب أن نعلم أن الذي نريده هو الحقيقة إذ أن المغالطات لاتثبت رأياً ولاتنقض رأياً ، فيتسائل السيد زعيم المجلس معلقاً على هذا الاقتراح عن معنى حرية التجارة التي ذهبت إليها فيورد تفسيراً هو يعلم أنني ماقصدت إليه ويفرض على نفسه فهما خاصا لما قلت ولامعنى لهذا الحديث غير إضاعة الوقت . فهل يقصد السيد زعيم المجلس أننا

---

(١) في الجلسة الثالثة والأربعون — الدورة الثانية — بتاريخ الخميس ٨ يوليو ١٩٥٤ قدم السيد حسن الطاهر زروق اقتراحاً موضوعه . أن تزاح باقي العقبات في طريق التجارة الحرة الكاملة بين هذا القطر وأي قطر آخر في الدنيا الآن .

نريد أن نصدر جميع ماعندنا من الذرة حتى تحدث مجاعة ؟ فمن البديهى طبعا أنى لم أقصد شيئا من هذا ولم يكن هو فى حاجة إلى إستنباط هذا المعنى حتى والحقيقة أننا محتاجون إلى فهم بعضنا البعض (١) .

ويقول أيضاً أن فى الخطاب الذى قرأته معنى مخالفاً ومثايراً لما استنتجته فالخطاب يقول أنهم يشترون منا بقدر مانشترى نحن منهم ، فهذا المبدأ هو سليم جداً يدل على أن التوازن متكافىء بيننا ولا أعرف ماذا يحمل السيد زعيم المجلس على عكس فهم ماجاء فى هذه العبارة ، فهذه المحاولة للفهم لاتخدم المناقشة التى تدور حول وقائع معينة فى شىء ، ويقول السيد زعيم المجلس أيضاً أن حرية التجارة أمر خيالى لا وجود له وهو يقول ذلك لأنه يعـــلم أن هناك عوامل مصطنعة تحول بين حرية التجارة وتعمل على عكس مصالح الناس ، وهو يتجاهل أن هناك مشكلة تدور حول حرية التجارة وهو الرجل الحصيف المثقف غير أنى أريد أن أذكر له مثلا بوجود حرية التجارة وأشرحه له إذا شاء السيد زعيم المجلس أن يعلم ذلك من شخص مثلى حتى يؤمن بأنها موجودة ، ففى هذه الساعة تتفاقم مشكلة بين بريطانيا وأمريكا وبين حرية التجارة فالواقع أن أمريكا تريد أن تفرض تجارتها على دول معينة وتتعامل معها وفق مصالحها ، فالأزمة القائمة بين التجار البريطانيين للاتجار مع الصين الشعبية وقيود أمريكا هى التى أوجدت أزمة سببت مناقشة تلك المسألة فى جنيف وكنت أظن أن السيد زعيم المجلس يعلم ذلك .

---

(١) اجتمعت الهيئة البرلمانية للوطن الاتحاد مساء الجمعة ٩ يوليو وناقشت الهيئة قانون التعويضات وأقرته وناقشت أيضا اقتراح النائب حسن الطاهر زروق بشأن فتح باب التجارة مع جميع الدول فى العالم وقدمت الهيئة معارضته عند عرضه على البرلمان .

(الأيام العدد ٢٣٧ — ١٠ / يوليو / ١٩٥٤) .

سيدى الرئيس : لا أريد أن أعلق طويلا على حديث السيد وزير الأشغال إذ أنه من البديهيات التى لا تسمح لى أن أدخل معه فى مناقشة بصددة ، وأريد أن أقول أن التجارة وتنشيطها بين دول العالم هى أمر يتعشقه كل إنسان يحب الخير لبلاده

إن كل ما أرمى إليه من هذا الاقتراح هو أن نقر مبدأ عاماً. إننى لم أطالب بإزالة القيود فى طرفة عين وإننى مندهش ولا أستطيع أن أعرف الدوافع لمعارضة هذا الاقتراح بالرغم من أن المسئولين مقتنعون بوجود هذه العقبات إن كل ما أقصده هو أن نعمل لإزالتها ولكننى لا أعرف لمصلحة من رفض هذا الاقتراح .(١)

---

(١) فى الجلسة الرابعة والأربعين يوم السبت ١٠ يوليو ١٩٥٤ استؤنف النقاش حول حرية التجارة الحرة الكاملة ، وأخذ الرأى فوافق على الاقتراح عشرون وعارضه خمسة وأربعون ، فسقط الاقتراح .

بيان اتحاد مزارعى الجزيرة عن موقف إدارة المديرية والمشروع.[1]

أصدر اتحاد مزارعى الجزيرة بيانا عرض فيه موقف مدير مديرية النيل الأزرق ومجلس إدارة المشروع المعادى لاتحاد المزارعين منذ بداية قيام الاتحاد. وبعد التصديق على دستور الاتحاد كان المعتقد أن المدير والمجلس سيرضخون لسياسة الأمر الواقع ولكن الحوادث الأخيرة دلت على أنهم يسيرون على نفس الطريقة الأولى ثم سرد البيان حوادث تدخل مدير المديرية فى شئون الاتحاد ومطالبة اللجنة بإجراء صوت ثقة على الرئيس واحتضانه للمخربين للاتحاد وتوجيههم للقيام بدعاية ضد الاتحاد ورئيسه أما مجلس الإدارة فقد قام محافظه ومديره بعمل شبيه بهذا ورفضا الاجتماع بالاتحاد لبحث المطالب المقدمة ومجلس الإدارة بأسلوب الرفض هذا يعمل إلى زعزعة الثقة فى المزارعين بتنظيم أنفسهم كأنما يود أن يقول بأن التنظيم والوحدة ليست لها نتائج مفيدة وأنه من الخير للمزارعين أن يتركوا الاتحاد حتى يستطيعوا التحصل على مطالبهم.

مؤامرة:

إننا نحس بأن هناك مؤامرة هدفها إرجاع الحالة فى الجزيرة إلى ماقبل قيام الاتحاد بالتغاضى عن رغبة المزارعين ولوقف هذه المؤامرة نطالب بالآتى: —

١ — تدخل الحكومة المركزية لوقف مدير المديرية عند حدوده.

٢ — دخول مجلس إدارة المشروع فى مفاوضات مباشرة مع الاتحاد حول المطالب التى تقدمت بها اللجنة التنفذية للاتحاد. لضمان الاستجابة لرغبة المزارعين واستقرار الأحوال بالنسبة لجماهير المزارعين.

---

(١) الصراحة ـ العدد (٤٠١) بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٥٤.

٣ — السودنة العاجلة لمنصب مدير المديرية والموظفين البريطانيين فى إدارة مشروع الجزيرة . إن هذا المشروع شريان لحياة بلدنا ولا يمكن أن يترك مصيره هذا لأياد أجنبية يهمها فى الأول مصالح بلادها وليس مصالح وطننا كما وأن من المستحيل على هؤلاء الموظفين فهم تقاليد بلادنا وإدارة العمل بأسلوب يتمشى مع هذه التقاليد والعقلية السودانية إننا نقترح أن يوضع سودانيون أكفاء وذو ماضى نظيف فى مناصب هؤلاء الإداريين البريطانين .

وإلى جميع المزارعين نتوجه بهذا النداء . إن هذا الاتحاد قائم على أساس الديمقراطية والشورى ولا يتبع لأى حزب من الأحزاب أو طائفة من الطوائف . إن الاتحاد يدافع عن المزارعين كمزارعين بغض النظرعن ولائهم الحزبى أو الطائفى ولايتدخل مطلقا فى هذه المواضيع . إن حملة التشكيك التى يثيرها بعض الأشخاص ليس لها أى غرض سوى فركشة الاتحاد وإعادة الهيئة القديمة إلى مراكزها . إن هذه الحملة تستهدف بالضبط تقسيم المزارعين إلى طوائف وأحزاب مضحية بالمصلحة العليا لجماهير المزارعين وطالما انقسم المزارعون على أنفسهم فانهم يكونون عرضة للبطش ويستمر إذلالهم ونهب خيرات مشروعهم لحساب الشركات الأجنبية الاستعمارية فليوقف هؤلاء الهدامين عند حدودهم وتردهم إلى أعقابهم خاسئين .

وإلى جميع المهتمين بمستقبل الديمقراطية فى بلادنا : إن تدخل سلطات المديرية ومجلس إدارة المشروع فى أعمال الاتحاد هوبادرة سيئة لمستقبل الديمقراطية فى بلادنا وإذا لم يوقف هذا العمل الطائش فان بلادنا تصبح معرضة لخرق جميع الحقوق ولا تحكم الاستبداد غدا . ماهى الحماية للنقابات والاتحادات إذا استمرهذا الاسلوب ؟ ماهى الحماية لحق الافراد فى التعبير عن آرائهم وحق تكوين الجمعيات الذى كفله قانون الحكم الذاتى ؟ ماهى الحماية لحرية الصحافة وغيرها ؟ إن قضيتنا المعروضة على الرأى

العام لهى قضية عامة منها قضيـــة الديمقراطية وإذا لم ينتبه كل أفراد الشعب إلى هذه الحقيقة ويقفوا بجانبنا فان الاستبداد هو المنتصر على رغبة جميع الشعب فى بناء وطن ديمقراطى يشعر فيه الكل بالكرامة والعدل (١) .

الأمين محمد الأمين

رئيس الأتحاد

---

(١) كانت جريدة الرأى العـــام قد نشرت فى عددها ٢٦١١ بتاريخ ١٩٥٤/١/١ :

أن لجنة اتحاد المزارعين التنفيذية دعت إلى مؤتمر وطنى عقد فى السادسة من مساء الأمس بدار نادى العمال بالخرطوم وقد لبى الدعوة أربعة من النواب وشيوخ الجزيرة وهم : الشيخ أحمد يوسف علقم والشيخ عبد الرحيم حامد والشيخ حسن عبد الجليل والنائب إبراهيم الشيخ الطيب والنائب الشيـخ محمـد أحمد المرضى كما حضر المؤتمر ممثلون عن اتحاد العمال العرب ونقابة المدارس الأوليـــة وفوق الأولية والمدارس الأهلية والبوستة والحزب الجمهورى والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد الطلبة وعدد من الشخصيات المستقلة ولم يحضر ممثلون عن حزب الأمـــة والحزب الوطنى الاتحادى .

وبعد أن عرضت لجنة الاتحاد قضية المزارعين وناشدت الشعب السودانى تأييد الاتحاد دار نقاش طويل اشترك فيه الشيوخ والنواب أسفر عن القرارات الآتية : ـ

١ ــ المؤتمر الوطنى يستنكر موقف حكومة السودان ممثلة فى سكرتيرها الإدارى والمالى بالنيابة لعدم الاعتراف باتحاد المزارعين .

٢ ــ العمل على عقد مؤتمر وطنى أوسع فى ظرف أسبوع تمثل فيه الأحزاب والهيئات .

٣ ــ إرسال برقية إلى الحاكم العام تتضمن قرار المؤتمر الوطنى باستنكار موقف الحكومة من اتحاد المزارعين .

. . . .

= ونشرت الرأى العام فى عددها ٢٦١٢ الصادر فى ١٩٥٤/١/٢ أن بوليس واد مدنى قد ألقى القبض على رئيس اتحاد المزارعين بواد مدنى وقد اتصلنا بقمندان بوليس النيل الأزرق تلفونيا نستفسره ، فأدلى إلينا بالمعلومات الآتية : —

بحسب قانون البلديات كان على اتحاد المزارعين أن يحصل على إذن باستعمال داره وأن يحصل أيضاً على تصديق بعمل لافتة على الدار وهذا هو الأمر السارى فى جميع المدن وفى حالة جميع الأندية على مختلف أنواعها وما تمارس من مهام . ولما كان اتحاد المزارعين لم يحصل على هذا الإذن فان البوليس استدعى رئيسه للتحقيق بعد أن أمر بازال اللافتة وإغلاق الدار وكان البوليس قد نقل ما كينة رونيو كانت بداخل الدار على اعتقاد أنها ربما كانت تستعمل فى أغراض مخالفة للقانون وقد أعيدت للاتحاد ، كما أطلق سراح رئيسه بكفالة مالية حتى لاتفتح الدار إلا إذا حصل على الإذن القانونى .

٤ — نشرت الأيام فى العدد ٨٧ الصادر فى ١٢ يناير ١٩٥٤ الأخبار التالية عن حركة المزارعين :

عقد أمس المؤتمر الوطنى الذى دعا له اتحاد مزارعى الجزيرة بدار نادى العمال بالخرطوم وقد حضر المؤتمر مندوبون عن الأحزاب السياسية وعدد من النواب والشيوخ وممثلى الهيئات .

وبعد نقاش مستفيض اتخذ المؤتمر قرارات فى شكل توصية يتقدم بها إلى رئيس الوزراء وهى أن تحل هيئة المزارعين القائمة وأن تجرى إنتخابات فى الجزيرة على أساس مندوب واحد لكل مائة مزارع على أن يعقد مؤتمر من المنتخبين ويضع دستوراً للهيئة أو الاتحاد .

كذلك أن تشرف على عملية الانتخاب هذه لجنة محايدة يرتضيها الطرفان الاتحاد وإدارة المشروع على أن تتم هذه العملية فى ظرف ١٥ يوم .

ودار نقاش مستفيض حول قرار اتحاد المزارعين لعدم تسليم القطن لإدارة

. . . .

= المشروع إبتداء من ١٨ الجارى وانتهى المؤتمر أمس على أنه إذا تم تنفيذ توصيات المؤتمر وقبلها المسئولون يلغى الاتحاد قراره سالف الذكر .

وفى نهاية المؤتمر اختيرت لجنة خاصة لمقابلة رئيس الوزراء هذا الصباح وهى مؤلفة من ثلاثة أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد المزارعين وثلاثة من النواب واثنين من الشيوخ وسكرتير اتحاد المزارعين ومندوب من الحزب الوطنى الاتحادى وآخر عن حزب الأمة .

مع رئيس الوزراء

استقبل السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ووزير الداخلية صباح اليوم بمكتبه بدار البرلمان الوفد الذى انتدبه أمس المؤتمر الوطنى الخاص بمشكلة مزارعى الجزيرة .

وقد حضر الاجتماع السيد حماد توفيق وزير المالية والسيد إبراهيم المفتى وزير التجارة والصناعة وبعد أن نقل الوفد لرئيس الوزراء وزميليه قرار المؤتمر الوطنى تناقش الطرفان فى المشكلة فترة من الزمن وانتهى الأمر بأن سلمهم رئيس الوزراء ردا كتابيا هذا نصه : —

(مع اعترافى بالأهمية القصوى لهذه المسألة فإننا نأسف لأنها نشأت فى وقت لم تتركز فيه للعمل بعد ومع هذا فستوليها الحكومة عنايتها وستدرسها مع المختصين من مسئولين من رجال الحكومة والمزارعين .

ولاشك أننا سنعمل على ما يطمئن على مشروع الجزيرة الهام وإلى ما يطمئن المزارعين على صالحهم الخاص وصالحهم العام لأن حكومتهم الوطنية تدرس كل مسألة بالعين الوطنية المجردة من كل غرض ولاتستهدف إلا المصلحة العليا فقط) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحاكم العام كان قد أحال مشكلة مزارعى الجزيرة هذه بأسرها إلى مدير مديرية النيل الأزرق ومدير إدارة المشروع على أساس أنه لم ير ما يبرر تدخله .

عقد اتحاد المزارعين بالجزيرة مؤتمرا وطنيا يوم أمس الأول حضره مندوبون

لجميع الهيئات والأندية والنقابات والدور الرياضية ومندوبو الصحافة وغيرها واستمر المؤتمر من السادسة حتى العاشرة إلا ربعا فى المساء .

وأقر المؤتمر تأييد الاتحاد واعتبار عـدم الاعتراف به تعنتا ليس له ما يبرره وأقر المؤتمر كذلك أن تتصل اللجنة التنفيذية للاتحاد بالحكومة الوطنية الجديدة بغية العمل على حل الإشكال .

ووضح فى المؤتمر أن المزارعين يؤملون الكثير من وراء الحكومة الجديدة التى يعترفون بها ويؤمنون بأنها جاءت ممثلة لإرادة أغلبية الشعب السودانى وهم جزء منهم وجاء على لسان المسئولين منهم أن وثقوا فى رجال الحكومة الحاضرة فى أزمتهم التاريخية عام ١٩٤٦ فمن الطبيعى أن يعلقوا عليها الآمال الآن بعد آلت المسئولية إلى أيديهم وكاف المؤتمرون اللجنة التنفيذية للاتحاد أن تبرق الحاكم العام ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة بهذه القرارات .

هذا وحسب قرار المؤتمر سيرسـل الاتحاد اليوم إنذاراً إلى إدارة مشروع الجزيرة بالتوقف عن تسليم القطن ابتداء من ١٢ / يناير الحالى فى حالة عدم الاعتراف بالاتحاد .

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد / حسن الطاهر زروق

يعارض اقتراح صرف تعويضات الموظفين الأجانب (الأنجليز)(١) .

سيدى الرئيس : لسنا نعارض فى تعويض أى مستخدم أنهى مخدمه مدة خدمته قبل أن ينتهى العقد بينهما فان كان هؤلاء المستخدمين الأجانب لهم حق بالنسبة لهذه الحالة فاعتقد أنه من الواجب أن ندافع عنهم . لا أريد أن أنظر لهذه المسألة من زاوية أن هؤلاء الموظفين من الأجانب لأن مثل هـــذا التعصب لا يخدم غرضا ولكن ياسيدى الرئيس أن هؤلاء فى نظرى ليسوا بموظفين بالمعنى الذى يفهم من كلمتى « مخدم » و « مستخدم » فهم قد فرضوا علينا فرضا فى وقت لم يكن فيه للشعب

---

(١) فى الجلسة الخامسة والأربعين بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٤ اقترح السيد مبارك زروق زعيم المجلس إجازة قانون تعويض الموظفين الأجانب وكانت التعويضات المطلوبة كالآتى :

(١) الموظفون بالمعاش بغرض الاستغناء عنهم جميعا . من ١٩٥٥/٧/١	١٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيها
(٢) الموظفون بعقود طويلة	٣٩٠٫٠٠٠ جنيها
(٣) الموظفون بعقود قصيرة	٥٠٫٠٠٠ جنيها
(٤) الموظفون فى مال التأمين	٢٠٫٠٠٠ جنيها
(٥) موظفو الوكالة بلندن وهؤلاء لهم نظام خاص كنظام شركات التأمين	٤٥٫٠٠٠ جنيها
(٦) باقى العقود الأخرى كالمدرسات والممرضات	٥٫٠٠٠ جنيها
الجملة	١٫٥٩٠٫٠٠٠ جنيها

اختيار أعنى لم يكن لنا رأى فى مسألة استخدامهم وشروط خدمتهم ومعاشاتهم حتى نبرر إعطاءهم تعويضاً لقد كانوا يمثلون مصالح الاستعمار وما كانوا يقدمون خدمات للشعب السودانى يذكرها لهم ويعوضهم عنها . قد يقال أن لهؤلاء الموظفين الحق فى أن يتسلموا هذه التعويضات لأنهم تعاقدوا مع حكومة السودان ولكنى لا أرى هناك أى التزام يلزم الحكومة بتعويضهم فالحق الذى يحميه القانون لا يبدو ولا يظهر فى الحالة التى نتحدث عنها الآن ومن ناحية أخرى فإن حكومة السودان لها السيادة الآن ولا يستطيع هؤلاء الموظفون أن يقاضوا الحكومة فى وضعها الحاضر ولذلك أعتقد أن الأصح أن يتجهوا إلى دولتى الحكم الثنائى ليبحثوا عن حقوقهم لأن حتى هذا الوقت فإن دولتى الحكم الثنائى هما صاحبتا الحق . أما من ناحية السودنة فإننا نريدها سودنة شاملة وسريعة . إن قبولنا مبدأ التعويضات فى الواقع يكلفنا ثمنا باهظا من عرق الشعب السودانى وكده . كنت أنتظر أن أجد فى المذكرة التفسيرية آراء الخبراء إذ لابد أن لكل واحد منهم وجهة نظر فى مبدأ التعويض نفسه ولا شك أن ذلك كان يساعدنا كثيرا فى فهم هذه المسألة . والآن أريد أن أتأكد من الحكومة إن كانت تنوى استخدام موظفين أجانب من غير الانجليز كما أريد أن أعرف هل حدث فى هذا العام أن عينت الحكومة موظفين إنجليز ؟ فإن حدث هذا فكم عددهم وما هى الشروط التى تم بها استخدامهم؟.

وأخيراً أريد أن أذكر أن حريتنا لن تتم بدفع التعويضات ولكن الواقع أن الاستعمار حتى هذه اللحظة لازال يدبر المؤامرات وأريد أن أحذر أن الاستعمار يعتدى حتى على الدول التى قد تم تحريرها تماماً ولهذا فمن واجبنا ألا نغيب عن هذه الحقيقة لحظة واحدة(١) .

---

(١) نشرت جريدة الرأى العام فى عددها ٢٧٧٠ الصادر ١٩٥٤/٧/١٤ بأن النائب الوحيد الذى عارض التعويضات هو السيد حسن الطاهر زروق ، وأن السيد رئيس الوزراء شكر الحاكم العام والموظفين البريطانيين فى خطابه .

نص الخطاب الذى أرسله اتحاد مزارعى الجزيرة

إلى اللجنة الوزارية(١)

أصحاب المعالى السادة وزير العدل ووزير الشئون الاجتماعية ووزير الحكومة المحلية .

تحية واحتراماً :

١ — حسب الاتفاق الذى تم بيننا وبين لجنتكم الوزارية التى شكلها السيد رئيس الوزراء لبحث مطالب وشكاوى الاتحاد فإننا بعد أن فشلنا فى الوصول إلى تسوية مع مجلس إدارة مشروع الجزيرة نرجع لرفع هذه المطالب والشكاوى مرة أخرى للجنتكم الموقرة .

٢ — إن الروح التى أبداها مدير عام المشروع فى اجتماعنا به تنافى ما أشرتم إليه فى خطابكم له بتاريخ ١٩٥٤/٨/٨ حول ضرورة التعاون والتفاهم فى جو طيب. ولازال المدير مصراً على عدم إجابة أى مطلب من المطالب التى تقدمنا بها — فالمدير رفض رفضاً باتاً إعادة النظر فى العقوبات التى نزلت بالمزارعين وذكر أنه ليس على استعداد مطلقاً لإلغاء أى عقوبة أو تخفيفها ورفض كذلك رفضاً قاطعاً إلغاء أمنية الاوبية على الرغم من الحجج القاطعة التى ذكرناها .

٣ — إن رفض المدير البات للمطالب التافهة والصغيرة والجو الذى ساد المباحثة لم يكن مشجعاً إطلاقاً لبحث المطالب الأساسية والهامة التى لم يخف المدير استنكاره لها جميعاً مبدئيا ذاكراً أنه إذا ما تحققت هذه المطالب فليس هناك مايدعو إلى جلوسهم فى الكراسى والأفضل فى نظره أن يتركها لرجال الاتحاد .

---

(١) الأيام العدد ٢٤٨ — الخميس ٢٢ يوليو ١٩٥٤ .

٤ ــ إننا قد اقتنعنا تماما بأنه لا داعى للرجوع لمجلس الإدارة هذا لبحث مطالبنا وشكاياتنا لأن هذا المجلس يصر على عدم التعاون وتجاهل رغبات المزارعين ومطالبهم ــ وعليه نرجع للجنتكم الموقرة حسب اتفاقنا لكى تنظر هى مطالبنا وشكاياتنا وتدلى فيها برأى حاسم ونهائى وقد أرفقنا لكم صورة منها مع هذا .

وفى الختام تقبلوا يا أصحاب المعالى فائق الاحترام »(١)

المخلص

الأمين محمد الأمين رئيس الاتحاد

---

(١) نشرت جريدة الصراحة فى العدد ٤٠٥ بتاريخ ٢٧/يوليو/١٩٥٤ أن وفد اتحاد مزارعى الجزيرة اجتمع مساء ٢٥ يوليو مع اللجنة الوزارية المكونة من يحيى الفضلى وميرغنى حمزة وأحمد حلمى وسلم يحيى الفضلى وزير الشئون الاجتماعية لوفد المزارعين مذكرة تشير إلى أن الحكومة لن تفاوضهم إلا إذا غير الاتحاد أسلوبه وتحديه للحكومة واستنكار أعماله وطالبت مذكرة الحكومة المزارعين أن يتفقوا فيها وينبذوا الشيوعيين .

مزارعو الجزيرة يهددون بأنهم لن يقبلوا التسويف [1]

أصدر اتحاد مزارعى الجزيرة البيان التالى : —

إلى جميع المواطنين المظلومين نتوجه بهذا البيان وإلى الرجال الشرفاء المخلصين من أبناء هذا الوطن نسوق الحديث .

كلكم أيها المواطنون يعلم التضحيات الجسام التى تكبدها مزارعو الجزيرة عن طواعية واختيار فى سبيل قيام اتحاد نظيف يدافع عن مصالحهم ويرعاهم وكلكم يعلم كذلك العراقيل التى وضعت فى طريق قيام هذا الاتحاد والتى على الرغم منها استطاع مزارعو الجزيرة بفضل وحدتهم وتضامنهم أن يسجلوا نصرهم التاريخى العظيم بتكوين اتحادهم والاعتراف به لذلك فتحوا الطريق أمام هذا الجيش الكبير المستغل من مزارعى البلاد للسير فى طريق الوحدة والتضامن هو السلاح الوحيد لجميع المظلومين والشرط الوحيد لرفع مستوى معيشتهم — إن هذا الاتحاد لن نتخلى عنه أبدا ونحن لن نرجع مطلقاً للوراء ومستعدون دوما لتقديم كل التضحيات لبقائه والمحافظة عليه .

إن مزارعى الجزيرة الذين قدموا تلك التضحيات وتجشموا تلك الصعاب من أجل تكوين اتحادهم والاعتراف به هم الآن على أتم استعداد لتقديم المزيد من التضحية وتكبد المزيد من المشاق لتحقيق مطالبهم والدفاع عن أنفسهم واتحادهم فى وجه أى عدوان ومن أى جهة كان .

أيها المواطنون .. رفعنا مطالبنا لمجلس إدارة مشروع الجزيرة وجادلناه بشأنها شهوراً عديدة فرفض إجابة أى من تلك المطالب مهما كان تافها وصغيراً وقفل فى وجهنا باب التفاوض والتفاهم ثم رفعنا مطلبنا للحكومة المركزية فأحالتنا مرة ثانية

---

(١) الأيام العدد ٢٤٨ الخميس ٢٢ / يوليو / ١٩٥٤ .

لإدارة المشروع ووعـدت بأن المسئولين فى مجلس الإدارة سيتباحثون معنـا بروح طيب ولـكننا عندما رجعنا لم نجد من هؤلاء إلا كل إصرار على موقفهم المتعنت إذاء مطالب المزارعين وشكاياهم هـذا فى نفس الوقت الذى يستمر فيـه العمل على سلب سلطات الاتحاد والنيل منه . فمحافظ المشروع يقـول أن بحث كـذا من مطالب المزارعين ليس مـن اختصاص اللجنة التنفيذية للاتحاد ومدير المديرية يتدخل فى شئون الاتحاد الداخلية ويطلب صوت الثقة من الرئيس ومـدير المشروع ويقول أنه حسب تعليمات الحكومة فإن لجـان الاتحـاد الفرعية ليست لها سلطة التباحث مع الباشمفتش بشأن مطالب المزارعين وشكاياهم فى مكاتب تفاتيشهم والحكومة ذاتها تقول أنه ليس من حق اللجنة التنفيذية تعيين موظف لمكاتب الاتحاد أكثر من محاسب فقط — ومن هنا وهناك تشجع حملة انقسامية فى صفوف المزارعين بهدف إشاعة الانقسام الحزبى والطائفى وسطهم وتحاك مؤامرة كبرى ضـد سلامة الاتحاد . إننا نستنكر هذا جميعه ونطالب بوضع حد له .

أيها المواطنون إننا لن نتحمل أكثر مما احتملناهذا التسويف والمماطلة المقصودة فى مطالبنا وقد نفذ منا الصبروهاأنتم تعلمون أننا قد طرقنا جميع أبواب التفاهم الودى والتفاوض السلمى حول مطالبنا وأن موقفنا لم يكن فى يوم من الأيام متعنتا بل كان على العكس تماما، كنا دائماً مرتبين ومستعدين للتعاون لإجابة مطالب المزارعين وهانحن اليوم نرجع للحكومة مرة أخرى ونرفع لها مطالبنا المحددة وسوف لن نقبل بعد اليوم تسويفا أو مماطلة أو رجوعا لمجلس الإدارة لأن نيات هذا المجلس قد اتضحت لنـا سوداء تجاه مطالب المزارعين واتحادهم ، ونحن هنا نكرر الإنذار والتحذير لكل من يهمهم مستقبل البلاد الاقتصادى أن هـذا الموقف فيه تهديد مباشر لسلامة المشروع واقتصاديات البلاد واتحـاد مزارعى الجزيرة الذى كان دائماً ومايزال حريصا على مصلحة المزارعين والبلاد أجمعها يهيب بجميع المواطنين أن يقفوا مع المزارعين لأخذ

حقوقهم ويهيب بالحكومة الوطنية أن تنظر بعين العطف لمطالب المزارعين وتحقيقها لنتفادى جميعاً بذلك هذا الخطر المحدق بسلامة المشروع الحيوى .

إن المزارعين الذين تحملوا بصبر الظلم عبر السنين الطويلة من تاريخ حياتهم وقدموا أغلى التضحيات لايمكن لهم أن يتحملوا أكثر إذا استمر هذا التجاهل التام من قبل المسئولين لمطالبهم والتآمر على اتحادهم ، إنهم لايمكن أن يفهموا مصالح البلاد غير مقرونة بمصالحهم هم كجزء هام من سكان هذه البلاد . إن مزارعى الجزيرة كغيرهم من المواطنين قد استبشروا خيراً بقدوم أول حكومة وطنية وماقطعه وزراء الحكومة على أنفسهم فى الانتخابات يجب عليهم أن يفوا به .

الأمين محمد الأمين

رئيس الاتحاد

مذكرة اتحاد نقابات العمال الى السيد رئيس الوزراء(١)

تحريراً فى ١٣/٩/١٩٥٤

معالى السيد رئيس الوزراء

تحية واحتراما

باسم الهيئة العامة لاتحاد نقابات عمال السودان نتوجه إليكم بالإيضاحات التالية ونرى من المناسب أن نقرر هنا أن النوايا الحسنة الطيبة لا زالت تدفعنا إلى أن نضع أمامكم مذكرتنا التالية آملين أن تجد الاهتمام الذى ننشده .

أولا — سبق أن حدد اتحاد العمال موقفه من الحكومة الوطنية فى الحفل الذى أقامه فى ٢٧ / فبراير / ١٩٥٤ ذلك الحفل الذى أراد منه الاتحاد أن يوضح لرجال الحكومة موقفهم منه بوضوح لقد جاء فى الخطاب الذى ألقاه رئيس الاتحاد فى تلك المناسبة ما يلى :

(إن اتحاد العمال يسند البرلمان ويشد من أزر الحكومة طالما كانت تقف فى جانب مصالح الشعب ويضع نصب أعينه مطالب حقوق العمال مستهدفا فى ذلك مصلحة البلاد والشعب بأسره) وجاء رد السيد رئيس الوزراء مرحباً بهذا الكلام ومبيناً استعداده للتفاهم معنا ، وفى الواقع استبشرنا خيراً بهذا الكلام وقلنا أنه فاتحة طيبة لتحقيق ما نريد من تعاون وحسم للمشاكل .

ثانياً — فى ٢٧ مارس أرسلنا مذكرتنا الأولى لمجلسكم وهى عبارة عن رأى اتحاد

(١) الأيام العدد ٢٩١ السبت ١٨ سبتمبر ١٩٥٤ .

العمال فى خطاب دورة البرلمان الأولى والذى كان يمكن أن يكون أساساً صالحاً للتفاوض ودرساً لمشاكل العمال وقد جاء فى تلك المذكرة :

(إن تقديمنا لهذه الملاحظات لايعنى سوى رغبتنا فى خدمة المصالح العامة لشعبنا وتنوير الحكومة ببعض المقترحات التى تفيد قضيتنا لكن اتحاد العمال الذى اصطدم مراراً بالإدارة الاستعمارية يسره أن يضع خبرته المتواضعة بين يدى الحكومة فى بناء سياستها إزاء العمال ونحن نؤكد للحكومة أن العمال وكافة الطبقات الأخرى تقف مؤيدة لها طالما كانت تعمل بإخلاص فى معالجة قضاياهم) .

ثالثاً — أرسلنا مذكرتنا الثانية بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٤ وفى جميع هذه الحالات كان مصير هذه المذكرات هو التجاهل والآن فى هذه الظروف نجد أن المشاكل قد تفاقمت بشكل دفع كثيراً من النقابات لإعلان الإضراب وكان التشريد دائماً فى مقدمات أسباب تلك الإضرابات .

إن موقف التجاهل من اتحاد العمال قد أدى إلى النتيجة التى بيناها آنفاً والتى تمثلت فى قيام عدة نقابات بالإضرابات مثل نقابة عمال شركة النور — الطيران المدنى — الخطوط الجوية السودانية — جيلاتلى هانكى — متشل كوتس — المطابع .

وفى وزارة الزراعة أعلنت النقابة الإضراب نتيجة للتشريد ، وكذلك عدم استعداد الوزارة للنظر فى إجابة المطالب الأخرى ولنفس الأسباب أضرب الممرضون وعمال شركة النور وكذلك شردت شركة الأسمنت ١١٨ عاملا كما شردت شركة متشل كوتس ٢٨ عاملا منهم عدد من لجنة النقابة وفى جلاتلى مازال الموقف على ماهو عليه وما زال مدير الشركة مصراً على تعنته وأخذت الشركات تقوم بخرق واضح لقوانين العمل وبدأت تتحايل على القانون فتفصل النقابيين متعمدة فى تشريدهم على الإضرابات التى قامت بها النقابة كما حدث فى جلاتلى هانكى وشركة الأسمنت

ومتشل كونس وبهذا فإن الشركات تجد من الحكومة كل المساندة فى محاربة العمال فى أرزاقهم فى اعتداءاتها على حقوق العمال ، وكذلك نجد أن المصالح الحكومية تتعدى بشكل متكرر على حقوق العمال ، فزيادة على الدور الذى تقوم به الإذاعة عمدت الحكومة على خصم يوم إضافى زيادة على خصم أيام الإضراب كما حدث بالنسبة لعمال الزراعة ، الممرضين ، المطار المدنى ، الخطوط الجوية ، يحدث هذا بإرشاد وإشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

إن هذه التصرفات الشاذة المتعارضة مع التشريعات النقابية يدل على مدى التعدى على حقوقنا الأمر الذى لا يمكن السكوت عليه .

ونحن نرى من جانبنا أن هذه المشاكل حيوية لا بد من حلها وخصوصاً التشريد والطريق الوحيد لعلاجها هو التفاوض بشأنها مع اتحاد نقابات العمال ، وبما أن هذا كانت رغبتنا دائماً نجد فى هذه الأيام اعتداءاً مريراً يجرى ضد مصالح العمال وضد النقابات ، ويظهر هذا جليا فى البيان الذى أصدرته وزارة الشئون الاجتماعية رداً على بيان أصدره اتحاد العمال وقد جاء فى بيان وزارة الشئون الاجتماعية إلى جانب المهاترات تصريحاً واضحاً بعدم الاعتراف باتحاد العمال ، وفى المقابلات المنفردة مع السيد وزير الشئون والنقابات التى اضطرت لاعلان الاضراب تحدث سيادته عن مواضيع لا تمت بصلة بدل أن يتحدث حول القضايا التى اجتمعوا به حولها .

وكذلك أطلق السيد وزير الشئون الاجتماعية كثيراً من الاتهامات غير اللائقة التى نأسف أن تصدر من وزير مسئول . هذه الحوادث إلى جانب الهجوم الذى يوجهه ضد العمال واتحادهم ونقاباتهم فى هذه الأيام لن يؤدى إلا إلى نتيجة واحدة هى قيام إشكلات وخلافات نعتقد بحق أنه لا موجب لها فى هذه الظروف الراهنة، والآن نرفع لسيادتكم هذه المذكرة الثالثة راجين بذلك أن تلقى من حكومتكم العناية السكانية ، وأن تبدأ معنا التفاوض حول المشاكل التى تزيد يوما بعد يوم

مقدمين بذلك دليلا آخر ورغبة مخلصة لتحقيق هذا الهدف .

ونؤكد لكم إذا لم يتغير موقف حكومتكم للعمل نحو الهدف الذى نعمل له وفى نفس الوقت فإن استمرار التجاهل والهجوم لن يكون إلا وجود أزمات وخلافات لا محل لها كما بينا فى مكان آخر من هذه المذكرة ، وفى انتظار رد سيادتكم .

وختاما تقبلوا فائق شكرى واحترامى .

المخلص

حمزة الجاك

رئيس اتحاد

نقابات العمال بالنيابة

اجتماع المزارعين بنواب وشيوخ الجزيرة

الكلمة التى ألقاها الشيخ جابر عثمان رئيس اتحاد المزارعين بالنيابة فى اجتماع أعضاء اللجنة التنفيذية بالسادة نواب وشيوخ الجزيرة(١)

يا حضرات السادة المحترمين نواب وشيوخ البرلمان لمنطقة الجزيرة

السلام عليكم ورحمة الله

وجهنا لحضراتكم الدعوة لحضور هذا الاجتماع ونحن ندرك كما تدركون واجباتكم الوطنية التى تفرضها عليكم الثقة الغالية التى حزتم عليها من مواطنيكم سكان منطقة الجزيرة لتمثلوهم فى أول برلمان سودانى خالص .

إن المواطنين حينما وضعوا لكم أصواتهم فى صناديق الانتخابات كان يحدوهم الأمل فى تغيير حالة البؤس التى عاشوها سنين طويلة إلى حالة أفضل يسودها الرخاء والطمأنينة وإن المزارعين بلا شك هم العنصر الفعال فى حياة بقية المواطنين سكان هذه المنطقة وتحسين مستوى معيشة كثيرين سواهم وعليه يصبح اهتمامكم لمطالب المزارعين والعمل فى سبيل تحقيقها هو فى نفس الوقت اهتمام بمطالب بقية المواطنين من سكان منطقة الجزيرة ومن ناحية أخرى فإن أى رخاء يسود منطقة الجزيرة لا شك يكون له أثره فى نطاق وطننا بأجمعه .

ياحضرات السادة .. إن دعوتنا لكم للاجتماع هذه المرة تختلف عن الدعوات التى وجهناها لكم من قبل إذ كنا نوجهها لحضراتكم ضمن مواطنين آخرين بغرض شرح معالم قضيتنا والتنوير العام ، أما الآن فإن الدعوة كما ترون قاصرة عليكم أنتم كممثلين

(١) الميدان العدد السادس ١٩٥٤ .

فى البرلمان السودانى لمنطقة الجزيرة وإن هدفنا من هـــذا الاجتماع ليس هو شرح القضية وتنوير معالمها فانـكم بلا شك تعرفون معالم قضيتنا بما فيه الـكفاية ولـكن الغرض من هذا الاجتماع هو أن تبحثوا معنا هذه القضية بحثاً كاملا يتسم بالصراحة التامة ويبعد كل البعد عن معترك المنازعات الحزبية . إن قضيتنا ليست قضية سياسية بل هى فى أبسط أشكالها قضية المعيشة بالنسبة لحوالى ٣٠٠٫٠٠٠ (ثلاثمائة ألفاً) من سكان الجزيرة .

إنـكم يا حضرات السادة إذا اقتنعتم معنا بعدالة مطالبنا أو حتى بعدالة جزء من هذه المطالب يصبح أمامكم بعد ذلك واجب الدفاع عنها واستغلال الفرصة التى يتيحها لـكم كونـكم أعضاء فى البرلمان لهذا الدفاع وتـكونون بذلك قد أديتم الأمانة وقمتم بالواجب ولن ينسى لـكم مواطنوكم هذه المواقف . إننا كنا دائماً نفتح صدورنا رحباً لـكل مناقشة ولـكل رأى هدفه التقويم والبناء وستجدوننا فى هـــذا الاجتماع كذلك .

إن اتجاهنا نحو البرلمان ونحو ممثلينا فيه ناتج فى الدرجة الأولى عن اصطدامنا فى كثير من مطالبنا الحيوية بقانون مشروع الجزيرة لسنة ١٩٥٠ ذلك القانون الذى نعتقد أنه مجحف فى حق المزارعين ووضع بطريقة لا تـكفل للمزارعين مصالحهم الـكاملة والذى يملك برلماننا السودانى حق تعديله بما يساير العهد الجديد ومصالح المزارعين والبلاد عامة ، إن كون هذا القانون وضع فى الظروف الغابرة ظروف سيطرة الإنجليز مباشرة يحتم على أولى الأمر الآن النظر بجد نحو تعديله وإصلاح المعوج فيه . كلما رفعنا مطالبنا لمجلس الإدارة وسلطات المديرية كنا نسمع دائماً أن كثيراً من المطالب لا يمكن أن تجاب لأن فى ذلك تعارضـــاً مع قانون مجلس الإدارة لسنة ١٩٥٠ ، هذا القانون إذاً وقف حجر عثرة فى طريق تحقيق مطالبنا .

إن مواطنيكم المزارعين بالجزيرة الذين حبوكم بثقتهم ينظرون إلى ذلك اليوم السعيد الذى سيعدل فيه القانون بما يتمشى ومصالح المواطنين .

يا حضرات السادة :

إن القول بأن تحقيق مطالب المزارعين يؤثر تأثيراً ضاراً بميزانية البلاد قول مردود لأن كثيراً من المطالب التى قدمناها للمسئولين ليس لها هذا التأثير الضار على الميزانية وبعضها الآخر يؤثر تأثيراً خفيفاً ، وقسم آخر من المطالب يلتقى مع مصلحة الوطن بأجمعه ويزيد من الدخل العام .

ومع ذلك فنحن مقتنعون بأن الوضع الذى أراده المستعمرون فى الماضى والذى خلق من مشروع الجزيرة المورد الأوحد الذى تتغذى منه ميزانية البلاد يوجب علينا فى هذا الوقت التنازل قليلا من بعض مطالبنا الحيوية لمصلحة المجموعة ومزارعو الجزيرة الذين تحملوا بعض هذه التضحية سنين طويلة لا يبخلون بها الآن على مواطنيهم ، ولكن يجب أن يعترف المواطنون والحكومة والبرلمان الوطنى بهذا الفضل ، ويجب أن يكون هذا حافزاً للمسئولين لكى يتنازلوا للمزارعين ويخففوا بعض هذا العناء ومطالب المزارعين الآخرين .

ما بالكم أيها السادة الشيوخ والنواب بالعنت والرفض لمطلب بسيط كمطلب إزالة أمنية الليبيا مثلا أو حق اللجان الفرعية فى التباحث باسم مزارعيها مع سلطات التفاتيش أو حق اللجنة التنفيذية فى تعيين موظفين بالقدر الذى تحدده أعمال الاتحاد أو الصرف للمزارعين من حقهم فى تواريخ معينة وبكميات معينة ؟ هل مثل هذه المطالب تتطلب مثل هذه (المجابدة) بيننا وبين المسئولين ؟ وإذا حصلت هذه المجابدة فهل تعتقدون أن هذا يؤثر فى موقف الاتحاد من مطالب المزارعين أو لا يؤثر ؟ — بمعنى هل يزيد هذا

الموقف تعقيداً ويجعل تمسك الاتحاد بكل مطالبه أمراً محتوما ، أو بخلاف ذلك ، أو بمعنى آخر هل يقلل هذا إمكانية استعداد المزارعين بالتضحية والتنازل من بعض المطالب أم لا يقلل ؟

إن أقصى ما نريده من المسئولين يا حضرات السادة التفاهم السلمى معنا والاستعداد من جانبهم للاقتناع على أن يكون كل ذلك فى جو يسوده التفاهم وحسن النية ، أما الاتهامات وعرقلة سير أعمال الاتحاد من الداخل والخارج فهذا كما نعتقد لن يزيد الموقف إلا تعقيداً .

وفى الختام نأمل أن يكون هذا الاجتماع ناجحاً ويحقق كل أغراضه بفضل تعاونكم وحسن تقديركم والسلام .

قضية الجنوب

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار
عن موقفها من قضية الجنوب (١)

ناقشت اللجنة التنفيذية للجبهة المعادية للاستعمار فى اجتماعها مساء الثلاثاء ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ تقريراً أعدته السكرتارية لتوضيح أربعة مسائل عاجلة فى برنامج الجبهة هى : —

١ — مشاكل التحرير الوطنى .

٢ — مستوى المعيشة .

٣ — الحريات الديمقراطية .

٤ — وضع السودان السياسى .

وقد أقر التقرير بعد إجراء لبعض التعديلات — وسينشر فيما بعد — ولكن اللجنة رأت أن ينشر فورا الجزء الخاص بموقفها من الجنوب فى مشاكل التحرير الوطنى وهذا هو رأى الجبهة .

(ترى الجبهة أن حل مشكلة الجنوب يتم على الأساس التالى : تطوير التجمعات القومية فى الجنوب نحو الحكم المحلى أو الذاتى فى نطاق وحدة السودان) .

تفسير : —

إن موضوع الجنوب يشكل مسألة هامة وعاجلة فى حياتنا السياسية اليوم حتى أصبح موضوع خطر على وحدة البلاد وعلى حرية أخواننا الجنوبيين .

---

(١) الصراحة — العدد رقم ٤٢٢ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ .

إن الحقيقة التى نهتدى بها فى حل هذه المشكلة هى حقيقة وجود قوميات متعددة فى بلادنا ، ففى الجنوب توجد القوميات الزنجية وفى الشمال النوبية وفى الشرق البجاوية وفى الوسط وفى الغرب العربية . إن تعدد القوميات هذا قد خلق فوارق فى التقدم بينها والذى يحدث دائما هو أنه فى حالة نمو بعض القوميات كما يحدث فى حالات الاستقلال الوطنى فان هذه القوميات لا تمكن من مجاراة الظروف الجديدة إلا بقيام حكم محلى أو ذاتى لها يكون قريبا من مشاكلها فيستطيع حلها ويعمل لتطور المناطق بما له من دراية بشئونها وعاداتها ولقد كان قيام الحكومات المحلية فى كثير من أنحاء السودان حاجة ضرورية لتطور تلك الأنحاء التى تتمشى مع التطور العام فى البلاد .

وفى بلاد كالهند والصين والاتحاد السوفيتى لم تقم الإدارة الجديدة للبلاد إلا معتمدة على حكومات ذاتية للقوميات المختلفة وكذلك نرى الحال فى بلدان أخرى حيث تنشأ مشاكل القوميات المختلفة .

إن المشكلة الناشئة فى جنوب السودان مردها إلى حقيقة أن تلك القوميات كانت تعانى تأخرا شديدا فى الفترة الماضية وقبل ستين سنة كان أهلها يؤخذون ليباعوا فى سوق الرقيق ولقد ساعد الاستعمار البريطانى الذى يعمل وفق سياسة (فرق تسد) ساعد على تركها على تأخرها حتى يستغل تلك الفوارق لإطالة أمد بقائه .

إننا نواجه المشكلة بهذه الحقيقة ونرى أن حلها يكون باعطاء القوميات الجنوبية المتطلعة للتقدم الآن إعطائها الاختيار فى وضع مشكلة إدارتها الداخلية فى حدود القطر الواحد (السودان) سواء يكون هذا الشكل حكومات محلية أو حكومات ذاتيـة لها برلماناتها الخاصة وحكامها الخاصون .

إن نظام الحكم الذاتى ليس جديدا بل هو موجود فى دول متعددة كما ذكرنا وهو لا يعنى إضعاف الصلة بين أجزاء القطر الواحد بل على العكس فهو يقويها لأنه

يحل مشكلة يستعصى حلها بدون ذلك والحكومات الذاتية فى داخل القطر الواحد تختص بمعالجة المسائل الداخلية ولكنها تتمثل فى البرلمان العام أيضاً وتخضع لدستور البلد الموحد الذى يكفل وحدة القطر وسلامته والمحافظة على تقدمه .

ونحن حينما نقدم هذا المبدأ لحل مشكلة الجنوب نقر بأن الوضع الحالى للقوميات فى الجنوب ليس مدروسا لدينا ولا لدى غيرنا فى العاصمة وأن دراسته تقتضى الذهاب إلى هناك أو أن تجىء هى من هناك ولكننا نرى أن هذا المبدأ للحل هو المبدأ السليم بل هو المبدأ الوحيد وتطبيقه يعتمد على الظروف فإذا كانت ظروف قومية واحدة أو عدة قوميات فى الجنوب ورغبة أهليها تقتضى قيام حكم محلى أو ذاتى فلهم الحق فى ذلك . كذلك نقر أنه ليست لدينا وجهة نظر محددة عن الموقف بين القوميات السودانية الأخرى فى الشمال والشرق إلا أنه مما يظهر لا توجد مشكلة حالية بالنسبة لها ولكنا من ناحية المبدأ لا ننكر أنه إذا جاء وقت ولو كان بعد الاستقلال بفترة طويلة واقتضت ظروف هذه القوميات نوعا معينا من الحكم الداخلى فيجب أن ينفذ .

إننا نرى أن الأحزاب الأخرى لا تعالج موضوع الجنوب على ضوء هذه الحقيقة العلمية وفى هذا خطورة على وحدة البلاد أو على مصير هذه القوميات المختلفة ونحن نرى أن الاستعمار قد سبب ولا زال يسبب الفتن فى الجنوب ولكن هذا وحده ليس بالتحليل للموقف إذ أن الاستعمار لم يفعل ذلك وينجح فيه إلا لأنه استغل القوميات المختلفة واستغل موقف الأحزاب الخاطىء إزاء المشكلة مما قسم بعض الجنوبيين وراء شعاراتها المؤقتة وترك أغلبية الجنوبيين فريسة الحيرة واليأس .

إن وحدة الجنوبيين يمكن أن تصان فى حدود إقرار حقهم فى اختيار نوع الحكم الداخلى الذى يريدونه وعلى أثر ذلك تتحطم مؤامرات الاستعمار وأذنابهم لإضعاف وحدة البلاد السياسية .

سكرتارية
اللجنة التنفيذية للجبهة

كيف أصبحت شيوعيا ؟

بقلم

(عبد الخالق محجوب)

الشيوعية فى السودان لاتحارب الدين الاسلامى

الرجل الشريف يحارب الفكرة بالفكرة (١)

وزعت بعض الدوائر منشورات ممهورة باسم الشيوعيين فى الأيام القليلة الماضية تدعو فيه المواطنين إلى نبذ الدين الإسلامى وإسقاطه واعتناق الشيوعية . وعلى أثر هذه المنشورات نظمت حملة فى المساجد ضد الشيوعيين الذين يهاجمون معتقدات أغلبية سكان السودان ، وطالب بعض خطباء المساجد فى ذلك اليوم بوجوب إهدار دم الشيوعيين .

---

(١) الأيام — العدد ٣٠٦ — التاريخ — ٥ / ١٠ / ١٩٥٤

وكانت جريدة الأيام قد نشرت فى عددها ٣٠٤ الصادر فى ١٩٥٤/١٠/٣ :

أن منشورات قد وزعت فى العاصمة وأرسلت لبعض الناس بالبريد تهاجم الدين الإسلامى وتنادى بحياة الشيوعية ويقول الذين قرؤها أنها (مقلب) غير ناضج وطريقة جديدة مبتكرة فى محاربة الشيوعية تقوم بها بعض الهيئات .

ونشرت جريدة الميدان فى عددها الثانى عشر بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٤ الخبر التالى بعنوان : السيد عبد الرحمن المهدى يحذر من الفتنة : فى صلاة الجمعة بمسجد عبد الرحمن المهدى بود نوباوى وقف شخص إسمه النبشاوى وخاض فى حديث الإفك وأعاد على المصلين منشور شيخ العلماء وحرض الناس وأثار الخواطر ودعا للفتنة بصورة عمياء وكان فى الصلاة عدد كبير من الأنصار من العاصمة ووفود من دارفور =

دفاع عن افكارى :

إن هذه الحوادث لها خطورتها وهى فى رأيى تمسنى شخصياً لأنى أنتهج السبيل الماركسى فى ثقافتى وتصرفاتى وأؤمن بالنظرية العلمية الشيوعية ، وكل معارفى وأصدقائى يعرفون منذ زمن بعيدهذه الاتجاهات والثقافة التى أحملها ، وأننى أتحمل

= وغيرها وبسبب هذه الإثارة هاج الناس وأصبحوا فى حالة توحى بأى شيء .

وكان السيد الإمام عبد الرحمن المهدى حاضراً كعادته فى كل صلاة جمعة فلما رأى التحفز البادى على الوجوه لم يطق صبراً على هذا الأمر الذى كان مفاجأة فنهض وخطب فى الناس وقال أنه حسب مايعلم فإن المصدر الحقيقى للمنشور المشار إليه تحيطه الشكوك والريب ولم يثبت أنه من عمل الشيوعيين وأضاف إلى ذلك أنه قرأ فى الصحف أن أحد الشيوعيين قد نفى أنهم يحاربون الدين وهذا يكفينا كمسلمين ، وفوق هذا فإن الإسلام لايأخذ الناس بالشبهات .

ثم نبه السيد الإمام إلى حقيقة أخرى هى أن ذلك المنشور لم يصل إلى كل الهيئات الدينية فلم يصل إلى طائفة الأنصار وإنه اتصل بطائفة الاسماعيلية فقالوا أنه لم يرسل لهم ومن هذا يفهم أنه قد قصد به جهة خاصة وحدها ولو كانت المسألة دينية بحتة لأرسل لكل الهيئات الدينية بغير استثناء .

وحذر السيد عبدالرحمن من هذه الفتنة التى قد يثار أتباعه للاندفاع فيها بحماسهم فيصبحون صيحة فى مسألة لاتخصهم ولامصلحة لهم فيها وختم قوله بالتوجه إلى أتباعه بألا يخوضوا فى هذا الأمر وأن يجتنبوا هذه الفتنة وقال أنه لاتوجد سلطات للمسلمين فى هذا البلد اليوم وليس من حق أحد أن يهدر دماء الناس .

نشر هذا الحديث تسجيلا للموقف ونحن كما يعلم الناس لسنا من طائفة السيد عبد الرحمن ولا من الحزب الذى يشمله برعايته ولكن رغم هذا فإن الأمانة تقتضى أن أن نوضح هذا الموقف لكل السودانيين .

مسئولية إزاء هؤلاء الأصدقاء والمعارف وبينهم من يحمل اتجاهات معادية لأفكارى بينهم من حظى بثقافة إسلامية أو مسيحية وبينهم الشخص العادى الذى يضطرب فى الحياة دون فلسفة أو ثقافة .

إن انزعاج هؤلاء الاخوان يضع على عاتقى مسئولية أدبية فى توضيح رأبى وفق الثقافة التى أعتنقها ثم أن المدرسة الثقافية الشيوعية من المدارس الفكرية التى تعيش فى بلادنا منذ فترة طويلة — وهى ككل ثقافة تسعى إلى توسيع دائرة مؤيديها ، وقد دارت بينها وبين مؤيدى المدارس الفكرية حرب مازالت قائمة حتى اليوم بل هى أشد الآن منها فى أى وقت مضى . إن اهتمامى الكبير بمصير هذه الثقافة التى أعتز بها وأكن لها كل احترام وتجلة يلقى على أيضا مسئولية فى توضيح موقفها إزاء الحوادث الأخيرة .

لكى أوضح الموقف وغوامضه أستميح القارىء عذراً إذا بسطت له جزءاً من تجربتى المتواضعة : كيف أصبحت شيوعياً .

تجاربى :

فى نهاية الحرب العالمية ، عندما دب الوعى الوطنى فى أرجاء بلادنا انتظمت كغيرى من الطلبة المتحمسين فى غمار هذه الحركة يحدونى أمل هو المساهمة فى تخليص بلادى من النير الاستعمارى ، تحدونى حالة الفقر والبؤس التى كان ومازال يحس بها جميع المواطنين المتطلعين إلى مستقبل مشرق ملىء بالعزة والكرامة ، وقد علقت الآمال حينذاك على زعماء حزب الأشقاء فى تحقيق تلك الأهداف التى آمنت بها . وهكذا وبهذه الآمال العريضة ودعت وفد السودان فى مارس من عام ١٩٤٦ .

ولكن هذه الآمال العراض والأمانى الحلوة ابتدأت تتضاءل أمام ناظرى . فى القاهرة وبعيداً عن أعين السودانيين دب التراخى فى بعض هؤلاء الزعماء واستسلموا للراحلة الشخصية . وفى غمار هذه الحياة الجديدة تناسى هؤلاء الزعماء ما قالوه بأن (قضيتنا لا يحلها إلا الذين ودعونا فى الخرطوم واستقبلونا فى القاهرة) — ووصلوا

وكانت تصريحاتهم بالأمس أن قضية السودان سوف يحلها صدقى الأمين ؟ والنقراشى الأمين ؟ وعبد الهادى الأمين ؟ . . . تساءلت ضمن عدد من الشباب الحر ، لماذا يتنكر الرجال لما قالوه بالأمس ؟ ما هو السر فى هذه التحولات التى طرأت على الزعماء ولا يدرى الشعب كنهها ؟

نظرية سياسية : ـ

وبمجهودى المتواضع وحسب حدودى الفكرية اتضح لى أن هؤلاء الزعماء لا يحملون بين ضلوعهم نظرية سياسية لمحاربة الاستعمار وإنهم ما أن دخلوا غمار مجتمع متقدم معقد كمصر حتى صرعتهم النظريات المتضاربة فأصبحوا يتقلبون كما تشاء مصالحهم ، عرفت أن الاستعمار له نظريته السياسية التى يحارب بها الشعوب الضعيفة وأن هذه النظرية نشأت على تطور الرأسمالية الأوربية خلال القرن الخامس عشر . وإذا كان لشعبنا المغلوب على أمره أن يتحرر فلابد أن يسير على هدى نظرية توحد صفوفه وتصرع الاستعمار ـ على هدى نظرية تسلط أضواءها على كل زعيم أو متزعم ولا تترك له الفرصة لجنى ثمار جهاد الشعب لنفسه ـ على هدى نظرية سياسية تخلص الشعب من الجهل والكسل الذهنى الذى يتركه كقطع (الشطرنج) تحركه أيدى الزعماء أينما شاءت .

لقد هدانى هذا الجهد المتواضع إلى النظرية الماركسية ـ تلك النظرية السياسية التى نشأت خلال تطور العلم والتى تقوم على أساس اعتبار السياسة والنضال من أجل الأهداف السياسية علما يخضع للتحليل . ولأول مرة عرفت أن الاستعمار ليس شيئا أبديا وإنما هو تطور اقتصادى للرأسمالية الأوربية وأنه كبقية الأنظمة خاضع للتطور أى أنه سينتهى ويحل محله نظام جديد . وهكذا عرفت أن جميع الزعامات السياسية التى لم تهتد إلى هذا التحليل العلمى للاستعمار وا كتفت باثارة العواطف ضد « الأجانب » لم تصل إلى أهدافها ولم يجن الشعب المؤيد لها ما كان يصبو إليه ، أسماء كثيرة تحضرنى ـ سعد زغلول وغاندى ومصطفى كمال أتاتورك وكذا . واقتنعت

بأن زعماءنا يسيرون فى نفس الطريق وأننا لن نجنى من ورائهم أ كثر مما جنت الشعوب الأخرى التى سارت وراء تلك الأسماء .

تناسق الماركسية :—

وكشخص وضعته ظروف الحياة لا كزارع أو صاحب أملاك — بل كمتعلم نال بعض التعليم المدرسى ، كان لا بــد لى كغيرى أن أقوم بجهد لأنال شيئاً من الثقافة ينفعنى فى تطوير فكرى وتوسيعه . لم أ كن أهدف إلى أى ثقافة ولكن الثقافة التى تعطى تفكيراً غير مضطرب أو متناقض للظواهر الطبيعية والاجتماعية . إن الكثيرين يقرون أن الثقافة الغربية ينقصها التناسق وهى مضطربة لا استقرار لها . وليس أدل على هذا الاضطراب من تزعم الفلسفة الوجودية لهذه الثقافة .

إن النظرية الماركسية تمتاز بالتناسق ولأول مرة تضع قيماً عالمية للأدب والتاريخ والفن والفلسفة مما كنا نعتقد أيام الدراسة أنها بطبيعتها لا يمكن أن تكون لها قيم أو تشملها قواعــد وإلا فقدت طبيعتها . إننى كفرد يحاول تثقيف نفسه وجدت فى النظرية الماركسية خير ثقافة وأنقى فكرة .

إن تجربتى البسيطة توضح أننى لم اتخــذ الثقافة الماركسية لأننى كنت باحثاً فى الأديان ، ولكن لأننى كنت ومازلت أتمنى لبلادى التحرر من النفوذ الأجنبى — أتمنى وأسعى لاستقلال بلادى وإنهاء الظروف التى حطت علينا منـذ عام ١٨٩٨ ، أتمنى وأسعى لإسعاد مواطنى حتى تصبح الحياة فى السودان جديرة بأن تحيا ـ ولأننى أسعى لثقافة نقية غير مضطربة تمتع العقل وتقدم البشرية إلى الأمام فى مدارج الحضارة والمدنية .

الشيوعية والاسلام :—

هل صحيح أن الفكرة السياسية الشيوعية فى السودان تدعــو لإسقـاط الدين الإسلامى ؟ كلا إن هــذا مجرد كذب سخيف . إن فكرتى التى أؤمن بها تدعو إلى توحيد صفوف السودانيين المسلمين منهم والمسيحيين والوثنيين واللا دينيين ضد

عدو واحد هو الاستعمار الأجنبي وبهدف واحد هو استقلال السودان وقيام حكم يسعد الشعب ويحقق أمانيه . وأن القوى التى تقف حائلا دون إسعاد وحرية السودانى المسلم أو المسيحى . . لايمكن أن تكون الإسلام لأننا لم نسمع أو نقرأ فى التاريخ أن الجيش الذى غزا بلادنا عام ١٨٩٨ هو القرآن أو السنة ولم نسمع فى يوم من الأيام أن المؤسسات الاحتكارية البريطانية التى تفقر شعبنا جاءت على أساس الدين الإسلامى أو المسيحى . إن الفكر الشيوعى ليس أمامه من عدو حقيقى فى البلاد سوى الاستعمار الأجنبى ومن يلفون لفه . أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامى ؟

إن الفكرة الشيوعية تدعو فى نهايتها إلى الاشتراكية حيث يمحى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان . أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامى ؟

إن الفكرة الشيوعية تدعو إلى إخضاع العلم والمعرفة لحاجيات البشرية من بحوث علمية وطبية وأدبية وتشذيب الإنسان من الخوف والحاجة بانهاء الظروف الاقتصادية والفكرية التى تنشر الخوف من المستقبل وتدفع الإنسان تحت ضغط الحاجة إلى درك لايليق بالبشر من سرقة ودعارة واحتيال وكذب . أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامى ؟

بقى أن أقول للدوائر التى أصدرت هذا المنشور : أن الرجل الشريف يصرع الفكرة السياسية بالفكرة السياسية ويعارض فكرة معينة بالحجة والمنطق ، ــ إن محاولة تزييف أفكار أعدائكم ــ أو من تتوهمون أنهم أعداؤكم ــ بهذه الطريقة الصغيرة لاتليق ، فوق أنها عيب فاضح . أما أساليب الدس فهى من شيم الصغار ــ الصغار جدا حتى ولو كبرت أجسامهم وتوهموا فى نفسهم علو المقام .

مذكرة من الجبهة المعادية للاستعمار

إلى مجلس الوزراء السودانى

عن الحريات العامة (١) ، (٢)

السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء

تحية واحتراما

نتقدم إليكم بهذه المذكرة تحدونا رغبة أكيدة فى العمل المشترك لتوسيع الحريات العامة كخطوة ضرورية لتعزيز الكفاح واستخلاص حقوق البلاد .

تعلمون سيادتكم أن السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والعسكرية والسياسية تتم بوجود أسلحة معادية للديمقراطية يضعها الاستعمار وهذه الأسلحة هى قوانين تسن لاسكات صوت الوطنيين ومنعهم من إبداء رأيهم فى حاضر ومستقبل بلادهم .

---

(١) الميدان ملحق خاص — العدد الثانى عشر — الخميس ١٤/١٠/١٩٥٤ .

(٢) (ا) وكانت الرأى العام قد نشرت فى عددها ٣٨٤٩ بتاريخ ٧/١٠/١٩٥٤ تصريحا « لمصدر الرسمى » أن الحكومة بسبيل وضع قانون لمحاربة الشيوعية .

وأكد هذا المصدر أن هذا القانون قد رسمت خطوطه وأنه الآن بين يدى المستشار القانونى لصياغته توطئة لعرضه على البرلمان .

ويؤكد هذا المصدر أن هذا القانون سوف لا يكون بديلا أو مثيلا لقانون النشاط الهدام أو القانون الذى يحد من حريات المواطنين لأنه سيكون لمحاربة الشيوعيين . وأضاف بأن الأسباب التى حدت إلى التفكير فيه وإصداره فى مقدمتها =

وتاريخ كفاح شعبنا لنيل حريته يفصح عن هذه الحقيقة فقد طبقت قوانين حكومة السودان على شهداء الحلاوين وعلى شهداء ممركة وحركة ١٩٢٤ المسلحة وعلى كل وطنى طالب بالجلاء فورا وعلى العمال الذين طالبوا بتكوين النقابات وعلى الطلبة والصحفيين وقادة الفكر الذين فضحوا مآسى الاستعمار .

ولكن بقدر ما تناضل الشعوب لاستخلاص حقوقها بقدر ما تجبر المستعمرين على التنازل عن قدر من الحريات يبيح لها حقها الشرعى فى تنظيم صفوفها وإبداء رأيها فى حاضر ومستقبل بلادها .

وقد تمكن شعبنا خلال معارك عديدة من انتزاع حق تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات المختلفة .

ومع ذلك تظل هذه الحريات التى تم التنازل عنها فى خطر مستمر من تربص المستعمرين بها فهم يلجأون لسحبها ولحرمان الناس منها كلما أرادوا الإمعان فى الاعتداء على حرية الشعوب وكلما أرادوا إضعاف الكفاح الوطنى فالحريات إذن ضرورة لتحقيق المطالب الوطنية ، فعن طريقها يستطيع الوطنيون توحيد صفوفهم ورفع مستوى معيشة الشعب ونشر الوعى للتحضير للمعركة الفاصلة التى تحقق الانطلاق النهائى من قبضة المستعمرين .

= أن بعض المواطنين هنا استغلوا إتاحة فرص التعبير لهم استغلالا سيئا ربما أخل بالنظام آخر الأمر .

(٢) (ب) ونشرت الرأى العام فى عددها ٢٨٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٢ أن الهيئة العامة للدفاع عن الحريات عقدت اجتماعا واتخذت عدة قرارات منها معارضة سن أى قانون جديد يعادى الحريات والموافقة على مذكرة الجبهة المعادية للاستعمار وقررت إصدار بيانات لتنوير الرأى العام السودانى .

تعزيز الكفاح الوطني بتوسيع الحريات العامة

تتطلب الفترة الحالية التي يمر بها كفاحنا الوطني تعزيز كفاح شعبنا حتى يتمكن من استخلاص حقوقه الوطنية . فلا زال الاستعمار موجودا ويتمثل وجوده في قوات الاحتلال التي تحمي الشركات الاستعمارية وفي وجود البريطانيين في الأجهزة الحكومية المختلفة وفي وجود الحاكم العام كقائد أعلى للجيش وامتلاكه لمواد في الدستور تخوله حق الإطاحة بالوضع البرلماني بأكمله .

ولما كان وجود الاستعمار في البلاد وعلى الرغم من وجود برلمان وحكومة سودانية حقيقة واقعة فإن تعزيز كفاح الوطنيين ضده لن يتم إلا بتجريده من كل الأسلحة التي كان يحارب بها الوطنيين والتي يتمثل جزء منها في القوانين غير الديمقراطية في قانون عقوبات السودان وقانون الإجراءات الجنائية ومن الممكن أن يتم ذلك التجريد بوجود برلمان وحكومة لهما السلطة في إصدار تشريعات لمصلحة الحركة الوطنية .

هذا الواجب ذو أهمية كبرى في الوقت الحاضر في الوقت الذي تدور فيه المؤامرات من جانب المستعمرين أما للاطاحة بالبرلمان أو لإفساده بتحويله إلى أداة ضد الحركة الوطنية . لذلك فلابد أن يتمتع شعبنا بأكبر قدر من الحريات العامة ليفضح هذه المؤامرات غير أنكم تعلمون أن هناك عقبات تقف في هذا الطريق أولها وجود قوانين حكمت بها البلاد وحوكمتم بها من قبل . لذلك أعلنتم في خطاب الدورة البرلمانية الأولى (المحافظة على ما يكفله الدستور للمواطنين من حقوق وحريات وما يهيئه للبلاد من حياة برلمانية مستقرة) ص (٢٠) — وكذلك أعلنتم : — (ومن المسائل التي ستعطى عناية كبرى وفي أسرع وقت ممكن دراسة القوانين القائمة الآن لتعديل أو إلغاء ما يدعو الحال لتعديله أو إلغائه) ص (١٤٠) .

كان ذلك اتجاها صحيحا من الحكومة لأن وجود الحريات العامة هو الضمان لمواصلة الكفاح الوطنى بقوة ولأنه لو تركت القوانين المقيدة للحريات التى حوكم بها الوطنيون من قبل مسلطة على الرقاب فإن المواد الأساسية عن الحريات فى دستور الحكم الذاتى تصبح حبرا على ورق .

فإذا ألغيت كل القوانين غير الديمقراطية ووضعت قوانين لحماية طبقات الشعب (جعل اتحادات المزارعين حقا بدل أن يكون منحة . جعل إصدار الصحف حقا بدل أن يكون منحة ،تبديل التشريع المالى القديم) إذا تم كل ذلك فإن كفاح شعبنا سيتوسع ويقوى ، ومن الممكن أن يصل إلى درجة تجعل من السهل سحب السلطات التى تخول للحاكم العام حق الإطاحة بالوضع الدستورى .

تجربة إلغاء محاربة قانون النشاط الهدام :

وتعلمون سيادتكم أن المستعمرين استقبلوا البرلمان بأمر مؤقت (٢٢ — ٥٣) كانوا يهدفون من إصداره لإضعاف الكفاح الوطنى ولكن وحدة الوطنيين ويقظتهم مكنتنا من إلغاء هذا القانون وحسنا فعلت الحكومة حينما استجابت لرغبة الشعب فى إلغائه لأن الإبقاء عليه كان فيه خطر على الكفاح الوطنى وعلى الحكومة نفسها كما تدل تجارب الشعوب الأخرى .

ففى مصر يوم أعلنت حكومة الوفد الأحكام العرفية « عند حدوث مؤامرة حرق القاهرة » فمنعت الشعب من فضح التآمر ضد القضية الوطنية بلجوئها لقانون الأحكام العرفية وجدت نفسها خارج الحكم واستعمل نفس القانون ضدها وهى خارج الحكم .

وهكذا لم يؤد استعمال قانون الأحكام العرفية فى مصر إلى تعطيل الكفاح الوطنى وحسب بل أدى أيضاً إلى عزل حكومة كانت تستجيب لرغبات الشعب المصرى مثل رغبته فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان .

وجميع الحقائق تبرهن على أن تجربة إلغاء قانون محاربة النشاط الهدام قد بينت بما لا يدع مجالا للشك أنه من المصلحة للحركة الوطنية والحكومة الحالية وأنه من الممكن — بل من الواجب — أن تتحد الحكومة مع الشعب للوقوف ضد أى قانون غير ديمقراطى يهدد الكفاح الوطنى ويحرم الناس من حقهم المشروع فى تنظيم أنفسهم وإبداء رأيهم فى حاضر ومستقبل بلادهم .

الى اين يؤدى مسلك الحكومة من الحريات العامة ؟

ولكننا نود فى هذه المذكرة أن نتعرض لمسلك الحكومة فى الأشهر الأخيرة نحو الحريات العامة وأن ندرس النتائج التى تترتب على هذا المسلك ، واضعين فى اعتبارنا مصلحة الحركة الوطنية .

فعلى الرغم من أن الحكومة وعدت بدراسة القوانين القديمة المقيدة للحريات وبالعمل بسرعة على إلغائها فإن الذى حدث هو الاعتماد على نفس القوانين التى حوربتم وحورب بها الوطنيون من قبل .

أولا — حوكم فى الأبيض قبل فترة أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار والأخوان المسلمون لأنهم أرادوا الوقوف مع الشعب المصرى ومساندته فى الكفاح لطرد الاستعمار ولإبعاد حكومة عسكرية غير شرعية.

ثانياً — منع طلبة كلية الخرطوم الجامعية من القيام بموكب ضد إتفاقية جمال — هيد وفرق موكب الأخوان المسلمين سابقا فى الخرطوم بالقوة.

ثالثاً — حوكم رئيس وسكرتير اتحاد مزارعى الجزيرة لأنهم فتحوا دارا لاتحادهم فى وقت تجمعوا فيه لنيل حقهم الشرعى فى تكوين الاتحاد .

رابعاً — هدد وزير الداخلية باستعمال المادة (١٠٥) .

خامساً — حوكم العمال بعطبره وكوستى بنفس القوانين . التى حوكموا بها فى عهد الاستعمار .

سادساً — فتش الوطنيون فى حملات متلاحقة اتصفت بالارهاب وكانت بواسطة الجهاز البوليسى القديم الذى لم يتغير هيكله رغم السودنة . ومنع رئيس اتحاد العمال من اجتماعات نقابية مع العمال .

سابعاً — هناك عزم على تقديم الصراحة للمحاكمة على الرغم من فضحها لدسائس المستعمرين .

ثامناً — أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية بيانا قررت فيه أن الحكومة تناقش الوضع القانونى لاتحاد نقابات عمال السودان .

تاسعاً — أشارت الصحف إلى أن الحكومة تعتزم سن قانون يشابه قانون محاربة النشاط الهدام ولم يصدر نفى من الحكومة بعد .

(ا) تعزيز مركز الاستعمار

تعلمون سيادتكم أن مصلحة شعبنا هى منع دولتى الحكم الثنائى من ممارسة أى نشاط يرمى لتعزيز السيطرة الاستعمارية ومصلحته فى أن تتعطل القوانين التى حكم بها السودان من قبل .

ولكن اعتماد الحكومة على هذه القوانين يقوى من مركز الاستعمار وبذلك لن يكون هناك جو حر محايد إذن فالنتيجة الأولى لاعتماد الحكومة على القوانين القديمة هى إضعاف الكفاح الوطنى وتعزيز مركز الاستعمار فى البلاد .

وسيؤدى هذا المسلك من جانب الحكومة إلى أن يمنع الشعب بصفة نهائية من أن يقول رأيه فى حرية تامة فى الجمعية التأسيسية وأن تجرى انتخابات لا تحقق المطالب والسيادة الوطنية .

(ب) محاربة القوى الوطنية بدل محاربة الاستعمار

ومصلحة شعبنا هى أن تسلك الحكومة سياسة صداقة وتعاون مع طبقات الشعب ذات المصلحة فى طرد الاستعمار أى أن يتم عن طريق التفاوض مع الهيئات المختصة وسط العمال والمزارعين وكافة العاملين — اتصال مباشر لإيجاد حل مشترك لتحقيق المطالب العاجلة ولتقديم تسهيلات لها تساعدها فى كفاحها مثل إصدار تشريع بحق المزارعين فى تكوين اتحاد لهم.

وقد كرر المسئولون عن الهيئات وسط العاملين مطالبين بتفاوض للحكومة معهم للوصول إلى حل مشترك (كما هو الحال بالنسبة لاتحاد نقابات عمال السودان) ولكن الحكومة لم تكتف بتجاهل هذه الرغبات الصادقة بل صورتها على أنها هجوم عليها ولم تحاول اللجوء إلى المنطق مقارعة الحجة بالحجة بل لجأت إلى القوة — قوة القانون الاستعمارى القديم حينما قدمت العمال والمزارعين إلى المحاكمة وهددت اتحاد العمال بتحريم نشاطه كما يظهر من بيان وزير الشئون الاجتماعية وحينما لجأت إلى سن قانون محاربة النشاط الهدام فى ثوب جديد لإيقاف حركة مطالب العاملين.

يؤدى هذا المسلك من جانب الحكومة إلى محاربة القوة الوطنية بدل محاربة الاستعمار الذى يكون فى مأمن من الخطر ويتمتع بفترة استجمام يرتب فيها المؤامرات ضد القضية الوطنية ويؤدى هذا المسلك أيضاً إلى انعزال الحكومة نفسها عن الشعب وإضعافها يوماً إثر يوم وجعلها فريسة للدسائس والمؤامرات التى تحاك ضد الحركة الوطنية.

ماذا تريد الجبهة المعادية للاستعمار ؟

لقد اتضح لسيادتكم من سياق هذه المذكرة أننا نبنى مطالبتنا بإلغاء القوانين المقيدة للحريات على أساس مصلحة الكفاح الوطنى. نحن نطالب بأن تغير الحكومة مسلكها الحالى إزاء الحريات العامة.

أولا — بإصدار أمر مؤقت قبل انعقاد البرلمان بالغاء كل القوانين المقيدة للحريات فى قانون عقوبات السودان وقانون الاجراءات الجنائية.

ثانياً – اصدار قانون يحرم دولتى الحكم الثنائى من ممارسة أى نشاط يؤثر على السودانيين فى إبداء رأيهم بحرية تامة .

ثالثاً – اصدار تشريع يجعل تكوين اتحادات للمزارعين والصحف حقا مشروعا .

رابعاً – وضع جهاز البوليس بصورة تتمشى مع متطلبات الكفاح الوطنى والغاء نظام البوليس السرى السياسى القديم ووضع سودانيين عرفوا بعدائهم للاستعمار .

خامساً – إبدال سياسة العنف وسن القوانين ضد طبقات الشعب بسياسة التفاوض والتعاون .

تذكير

ونود فى ختام هذه الرسالة أن نذكركم بأن استعمال القوانين المقيدة للحريات من جانب وطنيين ضـــد أخوانهم الوطنيين لايمكن أن يؤدى إلى إيقاف الكفاح الوطنى بل يؤدى على وجه التحديد إلى انعزال من يستعملون هذه القوانين من الشعب وما يترتب على ذلك من نتائج تعلمون سيادتكم مقدارها من السوء . وأن القوانين غير الديمقراطية وإن نجحت مؤقتا فى تعطيل الكفاح الوطنى فانها لن تنجح فى المدى البعيد فى هزيمة الشعوب التى تكافح دون توقف لنيل حريتها وسيادتها الوطنية .

ختاما نرجو أن تضعوا هذه المذكرة موضع الاعتبار اللائق ولتدركوا سيادتكم أنها صادرة عن اخلاص للشعب ولقضيته الوطنية .

وتقبلوا سيادتكم فائق احترامنا .

اللجنة التنفيذية

الجبهة المعادية للاستعمار

الشعب يجمع على صيانة وتوسيع حرياته[1]

الوثيقة التى وقعها عدد كبير من المواطنين الذين يمثلون مختلف الهيئات والجماعات وهى تدل دلالة قاطعة على وقوف الشعب ضد سن قانون جديد لخنق الحريات :

إن شعبنا يناضل لتحرير بلاده واستكمال سيادته القومية ولكى يقوى هـــذا النضال حتى يكلل بالنصر ويحقق حرية البلاد واستقلالها الوطنى فلابد من ضمان الجو الحر المحايد حيث يتمكن الشعب بكافة اتجاهاته السياسية من إبداء رأيه فى حاضر ومستقبل بلاده .

ولكنه فى الوقت الذى يزداد فيه تمسك الشعب بالمطالبة بتوسيع الحريات العامة ويزداد فيه كفاحه لاسترداد سيادته القومية تجرى محاولة لمنع المواطنين من الوصول إلى هذه الغاية عن طريق التحضير لسن قانون تحت ستار محاربة الشيوعية .

إن إصدار قانون جديد تحت ستار محاربة الشيوعية وحدها أو أى ستار آخر سيكون قيدا على حريات المواطنين . وسيحول دون قيام الجو الحر المحايد وسيكون سلاحا للضغط على السودانيين للتنازل عن استقلالهم وسيادتهم القومية .

لذلك فنحن الموقعين على هذه الوثيقة من مختلف الأحزاب السياسية وهيئات العاملين والمهنيين والمستقلين والشخصيات الدينية نستنكر سن أى قانون يقيد حريات المواطنين ونحذر الحكومة من مغبة السير فى هذا الطريق المعادى لمصلحة البلاد .

---

(١) الميدان — العدد ١٥ — ٢٥ أكتوبر ١٩٥٤ .

(١) محمود محمد طه - رئيس الحزب الجمهورى (٢) أحمد جمعه - المحامى (٣) عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة - سكرتير الجبهة المعادية للاستعمار (٤) أمين التوم - عن مجلس إدارة حزب الأمة (٥) يحي عبد القادر - سكرتير الحزب الوطنى (٦) بابكر كرار - سكرتير الجماعة الإسلامية (٧) حسين الهندى (٨) محمد أحمد محجوب (٩) محمد السيد سلام - رئيس اتحاد نقابات عمال السودان (١٠) جابر عثمان محمد على - نائب رئيس اتحاد مزارعى الجزيرة (١١) يوسف محمد المصطفى - سكرتير اتحاد مزارعى الجزيرة (١٢) سيد أحمد نقد الله سكرتير جماعة الفكر السودانى (١٣) محجوب محمد صالح - سكرتير اتحاد الصحافة (١٤) عز الدين على عامر - سكرتير هيئة الدفاع عن الحريات (١٥) محمد عوض الكريم أبو نخيلة - سكرتير اتحاد مزارعى الجزيرة (١٦) لويس عزيز - الرئيس العام لنقابة موظفى البنوك بالسودان (١٧) حسن قسم السيد - رئيس نقابة موظفى البريد والبرق .

العريضة التى دفعها مزارعو الجزيرة لرئيس الوزراء ورئيس البرلمان وزعيم المعارضة ورئيس القضاء ومستشار الحكومة القانونى بعد أن وقع عليها كل المزارعين

« السيد رئيس الوزراء »

نحن أعضاء المؤتمر وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجان الفرعية لاتحاد مزارعى الجزيرة الممثلين الحقيقين لمزارعى الجزيرة ، نريد أن نرفع مستوى أسرنا وتعليم أبنائنا والعناية بصحتهم وتأمين مستقبلهم وليست هذه المطالب بالأمر المستحيل أو غير الممكن فعلى انتاجنا وكدحنا يعتمد وضع البلاد الاقتصادى وبجهادنا وعرقنا تتحول الأرض الطيبة إلى ذهب أبيض ورغم هذا كان نصيبنا من الاستعمار الإهمال والبؤس والتعرض لفتك البلهارسيا والملاريا ونصيب أبنائنا الجهل والحاجة . ولكن كل فرد منا قرر أنه لن يقبل البؤس والإهمال وهو الذى ينتج الذهب — قرر أن يأخذ بحقه العادل من ثمرة كده وإنتاجه .

هكذا لأول مرة فى تاريخنا أنشأنا اتحاداً يوحد من صفوفنا ويقوى من عزائمنا ويحقق نصيبنا العادل فى الحياة ، هذا الاتحاد الذى أنشأناه بجهودنا وتوحيد صفوفنا هو سلاحنا فى تحقيق مطالبنا وإثبات حقوقنا — دون هذا الاتحاد لن تحقق مطالبنا ونستمر فى حياة البؤس والحاجة ونرجع إلى عهد البطش الاستعمارى والضغط وتكميم الأفواه

---

(١) الأيام — العدد ٣١٢ — التاريخ — ١٢ أكتوبر ١٩٥٤

وإذلال الرجال — ولكن سلاحنا والقوة الموحدة التى نمتلكها اليوم فى جهادنا من أجل حقنا فى الحياة وهو الاتحاد قد أصبح يحف به المخاطر وتهدده — أن أكبر خطر يهدد اتحادنا هو أن تنعدم الحرية التى تسمح لنا بالاستمرار فى تنظيم صفوفنا والاحتجاج على أى ظلم واقع علينا وانتخاب مندوبينا الذين نثق فى صلاحيتهم وتحمل المسئولية، إن الاتحاد مقيد بقيود ثقيلة تحرم على المزارعين حق الاجتماع وحق التضامن والمظاهرة من أجل الحقوق . فكيف يمكن لاتحادنا أن يحقق مطالبنا فى هذا الجو ؟ إننا أصبحنا نعتقد بحق أنه لا يمكن لنا رفع مستوى معيشة أسرنا دون إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات مهما يكن السلاح الذى تختفى من ورائه . إن ضجتنا منذ قيام هذا الاتحاد توضح هذه الحقيقة وتؤكدها . يزيد الخطر المحدق باتحادنا الحديث الدائر اليوم حول إصدار قوانين جديدة تتعارض مع مصلحة المزارعين ولهدم كل ما بنيناه . أننا نعتبر إصدار القوانين جديدة ضربا لاتحادنا ومحاولة لشل جهادنا من أجل رفع مستوى حياتنا . كذلك فنحن نستنكر وضع أى قانون ظالم جديد ونطالب بشدة بإلغاء كل القوانين الاستعمارية حتى نستطيع تحقيق مطالبنا فى جو عادل نزيه . أننا قوم نسعى لتحسين ظروفنا المعيشية بالطرق الدستورية ولهذا نعتبر كافة القوانين المقيدة لنشاطنا المشروع والدستورى قوانين وضعت لإذلالنا وإبقائنا على ما نحن عليه من البؤس والحاجة .

إننا نعبر اليوم عن موقفنا بالتوقيع على هذا النداء حتى ينتبه المسؤلون فى الحكومة لخطورة تقييد الحريات العامة والخروج على الحق المكفول لجميع الأفراد والهيئات فى التنظيم وحرية الرأى حسب قانون الحكم الذاتى ، إن الفرصة أمامنا لكى نستمر فى جهادنا من أجل المطالب تحت قيادة الاتحاد ، هذه الفرصة ستنعدم إذا ما أصبحت مقيدة أو معدومة ، إننا نطالب من الحكومة أن تلغى فوراً أى اتجاه لسن قوانين

معادية للحرية ، أننا نطلب إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وبناء حياة قائمة على أساس دستورى وديمقراطى [1] .

---

(١) وكانت المعارضة الديمقراطية لقانون مكافحة الشيوعية وشملت كل العناصر الديمقراطية ـ وأعلن السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب معارضته للقانون وفى الجلسة ٦٠ المنعقدة يوم الاثنين ٦ ديسمبر ١٩٥٤ قدم السيد خضر حمد عضو دائرة الخرجين بالنيابة عن زعيم المجلس فقرة من مقال وارد فى صحيفة الصراحة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٤ فيها مساس بسلوك الرئيس وها هى الكلمات: «علمت الصراحة أن السيد رئيس مجلس النواب قد تحدث إلى الوزراء أنه سيقدم استقالته من منصبه إذا أصرت الوزارة على تقديم قانون محاربة الشيوعية إلى البرلمان وهناك قول بأن السيد الرئيس لم يقف عند الحديث مع الوزراء وإنما تعداه إلى كتابة مذكرة إضافية تندد بمجرد التفكير فى إصدار قانون كهذا ويمضى هذا القول إلى أن السيد الرئيس أوضح صراحة أنه لن يحضر جلسة يعرض فيها هذا القانون وسيخرج مستقيلا » . وعندما امتنع السيد نائب الرئيس بأن هناك ما يبرر القول بأن اخلالا بالامتيازات البرلمانية قد حدث ، أحيلت المسألة إلى لجنة الامتيازات بموجب المادة ٢٥ (٤) من اللائحة الداخلية .

وثائق عام ١٩٥٥

حرية الصحافة

بيان من رؤساء تحرير الصحف وهيئة التحرير

لرئيس الوزراء(١)

السيد رئيس مجلس الوزراء السودانى

تحية وتقديرا

لنا الشرف أن نرفع هذه المذكرة إلى سيادتكم حسب قرار اجتماع المشترك بين الهيئة الدائمة للدفاع عن الحريات رؤوساء تحرير الصحف الذى ناقشوا فيه موضوع حرية الصحافة .

فى استعراضنا للموقف وجدنا أن هناك إرهاصات ومواقف اتخذت تهدد حرية الصحافة بالفعل زيادة على أن الوضع القائم فى البلاد من حيث القوانين والتقاليد الفقهية هو فى نفسه تهديد دائم لحرية الصحافة بحكم أنه أثر من آثار الإدارة الاستعمارية وبحكم أن معظم تلك القوانين المتعلقة بالحريات وضعت فى مرحلة بعيدة تختلف تماما عن هذه المرحلة التى نحن فيها وما تتطلبه من مجاراة للوعى القومى ولمهد الحرية والتقدم الذى أحرزه الشعب السودانى فى شتى الميادين .

إننا فى بداية هذه المذكرة لابد أن نركز على حقيقة أن القوانين القائمة تحمل فى طياتها حجراً كبيراً على حرية الصحافة . وقد اجتمعت الهيئات التى يهمها الأمر على ضرورة تعديل هذه القوانين حتى تتمشى وكفالة الحريات وبعثت إليكم الهيئة الدائمة

---

(١) الأيام ـــ العدد ٣٩٨ الأثنين ٢٤ يناير ١٩٥٥ .

للدفاع عن الحريات الممثلة لكل الاتجاهات السياسية بمذكرتين عن تعديل القوانين العامة وقانون الصحافة واشترك معها فى اتحاد الصحافة السودانية .

غير أن حكومتكم يا سيادة الرئيس لم تفعل شيئا حتى الآن بالنسبة لتعديل هذه القوانين وتركت بالتالى سيف التهديد مصلطاً على الرقاب .

أما من الجهة الأخرى فقد وجدنا أن مواقف معينة حدثت فى عهد حكومتكم لا تشير إلى تمكين حرية الصحافة بل على العكس تنذر بمواقف غير مرضية .

فقد تعددت محاكمات الصحف فى هذا العهد بدرجة فاقت مقابلاتها فى العهد السابق ونحن بالرغم من اعتبارنا لضرورة مراعاة القانون وتطبيقه على الصحف التى تتجاوز حدوده إلا أننا نرى أن عدم تعديل هذه القوانين المجحفة كان سبباً قويا فى تعدد هذه القضايا وعلى سبيل المثال فان عدة محاكمات فى هذا العهد حدثت تحت المادة ٨ (٢) من قانون الصحافة سنة ١٩٣٠ — ذكر مصدر الخبر — وكذلك المادة ٤٢٧ (أ) — الكذب الضار — وهى من ضمن المواد التى تطالب الهيئة الدائمة للدفاع عن الحريات بتعديلها .

والشيء الخطر فى هذه المحاكمات المجحفة زيادة على أنها إرهاق إدارى ومالى للصحف فانها ستكون أيضا سلاحاً فى أيدى الحكومات تشهره متى شاءت فى وجه الصحف لإيقافها بحجة تعدد محاكماتها .

إن هذا السلاح خطر أيضا لانه يمهد التربة للحكومات للتشفى من خصومها فى الرأى . فقد صرح وزير مسئول فى حكومتكم بقوله « إن الحكومة ستلجأ للقوانين لترد حملات الصحف عليها : ونود أن نؤكد هنا أن الصحف مستعدة لهذا ونحن نرحب به ولكن على شرط أن تعدل القوانين بطريقة تكفل الحريات .

إن الصحف ياسيادة الرئيس فى كثير من الأحيان تنقد الحكومة بدافع الحرص على قيام حكم وطنى نزيه وليس غريبا أن يكون هذا النقد ، لأننا نواجه أول حكومة

وطنية قامت على ورثة غير مرغوب فيها بل إن النقد الكثير هذا يمثل يقظة الصحافة والمواطنين وحرصهم على وضع تقاليد شريفة فى أجهزتهم الحكومية والمأمول من هذا أن تكون الحكومة رحبة الصدر وأن توضح الحقائق للمواطنين وتستفيد من نقدهم . هذا زيادة على أن الصراع الحزبى شىء لا مناص منه فى هذه الفترة وهو يتخذ طريقه إلى الصحافة .

وشىء ثالث فقد راجت فى الأيام السابقة إشاعة مؤداها أن الحكومة ستلجأ إلى إيقاف الصحف إداريا . أن هذه الإشاعة كانت وما زالت تمثل أكبر خطر على حرية الصحافة بل على الحريات بشكل عام . إننا لسنا فى حاجة لنوضح لسيادتكم أن تحدى القوانين واللجوء إلى السلطات الإدارية المطلقة فى هذا الموضوع لا يمكن اعتباره إلا ضربة كبرى توجه إلى الحريات والحكم السليم . إننا نعلم أن هذه كانت اشاعة ، ولكن واجبنا أن تتنبه وتنبه الحكومة أن ترد على مثل هذه الإشاعات الكبرى بطريقة حاسمة :

يا سيادة الرئيس :

إنه من غير الخافى أن هذه الفترة فترة انتقال بحكم دستور البلاد وأن توفر الحريات فيها زيادة على أنه حق طبيعى لكل شعب فى أى وقت فهو أيضاً حق دستورى يكفله دستور الحكم الذاتى الحالى الذى اتفقت عليه حكومتا مصر وبريطانيا والأحزاب السودانية .

إن أقل تهديد لهذا الحق سيعد خرقا لدستور الحكم الذاتى ويعد مدعاة لعدم توفر الجو الحر المحايد لتقرير المصير ولهذا سيعتبر مثل هذا العمل أمراً يهم جميع موقعى الاتفاقية وهيئة الأمم المتحدة التى سجلت الاتفاقية لديها كما يهم جميع الهيئات العالمية الديمقراطية .

يا سيادة الرئيس :

إننا إذ ندافع عن حرية الصحافة لا نفعل ذلك بدافع الحماية الشخصية فلسنا سوى خدام لهذا الشعب ولسنا سوى أفراد منه ولكننا نرى أن وضعنا يحملنا مسئولية الدفاع عن هذه الحريات ، ونحن نعلم أن هذه هي رغبة الشعب ،

إن حرية الصحافة هى الأساس المتين للحكم الوطنى السليم الذى نتطلع إليه والذى يلقى على عاتق حكومتكم كأول حكومة وطنية مهام القيام به أتم قيام . إن التاريخ سيسطر فى هذه المرحلة أبرز سطوره فى حياة بلادنا ، وكلنا يأمل إن تكون سطور بيضاء ناصعة .

يا سيادة الرئيس :

إننا لأهمية وخطورة الموقف نرجو منكم تأكيدا قاطعا بالنسبة لهذه المواضيع المذكورة .

وتقبلوا فى الختام تقديرنا المظيم

المخلصون

د . عز الدين على عامر	— عن الهيئة الدائمة للدفاع عن الحريات
أحمد يوسف هاشم	— رئيس تحرير السودان الجديد
حسن محجوب	— رئيس تحرير الأمة
محجوب عثمان	— رئيس تحرير الطليعة
بشير محمد سعيد	— رئيس تحرير الأيام
اسماعيل العتبانى	— رئيس تحرير الرأى العام
محمود مصطفى الطاهر	— رئيس تحرير النيل
محمد مكى محمد	— رئيس تحرير الناس

الرشيد نايل — رئيس تحرير مجلة الفكر

عبد الله رجب — رئيس تحرير الصراحة

حسن الطاهر زروق — رئيس تحرير الميدان

نسخة إلى : —

(١) سيادة رئيس القضاء .

(٢) الهيئات الخارجية .

نائب الجبهة المعادية للإستعمار
السيد حسن الطاهر زروق
يناقش خطاب الدورة فى البرلمان[1]

سيدى الرئيس تكلم بالأمس السيد رئيس الوزارة والسيد وزير الشئون الاجتماعية والسيد وزير العدل ولهذا رأيت قبل أن أبدأ تعليقى على خطاب الدورة الثالثة أن أعلق على ماجاء فى حديث هؤلاء السادة من الوزراء . لقد قال السيد رئيس الوزراء قد تمت السودنة المقصودة فى الإدارة والبوليس والجيش وأريد أن أقف عند كلمه السودنة وأن أضع خطاً تحت كلمة المقصودة .

وإذا أردنا أن نفسر كلمة المقصودة أقول أن المادة ٩ من الإتفاقية قد نصت على سودنة الإدارة والبوليس والجيش على وجه التخصيص باعتبارها الوظائف التى من شأنها أن تؤثر على الجو الموجود فى السودان وأضيف إلى ذلك أن السيد رئيس الوزراء قد قال فى خطابه يوم ذكرى الاتفاقية هاهو عام يمضى وقد فرغت لجنة السودنة من عملها وقال بالأمس وزير العدل أن السودنة قد تمت فى أهم أجزاء الحكم — الجيش والإدارة والبوليس وهذه الثلاثة هى التى تحمى القانون . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لاتتقدم الحكومة لإجلاء القوات المصرية والإنجليزية من السودان الآن .

ثم أريد أن أتقدم إلى الحكومة بهذا السؤال وأرجو أن أتلقى عليه الجواب .

تحدث بالأمس السيد وزير الشئون الاجتماعية وأثنى على الحاكم العام وقال أنه لم

---

[1] (١) الجلسة الثالثة لمجلس النواب — يوم الثلاثاء ٢٢ فبراير ١٩٥٥ .

يستعمل سلطاته الدستورية لخلق المشاكل فى سبيل الحكم الوطنى — ولكن فى رأيى أن هذا الثناء فى غير موضعه لأن الحاكم العام قد استعمل هذه السلطات فعلا وهذا الأمر لا يجهله أحد — استعمل الحاكم العام سلطاته يوم أن اجتمع هذا المجلس لانتخاب رئيس له وقد انتخب المجلس فعلا رئيساً له إلا أن الحاكم العام قد اعترض على ذلك — فهل يستطيع السيد وزير الشئون الاجتماعية أن يقنعنا بأن الحاكم العام لم يستعمل سلطاته فى هذه المناسبة لا أظنه يستطيع ذلك ولا الحاكم العام نفسه . والآن أريد أن أذكر السيد وزير الشئون الاجتماعية بحادث آخر فعندما أرادت الحكومة أن تحتفل بافتتاح أول برلمان سودانى فكرت فى دعوة رؤساء الدول العربية لمشاركتها فى الاحتفال .

السيد الرئيس : لا تجوز مناقشة المسائل المتروكة لمعالى الحاكم العام إلا باذن منه .

السيد حسن الطاهر زروق : كنا نقول عن الجمعية التشريعية أنها جمعية الحمد والشكر لأنها كانت تنفق وقتا طويلا فى الثناء على الحاكم العام والحكام البريطانيين وهاهو الآن وزير فى الحكم الوطنى يزجى ويضع أكاليل الشكر والثناء فى المكان الذى كنا نعارضه من قبل ونسخر منه ولم يقف السيد وزير الشئون الاجتماعية عند هذا الحد ولكن ألقى بتصريح خطير عندما أعلن أن سياسة الحكومة سياسة اشتراكية ونحن فى الواقع لم ولن نطالب الحكومة أن تكون اشتراكية ولن نعارضها فى ذلك إنما كل مانرجوه هو أن تكون وطنية ديمقراطية تعمل على رفع مستوى حياة الناس وعلى كفالة الحريات العامة وهذا حسبنا من هذه الحكومة ولكنى أريد أن أسأل السيد وزير الشئون الاجتماعية متى تحولت سياسة الحكومة ومتى أعلنت أنها اشتراكية وماهى الخطوات التى اتخذتها لعل السيد الوزير يقصد بالاشتراكية أن يشترك كل أفراد الشعب فى شظف العيش والفقر المدقع وهذا ماحققته هذه الحكومة أو لعله أراد بالاشتراكية اشتراك أغلب أو كل نواب الحكومة فى الهيئة التنفيذية بعضهم وكلاء وسكرتيرين ومستشارين وخلافه لا أريد

أن أطيل ولـكنى يبدو لى أن السيد الوزير لا يعرف معنى الاشتراكية ثم يتساءل السيد الوزير عن التضييق على الحريات العامة وقال أنه لم يكن هناك تضييق ولم تحاكم هناك صحف فى البلاد أكتفى بأن أقول أن التضييق الذى يتساءل عنه هو فى الواقع موجود فى القوانين التى وضعها الاستعمار والتى مازالت موجودة والتى لم تفكر الحكومة فى تعديلها ولعل السيد الوزير قد سمع بأنه توجد فى الخرطوم جريدة اسمها الصراحة ولـكن الذى لم يسمعه هو أن هذه الجريدة قد حوكمت بمادة مخلة بالشرف فى أمر كتبت فيه مخلصة .

السيد الرئيس : هذا الموضوع أمام محكمة الاستئناف ولا يجوز الحديث عنه .

السيد حسن الطاهر زروق : المهم أن صحفا بالفعل قد حوكمت سواء سمع ذلك أم لم يسمعه فان هذا لم يغير شيئا فى واقع الأمر . ثم تحدث الوزير عن الثروة المعدنية فى السودان كثيراً وقال أنها تفوق الإمكانيات الزراعية هذا ما قاله بالنص والمعروف أن السودان قطر زراعى وكل إمكانياته تقوم على الزراعة فكيف علم أن إمكانيات السودان المعدنية تفوق إمكانياته الزراعية . إن مثل هـــذا التفوق لا يمكن أن يلقيه بدون أن يقدم دليلا ماديا عليه وبهذه المناسبة أتقدم لوزير الثروة المعدنية بالأسئلة التالية : أين هى هـــذه الإمكانيات المعدنية التى تفوق الإمكانيات الزراعية ومن أى المعادن تتكون وكيف عرفت الوزارة أن هناك ثروة مثل هذه فى السودان — أريد أن تكون الإجابة على هذه الأسئلة إجابة عملية دقيقة مبنية على الإحصائيات وليست تمنيات وهل هى موجودة فعلا وقبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أريد أن أسأل الحكومة عن الأسباب التى دفعتها إلى استمرار منع المواكب من مارس الماضى إلى هذه اللحظة لقد تحدث السيد وزير الشئون الاجتماعية عن الإذاعـــة وأنا أريد أن أتحدث عنها أيضاً فلقد جاء فى حديثه أن الإذاعة لها هيئة استشارية وأنها قدمت توصيات وأريد أن أتحدث بصفتى عضواً فى هذه الهيئة التى أشار إليها السيد الوزير وأضيف أن الإذاعة

قد سلكت مسلكا لا يشرف أى مصلحة حكومية فى هذا البلد والناس يذكرون ولا شك تلك الحملة الجائرة التى شنتها على الشيخ الأمين محمد الأمين رئيس مزارعى الجزيرة فأذاعت المحطة البرقيات التى تتهمه فى شرفه وفى خلقه ولا تترك مكانا من عمله إلا وتهاجمه فى وقاحة لا تحسد عليها فقد أرادت مصلحة حكومية أو قل أرادت الحكومة أن تحارب رجلا واحدا ولكن هذا الرجل استطاع أن ينتصر عليها ولقد رفضت الإذاعة إذاعة البرقيات التى تؤيد الشيخ الأمين وليس هذا هو المهم ولكن المهم أن تفتح الباب للمؤيدين والمعارضين على السواء وفجأة توقفت تلك الحملة الجائرة لأن الشيخ الأمين قد أثبت أنه يتمتع بثقة أكثر من ٩٠٪ من المزارعين هذا وإنى أظن أن أى زعيم فى البلاد لا يتمتع بمثل هذا التأييد وهذا مثل واحد أقدمه ثم توالت الشكاوى واجتمعت اللجنة الاستشارية واتخذت هذا القرار فى يوم ٧ نوفمبر الماضى « توصى الهيئة بأن لا تذاع أى رسائل أو برقيات أو خطب أو ما يشبه ذلك إلا إذا كانت صادرة من جهة رسمية أو هيئة معترف بها أو لم تحو دعاية حزبية أو ترويج لوجهة نظر فريق ضد فريق فى مسألة عامة » . لقد اتخذت هذه التوصية بعد هذه الحملة الجائرة وبعد أن خطأنا مسلك الإذاعة .

وواضح من أن هذا القرار قد اتخذ وروعيت فيه كل الاعتبارات والمصلحة العامة وبالأمس قال السيد الوزير أنه قد قبل كل توصيات اللجنة وأوصى بتنفيذها فماذا كان إذاً مصير تلك التوصيات التى رفعناها إليه — كان مصيرها الإهمال ولم يصرح السيد الوزير بقبوله أو رفضه وعند ذلك رأت سكرتارية الهيئة الاستشارية القومية أن ترسل إليه هذا الخطاب .

« السيد وزير الشئون الاجتماعية

تحية واحتراما وبعد : —

كلفتنى الهيئة الاستشارية القومية للاذاعة فى اجتماعها الثامن الذى عقد مساء

الأربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ ، أن أكتب لسيادتكم للمرة الثانية راجيا الرد على توصية الهيئة التى اتخذتها يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ والتى رفعت لسيادتكم بخطابى المؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وأن أوضح لسيادتكم أن تأخير الرد على توصيات الهيئة تأخير كبير من شأنه أن يثبط همة ونشاط الأعضاء فى العمل والإنتاج .

وفى انتظار رد سيادتكم أرجو أن تتفضلوا بقبول وافر الاحترام

المخلص : فضل بشير

« سكرتير الهيئة الاستشارية القومية للاذاعة »

وأظن أننا بهذا قد أدركنا مصير التوصيات التى قدمت للسيد الوزير — ولا أريد أن أتحدث عن الإذاعة وما ارتكبته من أخطاء فيكفى ما قلته.

سيدى الرئيس : أريد أن أختم تعليقى على حديث السادة الوزراء وخصوصا على ذلك التصريح الخطير الذى أدلى به السيد وزير العدل حيث قال « إن الذين ترقوا إلى وظائف شغرت بعد السودنة ترقوا بموجب توصيات كتبها عنهم المستعمرون» صرح السيد وزير العدل بذلك وهو يعرف ما يجرى داخل وزارته ولو كان هذا التصريح يحتاج إلى تعليق لقلته .

سيدى الرئيس : أعود لخطاب الدورة فأقول أنه ليس امتدادا للخطاب الأول لأنه لم يتعرض لما أنجز فى الماضى فالوعود السابقة كإنشاء بنك للتسليف ورفع مستوى الجنوب وغيرها لم يتم فيها شىء ولو استهلت الحكومة خطابها باشارة إلى ما أنجزته فى الماضى لكان هذا تقليداً حسنا. ولماذا لم يشغل خطاب الحكومة شيئا عن وزارتى النقل والمخازن والمهمات وذكرت وزارة الثروة المعدنية التى نشأت فى نفس التاريخ؟ أليس السكوت عن ذكر شىء عن هاتين الوزارتين إنه لا عمل لهما ولا ضرورة لإنشائهما .

وجاء فى خطاب الدورة السابقة فى ١٠ مارس الماضى ما يلى « ومن المسائل التى ستعطى عناية كبرى وفى أسرع وقت ممكن دراسة جميع القوانين القائمة الآن لتعديل أو إلغاء ما يدعو الحال لتعديله أو إلغائه » وهنا أيضاً لم يتم شىء ولهـــذا تـكرر الحديث فى خطاب الدورة الحالية كالآتى « وستقوم تلك الوزارة بدراسة القوانين الحالية وإدخال تعديلات عليها مع مراعاة المصلحة العامة والتقاليد والنصوص التى تجب المحافظة عليها » . فتكرار هذه الدراسة التى ستجرى الآن ولم تجر فى الماضى فيه انسحاب عن وعد سابق فى تعديل القوانين ولا أدرى عن أى تقاليد يتحدثون.

لم يذكر فى هذه الدورة شىء واضح عن الجنوب فتجاهلت الحكومة أن القومية فى تلك الجهات تختلف عن القومية فى الشمال ولم تضع شيئا يناسبها أو يحمى الجنوبيين من استغلال الجلابة وغيرهم ، نعم قدمت الحكومة بعض ارتفاعات فى الأجور للسلاطين ورجال الجيش والبوليس لأنهم يمثلون الجهاز الحكومى وتجاهلت الموظفين والمزارعين وغيرهم ، وماذا يمنع الحكومة من تطبيق الأجر ليتساوى بين الشمال والجنوب، طالما أنهم يؤدون نفس العمل وبدرجة متساوية وطالما أنه لاتوجد مشاريع انتاجية ترفع مستوى المعيشة . ولا أريد أن أتحدث طويلا عن السودنة غير أن أذكر أن الحكومة أبطأت فى تنفيذ توصيات لجنـــة السودنة فيما يختص ببعض الوظائف وتبنت فى نفس الوقت كل ما قامت به تلك اللجنة من أعمال . إننا فى الوقت الذى نطالب فيه بإجلاء كل الأجانب نجد سيلا من الفنيين الأجانب يفدون إلى وزارة الأشغال فى الوقت الذى يمكن فيه السودانيون القيام بأعباء أعمال تلك الوزارة ، وينطبق هذا أيضاً على القضاة الباكستانيين الذين تريد الحكومة إيفادهم ، وجاء فى خطاب الدورة الماضية بأن الحكومة ستعمل على إنشاء بنك للتسليف كما ذكر فى خطاب هذه الدورة مانصه «يعتزم تقديم تشريع لإنشاء بنك للتسليف الزراعى ، وإلى أن يتم إنشاؤه تستمر حكومتى فى منح السلف للتعمير الزراعى » .

وفى نقدى لخطاب الحكومة فى الدورة الماضية قدمت بعض اقتراحات على أن يكون بنك التسليف الزراعى لفائدة صغار المزارعين وليس لكبارهم ، وفى الحديث عن الاصلاحات الأخرى أريد أن أتحدث عن التعليم وأقول أن الحكومة قالت أنها تريد ضم مدرسى المدارس الأهلية إلى وزارة المعارف ولكنها لم تعمل شيئا فى هذا الصدد بيد أن اتمام هذا سيساعد على رفع مستوى المدارس وعلى استقرار الدراسة وتقدمها ، وأريد أن أذكر السيد وزير المعارف أيضا بأن تعليم البنات يحتاج إلى إصلاح وتوسع كبيرين لأن هـذا النوع من التعليم قد أهمل فى الماضى ، وتقول الحكومة بأنها ستتقدم بتشريعات لتنظيم الاتحادات الزراعية وطالما أن دستور الحكم الذاتى قد كفل ذلك فلاداعى للحكومة أن تسن قانونا وتفرضه غير أنه إذا ما أسيء تطبيق لوائح تلك الاتحادات فللحكومة الحق فى أن تتدخل آنذاك .

وأختم حديثى فأقول أن سياسة الحكومة كانت مرتجلة ولاتزال تتردد فى إنهاء فترة الانتقال فى الوقت الذى نشعر فيه بأنه ليس هناك جدوى فى التلكؤ ولذا فاننا نطالب بإنهاء فترة الانتقال ليقرر الشعب مصيره .

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق

فى مناقشة سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية (١)

فى تعليقى على خطاب الدورة الماضية فيما يختص باقتصاديات البلاد لقد نبهت إلى خطورة اعتماد الحكومة على محصول رئيسى واحد ذلك كان بالطبع نتيجة لسياسة الاستعمار التى كان يهمها مراعاة احياجات بلادها من المواد الخام قبل مراعاة تطور البلاد وتقدمها وفى هذه المرة أريد أن أعيد ما قلته فى الدورة الماضية وأن أنبه إلى خطورة هذا الوضع وأن على الحكومة أن توجد محاصيل أخرى بجانب المحصول الواحد لكى تجنب البلاد التدهور نتيجة لهبوط أسعار المحصول الواحد . فلن تستطيع الحكومة أن تقلل من خطورة الموقف بأن جزءا من محصول العام الماضى لم يصرف وأريد أن أقف عند طريقة بيع القطن فأقول كان يسرنا جدا لوكان المزاد الذى يقام هنامزادا عالميا أى بمعنى أن يشترك فيه أناس من جميع أنحاء المعمورة وكل البلادالتى فى حاجة إلى القطن ولكن الوضع مازال كما هوفان عدداً قليلامن الشركات الأجنبية تشترك فى هـذا المزاد وكان يجب أن توجه دعاية واسعة النطاق لكى يشترك فى المزاد أكبر عدد ممكن من البيوتات التجارية وهناك حقيقة أريد أن أثبتها هنا وهى أن السوق العالمى ليس واحـدا ولكنهما اثنان سوق المعسكر الرأسمالى وسوق المعسكر الاشتراكى وحتى بالنسبة لسوق المعسكر الرأسمالى فان الدعاية لقطن السودان ليست كافية بينما تكاد تكون معدومة بالنسبة للسوق الآخر

---

(١) الجلسة السابعة — يوم الثلاثاء أول مارس ١٩٥٥ .

الذى يشمل ½ سكان العالم ولا شك أن هذا يعود علينا بالضرر الكثير ثم أن سياسة بيع القطن سياسة مضطربة فبعد أن تقرر بيع القطن بالمزادات العلنى قررت الحكومة أن تخصص ½ المحصول لكى يباع بالمناقصات الخاصة .

السيد مبارك زروق : سيدى الرئيس إن الحكومة لم تقرر بعد تخصيص ½ المحصول لبيعه بالمناقصات الخاصة ولكنها ستحتفظ بهذا الحق إذا اضطرت إلى ذلك .

السيد حسن الطاهر زروق : إن وجود مثل هذا الاحتمال قد يدفع المشترين بألا يشتركوا فى المزاد العلنى ما دام هناك احتمال سوف يستفيدون منه ولذلك فهم يكفون عن الشراء حتى تضطر الحكومة للبيع لهم بالمناقصات الخاصة وأى تاجر فى الدنيا سوف ينتهز مثل هذه الفرصة . وليس صحيحا ماذكره السيد وزير التجارة والصناعة والتموين بأن تمسكنا بأسعار عالية للقطن هو الذى حال دون تصريفه ولكن الحقيقة هى ما ذكرته آنفا ثم هناك مسألة أخرى هامة إذ تنص سياسة الحكومة الاقتصادية على الاستفادة من رأس المال الأجنبى فقد جاء فى خطاب الدورة أن من سياسة الحكومة خلق جو ملائم لتشجيع إدخال رأس المال الأجنبى للتعمير الذى ينفق عليه بواسطة المجهود الفردى وأنا هنا لا أعارض فى الاستفادة برأس المال الأجنبى بشكل عام ولكنى أعارض فى الطريقة التى ستسلكها الحكومة إذ أن فى هذا السبيل مخاطر جمة قد تنزلق إليها فهذا الاستثمار يؤدى إلى نتائج حسنة طالما كان خارجا عن نطاق المشاريع الاستعمارية كالنقطة الرابعة فهى وسائل للسيطرة على استعمار البلاد اقتصاديا ولكن إذا توفرت شروط خاصة لرأس المال الأجنبى الذى يجلب بواسطة المجهود الفردى فاننا نستطيع أن نستفيد منه إذا راعينا الشروط التالية : —

أن يكون هناك تشريع بأن لايستخدم رأس المال الأجنبى كثروة أساسية للبلاد

ولأضرب لذلك مثلا بشركة الزيوت الإيرانيـة ويمكن استخدامه فى الصناعات كالنسيج والأحذية وبهذه الطريقة تضمن الحكومة للدخل العام ضرائب معقولة من الشركات الأجنبيـة على أن يراعى بجانب هذا أن تعود ملـكية هذه الشركات للحـكومة . هذه هى الشروط التى أرى بمقتضاها أن يستخدم رأس المال الأجنبى فى حدود تطورنا الاقتصادى ولـكن قد يقال أن أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية قد يحجمون عن استخدام أموالهم فى بلادنا بهـذه الشروط وليس هذا صحيحا فكثير من البـلاد التى تحررت لا يجد رأس المال الأجنبى فيها مجالا وأن نطاق استخدامه قد ضاق عما كان عليه فى أول هذا القرن ومازال يضيق فعلا فان أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية يرحبون باستثمار أموالهم فى بلادنا طالما كان هناك ربح معقول . هذه بعض الملاحظات العامة ولـكنى أريد أقف لحظة وأقدم بعض المعلومات عن التبديد فى الميزانية والمثل الذى أقدمه مأخوذ من وزارة الشئون الاجتماعية الوزارة الوحيدة التى من اختصاصها عمـل الصحافة ففى هذه الوزارة موظفون تدربوا على العمل الصحفى وليس هناك ضرورة لاستخدام مستشار صحفى للوزير ولـكنه فعل وليس هناك مبرر لتعيينه فى الدرجة « أف » بمرتب قدره ٨٠٠ جنيه مصرى فى العام .

ولكن هذا الموظف الذى عين فى هذه الدرجة لم يكن موظفا تنطبق عليه الشروط التى تريد الحـكومة أن تفرضها على الموظفين بمنعهم عن الاشتراك بالسياسة ولـكن هذا الموظف يقوم بأعمال حزبية .

السيد الرئيس : إن تعيين هذا الموظف يدخل فى المسائل المالية أما مؤهلاته فلا تدخل فى ذلك .

السيد حسن الطاهر زروق : لا أريد أن أسترسل فى الحديث عن هذا الموضوع ولـكننى أرى أنه لاداعى له ولا ضرورة تحتمه .

هناك نقطة أخرى وهى أن مكتب الإرشاد القومي يستأجر عمارة فى الخرطوم بمبلغ ٢٠٠ جنيها فى الشهر الواحد وقد جاءت فرص متعددة خلت فيها بعض المنازل التى كان يحتلها البريطانيون وكان من الممكن أن يحتل مكتب الارشاد القومى واحدا منها وتوفر على الحكومة هذا المبلغ الضخم . فمثلا المنزل الذى كان يسكنه المستر بل وهو مكان جميل وفسيح وكان يصلح أن يكون مكتبا للارشاد القومى ولكن السيد وزير الشئون الاجتماعية أراد أن يكون هذا المنزل له بدل أن ينقل إليه مكتب الإرشاد القومى .

لاشك أن هذه السياسة سياسة تبذير لم تراع الحكومة فيها المصلحة العامة وتدخر ما يمكن ادخاره .

والشيء الثالث الذى أريد أن أتحدث عنه هو هــذا الاتفاق الذى تحدثنا عنه بمناسبة تعيين وكلاء الوزارات ـ الوزارات التى قلنا عنها من قبل أنها لا لزوم لها ـ والآن أريد أن أتحدث عن المبالغ التى يكلفها تعيين وكيل واحد ـ يبلغ مرتب الوكيل الواحد ١٢٠٠ جنيها فى السنة ثم أن له عربة .

السيد مبارك زروق : نقطة نظام ياسيدى الرئيس هذا تكرارا لما سبق أن قاله بعض الأعضاء .

السيد الرئيس : انى أوافق السيد زعيم المجلس على ذلك وأرى أن فى ذلك تكرارا لما سبق أن قيل .

السيد محمد أحمد محجوب (زعيم المعارضة) ياسيدى الرئيس إن الأعضاء لم يتعرضوا لهذه التفاصيل من قبل .

السيد الرئيس : إن النظم البرلمانية التى ارتضيناها جميعا هى ما جاءت فى اللائحة الداخلية واللائحة الداخلية لا تبيح لأى عضو مقاطعة العضو المتكلم .

السيد إسماعيل الأزهري (رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع) يا سيدى الرئيس ، أعتزم الحديث بعد هذا المتكلم لأجيب على القدر البسيط الذى صدر منه .

السيد الرئيس : إن اللائحة الداخلية لا تبيح ذلك .

السيد حسن الطاهر زروق : كنت أريد يا سيدى الرئيس أن أتقدم بشيء لم يأت ذكره من قبل ولكنى لا أظننى الآن أستطيع ذلك .

أما عن السياسة الاقتصادية بالنسبة للجنوب فتنحصر أهميتها فى رفع مستوى القوة الإنتاجية إذا أردنا الاستقرار السياسى ووحدة البلاد التى نحرص عليها جميعا — وللاسف فان شيئاً من هذا لم يحدث فى الجنوب .

هذه هى الملاحظات التى أردت أن أتقدم بها لهذا المجلس الموقر وهى على العموم خاصة بسياسة الحكومة المضطربة فى بيع القطن وأن الوضع لا يزال كما هو ولم يطرأ عليه جديد .

السيد إسماعيل الأزهري : ما كنت أعتزم الكلام اليوم إلا لأن بعض الملاحظات التى بدرت من المتكلم الأخير دفعتنى لذلك — فالاكتفاء بالقطن وحده دون المحاصيل الأخرى سياسة خاطئة هذا شيء أقره الجميع ولكننا نعلم جيدا أن الرقعة من مساحة السودان التى تزرع قطنا صغيرة جدا بالنسبة لمساحة السودان — وفى السودان مساحات واسعة لزراعة البن والشاى والتمباك وقصب السكر ومحاصيل أخرى كثيرة ونرجو ان يسعفنا الزمن والمال والخبرة والماء للاضطلاع بهذا وأن يسعفنا الزمن كحكومة أيضا لنقوم بانجاز ذلك فى أسرع وقت ممكن وعليه فلتستمر زراعة القطن فى تلك الرقعة التى خصصت له فى مساحات السودان — وأرجو أن يستعد أهل تلك الرقعة لجنى ثمار ما منّ الله به عليهم .

أما بخصوص رأس المال الأجنبى فانى سأتكلم عن ذلك بعد قليل :

أما فيما يختص ببيع القطن فليعلم الجميع فى السودان وخارج السودان وفى أوربا فى شرقها وغربها أن أسواق بيع القطن فى السودان مفتوحة لكل الدول وأننا نرحب بمندوبى كل الشركات فى العالم لتأتى وتشترى وتشترك فى مزاد القطن هنا . وأؤكد لكم أن زملائى الوزراء الذين طافوا ببعض تلك الدول لم يقصروا فى ذلك كما أننا وضحنا ذلك جليا لكل مندوبى الشركات والبعثات الأجنبية التى تزور السودان . وأنه ليسعدنا جدا ونحن جميعا سودانيون من مزارعين ومن حكام ومن ملاك أرض أن نبيع قطننا بأغلى الأسعار لمن يقدم أسعاره . ولايفوتنى أن اذكر بهذه المناسبة الآتية وأرجو أن يلتفت اليه .

إن الأرض التى تزرع قطنا فى العالم هى هى فى السنوات الأخيرة سواء أكانت فى أفريقيا أو أوربا أو أمريكا أو آسيا . وأن شركات صناعة المنسوجات يبدو أنها هى هى لم تزد أينما كانت . وأن عمال العالم الذين يعيشون على صناعة القطن هم هم لم يتغيروا من حيث العدد . فإذا لم يبع قطننا فى العام الماضى كما حدث فى السنوات الأخيرة فلربما ربطت بعض المصانع على بطنها وصبرت لسبب أو لآخر ولم تشغل كل الآلات ولم توفر العمل لكل العمال ومع أننا ولانحمد على ذلك إلا الله نعيش العام بالعام ولانستطيع الصبر كثيراً إلا أننى أرجو أن نصبر على محصولنا الذى بات ولم يبع فى العام الماضى وأرجو أن نصبر على ما لم يبع فى هذا العام وكذلك فى العام المقبل ولاننسى أن الفرق بين الشجاع وغير الشجاع إنما هو ثانية أو دقيقة أقصد أن الفرق بين رجلين قويين فى صراع متكافىء قد يأخذ منهما الجهد والتعب إذا استمر فى الصراع مدة طويلة وفى اللحظات الأخيرة كل منهما يداعبه اليأس فى أن يستسلم ولكن الذى يصبر دقيقة أكثر من صاحبه يفوز وينتصر أرجو أن نصبر قليلا على قطننا الذى بات ولم يبع .

وبخصوص الميزانية التى تعرض لها المتكلم الأخير أن ننقص فى مصروفاتنا على قدر الامكان بدل أن نتكلم عن موظف رفت وبيت لايمكن أن نخرج منه إلا بعد أن يتم جدرانه هذا ماأردت أن أضيفه على تعليقى على موقف القطن أما فيما يختص برأس المال الأجنبى فانى أؤكد لكم أن اتجاهات الحكومة هى أن تستفيد برأس المال الأجنبى الخاص — تستفيد منه فى استثمار خيرات هـــذه البلاد الدفينة تحت الأرض والتى على الأرض وأن يعطى صاحب رأس المال الجزاء الكافى ترضية لزمن محدد تكون بعـــده المنشآت والمؤسسات ملكا للشعب وأرجو ان يزدهر المشروع الاقتصادى الكبير فى الزاندى بالجنوب وأن تنشأ إلى جانبه مشاريع أخرى فى الجنوب والشمال ليسعد السودان كله .

من الجبهة الاستقلالية(١) إلى كل سودانى

المطالبة بجلاء الجيوش الأجنبية (٢)

أيها السودانيون : —

إنكم الآن تقدمون على تقرير مصير بلادكم فقد وضحت رغبتكم فى أن تحققوا لبلادكم الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة .

---

(١) تعريف بالجبهة الاستقلالية * .

= اجتمع يوم الاثنين ١٩٥٥/١/٢٩ مندوبون عن أحزاب الأمة والجمهورى والجمهورى الاشتراكى والجبهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة وشخصيات عمالية وقد وافقوا بالإجماع على الخطاب التالى الذى عرض على الاجتماع : —

نجتمع الآن عقب الدعوة التى وجهها السيد محمد أحمد محجوب فى الليلة السياسية التى أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان وأهاب فيها بالأحزاب والشخصيات أن تتكتل حول شعار الاستقلال على الأسس التى قدمها اتحاد كلية الخرطوم الجامعية وهى : —

(١) الاستقلال التام .

(٢) كفالة الحريات .

(٣) عدم ربط بلادنا بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول التى تؤثر على سيادتنا .
=

(*) السودان للسودانين ١٤٥ لعبد الرحمن على طه

. . . .

= إن هذه النقاط فى الواقع تمثل أسس الالتقاء بين جميع السودانيين الذين يريدون حقا تحرير بلادهم تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها . ونحن الآن نرتبط بهذه الأسس للعمل المشترك من أجل حرية بلادنا: على هذه الأسس القويمة تم تكوين الجبهة الاستقلالية وانضوت فيها الأحزاب الآتية : —

(١) حزب الأمة .

(٢) ألحزب الجمهورى الاشتراكى .

(٣) الحزب الجمهورى .

(٤) الجبهة المعادية للاستعمار .

وكان انضمام الجبهة المعادية للاستعمار إلى الجبهة الاستقلالية التى ضمت أحزاباً رجعية مثل الأمة والجمهورى الاشتراكى أمراً غريبا على اليسار السودانى — مما دفعهم إلى اتخاذ مواقف خاطئة ، ولكن اليسار السودانى خلال تطور الأحداث الثورية بدأ فى تصحيح موقفه — وكانت أول خطوة هى أن انسحبت الجبهة المعادية للاستعمار من الجبهة الاستقلالية وأصدرت بيانا اتهمت فيه حزب الأمة بعدم الجدية والعمل لتنفيذ بنود الاتفاق خاصة فيما يختص ببندى رفض الأحلاف العسكرية وقضية الديمقراطية ، ونشر بيان الجبهة المعادية للاستعمار فى جريدة الأيام (العدد ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥٥/٩/٦) .

وقد رد حزب الأمة على بيان الجبهة المعادية للاستعمار ببيان أعلن فيه أن اتهامها لم يقم على أساس وأن حزب الأمة سيشق طريقه لقيام حكومة ديمقراطية مستقلة استقلالا كاملا نظيفا (نشر البيان فى جريدة الأيام العدد ٨٥٦ - بتاريخ ١٩٥٥/٩/٩).

الترحيب بالجبهة المعادية للاستعمار (*)

كان هذا العام عام عمل مضن وكبير بالنسبة للمعارضة الاستقلالية وكان السعى =

(*) «جهاد فى سبيل الاستقلال» صفحة ١٤١ . أشرف على إعداده السيد الصادق المهدى .

ولكن أعداءكم الذين تعرفونهم جيدا لابد أن تكون لهم مطامع فى البقاء فى بلادكم مدة طويلة وربطكم ببلادهم الذى ليست له عاقبة الا استثمار بلادنا وإذلالنا لكى يسعدوا . إن المستعمرين الانجليز والدكتاتورية العسكرية المصرية الذين يريدون الآن تعطيل تقرير مصير بلادنا حتى يقوموا بمؤامراتهم لربطنا بدولة أجنبية تفرض سيادتها علينا وعن طريقها يتغلغل وسطنا النفوذ الاستعمارى مرة أخرى.

= لاكتساب الأحزاب والهيئات الوطنية إلى جانب المعارضة ومع فكرة الاستقلال هدفا رئيسيا وغاية كبرى .

وفى يوم من أيام شهر أكتوبر من عام ١٩٥٤ زار السيد الإمام فى سراياه زعماء الجبهة المعادية للاستعمار وهم شبان يساريون لم يتعاونوا مع السيد أو حزبه ، من قبل لاعتقادهم باختلاف مذهبى كبير بين الحزبين .

وفى هذه الزيارة وبعد أن كشفت الأيام عن صدق السيد الإمام وقادة حزب الأمة وحرصهم على تحقيق الاستقلال طلب زعماء الجبهة اليسارية السماح لهم بالتعاون فى جبهة واحدة تعمل للاستقلال .

لقد رحب السيد الإمام بزعماء الجبهة المعادية للاستعمار وأثنى عليهم ثم قال : — إن الخلاف المذهبى لايعنى شيئا فى هذا الطور من حياتنا السياسية فنحن الآن تواجهنا مشكلة الاستقلال نفسه فلنعمل سويا لتحقيقه ثم نفترق بعد الاستقلال إذا رأينا ذلك من مصلحة بلادنا .

كان انضمام الجبهة إلى المعارضة كسبا كبيرا ما فى ذلك شك ، لا لكثرة أعضائها فلم تكن للجبهة عضوية كبيرة ولكن لصلابة قادتها وشبانها وحسن تنظيمها وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال الذين تبهرهم عادة المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة ، ولقد لعبت الجبهة فيما بعد دورا فى الانتصار لفكرة الاستقلال مع أحزاب الجبهة الاستقلالية .

إنهم يعيدون نغمة الاتحاد مع مصر مرة أخرى لكى يحرمونا من سيادتنا التى ناضلنا ولا زلنا نناضل من أجلها ولكى نستمر مستعمرين عن طريق نفوذ العسكريين المصريين الذى هو بالتالى نفوذ المستعمرين الإنجليز والأمريكان .

أيها السودانيون :

إن أشعة الفجر الذى يبشر بالحرية تشرق على بلادنا فلنقف صفا واحداً و نستقبلها ولا نترك مجالا لأعدائنا ليسلبونا حريتنا .

وحدوا صفوفكم واستعدوا للنضال وبذل كل غال لديكم حتى تحفظوا حريتكم من المعتدين وحتى تنالوا الاستقلال التام .

إن الجبهة الاستقلالية قررت أن تقدم اقتراحا بجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا فى هذه الدورة البرلمانية وكلما جاء الجلاء سريعا كلما أمكننا أن نقرر مصيرنا سريعا حتى لانترك المجال لمؤامرات أعدائنا وحتى تطهر بلادنا بسرعة من أدناس الجيوش الأجنبية .

الجلاء شعار اليوم

اجعلوا شعاركم اليوم هو جلاء القوات الأجنبية عن بلادنا . إننا نريد أن نكون أحرارا فى بلادنا ، ونكون الحكام الحقيقيين لها ولن يتم ذلك إلا إذا تم الجلاء .

إننا نريد ألا نربط بالاستعمار فى أحلاف عسكرية ولانريده أن يستخدمنا فى الأعمال الحربية . ولن يتم ذلك إلا إذا تم الجلاء .

إن قرار الجلاء الذى يتخذه البرلمان يستدعى من جميع أفراد الشعب أن يلتفوا حوله . أنكم أنتم أيها السودانيون أصحاب الحق فى هذا القرار وبعد فترة سيقدم لنوابكم فى البرلمان إما ليقروه فيسجلوا للبلاد الفخار وإما أن يخذلوه ــ لاقدر الله ــ فيسجلوا وصمة العار والغدر ولكن أنتم الذين انتخبتم النواب عليكم أن تسمعوهم أصواتكم وتوضحوا لهم فهم لن يكونوا ممثليكم إذا خذلوا هذا الاقتراح . إننا ندعوكم

أن تتصلوا بنوابكم وتحملوا إليهم هذه الرغبة . اتصلوا بهم فى منازلهم أو فى البرلمان أو بشتى الطرق . عبروا عن رغبتكم فى الجلاء العاجل بالشعارات والتجمعات وكل الأساليب المشروعة .

إننا ندعوكم أن تمسكوا قضية الجلاء بأيديكم أنتم يا جماهير الشعب .

يا أيها السودانيون أصحاب الحق الأول فى بلادكم ولن يضيع حق لارادة الشعب ، وسنخاطبكم بعد أيام فى نشرة أخرى .

سكرتارية الجبهة الاستقلالية

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار[1]

أيها المواطنون الأعزاء

دعت الحكومة لاحتفال يوم ٨ مارس لتوديع الحاكم العام السير روبرت هاو جاءت هذه الدعوة فى وقت يتطلع فيه شعبنا نحو التحرر الوطنى والاستقلال والديمقراطية والسلم وجاءت فى وقت يستعد فيه شعبنا لمعركة حاسمة لإجبار جيوش الاحتلال للانسحاب نهائيا من بلادنا ولوضع حد نهائى لحكم المستعمرين الأسود الذى روى أرض الوطن بدماء شهدائنا وداس على عزتنا وسيادتنا الوطنية .

إن مجىء هذه الدعوة فى مثل هذا الوقت يعد تنكرا لشهدائنا وإهانة واستفزازا لشعورنا الوطنى . فلم يكن السير روبرت هاو أو سلفه أو خلفه . لا يمثلون سوى رأس الرمح فى الاضطهاد والاحتلال الاستعمارى .

نحن ندعو كل الأحزاب ونقابات العمال والموظفين واتحاد المزارعين والجامعيين والطلبة واتحادات الختمية والأنصار وهيئات الكشافة والأندية الرياضية والثقافية والهيئات النسائية ونقابة الفنانين ورجال الدين والشيوخ والنواب ونهيب بهم أن يعبروا بحرارة عن استنكارهم ومقاطعتهم لتوديع الحاكم العام ممثل الاستعمار ونهيب بهم أن يحولوا يوم ٨ مارس إلى يوم ينتفض فيه الشعب مناديا باتخاذ قرار فى البرلمان بجلاء الجيوش الأجنبية ووضع حد نهائى لحكم الاستعمار وممثليه .

لنمحو هذا العار الذى تريد الحكومة أن تسوده على جبين الوطن ، لنتحد فى المقاطعة التامة لهذا الاحتفال ، ولنجعل من يوم ٨ مارس يوم تضامن فى سبيل الجلاء

عاش كفاح الشعب السودانى .

---

(١) الميدان العدد ٦٢ — التاريخ – ٧ مارس ١٩٥٥ .

بيان من اتحاد الكلية الجامعية

للشعب السودانى الكريم[1]

أيها المواطنون :

تعلمون أن حكومة الحزب الوطنى الاتحادى قد نظمت احتفالا لتكريم الحاكم العام البريطانى تقديرا لما أسماه المحتفلون بخدمات الحاكم العام الجليلة للشعب السودانى إننا كنا نرقب تصريحات المسئولين الأخيرة بخصوص إخلاص الحاكم العام البريطانى للشعب السودانى ومساعدته للتطور الدستورى فى السودان و الأسف الشديد على رحيله

لقد كنا نرقب هذا التباكى على رأس الاستعمار البريطانى بكثير من المرارة وخيبة الأمل ولكننا لم نكن نتصور أن يصل الأمر إلى هذا الحد . احتفالات وابتهاجات وطوابير وأناشيد .

ويحق لنا أفراد الشعب السودانى الذين اكتوينا بنيران الاستعمار ولاقينا مالاقينا أن نتساءل عن خدمات الحاكم العام البريطانى روبرت هاو . أهى مجازر الجمعية التشريعية ومعتقلاتها ؟ أهى فى الإعلانات المتكررة لقانون الطوارئ وكبت الحريات والمؤامرات المستمرة ضد الشعب السودانى ؟ أهى فى استغلال السلطات المطلقة فى إيقاف الصحف ونفى المواطنين عن أوطانهم ؟ أم هى فى استعمال سلطاته فى منع البرلمان من اختيار رئيسه ومنعه من اتخاذ موقف ضد الدكتاتورية العسكرية ؟ إذا

---

١) الميدان ــ العدد ــ ٦٢ التاريخ ٧ مارس ١٩٥٥ .

كانت خدماته هذه خدمات الحاكم العام العظيمة فقد حق لحكومتنا الوطنية أن تحتفي به وتكرمه .

أيها المواطنون :

إننا نستنكر استنكاراً صارخا هذا الاحتفال الذى يقام باسم الشعب السودانى ونهيب بجماهير الشعب السودانى أن تهب لإيقافه . إن هـذا الاحتفال تنكر صارخ للتراث الذى بناه شعبنا فى نضاله ضد الحكام البريطانيين وتنكر لسجناء الفاشر وكسلا وبربر الذين استقبلوا الحاكم العام البريطانى استقبالا وطنيا مشرفا فى عام ١٩٥١ وتنكر بنفس الدرجة لمطلب شعبنا فى طرد الاستعمار البريطانى وجيشـه وعلى رأسه الحاكم العام .

إننا نهيب بجماهير الشعب السودانى بمختلف اتجاهاته من بينها الحزب الوطنى الاتحادى أن تقاطع هذا الحفل وتكون بذلك قد عبرت للمسئولين عن شعور شعبنا نحو الاستعمار البريطانى وعلى رأسه الحاكم العام(١) .

عمر مصطفى

سكرتير اتحاد الكلية بالنيابة

---

(١) ونشرت جريدة الميدان فى العدد ٦٢ الصادر فى ٧ مارس ١٩٥٥ مجموعة من الأخبار عن النشاط الجماهيرى من أجل الجلاء جاء فيها .

«لم يعد شعار الجلاء قاصراً اليوم على المناقشة الفقهية والحجج الوطنية بين مؤيديه وخصومه لأن هذه المناقشة لم تكن فى حد ذاتها سوى الشرارة التى سرعان ماينـدلع لهيبها نوراً يضىء وناراً تحرق جميع أعداء الجلاء . إن المعركة تنتقل اليوم من قطاعها الأعلى إلى قطاعها الأسفل وهو المهم قطاع الجماهير التى ستحقق الجلاء .

وفى الليالى السياسية التى أقامها حزب الاستقلال الجمهورى فى الخرطوم بحـرى ومدنى وأقامتها جبهة الاستقلال الوطنى فى أم درمان ، كان الموضـوع الرئيسى الذى طرقه جميع الخطباء ، وهتفت له كل الجماهير بقوة وإصرار هو موضوع الجلاء الناجز =

. . . .

تحدث صديق المهدى وميرغنى حمزة وعبد الله ميرغنى وأحمد سليمان المحامى وقاسم أمين وتحدث غيرهم من الخطباء الذين أجمعوا على المطالبة بالجلاء اليوم وليس غدا .

ونشرت الميدان كذلك فى العدد ٦٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٣ عن أسبوع الجلاء.

(اليوم الإثنين ١٩ رجب ١٣٧٤ — ٣ مارس ١٩٥٥) سيوضع أمام مجلس النواب الاقتراح الخاص بإجلاء القوات الأجنبية البريطانيـة المصرية وبتقديم هـذا الاقتراح تزداد المسئولية الملقاة على عاتق جميع أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار وفروعها فى كل مدينة وكل قرية مسئوليتهم فى بعث وقيادة حركة جماهـيرية نشطة مستمرة تساند هذا الاقتراح ، إن الواجب العاجل لموضوع اليوم أمام جميع وأعضاء ولجان الجبهة هو أن يجعلوا من هذا الأسبوع الذى يبتدئ بالإثنين أسبوعا للجلاء ليجعلوا من هذا الأسبوع مظاهرة وطنية موحدة فى سبيل الجلاء .

وكل شىء للجلاء

فى أسبوع الجلاء يجب أن يتحـول كل شىء فى الجبهة المعادية للاستعمار لصالح الجلاء طاقة كل عضو فراغ كل عضو الأندية الخ الخ . إن أى واجبات أخرى لأى عضو ولأى لجنة يجب أن تخضع لواجبات العمل فى أسبوع الجلاء . إن التضحية بكل ماهو شخصى وذاتى هو شعارنا اليوم وخلال طيلة أيام الأسبوع .

المواكب فى أسبوع الجلاء

يجب ألا يمر يوم طيلة أيام الأسبوع دون خروج موكب مهما كان صغيرا يحمل لافتات مكبرة ويطوف بالسوق والأحياء وفى أثناء الطواف يمكن حمل عرائض التوقيعات ليوقع عليها المواطنون ، يمـكن أيضا — وهذا مهم — حث المواطنين على إرسال برقيات لرئيس مجلس النواب ، يجب عدم الاستجابة للاستفزاز والاعتماد على المناقشات الموضوعية ، ولـكن عندما تتصدى عناصر التجسس للتخريب ينبغى رد العدوان .

. . . .

= ونشرت الرأى العام فى عددها رقم ٢٩٧١ الصادر فى ١٩٥٥/٣/١٥ عن تقدم ممثلى الأحزاب الاستقلالية باقتراح الجلاء لسلطات المجلس النيابى .

تقدم ظهر أمس السادة يوسف العجب عن الجمهورى الاشتراكى وبوث ديو عن حزب الأحرار ، محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة . ميرغنى حمزة عن الاستقلال الجمهورى ، عبد الله خليل عن الأمـــة ، حسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار ، باقتراح الجلاء إلى كاتب مجلس النواب السيد محمد عامر بشير .

وفى هذا الصباح قابلوا السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النـواب وأخبروه بأنهم قدموا الاقتراح لـكاتب المجلس ، وهنا قال لهم رئيس المجلس بأنه يرى أن يجتمع رئيسا البرلمان وزعيما المعارضة والأستاذ أحمد متولى العتبانى المستشار القانونى للحكومة والأستاذ محمد عامر بشير كاتب المجلس لمناقشة الموضوع .

وقد قبل مقدموا الاقتراح اقتراح الرئيس وسيجتمع هؤلاء ظهر اليوم بعد انفضاض جلسة البرلمان علم مندوبنا أن الجبهة الاستقلالية لا تمانع فى أن يقدم الاقتراح بالإجماع وتتبناه الحكومة إذا شاءت .

نص المذكرة التي رفعها اتحاد مزارعي الجزيرة
إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب
والشيوخ وزعيم المعارضة[1]

ماقام اتحاد مزارعي الجزيرة إلا لكي يعمل على تحقيق مطالب المزارعين ويزود عن مصالحهم وما كان لهذا الاتحاد أن يقف كالطود الأشم يواجه جميع العقبات والدسائس لولا التفاف المزارعين حوله وإيمانهم به وعزمهم الأكيد على تبديل حالة البؤس التي عاشوها بأخرى أفضل وأحسن .

ولذلك ليس من الغريب على الاتحاد منذ فجر تكوينه وعلى الدوام أن يظهر حرصه الشديد على مطالب المزارعين ويسعى بكل الطرق والوسائل لتحقيق تلك المطالب ، فالاتحاد رفع مطالب المزارعين إلى المسئولين وعقد المؤتمرات وإصدار البيانات ورفع العرائض وسير المواكب وأجرى المفاوضات مع الحكومة ومجلس إدارة المشروع وسلطات المديرية — كل هذا فعله الاتحاد بالرغم من حداثة سنه — ولهدف واحد هو تحقيق مطالب المزارعين ورفع الظلم عن كاهلهم .

الاتحاد فى كل ما أقدم عليه من خطوات كان مؤيداً تأييداً تاما لا من قبل جماهير المزارعين وحسب بل من قبل الرأى العام السودانى . أدرك بسلامة وعيه وحسن تقدير عدالة قضية المزارعين وصحة وسائل الاتحاد وديمقراطيتها ، ولكن موقف حكومة معاليكم كما صرح وزير المالية ووزير المواصلات كان موقفاً خاطئا تجاه

---

(١) الرأى العام العدد ٢٩٧٨ الأربعاء ٥٥/٣/٢٣ .

الاتحـاد ومماديا لمصالح المزارعين ، فالحكومة قد قفلت باب المفاوضات فى وجه المزارعين وسلط وزير الشئون الاجتماعية الإذاعة ضد وحدة المزارعين وضد اتحادهم وشنت صحف الحكومة هجوما جائرا على الاتحاد ورجاله ولـكن الاتحاد صمد فى وجه كل ذلك وما زاد المزارعين إلا تمسكا به وإيمانا .

لقد استبشرنا خيرا باعتراف الحكومة بخطأ سياستها فى الماضى تجـاه الاتحاد وازددنا بشرا عندما وعدت الحكومة على لسان معاليكم ولسان معالى وزير المالية بأنها ستحقق جميع مطالب المزارعين ولـكن هـذا البشر لم يدم فقد جاء خطاب معاليـكم للدورة البرلمانية الحالية خاليا من أى إشارة لمطالبنا الشىء الذى كان له أسوأ الأثر فى نفوس جماهير المزارعين التى استمعت إلى دعوة حكومتكم فى طابت وفى ود مـدنى .

إنه لابد أن يكون من المؤسف ياصاحب المعالى أن تعلموا أن مطالبنا التى رفعناها لمعاليكم منذ أكثر من عام لم يتحقق منها ولا مطلب واحد إلى الآن وقد بذل الاتحاد ماسبقت الإشارة إليه من مجهودات فى سبيل تحقيقها وهذه المطالب هى مايأتى ونحن نجدد رفعها لمعاليـكم :

(١) صرف مبلغ الـ ٢٥ جنيه عن الحواشة من مال احتياطى المزارعين وذلك لمواجهة الظروف المعيشية السيئة التى يرزح تحتها المزارعون .

(٢) قبول تعديلات دستور المزارعين التى أقرها وناقشها مؤتمر المزارعين فوق العادة المنعقد فى يومى ٦ و ٧ من شهر نوفمبر ١٩٥٤ .

(٣) تعديل مشروع الجزيرة لسنة ١٩٥٠ بالآتى :

(١) إثبات شراكة المزارع الفعلية فى الإنتاج .

(٢) رفع نصيب المزارع من ٤٠ فى المائة إلى ٥٠ فى المائة .

(٣) تقليل التزامات المزارع بنسبة ٥٠ فى المائة .

(٤) تمثيل المزارعين فى لجنة إدارة المشروع .

(٥) رفع ضريبة الدخل عن كاهل المزارع .

(٦) البيع بالمزاد العلنى وعدم بيع أى كمية مهما كانت قليلة بدون ذلك ونطالب بقبول مقترحاتنا التالية التى سبق أن رفعناها لإدارة مشروع الجزيرة بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢١ .

(أ) فك حصار العملة .

(ب) توسيع الدعاية فى الخارج عن طريق المخلصين من أبناء البلاد .

(ج) إعطاء الفرصة لجميع الراغبين فى الشراء من بلدان العالم بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو السياسية .

(د) البيع بالمقايضة حتى تجنى البلاد ثمرة المنافسة الحرة .

(هـ) اطلاع مندوبى الاتحاد بكل تطورات البيع .

(و) توسيع المشروع وزراعة محاصيل أخرى وذلك بايجاد المال الكافى وإدخال كل ما من شأنه رفع مستوى البلاد .

(ز) توسيع الخدمات الاجتماعية وذلك بايجاد القدر الكافى من الشفخانات والمدارس والآبار الارتوازية والأندية الثقافية وحلقات محو الأمية لدى الكبار الخ .

(ل) تعميم جناين الفاكهة .

(ى) تعميم مشروع انعاش المعيشة .

إن حكومة معاليكم قد وعدت فى خطابها للدورة البرلمانية الأولى أنها ستعمل لرفع مستوى المعيشة لكل فئات الشعب ونحن لا ندرى كيف يستقيم ذلك الوعد مع ما نحن فيه من هذا الإهمال لمطالبنا، ونحن لاشك فئة هامة من فئات هذا الشعب

إن الإهمال لمطالبنا مضافا إليه البوار الذى يلاقيه قطننا يجعلنا ننظر بوضوح سوء المستقبل وظلامه ونحن أمام هذا الخطر المحدق بحياتنا وحياة عائلاتنا نؤكد لمعاليكم أننا لن نقف مكتوفى الأيدى :

إننا قد أعطينا كل الفرصة للحكومة لتحقيق مطالبنا وأننا قد استنفدنا كل مالدينا من وسائل سليمة ولا يسعنا بعد هذا إلا أن نحذر من مغبة هذا الإهمال وخرق الوعود ، إننا نعبر تعبيراً صادقا عن شعور جماهير المزارعين وأحاسيسهم عندما نقول أننا عازمون هذه المرة على العمل بكل الوسائل الأخرى لتحقيق مطالبنا العادلة (١)

وتقبلوا معاليكم فائق الاحترام :

(الأمين محمد الأمين)

رئيس اتحاد مزارعى الجزيرة العام

---

(١) نشرت الرأى العام فى العدد ٢٩٧٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ حديثا لرئيس اتحاد المزارعين ضد تسويف الحكومة .

عقدت لجنة اتحاد مزارعى الجزيرة مؤتمراً وطنيا بنادى العمال بالخرطوم مساء الأحد شهده عدد كبير من المواطنين من مختلف الهيئات كان من بينهم عدد كبير من النواب والشيوخ وقد عرض رئيس الاتحاد وسكرتيره مطالب المزارعين وقرأت الخطابات المتبادلة بينهم وبين مدير النيل الأزرق ووزير المالية والتى اتضح منها أن الحكومة وعدت أن تجتمع معهم لبحث المطالب دون أن تفى بوعدها ولو مرة واحدة كما ذكر الشيخ الأمين محمد الأمين رئيس الاتحاد أن السيد حماد توفيق وزير المالية صرح لهم بأن خمسين فى المائة من مطالبهم ستجاب ولكن لم يجب منها مطلب واحد حتى الآن .

وبعد نقاش اشترك فيه ممثلو الهيئات قرر المؤتمر توجيه صوت لوم للحكومة على مماطلتها وتسويفها وقرر إرسال برقية إلى الحكومة يستنكر موقفها من المزارعين ويطالب بإجابة مطالبهم .

. . . .

وقد ذكر رئيس الاتحاد فى حديثه أن المزارعين قد سلكوا كل السبل من أجل مطالبهم وسيتخذون بعد هذا مواقف ايجابية من أجل تلك المطالب . ولم يفصل الرئيس الخطوات التى يريد أن يتخذها المزارعين .

وسينشر غدا عريضتهم التى سيرفعونها إلى الحكومة وتحتوى على المطالب كاملة وهذه المذكرة التى كتبت بعد أن قام المزارعون بعقد عشر مؤتمرات وطنية فى الأشهر الأخيرة كان آخرها مؤتمر الخرطوم . وقد علم مندوبنا بأن الغرض من هذه المؤتمرات هو كسب التأييد الشعبى ومساندتهم فى الخطوات الايجابية التى سيتخذونها إذا استمرت الحكومة فى تجاهلها لمطالبهم .

وقد أوضح فى المؤتمر مندوبون عن مزارعى النيل الأزرق والأبيض مطالب المزارعين فى هذه المنطقة .

بيان الجبهة الاستقلالية

اقتراح الجلاء

نجح وسط الجماهير الغفيرة بتقديمه بصيغة جديدة(١)

ناقشت الجبهة الاستقلالية فى اجتماعها الأخير الموقف الناشىء من رفض رئيس مجلس النواب والشيوخ ادراج اقتراحها الخاص بالجلاء فى هذه الدورة فى جدول الأعمال .

والجبهة لاتزال عند رأيها من أن اقتراحها دستورى زيادة على أنه يتمشى مع المصلحة الوطنية . إن المصادر القانونية والمقالات القانونية التى نشرت بعض الصحف مفسرة البندين التاسع والحادى عشر من الاتفاقية التى جاءت مؤيدة لرأى الجبهة الاستقلالية واقتراحها وأن قرار نقابة المحامين بجانب هذا الاقتراح وأن عدم كشف الحكومة لرأى القانونيين المستشارين لديها كل هذه الحوادث تسند رأى الجبهة الاستقلالية وتعطيه قوة عظيمة كما تكشف رأى المعارضين له عن تأييد وجهة نظرهم سواء من الناحية القانونية أو ناحية المصلحة الوطنية . أن موضوع التحكيم إلى لجنة السودنة قد فرض فرضا ولم تكن الجبهة الاستقلالية لترضى هذا التحكيم لأن رأيها مبنى أساسا على أن إتمام السودنة يتمشى مع الجلاء ولا يتعارض معه .

لذلك فإن الجبهة اتخذت وستتخذ من المواقف ما يعبر عن استنكارها لهـــذا الرفض من رئيس مجلس البرلمان ، كما لايسعها إلا أن تكشف موقف المسئولين فى الحكومة الذى وضع جليا بأنه ضد الاسراع بالجلاء متذرعة بحجج قانونية غير سليمة المدلول .

إننا كنا نفهم أن نتوحد نحن السودانيين جميعا حول مطلب الجلاء الناجز وإذا

---

(١) الميدان ـ العدد ٦٧ الاثنين ٢٨ مارس ١٩٥٥ .

ما كان هناك اعتراض من دولتى الحكم الثنائى اللتين لهما مصالح فى تأخير جلاء جيوشهما عن السودان فإننا نحمل الحكومة وحزبها مسئولية عدم توحيد الجهود حول مطلب الجلاء فى هذه الدورة البرلمانية وأننا إذ نتخذ هذه المواقف الاحتجاجية التى اتخذناها إنما نرعى مصلحة الشعب السودانى الذى عاهدناه على العمل لتحقيق الاستقلال التام وإننا لن نقبل الرضوخ إلى المساومات فى هذه المسائل الكبرى .

أيها المواطنون : إن رفض رئيسى مجلسى النواب والشيوخ ادراج اقتراحنا السابق جعلنا نعاود العمل فى المحيط البرلمانى بطريقة أخرى ، إن اقتراحنا لم يفشل إلا فشلا مؤقتا لأنه أولا قد نجح فى أوساط الجماهير الغفيرة بل إنه نبع من أوساطها وثانيا لأن الحقوق التى اكتسبناها بواسطة هذا البرلمان لابد من استنفاذها لمصلحة هذا الشعب حتى يتم تحرره الكامل واستقلاله التام .

إننا لذلك قررنا تقديم اقتراح الجلاء بشكل آخر حيث يلتقى مع ما سبق أن ارتبط به ممثلا الحكومة السيدان مبارك زروق وبشير عبد الرحيم فى الاجتماع الخاص الذى دعا له السيدان رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مع ممثلين للجبهة الاستقلالية هم السادة محمد أحمد محجوب واستنسلاوس بياساما وحسن الطاهر زروق . لقد أوضح ممثلا الحكومة إمكانية إتمام السودنة فى ٣٠ يونية وجعل قرار الجلاء ممكنا فى يولية .

إننا الآن إذ نتقدم باقتراح يلتقى مع هذا الالتزام الذى ارتبطت به الحكومة وسيظهر هذا الاقتراح فى هذا الأسبوع إنما نتقدم خطوة أخرى لانتزاع حق مشروع للشعب السودانى فى ابعاد قوات المستعمرين عن أراضيه وأراضى آبائه وأجداده . إننا بهذا الموقف نتخذ الخطوة العملية الوحيدة الممكنة الآن .

لذلك فإننا ندعو جميع أفراد وهيئات الشعب للالتفاف حول هذا المطلب وتشديد عملهم من أجله وإظهار وحدتهم المتينة من ورائه .

سكرتارية الجبهة الاستقلالية

هذا نص المذكرة التى أرسلتها الجبهة المعادية للاستعمار[1]

السيد رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء .

المحترم السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء وحضرات السادة الوزراء .

نبعث إليكم بهذه المذكرة متضمنة رأينا فى الأزمة السياسية الراهنة ومتضمنة المقترحات التى تساعد على الخروج من هذه الأزمة لصالح شعبنا .

فى رأينا أن التزام مبدأ استقصاء الحقائق فى صراحة تامة لمعالجة هذا الموضوع الحيوى الهام يمكن أن يخدم غرضا مفيداً للغاية من حيث القضاء على أسباب الأزمة والاتفاق حول المبادىء الرئيسية التى تؤسس بها جبهة وطنية دمقراطية تعبىء كفاح الشعب للقضاء على الاستعمار واسترداد حرية واستقلال بلادنا .

لقد أعلنا منذ توليكم الحكم أنه لم يكن فى استطاعتكم تشكيل الحكومة بالأغلبية فى البرلمان لولا أن جماهير الناخبين ألقت بأصواتها لصالحكم لأن غرضها كان الإفصاح عن إدانتها للسياسة الاستعمارية الماضية ورغبتها فى أن تسلكوا سياسة جديدة لمصلحة شعبنا .

وبات واضحاً من أول يوم شكلتم فيه الحكومة أنه بقدر ما تنفذ الحكومة

---

(١) * الميدان العدد ٧٠

* الأثنين ٤ ابريل ١٩٥٥ ، الميدان العدد ٧١ الخميس ٧ أبريل ١٩٥٥

برنامجاً إيجابيا لمصلحة الشعب بقدر ما تظل الحكومة متمشية مع الرغبات الأصلية لشعبنا .

على أن هذا لم يتم إذ انتهجت الحكومة سياسة لم تكسبها عطف الشعب بل بالعكس أكسبتها سخطه المتزايد والذى أدى أخيراً إلى هتاف عمال السكة الحديد بعطبرة بسقوط الحكومة وهتاف عمال الأشغال بسقوط وزيرها .

نحن ننظر باهتمام بالغ لهذه الحالة التى أضحت فيها الحكومة ،ونعتبر أن هنالك أزمة تزداد حدة وخطورة ويفسر وجود هذه الأزمة عدة مظاهر رئيسية يمكن إجمالها فيما يلى : —

أولا — وضعت الحكومة مطلب الجلاء العاجل موضع المماطلة والتسويف فى الوقت الذى تشير فيه الظروف المحلية والعالمية إلى أهمية الجلاء . لقد سمحت الحكومة لنفسها بمناهضة المطلب الأول للشعب السودانى . نحن نعتبر موقف الحكومة من مطلب الجلاء موقفاً خطيراً يهدد كفاحنا الوطنى للقضاء على الاستعمار وكسب الاستقلال والسيادة الوطنية .

ثانياً — إجازة قانون التعويضات للبريطانيين وإطلاق أيدى الشركات الاستعمارية وما تبع ذلك من رحلة رئيس الوزراء وبعض الوزراء إلى بريطانيا ودخولهم فى مفاوضات لم تكشف أسرارها بعد وما روته الصحف البريطانية من إعطاء شركة الزيوت الانجلوإيرانية امتياز التنقيب عن البترول وإنتاجه .

ثالثاً — التغاضى عن نشاط مكاتب اتصال الدول الأجنبية الثلاث — بريطانيا وأمريكا ومصر — مما يؤدى إلى ازدياد خطر المؤامرات ضد قضية الحرية والاستقلال فى البلاد فقد ثبت أن كل هذه المكاتب تباشر نشاطا واسعا يقصد به القيام بحركة تجسس وضغط على السودانيين ليتنازلوا عن حقهم الطبيعى فى الحرية والاستقلال الوطنى .

إن هذا النشاط هو تعكير للجو الحر المحايد الذى لابد من توفره قبل تقرير المصير ولعلكم تدركون أن بقاء هذه الحالة سيؤدى إلى تزييف إرادة الشعب السودانى . إن حكومتكم لم تقم بأى نشاط أو مجهودات لوقف هذه المكاتب وكان فى مقدورها كشف التقرير الذى وضعه السيد خلف الله خالد وزير الدفاع السابق عن نشاط المصريين داخل الجيش السودانى ولكنكم لم تفعلوا ذلك .

رابعاً — أشارت مذكرتنا لكم فى أكتوبر من العام الماضى إلى خطورة إبقائكم على القوانين المقيدة للحريات ولكن حكومتكم أصرت على إبقائها وطبقتها فى عدة محاكمات ، ووقفت مكتوفة الأيدى إزاء اعتداء البوليس على حقوق المواطنين التى كفلها لهم الدستور ، وقد وافقت على سريان قانون منع المواكب عاماً كاملا وأعادت تطبيق قانون منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة فأصبحت بذلك معادية للحريات وفارضة سياستها بالقوة ، وجاء على لسان بعض المسئولين فيها نيتها عن سن قانون جديد تحت شعار محاربة الشيوعية واضطروا تحت ضغط الشعب للتخلى عن تلك التصريحات .

خامساً — لم تضع الحكومة سياسة صحيحة لتطوير الجماعات القومية فى الجنوب نحو الحكم المحلى أو الذاتى واتخذت إجراءات سطحية كتعيين بعض الوزراء الجنوبيين وتركت الجنوبيين فى نفس الحالة القديمة وبهذا خلقت الحكومة ظروفاً ملائمة لنسف وحدة البلاد وإضعاف الكفاح الوطنى .

سادساً — لم تستجب الحكومة لرغبة المزارعين الملحة وهم يمثلون أغلبية الشعب فى وضع إصلاح زراعى مناسب يرفع مستواهم ويحد من سيطرة ملاك الأراضى ويفتح الطريق لانتشال بلادنا من الربكة الاقتصادية القائمة اليوم .

سابعاً — معاداة الحكومة لحركة مطالب الشعب ورفضها الدخول فى مفاوضات

للوصول معها إلى حلول لتحسين أحوالها المعيشية ومحاولة الحكومة تهدئة هذه الطبقات بالوعود مما أدى إلى سخط المزارعين المتزايد وإضرابات نقابات العمال.

ثامناً — أجازت الحكومة ميزانية ١٩٥٥/٥٤ على أساس فرض ضرائب على الشعب لجلب الإيرادات واعتزمت الآن السير فى نفس الطريق بالنسبة للميزانية الجديدة وسلكت سياسة تجارية أدت إلى بوار قطننا وبيعه بأثمان بخسة.

تاسعاً — وأمام تطلع جماهير الشعب نحو الاستقلال الوطنى ومطالبتها باتخاذ سياسة حازمة ضد نشاط الرجعية المصرية والمستعمرين تنتهج الحكومة سياسة المناورات كتصريح رئيس الوزراء عن مستقبل البلاد وعزل الوزراء الثلاثة (السادة ميرغنى حمزة وأحمد جلى وخلف الله خالد) وتأجيل اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى على الدوام دونما اتخاذ موقف حاسم . هذه فى إيجاز هى المظاهر الرئيسية التى تعيشها الحكومة الآن والتى أدت إلى اضطرابها وترددها فى الوقوف ضد المستعمرين وعلى تنفيذها مطلب الجلاء فى هذه الدورة البرلمانية.

وفى رأينا أن انفراج الأزمة لن يتم بأفكارها ومحاولة التستر عليها عن طريق استمالة نواب الحكومة بتوظيفهم فى الجهاز التنفيذى والاغداق المالى عليهم أو عزل وزراء وتعيين وزراء جدد إن هذا التصرف سيزيد حدة الأزمة ويؤدى إلى انعزال الحكومة أكثر فأكثر عن الشعب ووقوعها فريسة سهلة للمستعمرين ولا شك أنكم لاترضون هذا المصير .

حضرات الوزراء المحترمين لا يخفى عليكم أن الكفاح لطرد المستعمرين واستعادة استقلال البلاد يزداد قوة . وأن الصراع يسير بشكل رئيسى بين شعبنا وبين المستعمرين ومن هذه الناحية نريدكم أن تتطوروا معنا إلى هذا الكفاح المتعدد الجوانب سواء لرفع مستوى معيشة الشعب أو إطلاق الحريات العامة أو إيقاف تدخل

الرجعية المصرية والمستعمرين وعبثهم بقضية استقلالنا . وأن أى محاولة لتفسير هذا الصراع على أنه ناشىء من محاولات حزبية أو لأغراض شخصية لا يستند على الوقائع .

ولكن هـذا الكفاح الذى يشتد يوما عن يوم يمكن أن ينتهى لمصلحة شعبنا إذا تمت وحدة وطنية بين كل القوات المستعدة للدخول فى معارك إيجابية وللوصول بهذا الكفاح إلى نتيجته المنطقية .

ولا شك أنكم توصلتم فى الماضى إلى هذه الحقيقة يوم أن اشتركتم فى الجبهة المتحدة لتحرير السودان مع اتحاد نقابات عمال السودان واتحاد الموظفين فقد أثبتت تلك التجربة أنه من الممكن الوصول إلى ميثاق مشترك دونما النظر للأهداف البعيدة التى تسعى لتحقيقها الأحزاب والهيئات المشتركة فى الميثاق .

فى رأينا أن الأزمة الحالية يمكن أن تنفرج إذا دخلتم فى جبهة وطنية ديمقراطية يكون غرضها تعبئة كفاح الشعب السودانى على الأسس الآتية :

أولا : إجلاء جيوش الاحتلال فى مدة أقصاها ثلاثة أشهر من الآن والاستقلال الوطنى لبلادنا .

ثانياً : اطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات فى قانون عقوبات السودان وقانون التحقيق الجنائى والقوانين الخاصة .

ثالثاً : رفض الدخول فى أحلاف حربية وعدم قبول المساعدات الفنية والاقتصادية الانجليزية والأمريكية .

رابعاً : الالتقاء مع كل الأحزاب والهيئات التى تسعى لتحقيق هذه الأهداف .

إن تمهيد الطريق لتأسيس هذه الجبهة يستلزم التخلى عن بعض الآراء الخاطئة التى يتمسك بها بعضكم وتلقى طريقها فى صحفكم وإذاعتكم .

فهناك الادعاء بأنكم وحدكم القادرون على القضاء على الاستعمار ولعلكم شهدتم بطلان هذا الادعاء حينما انضمت قوات أخرى فى الكفاح والتفت حول مطلب جلاء الجيوش الأجنبية .

وهناك ادعاء بأن السياسة التى سلكتموها حيال مطالب طبقات الشعب كانت سليمة وثبت بطلان هذا الادعاء بنشوء وتطور حركة الاضرابات وسط الطبقة العاملة وسخط المزارعين .

إن أبعاد مثل هذه الادعاءات من جانبكم يجعل من الممكن التفاهم حول الأسس التى نبنى عليها جبهة وطنية ديمقراطية .

حضرات الوزراء المحترمين :

نحن إذ نتقدم بهذه المقترحات فإنما تدفعنا الرغبة الخالصة لتوسيع الكفاح الوطنى وتوحيد الشعب فى هذه الفترة ولاعتقادنا أن تلبية حكومتكم لهذه الدعوة وقبولها هذه المقترحات هى الحل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة . . ن عدم دفاع الحكومة عن مثل هذا البرنامج أدى فى الماضى إلى نشوء وتفاقم فى الأزمة الحالية .

وجدير بنا فى هذه المذكرة أن نقدم لكم مثلا حيا من تجارب الشعب المصرى فقد تكونت أزمة فى عهد حكومة الوفد عقب إلغاء معاهـــدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ولما رفضت حكومة الوفد الالتقاء فى برنامج ايجابى مع الأحزاب الوطنية لطرد المستعمرين من مصر واعلان استقلالها كانت النتيجة أن ازدادت حدة أزمة حكومة الوفد وانتهى الأمر بعزلها وإضعاف الكفاح الوطنى كما هو معروف لديكم وتحمل الشعب المصرى الكثير من المتاعب .

ولا يخالجنا شك فى أنكم تحاولون الخروج من هذه الأزمة كما نعلم أن فى صفوفكم من يود مخلصا أن تتوحد جهود الأحزاب والهيئات الوطنية فى هـــذا الوقت الذى

يحيق فيه الخطر بقضية الحرية والاستقلال الوطنى إننا نرجو ألا توضع العراقيل أمام هؤلاء الإخوان .

أخيراً نتمنى أن يصلنا منكم رد عاجل حول هذه المقترحات المقدمة من جانبنا وأن يحمل هذا الرد إعلان انخراطكم فى جبهة وطنية ديمقراطية للقضاء على الاستعمار وتحقيق حرية هذه البلاد واستقلالها الوطنى .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

سكارتارية الجبهة المعادية
للاستعمار

نص الميثاق الوطنى الذى تقدم به اتحاد العمال(١)

إلى الجبهة الاستقلالية والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الاستقلال الجمهورى للاتفاق حوله . وقد أقرته لجان النقابات فى جلسة السبت فى ٩ / أبريل / ١٩٥٥ .

بما أن المكاسب التى أحرزها شعبنا فى سيره المتقدم نحو الحرية والاستقلال الوطنى جاءت يوم أن اجتمعت كلمة الأمة واتحدت أحزابها وهيئاتها وأفرادها وبما أن الخسران كان نصيبنا حينما تفرقت كلمتنا فانا نرى أن الخير كله فى اتحاد الشعب وتماسكه واجماع كلمته .

إن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان يرى ويعتقد أنه يشارك جميع المواطنين المخلصين لوطننا أن وحدة بلادنا هى الشرط الأول لتقدمنا وأكثر من أى وقت مضى وهى ترى وجوب جمع كلمة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة التى تجتازها والتى لن نخرج منها منتصرين دون وحدة متينة بين كل أقسام الشعب .

إن أعداء بلادنا أفزعهم الموقف الرائع والاجماع من كل شعبنا فى مطالبته بالاستقلال الحق واختياره طريق الحرية وفتح الطريق للانعتاق من بئر العبودية ولن يقف أعداؤنا مكتوفى الأيدى فهم يدبرون الفتن والقلاقل ويعملون لتمزيق وحدة بلادنا ، ولكننا نستطيع تفويت هذه الفرصة عليهم إذا حققنا شرطا واحدا وهو وحدتنا واجماع كلمتنا وقد برهن شعبنا دائما أنه مستعد لجمع الكلمة ودرء الفتن

---

(١) الصراحة العدد ٥٠٦ ، ١٢ أبريل ١٩٥٥ .

وتفويت الفرص على أعداء البلاد الاستعماريين فى كل المواقف التاريخية المشهودة لهذا فنحن نثق فى أن نداءنا لجمع الكلمة سيجد الاستجابة من كل مخلص للوطن :

يتقدم الاتحاد العام للنقابات بالأسس التالية لجمع كلمة الأمة ولرأب الصدع وللوقوف صفا واحداً لاستخلاص حقوقنا من المستعمر الغاصب والاتحاد يستق هذه الأسس من النقاط التى تتفق حولها الأحزاب والهيئات وكل وطنى مخلص رائده فى ذلك خير بلاده ونجاحها .

إننا نرى أن تتفق كلمة الأمة فى هذه المرحلة العصيبة حول المبادىء التالية :

١ ــ تحقيق إجلاء الجيوش الأجنبية فى دورة فوق العادة للبرلمان فى أول أغسطس هذا العام .

٢ ــ إعلان استقلال السودان الموحد بكامل حدوده الجغرافية والإجماع على تعديل الاتفاقية بحيث تكون مهمة الجمعية التأسيسية الوحيدة وضع دستور ديمقراطى للسودان المستقل المتمتع بسيادته التامة .

٣ ــ تأمين استقلالنا بعدم الارتباط بأى حلف عسكرى أو معاهدة سياسية مما يحطم كيان استقلالنا مع مراعاة الحقوق المشتركة بين الشعبين السودانى والمصرى . وانتهاج سياسة سلمية أساسها الاحتفاظ بالصلات الطيبة ودعم العلاقات التاريخية بين الشعبين الشقيقين .

٤ ــ وضع حل ديمقراطى لمشكلة الجنوب بحيث تكون وحدتنا متينة ومنيعة ضد أى عبث استعمارى .

٥ ــ استقلال نظيف قائم على أساس مبادىء الحريات الديمقراطية واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية .

هذا الميثاق يكون ملزما لكل الأحزاب والهيئات وأن يجتمع ممثلو الأمة لمناقشته وإقراره والسير على هداه ومن يخرج عليه يكون شاذا عن إجماع الأمة . ولا يعنى هذا الميثاق الوطنى أن تكف الأحزاب عن نشاطها الدستورى المستقل لكسب الرأى العام ولتنفيذ برامجها المستقلة فهذا حق ديمقراطى لا يمكن أن تتعدى عليه .

الشفيع أحمد الشيخ
سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان

مذكرة اتحاد العمال السوداني

عن مطالب العمال واستعدادهم للتفاوض بشأنها[1]

تحريراً في ١٩٥٥/٥/١٩

السيد رئيس الحكومة السودانية

صورة إلى السيد وزير الشئون الاجتماعية

صورة إلى السيد وزير المالية

المحترمين

تحية طيبة ،

وبعد — لقد درج اتحاد العمال على رفع المذكرات إليكم مضمنا إياها مطالب العمال الضرورية والعاجلة والعادلة ، بوصفه التنظيم المدافع عن مصالح العمال وكان يضع في اعتباره أن حكومتكم مفروض عليها أن تراعي مصالح الطبقات وتعمل بكل الوسائل لتحقيقها وخاصة العمال لأنهم يقع على عاتقهم النصيب الأكبر من أعباء الانتاج ولقد قاسوا ويقاسون ألواناً عديدة من الظلم في الماضي والحاضر ويهدف تحسين الأحوال السيئة التي يعانيها العمال تعددت مذكراتنا منذ قيام حكومتكم ولكن للأسف كان نصيبها الاهمال والتجاهل الأمر الذي أدى إلى مضاعفة المتاعب والضيق على الطبقة العاملة في حياتها .

في بداية هـذا العام يناير ١٩٥٥ ، تم اجتماع بوزير المالية ووزير الشئون الاجتماعية مع سكرتير اتحاد العمال أعلنا باسم الحكومة أنها على استعداد للتفاوض

---

(١) الصراحة العدد ٥٢٣
الأحد ٢٢ - مايو - ١٩٥٥ .

والتفاهم مع اتحاد العمال حول القضايا والمطالب العمالية وعلى ضوء هـذا التصريح تقدم اتحاد العمال بمذكرة فى ١٩٥٥/٣/٢٩ تحوى مطالب العمال الحيوية العادلة وكان الأمل كبيراً فى أن تبر الحـكومة بوعدها الذى قطعته على نفسها بترحيبها بالتفاوض والتفاهم مع العمال ولـكن حتى هذا اليوم لم يستلم اتحاد العمال ما يفيد بأن مذكرته قد تم وصولها . وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل تعداه إلى زيادة الحياة سوءاً وتعقيداً وأكبر برهان على ذلك هو قرار الحـكومة القاضى بتخفيض علاوة غلاء المعيشة تحت شعار أن الأسعار قد نزلت .

و بجانب ذلك الاعتداء الشنيع على الحقوق النقابية الذى مارسته الحـكومة بخصمها يوما زائداً فوق أيام الاضراب رغم محاولة اتحاد العمال الاتصال بالحـكومة لتعدل عن هذا المسلك ولـكن ذهبت محاولاته دون جدوى حتى إعلان الإضراب العام فالحـكومة لم تحرك ساكنا كأن الأمر لا يهمها .

إن سياسة التجاهل والعداء التى تسلـكها الحـكومة حيال العمال ومنظماتهم وعلى رأسها اتحاد العمال لاتتفق بأى حال مع الأحوال السيئة التى عجزوا عن تحملها والصبر عليها لأنها فوق طاقة الانسان لذلك كانت النتيجة الحتمية تلك الاضرابات من عمال السكة حديد والأشغال والممرضين والمطار وحتمية استمرارها وشمولها كل النقابات الأخرى حتى تتغير هذه الحالة السيئة وهـذا يفرض على الحـكومة العدول عن سياستها الرامية إلى التجاهـــل وتبديلها بسياسة تفاوض هادفة إلى تغيير هذه الأوضاع وتحسين حالة العمال السيئة .

إننا بخطابنا هذا أننا نؤكد إصرارنا وإلحاحنا على ضرورة فتح المفاوضات بيننا وبينـكم وأننا ما زلنا نعتقد أن هذه المفاوضات يمكن أن تأتى بنتائج من شأنها أن تخدم مصالح العمال والعمل بإيجاد بعض الاستقرار إذا هدفت الحـكومة لذلك إن هذه المحاولات التى قمنا ونقوم بها كان يجب أن تقابل بالمثل من جانب الحـكومة

لتحقيق الأغراض التى بيناها بوضوح فى خطابنا هذا وفى مذكراتنا السابقة .

سيدى الرئيس :

لا زلنا نأمل فى استجابتكم لهذا الخطاب وأما بدون ذلك أى استمراركم على موقفكم غير مبالين لما نبديه من نوايا حسنة ورغبات طيبة فى التفاوض إن اتخذتم هذا الموقف فتأكدوا بأننا لا بد لنا من اتخاذ الخطوات والوسائل لرد الاعتداء والتجاهل ولحماية حقنا فى الحياة وفى الختام كل ما نرجوه أن يصلنا ردكم يحوى استعدادكم للتفاوض معنا حول مذكرتنا الأخيرة المرفوعة فى ١٩٥٥/٣/٢٩ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير .

المخلص

محمد السيد سلام

رئيس اتحاد

نقابات عمال السودان

الميثاق الوطنى

نداء إلى كل السودانيين [1]

هذه صيغة الميثاق الوطنى المقدمة من الجبهة الاستقلالية لجميع الأحزاب والهيئات للارتباط بها والعمل المشترك على هداها حتى يتم تحرير البلاد من المستعمرين ونيلها استقلالها التام .

إننا ندعو جميع السودانيين لمناقشة وتأييد هذا الميثاق والعمل من أجل الالتفاف حوله .

سكرتارية الجبهة الاستقلالية

المشروع

١ — الهدف : —

تحقيق استقلال السودان استقلالا تاما غير مشروط بأى شرط وذلك بأن تقوم فى السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل فى جيشها وعلمها ونقدها واقتصادها وسياستها الخارجية .

٢ — الوسائل : —

(أ) أن تتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى فى شهر أغسطس القادم تطالب منها جلاء جيوشهما من البلاد بمقتضى المادة (١١) من الاتفاقية .

(ب) أن تتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى تطلب منهما تعديل المادة (١٢) من الاتفاقية بحيث يحذف من هذه المادة الجزء الخاص

---

(١) الصراحة ـ العدد ٥٢٤ ـ ١٩٥٥/٥/٢٧ .

بتقرير المصير مادام السودانيون ممثلين فى جميع أحزابهم السياسية وفى جميع هيئاتهم العامة قد أجمعوا على الاستقلال التام وإذا لم توافق على هـذا الطلب دولتا الحكم الثنائى أو إحداهما فاننا نلتزم جميعا بأن نصر على إجراء استفتاء عام لتظهر إرادة الشعب الصحيحة .

٣ ـ صيانة الاستقلال والمحافظة على وحدة السودان :

(أ) عدم الارتبـاط بأى أحلاف عسكرية مع أى دولة أو كتلة أجنبيـة لئلا يحمل السودان على الاشتراك فى حرب لا مصلحة له فيها .

(ب) كفالة الحريات العامة واحترام الأغلبيـة لحقوق الأقلية وتوفير العدالة الاجتماعية .

(ج) تأليف لجنـة ممثلة للاحزاب والهيئات لدراسة مصالح الجنوب لتعمل الحكومة على تحقيقها بأسرع ما يمكن حتى تتم وحدة السودان على الوجه الأكمل .

(د) المحافظة على علاقات الصـداقة وحسن الجوار مع مصر وتوثيق أطيب الصلات بالشعب المصرى والشعوب الأخرى المجاورة .

الجبهة المعادية للاستعمار
تقدم مقترحات للاحتفال بيوم ١٦ أغسطس

تقدمت الجبهة المعادية للاستعمار باقتراحات للأحزاب والهيئات لإقامة احتفال شعبى فى السادس عشر من هذا الشهر بمناسبة اتخاذ البرلمان قراره التاريخى بجلاء الجيشين ودعت الأحزاب والهيئات لاجتماع يعقد يوم الأحد القادم لمناقشة المقترحات.

والمقترحات تنقسم إلى شقين ، برنامج شعبى وبرنامج رسمى وتقترح الجبهة فى الجانب الأول خروج موكب صامت يشترك فيه كل سكان العاصمة والنواب والشيوخ وممثلوا الهيئات وعقد اجتماع عام يتحدث فيه ممثلوا الحكومة والأحزاب وإقامة ليلة غنائية موسيقية ابتهاجا بهذه المناسبة .

أما البرنامج الرسمى فتقترح الجبهة اعتبار هذا اليوم عطلة رسمية كعيد قومى وإقامة عرض عسكرى وإطلاق المدافع والصواريخ وتقترح الجبهة أن يواصل البرلمان جلساته بعد إجازة قرار الجلاء ليلغى كل القوانين المقيدة للحريات .

الأيام العدد ٥٥٥
الأربعاء ٣ أغسطس ١٩٥٥
١٤ ذو الحجة ١٣٧٤

الجبهة المعادية للاستعمار وتقرير المصير[1]

السيد حسن الطاهر زروق (الخريجين) :

سيدى الرئيس :

عندما نعرب نحن أعضاء هذا المجلس عن رغبتنا فى البدء فوراً فى اتخاذ تدابير تقرير المصير فإننا فى الواقع نعبر عن رغبة شعبنا فى أن يسير إلى الأمام نحو انتزاع كامل حريته واستقلاله التام .

إن أول خطوة تقوم بها بعد إقرار هذا الاقتراح هى إجلاء القوات البريطانيــة والمصرية وبذلك ننهى عهداً بغيضاً قام على أنهار من دمائنا واستشهاد الألوف من شعبنا ، واليوم نريد أن نثأر لـكل هذا وأن نرد كرامتنا بعد أن أهدرت طويلا ، إننا نتخذ خطوة هامة اليوم ولـكن ليس معنى هذا أننا قد تحررنا أو أننا قد أصبحنا مستقلين ، فالمصير الذى نريده لأهلنا يجب أن يختلف اختلافا جوهريا عن المصير الذى

---

(١) مجلس النواب الدورة الثالثة الجلسة رقم ٣٢ يوم الثلاثاء ١٦ اغسطس سنة ١٩٥٥ وقائع :

قرار بالإجماع :

أن يقدم خطاب إلى معالى الحاكم العام بالنص التالى :

« نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسـعة من الاتفاق بين الحـكومة المصرية وحكومة المملـكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بشأن الحـكم الذاتى وتقرير المصير للسودان » .

(السيد إسماعيل الأزهرى)

أراده وما زال يفرضه علينا الاستعمار إننا فى المكان الأول نريد أن نقيم فى بلادنا حكماً ديمقراطياً يمثل المصالح الكبرى للشعب على أساس النظام الجمهورى البرلمانى — إننا نريد مصيراً جديداً لشعبنا تطلق فيه الحريات الديمقراطية وفى يد هـذا المجلس أن يغير الوضع التشريعى وقانون عقوبات السودان وقانون التحقيق الجنائى الذى صفدنا به الاستعمار .

والمصير الذى نريده لبلادنا يا سيدى الرئيس يجب أن يضع فى اعتباره وحدة شعبنا وتوحيده فى الكفاح من أجل التحرر ونحن نعلم أن هنـاك فى المديريات الجنوبية تجمعات قبلية وقوميـة قهرها الاستعمار وخلفها فى وضع متأخر بدائى ظالم فعلينا أن نخلصهم من هذا التأخر والقهـر القومى ونعطيهم حقهم فى وضع نظمهم المحلية وتنظيم وضعهم الخاص فى نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العليا — والمصير الذى نريده لبلادنا يجب أن يكفل لكل المواطنين من زراع وعمال وموظفين وطلبة وأرباب حرف ونساء مستوى لائقاً من المعيشة والحقوق الديمقراطية فهؤلاء هم العنصر المتطور صاحب المستقبل فى بلادنا وهم صانعوا تاريخه .

والمستقبل المشرق الذى نعمل لخلقه لن يتم إلا بتغيير الوضع الاقتصادى الذى فرضه الاستعمار فجعلنا مخزناً للمواد الخام نبيعها بأبخس الأثمان لنشترى بها كل ما يصنع بأغلى الأثمان . نريد أن نغير من الوضع الذى جعل ما يقرب من ٨٠ ٪ من تعاملنا التجارى فى يد بريطانيا علينا أن نفتح أبواب التجارة مع كل دول العالم دون تمييز وعلى قدم المساواة — لا بد أن نضع حداً لهذا الوضع الاقتصادى الذى كتب الفقر والتعاسة على جماهير شعبنا .

وهناك الوضع الثقافى المتأخر الذى نكتوى به — وعلى هذا المجلس ومن سلطته أن ينشر نور العلم ويفتح أبواب المعرفة الإنسانية من كل المصادر والمنابع وحرام أن

تظل جماهيرنا فى الجنوب والشمال تعيش فى ظلام الخرافة والجهل — وعلينا أن نأخذ بيد المرأة السودانية حتى تنال حقوقها الإنسانية والاجتماعية .

وفى إيجاز أقول أن مسئوليتنا العظمى إزاء شعبنا تفرض علينا أن نكافح لتجديد حياة أمتنا وبعثها من جديد حتى تتبوأ مكانها الشرعى فى العالم كأمة ديمقراطية متقدمة . إن هذا يضع علينا واجب مواصلة الكفاح فى حزم وقوة . وهذا يحتم على هذا المجلس أن يتجاوب على الدوام مع آمال شعبنا ويتبنى مطالبه ويحقق أمانيه وأحلامه .

فى هذا اليوم التاريخى العظيم أرى من البر بأهلنا أن نقف خاشعين أمام ذكرى شهداء الكفاح الوطنى الذين غرسوا شجرة الحرية وتعهدوها بدمائهم . فرغم الجيوش المعدة بالأسلحة الحديثة فقد هب شعبنا تحت لواء القائد الوطنى محمد أحمد المهدى يناضل ضد الإمبراطورية التركية والتدخل البريطانى . وعند اعتداء الجيوش الاستعمارية مرة أخرى عام ١٨٩٨ ناضل شعبنا رغم ما كان يعانيه من انقسامات وبذل تضحيات جسيمة حتى آخر فرصة للمقاومة . ثم تجددت الاصطدامات الأولى بين المستعمرين والحلاويين بقيادة الثائر عبد القادر ود حبوبة فأخمدها الاستعمار بالمشانق الوحشية . وامتد الصراع الذى قامت به قبائل جبال النوبة وقبائل الجنوب حتى الثلاثينات من هذا القرن . ولم تسقط دارفور إلا بعد مصرع على دينار عام ١٩١٦ . رغم كل هذا البطش والتنكيل فقد ثار جنودنا البواسل عام ١٩٢٤ بزعامة على عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وزملائهما الشهداء الأبرار . ومع انبعاث الحركة الوطنية فى الأعوام الأخيرة استشهد فى الكفاح ضد الجمعية التشريعية أحد عشر سودانيا فى عطبرة وبور تسودان من بينهم قرشى الطيب ابن الطبقة العاملة المناضل .

تلك صفحات دامية ولكنها صحائف مجد وفخار . ونحن إذ نستعرض هذا

التاريخ الحافل لن يفوتنا أن نذكر بكل تقدير الشعب الشقيق الوفى والزميل الدائم فى الكفاح . . . نذكر الشعب المصرى الذى وقفنا معه فى عام ١٩٢٤ ننادى باستقلال مصر واستقلال السودان . ذلك الشعب المجيد الخالد الذى كافح معنا فى تحطيم مشروع صدقى — بيفن ومشروع خشبة — كامبل وأخيراً ضد الجمعية التشريعية . إن علاقة الكفاح المشترك مع شعب مصرلهى أنبل وأقدس ماقام ويقوم بيننا وبين مصر من علاقات . واليوم نقف إلى جانب الشعب المصرى ونود له بكل قلوبنا ما يرجوه من رخاء وديمقراطية واطمئنان .

أمامنا الآن واجب وطنى ضخم هو الإعداد لتقرير المصير وحتى يصدر السودانيون أخطر قرار فى حياتهم لابد من توفير الحريات العامة وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات . وهناك أيضاً التدخل الأجنبى الذى اشتد وسيشتد فى هذه المرحلة فلنكن متيقظين لمؤامرات المستعمرين فنفسدها قبل أن يستشرى خطرها وفى هذه الفترة يصبح واجباً وطنيا أن تغلق مكاتب التآمر وأوكاره ثم مراقبة وايقاف أى نشاط أجنبى فى أى صورة يكون وهذا واجب الحكومة والمعارضة والرأى العام السودانى .

نحن بعد هذا لسنا فى مأمن من محاولات الاستعمار لغرض عودته فى شكل حلف عسكرى ومن حسن التوفيق أن أجمعت أحزابنا وهيئاتنا على رفض الأحلاف العسكرية وأشير فى هذا المقام إلى أن مجلسنا قد اشترك فى الهيئة البرلمانية العالمية التى كان من أغراضها المحافظة على السلم كما أن حكومتنا قد اشتركت فى مؤتمر باندونق الذى قام على مبدأ التعايش السلمى بغير أحلاف أو كتل عدوانية، ولكن المستعمرين من ناحيتهم لن يكفوا عن محاولة جرنا إلى الأحلاف فلنقف صفا واحدا قويا ضدها على الدوام وقبل أن ينفض هذا الاجتماع فلنؤكد من جانبى المجلس ولنسجل هنا

معارضتنا للأحلاف العدوانية ولكن تلك سياسة قومية لنا ترتبط بها كل الأحزاب وكل الحكومات .

يكفينا عظة وتذكرة ما حدث فى الأقطار الأخرى حينما باعت حكوماتها استقلال شعوبها عندما عقدت الأحلاف العسكرية .

بعد استفتاء شعبنا فى مصيره استفتاءاً شعبياً تتوفر له كل الضمانات يصبح أمامنا الواجب الخطير جداً وهو وضع دستور السودان المستقل ذلك الدستور الذى يصور ما بلغناه من تقدم فيكون أساساً للحياة الديمقراطية التى نريدها لبلادنا ، بهذا نخط صفحة من تاريخنا اللامع الناصع ونتوج مرحلة من كفاحنا المظفر المجيد .

عاش شعبنا المتطلع للحرية .

وعاش سوداننا مستقلا ومحباً للسلم .

بيان اتحاد العمال عن الجنوب [1]

بعد أن استعرض الاتحاد الموقف السياسى جاء التالى فى بيانه :

أيهـــا العمال

أيهـــا المواطنون

إن الموقف لجد خطـير ويستلزم يقظة وعملا سريعا فان بلادنا تواجه أخطارا جسيمة ذلك لأن الاستعمار يعمل جاهدا لاسترداد المواقع التى انتصرنا فيها بكل السبل فلنحزم أمرنا ولنقف بشدة ضده . لهذا فان أول شىء ندعو المواطنين للوقوف ضده صفا واحدا هو :

١ ـــ الوقوف ضد تدخل الحاكم العام لأن تدخله كما أسلفنا يعطيه الفرصة الكاملة ليتحكم كما يشاء لمصلحة بريطانيا والرجوع بنا القهقرى .

٢ ـــ الاحتجاج من داخل البرلمـان . إننا نناشد جميع النواب والشيوخ أن يسجلوا احتجاجا صارخا خارج البرلمان وداخله ضد نشاط الجواسيس الإنجليز وأن نطالب جميعا بقفل الإرساليات المكمن الرجعى للاستعمار وطرد الانجليز من هناك ونطالب بشدة بوقوف الدعايات المصرية المغرضــة التى تساعد إلى حد كبير الاستعمار البريطانى وأهدافه التى يعمل لها فى الجنوب منذ أكثر من خمسين عاما .

٣ ـــ وكحق طبيعى للقوميات الجنوبية ولاشاعة الثقة لدى الجنوبيين واحترام إرادتهم أن يعلن البرلمان حق المديريات الجنوبية فى الحكم الداخلى تحت إطار السودان

---

(١) الصراحة العدد ٥٦١ ـــ ٢٣ أغسطس ١٩٥٥ .

الموحد فى الدستور الجديد لأن فى ذلك مايطور الجنوب ويطور بلادنا بشكل متكامل .

أيها المواطنون والعمال

ضعوا نصب أعينكم الواجب التاريخى الملقى على عاتقكم فوحدوا صفوفكم وأعلنوا صرخاتكم الداوية محتجين ومستنكرين لهذه المؤامرات وادفعوا بهيئاتكم وأحزابكم ونوابكم وشيوخكم لتوحيد سياسة سليمة تقضى على مؤامرات الاستعمار .

عاش السودان الموحد

تسقط مؤامرت الاستعمار البريطانى والرجعية المصرية (١) .

رئاسة اتحاد العمال ١٩٥٥/٨/٢١

---

(١) فى صبيحة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٥ (أى بعد يومين من إجازة البرلمان لقرار جلاء الجيوش الأجنبية يوم ١٦ أغسطس) بدء التمرد فى الجنوب إذ أن الفرقة الجنوبية بتوريت كسرت مخزن السلاح والذخيرة واستولت عليها واعتدت على الضباط الشماليين .

مذكرة من الجبهة المعادية للاستعمار عن الموقف فى الجنوب[1]

نشرت الجبهة المعادية للاستعمار مذكرة موجهة إلى رئيس الوزراء ورؤساء الأحزاب واتحادات نقابات عمال السودان واتحاد مزارعى الجزيرة واتحاد كلية الخرطوم الجامعية .

لاحظت المذكرة أن الحكومة اتبعت سياسة أضعفت الكفاح مما أدى إلى مؤامرة الجنوب وضربت الأمثلة على هذه السياسة من ميزانية ٥٤/٥٥ ولاحظت التساهل مع الشركات الاستعمارية فى الضرائب . والقوانين المقيدة للحريات بما فى ذلك قانون المناطق المقفولة ومكاتب التجسس والموظفين البريطانيين والمبشرين .

وانبرت المذكرة تتحدث عن الجنوب ولاحظت ارتفاع الدقنية فى المديريات الجنوبية (هذه الضريبة تحل محل العشور التى تدفعها أقسام من المزارعين الشماليين) ولاحظت عدم اتخاذ إجراءات تحد من سيطرة التجار الأجانب أو العرب . وفيما يتعلق بزيادة الأجور لم تقدم الحكومة شيئاً محسوسا إلا للسلاطين والجيش والبوليس وعلى الرغم من علم الحكومة بتحول بعض الإداريين البريطانيين إلى مستعمرات بريطانية المتاخمة للسودان (دروبك وداروجين ايفانس وداوك) فان الحكومة لم تتخذ أى إجراء لمراقبة الحدود .

ترى الجبهة المعادية للاستعمار أن هدف المؤامرة تجعل بلادنا تابعة لهم وأن يحتفظ لهم استقلالنا بمصالحهم فى السودان عن طريق حلف عسكرى وتطالب الجبهة بدعوة البرلمان فوراً للحيلولة دون مثل هذه المؤامرة واتخاذ قرارات فى هذا الصدد . وترفض المذكرة قبول المعونة الاستعمارية والهدايا من الجيش البريطانى وتحذر من أى تمليك لقاعدة جوية للحكومة البريطانية وفيما يلى اقتراحات الجبهة الخاصة بتأمين الجنوب وخلق وحدة قوية بين الجنوب والشمال ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية .

---

(١) الصراحة العدد ٥٧٦/٢٧/سبتمبر ١٩٥٥ .

(أ) قفل الحدود بين السودان والمستعمرات البريطانية ومراقبتها . إن أهمية هذا الاقتراح تتضح باعتبار أن عدداً كبيراً من الإداريين الذين سودنت وظائفهم ولهم دراية نشاط الاستعمار فى الجنوب هم الآن فى كينيا وغداً يستخدمون مراكزهم كقاعدة فى مؤامراتهم وكذلك تتضح أهمية هذا الاقتراح باعتبار أن رئاسة الكنائس فى الاستوائية تابعة للكنيسة الرئيسية فى يوغندا وفى جميع هذه الكنائس شبكة من الجواسيس والمتآمرين ويمكن القضاء على مؤامراتهم التى يدبرونها مع الإداريين البريطانيين فى كينيا ويوغندا .

(ب) يجب إقصاء كل المبشرين الأجانب من كل المديريات فى الجنوب لدرء خطر مؤامراتهم التى يحيكونها داخل الكنائس وإيقاف إشاعتهم للثقافة المعادية لوحدة السودان .

إننا لا نهدف من هذا الإجراء إلى منع التبشير المسيحى فى الجنوب أو اعتناق الديانة المسيحية ولكننا نهدف إلى إبعاد خطر المبشرين الأجانب وتحويل عمليات التبشير للجنوبيين أنفسهم وندافع عن حقهم فى اعتناق الديانة المسيحية .

(ج) ولما كان الاستعمار قد هيأ لمؤامراته فى الجنوب فى كل المديريات فلابد من إلغاء قانون المناطق المقفولة وفتح الباب أمام الأحزاب وهيئات العمال والمزارعين لبدء عمل سريع فى مديريتى بحر الغزال وأعالى النيل لكشف المؤامرة الأخيرة وتوحيد الجنوبين فى كفاح مشترك ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية وتأمين المديريتين ضد خطر انتعاش مؤامرة جديدة واستخدامها قاعدة لكسب جماهير الاستوائية .

(د) ولما كان رئيس الوزراء قد عبر فى البرلمان عن استهجانه لضريبة الدقنية التى فرضها الاستعمار على أخواننا فى الجنوب ولم ترفع حتى الآن عن كاهلهم فاننا نرى أهمية رفع هذه الضريبة عنهم فوراً لأنها مظهر من مظاهر الرق تعيد إلى

الأذهان عهد تجارة الرقيق وتؤجج نيران الحقد التى استغلها المستعمرون .

إن المسألة ليست هى تصوير الجنوب على أنه (عالة) على الشمال وأننا (نصرف عليه) فليست المسئولية فى ضعف موارده وحالته الاقتصادية واقعة على عاتق أخواننا الجنوبيين بل إن المستعمرين هم الذين تقع عليهم المسئولية .

(هـ) وترى أنه لابد من الاقلاع فوراعن السياسة القديمة التى سلكتها الحكومة لالأنها ثبت فشلها وحسب بل لأن عدم وضع سياسة جديدة تهدف لتوحيد الجنوب والشمال ضد الاستعمار يعطى الفرصة مرة أخرى للمستعمرين ليؤلبوا السودانيين ضد بعضهم ويستفيدوا من ذلك بغرض مساعداتهم وأحلافهم . نحن نرى أن أهمية النهوض بالمستوى المعيشى والثقافى والاجتماعى للجنوب وتطويره نحو الحكم الذاتى والاعتراف له بهذا الحق من الحكومة وجميع الأحزاب وهيئات العاملين . إن هذا هو الطريق الوحيد لخلق وطن متحد متحرر من الاستعمار يسود فيه التآخى والتآزر بين الشمال والجنوب .

نحن نرى أن هذه المقترحات هى الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الراهنة وإحباط مؤامرات المستعمرين وانتزاع حريتنا واستقلالنا الوطنى ونحن على استعداد للتعاون معكم تعاونا صادقا مخلصا لتنفيذ هـذه المقترحات وتفضلوا بقبول فائق الاحترام (١) .

اللجنة التنفيذية

---

(١) تضمن برنامج الجبهة المعادية للاستعمار فقرة خاصة بالجنوب نشر نصها فى جريدة الميدان العـدد ٧٢ بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٥ — نصها — : حماية التجمعات القومية من القهر القومى وإعطاؤها حق الحكم الذاتى وتنظيم قوانينها المحلية وفق إرادتها فى نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة وتصفية نظام الحكم القبلى المحلى .

رأى الجبهة المعادية للاستعمار
فى مساعى الاتفاق بين السيدين الجليلين ، التزام بالميثاق الوطنى
وتضامن ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية[1]

لاشك أن المساعى الجارية اليوم بين طائفتى الانصار والختمية وبين السيدين الجليلين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى قد وجدت صدى حسنا فى نفوس المواطنين . إننا نتابع هذه المساعى بمزيد من الاهتمام لاعتقادنا أن كل مواطن محب لبلاده يود أن تستكمل حريتها واستقلالها وسيادتها . أنه يود أن يخلق الظروف الملائمة لتجديد حياة الشعب السودانى ونهوضه الثقافى والاجتماعى فى دولة متحررة من النفوذ الاستعمارى ومشتركة اشتراكا فعالا مع الدول المحبة للحرية والسلام .

موقف المستعمرين

ولكنه أمام هذه الرغبات تتجمع حالة من القلق لدى المستعمرين والخوف من المصير المظلم الذى يهدد مصالحهم فى السودان ، إنهم يريدون أن يحافظوا على نفوذهم الاقتصادى التاريخى فى بلادنا والاحتفاظ بنظامهم التشريعى القديم الذى يكم أفواه المواطنين ويعبرون عن رغبتهم فى أن يكون السودان (مستقلا) شريطة أن يحافظ على هذه المصالح بطريقة شرعية .

ويقدم لهم كل الخدمات الحربية اللازمة والتى تنفعهم فى تحضيرهم لتدمير العالم وإعادة سيطرتهم على بلادنا .

---

(١) الميدان العدد ١١٨ يوم الخميس ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٥

أهمية توحيد الصفوف

وإن هذه المساعى المحمومة من جانب الاستعماريين لايمكن احباطها دون توحيد الحركة الوطنية ، وأن توحيد الشعب السودانى ضرورة لمنازلة الاستعمار فى جولة كبرى واحباط كل مناوراته .

ومن الانصاف للحقيقة أن نقول أن الخلافات الطائفية فى الشمال والخلافات العنصرية بين الشمال والجنوب كانت فى الماضى سببا فى كثير من المتاعب للسودانيين وأن الاستعمار استفاد من هذه الخلافات لأنها أضعفت مقدرة الشعب الكفاحية وشغلته فى معارك داخلية وشتت شمله .

لذلك توحيد الشعب بغض النظر عن خلافاته الطائفية أو الدينية يصبح واجبا هاما تقتضيه المصلحة العامة والظروف الصعبة التى تمر بها القضية الوطنية

ترحيب

إننا نحترم العقائد الطائفية والدينية فى بلادنا ولا نريد أن تقوم جفوة بين المنتمين للطوائف أو احتكاك بينهم ونستنكر تلك الجفوة وذلك الاحتكاك ، وفى نفس الوقت لانريد أن تخرج الطوائف عن نطاق شعائرها الدينية إلى تكتلات سياسية تقف مناهضة لبعضها كما حدث فى الانتخابات الماضية .

لايسعنا فى هذا المجال إلا أن نرحب بالاتجاه الذى سارت فيه مساعى الوفاق بين السيدين الجليلين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى ، والذى يريد أن يحتفظ للسيدين الجليلين بمكانتهما الدينية ويبعد الطائفتين عن المعترك السياسى بصورة نهائية ويعطى مطلق الحرية لأتباعهما فى العمل السياسى .

غير أننا نرى أن هذه المساعى يمكن أن تكلل بالنجاح إذا وضعت الأسس

السياسية الرسمية لكى يأتى بالنفع المتبادل للمنتمين للطائفتين وإذا عبر السيدان الجليلان عن موقفهما مع هذه الأسس .

فالأساس الصحيح للوفاق الذى ننشده وينشده كل سودانى هو الذى يضعف الاستعمار ويواجه أخطاره كما حدث بشكل فعال حينما أجمع السودانيون بمختلف أحزابهم وطوائفهم على إجلاء جيوش الاحتلال وفى رأينا أن هذا الوفاق يمكن أن يتم بوضع الميثاق الوطنى الذى ارتضته جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطنى الاتحادى الذى تم رفضه للميثاق بناء على اعتبارات الطائفية وأن تطبيق مساعى الوفاق الجارية اليوم يستدعى ابعاد تلك الاعتبارات الطائفية ومباركة السيدين الجليلين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى للميثاق الوطنى .

أولا : مناهضة الأحلاف العسكرية .

ثانياً : إطلاق الحريات العامة ، ثالثاً : وضع أساس ديمقراطى لحل مسألة الجنوب ، إن مثل هذه الدعوة تتميز بمطابقتها لاحتياج الكفاح الوطنى فى الوقت الحاضر وأنها فى رأينا الدعوة الوحيدة التى تمثل مصلحة أتباع الطائفتين ومصلحة الشعب السودانى بأسره .

الفائدة الكبرى

ولاشك أن هناك فائدة كبرى ستعود على السودانيين من مناشدة السيدين الجليلين(١) لأتباعهما بالتمسك بهذا الميثاق الوطنى والعمل الجاد لتحقيقه وسينتج

---

(١) بدأت الاتصال تمهيداً لالتقاء السيدين على الميرغنى زعيم طائفة الختمية وعبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار انتهت ببيان أكدا فيه اتفاقهما =

عن هذه المناشدة احلال التآلف والتضامن فى الكفاح الوطنى ضد أخطار التدخل الأجنبى الاستعمارى محل الخصام والجفوة والاحتكاك بين الطوائف وسيكون لهذه المناشدة أثر بعيد فى تطور كفاحنا الوطنى وفى تحرير بلادنا واستكمال حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية .

سكرتارية الجبهة

= وعزمهما للتعاون السياسى ـ راجع البيان فى كتاب جهاد فى سبيل الاستقلال صفحات ١٦٥ ، ١٦٦ .

موقف الجبهة المعادية للاستعمار
بعد سقوط حكومة الوطنى الاتحادى الأولى [1]، [2]

للمتسائلين عن حقيقة موقف الجبهة من الأحداث الجارية الآن نقدم هذا التوضيح ، هناك حقيقة كبرى تهتدى بها الجبهة فى كفاحها وتفسيرها لجميع الحوادث :—

أولا : إن الاستعمار البريطانى الأمريكى هما العدو الأول والرئيسى لبلادنا .

ثانياً : للتحرر من هذا الاستعمار لابد من جبهة وطنية ديمقراطية تنظم العمال والمزارعين وجميع الأحزاب المعادية للاستعمار .

ثالثاً : من ناحية الحكومة لابد من حكومة وطنية ديمقراطية تمثل جماع مصالح الطبقات المنتظمة فى الجبهة الوطنية الديمقراطية ؛ والجبهة المعادية للاستعمار فى كفاحها اليومى لاتغيب هذه الأهداف عن أعينها لحظة واحدة .

---

(١) الميدان العدد ١٢٦ الاثنين ١٤/١١/١٩٥٥ .

(٢) عند طرح الميزانية للتصويت سقط الاقتراح بـ ٤٩ صوتا ضد ٤٥ صوتا فى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ وبذلك سقطت حكومة الوطنى الاتحادى الأولى وتقدم رئيس الوزراء السيد اسماعيل الأزهرى باستقالته للحاكم العام .

أعيد انتخابه مرة أخرى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

حقيقة الموقف الكامل للجبهة المعادية للاستعمار من الأحداث الجارية قبل إسقاط الحكومة[1]

كان موقف الجبهة قبل إسقاط الحكومة واضحا وهو أنه قبل التفكير فى تغيير شكل الحكومة يجب التفكير فى احداث تغييرات أساسية تكفل ضمانات ضرورية بالنسبة للشعب وتساعده على تقرير مصيره بحرية وهذه الضمانات كانت تتمشى مع اعتبارنا للاستعمار بوصفه العدو الرئيسى لبلادنا وأن مجرد إغفال هذه الحقيقة والدخول فى معركة حول الحكم من شأنها أن تضر بالبلاد وهذه الضمانات هى إبعاد الحاكم العام الأجنبي وإسناد سلطاته لهيئة من السودانيين وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والاسراع بمجيء اللجنة الدولية ورفع حالة الطوارىء فى الجنوب قبل وقت كاف من بدء عمليات تقرير المصير وتغيير الميزانية لتنهض بالمستوى المعيشى للشعب ، وكنا نرمى من وراء ذلك إلى شيئين أولهما توحيد الأمة بكافة أحزابها وطوائفها حول مصالح محددة للشعب ضد عدوه الأول الاستعمار البريطانى وسيترتب على ذلك بعد إنجاز هذه المهمة الاتفاق الطبيعى على الحكومة التى تكون مهمتها الاشراف على تقرير المصير من كل الاتجاهات ، ولكن مع الأسف لم يقبل رأينا لا من المعارضة ولا من الحكومة وطبيعى أمام هذا الموقف أن لاتكون للجبهة مصلحة فى الصراع غير المبدئى بين المعارضة والحكومة فامتنعت عن التصويت ولم يكن موقفها سلبيا بل كان إيجابيا إلى جانب المبادىء التى قدمتها .

أما السلبيون فهم الذين اعتركوا فى غير معترك وتركوا الحاكم العام ليجنى ثمار خلافاتهم وليس لدى الجبهة موقف يختلف الآن فى جوهره عن موقفها قبل إسقاط

---

(١) الميدان العدد ١٢٦ — الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٥٥

الحكومة فى المكان الأول رأب الانقسام فى صفوف السودانيين وتوحيدهم حول المبادىء الأساسية التى أشرنا إليها وعلى رأسها إبعاد الحاكم العام فورا . وبمجرد توحيد السودانيين حول المبادىء العادية للاستعمار لابد أن يتبع ذلك توحيدهم حول حكومة معادية للاستعمار تنجز هذه المبادىء ، حكومة لاتخضع لنفوذ كبار الملاك بل يغلب عليها الطابع والعنصر الوطنى المعادى للاستعمار حكومة خالية من العناصر ذات التاريخ الملىء بالشبهات وبالمواقف التى تنضح بعداء الشعب ، حكومة وطنية ومعادية للاستعمار .

والجبهة فى جميع أوجه نشاطها سواء فى صحافتها واجتماعاتها الجماهيرية أوفى اتصالاتها مع كافة الأحزاب أنها تقوم حتى الآن بتحقيق هذه الأهداف ولم تنحرف للوقوع فريسة للتيارات الانتهازية لتشكيل الحكومة على هذا النحو أو ذاك وعلى هذا فالقول بأن الجبهة ستشترك فى الوزارة قبل الوثوق من تحقيق هذه الضمانات الوطنية أمر لايمكن أن يحدث وبالمثل فليس هناك ما يمنع من اشتراكها فى حكومة لحماية وتنفيذ هذه المبادىء وفى كلا الحالتين إن مصلحة الشعب المحددة هى التى تفصل فى هذا الأمر ولها الاعتبار الأول .

الجبهة المعادية للاستعمار
الشرط الضرورى فى الحكومة القادمة
أن تكون معادية للاستعمار[1]

وأخيرا إلى أين أدى بنا الصراع حول شعار من يحكم ؟ إلى أين أدى بنا صرف أنظار الشعب عن عدوه الرئيسى الاستعمار الأجنبى وقسم صفوفه بين مؤيد لهذه الحكومة وبين مؤيد لتلك الحكومة .

هانحن بعد خمسة أيام من العراك فى غير معترك عدنا من حيث بدأنا وبعد أن درنا فى حلقة مفرغة تبددت خلالها حيوية الشعب وطاقة الشعب فى غير مصلحة ومنفعة وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل بعد أن أورث الشعب انقساما حادا فى صفوفهلن يجنى منه سوى عدوه اللدود الاستعمار البريطانى .

لقد جاءت حكومة الوطنى الاتحادى مرة أخرى للحكم لا لتجلس على الكراسى ولكن لتجلس فوق بركان ، نفس البركان الذى كان يمكن أن تجلس عليه حكومة ميرغنى حمزة لو كتب لها الفوز وليس البركان فى حالتنا اليوم سوى هذا الانقسام الكبير فى صفوف الشعب .

---

(١) الميدان العدد ١٢٧
الخميس ١٩٥٥/١١/١٧
فى الجلسة رقم ٣٧ يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ أعيد انتخاب السيد اسماعيل الأزهرى رئيسا للوزارة بـ ٤٨ صوتا مقابل ٤٦ صوتا نالها السيد ميرغنى حمزة وامتنع السيد حسن الطاهر زروق نائب الجبهة عن إعطاء صوته .

إن أى حكومة تتخذ من الانقسام قاعدة لحكمها لا يمكن أن تكون حكومة معادية للاستعمار ولسنا ندرى بأى معجزة تستطيع حكومة الوطنى الاتحادى أن تبرهن عكس ذلك خاصة وأن تاريخها قد برهن على أنها كانت فى أقصى درجات التردد والمهادنة مع الاستعمار خلال حكمها مدى العامين السابقين والحال أنه لم يكن هناك انقسام فى صفوف الشعب قد برز بهذه الصورة الحادة يهدد بقاءها من حين لآخر، مما يقربها شيئا فشيئا من الاستعمار والرضوخ لمطالبه.

إن الشعب لايهمه أن تحكم حكومة أزهرى أو حكومة أحزاب المعارضة بقدر ما يهمه إيجاد حكومة معادية للاستعمار عملا لا قولا، حكومة تستمد أسباب عدائها للاستعمار من وحدة وتلاحم صفوف الشعب، ولا تستمد أسباب مهادنتها وترددها أمام الاستعمار من انقسام صفوف الشعب، ونحن عندما أشرنا إلى هذا الطريق طوال مراحل الأزمة الأخيرة إنما كنا نشير إليه وفى أيدينا الحلول العملية لايجاد مثل هذه الحكومة.

إن وحده الشعب لايمكن أن تتحقق حول حكومة أزهرى أو حكومة أحزاب المعارضة طالما أن الجماهير نفسها منقسمة بين الحكومتين ولكن هذه الجماهير يمكن توحيدها حول مطالب معينة مطالب ذات صلة بقضيتها الأساسية — قضية التحرر الوطنى ومن ثم إيجاد الحكومة التى تمثل هذه المصالح المشتركة للفريقين.

نحن نعلم أن هذه الحكومة المطلوبة ليست سوى الحكومة الوطنية الديمقراطية — الحكومة التى تمثل جميع مصالح الطبقات ، ولكن فى حالة اليوم فإن مطلب الشعب المجمع عليه هو : اجتياز مرحلة تقرير المصير عن طريق حكومة تضع حدا لنفوذ الاستعمار الذى من شأنه أن يؤثر على الجو الحر المحايد كبقاء الحاكم العام والقوانين المقيدة للحريات وقانون الطوارئ فى الجنوب الخ،وفى نفس الوقت حكومة ترضى عنها جميع المعسكرات حتى تضع حدا لحالة الانقسام الراهن . إن حكومة

الوطنى الاتحادى مع ظروف الانقسام الراهن ليست هى الحكومة القادرة على ذلك وكذلك الحال مع حكومة أحزاب المعارضة إذا جاءت إلى الحكم مع الابقاء على حالة الانقسام نفسها .

إننا نرى المخرج الوحيد فى تشكيل حكومة قومية ليست الصفة اللازمة لها أن تكون من أحزاب مختلفة لتحقيق ائتلاف شكلى بل الصفة اللازمة لها فى المكان الأول أن تتشكل حول برنامج معادى للاستعمار تسنده رقابة منظمة وحركة جماهيرية نشطة خارج البرلمان .

الجبهة المعادية للاستعمار

المطالبة بإبعاد الحاكم العام
وتحويل سلطاته إلى لجنة سودانية[1]

نداء هام إلى لجان الجبهة :

فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ شعبنا وهو مقدم على تقرير مصيره والمؤامرات الاستعمارية تحيط به من كل جانب يصبح وجود الحاكم العام الخطر الرئيسى الذى يهدد هذا المصير .

فمن أجل اطلاق يد الحاكم العام المقيدة بلجنة عند حل البرلمان تجرى مؤامرة لتعديل هذه اللجنة حتى يصبح تكوينها لصالح حل البرلمان .

ومن أجل وقف عمليات تقرير المصير تسعى بريطانيا إلى ترك القيادة للقوات المسلحة فى يد الحاكم العام وبذلك يسهل خلق حالات من التوتر والاصطدامات فى أى وقت قبل وأثناء تقرير المصير ومن أجل كل هذا نحن نطالب فى مقدمة الشعب وفى طليعته بانهاء وجود الحاكم فورا وتحويل سلطاته للجنة سودانية هذا هو الواجب الأول من بين جميع واجباتنا .

١ ــ اعقدوا الاجتماعات العامة بأسرع ما يمكن .

٢ ــ أرسلوا البرقيات من المصانع والأحياء إلى نواب دوائركم .

٣ ــ أجمعوا التوقيعات على عرائض تكتبونها بأنفسكم .

٤ ــ سيروا المواكب والوفود وثبتوا اللافتات فى الأماكن العامة وتعاونوا مع جميع الأحزاب لتحقيق هذا الهدف .

السكرتارية

---

(١) الميدان : فى يوم الاثنين ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ العدد ١٢٨ السنة الثانية .

عيد الجلاء

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار حول الاحتفال بعيد الجلاء[1]

أيها المواطنون

فى هذه الفترة التى يتربص فيها الاستعمار البريطانى بمكاسبنا الدستورية ويتآمر فيها لتزييف إرادة شعبنا لابد أن تبعد كل الخلافات الداخلية فى سبيل الوصول إلى وحدة وطنية قوية معادية للاستعمار الأجنبى .

إن نجاحنا فى الفترة الحالية من تطور كفاح شعبنا لتحرير بلاده يتوقف تماما على تأليف هذه الوحدة الوطنية وبناء صرحها بصورة عاجلة . بناء على ذلك فإننا ننظر بعين القلق إلى الانقسامات الأخيرة بين حكومة الوطنى الاتحادى من جانب وأحزاب المعارضه من جانب آخر حول الاحتفال بعيد الجلاء . إن إصرار الحكومة على الانفراد بالاحتفالات الرسمية مع استبعاد الأحزاب والهيئات الشعبية وإصرار الأحزاب المؤتلفة على تسيير موكبها الخاص أمر من شأنه أن يفسح الطريق أمام انقسام خطير يؤدى حتما إلى الاحتكاك وإلى أشعال نار فتنة أهلية لن يستفيد منها سوى الاستعمار الأجنبى

إن عيد الجلاء ليس خاصاً بحزب من الأحزاب وإنما هو عيد مجيد من أعياد الشعب السودانى الذى ناضل لإجلاء جيوش الاحتلال عن أرضه . إن مصلحة شعبنا تقتضى أن يتم الاحتفال بهذا العيد بالصورة التى تضمن وحدته وتؤكد مكاسبه التى

---

(١) الأيام العدد ٦٥٠
الخميس ٢٤ نوفمبر/١٩٥٥

حصل عليها فى كفاحه ضد المستعمرين وتمهد لمواصلة الكفاح بصورة أشد قوة لإحباط مؤامرات الاستعمار فى بلادنا واستكمال حريتنا واستقلالنا الوطنى .

لذلك فإننا نرى أن تتفق الحكومة والأحزاب وكل الهيئات الشعبية الأخرى على إخراج هــذا العيد بصورة متماسكة على أساس الميثاق الوطنى الذى قبلته كل الأحزاب خلال الأزمة الدستورية الأخيرة ووقع عليها مندوبها .

إننا نقترح أن يتم اجتماع غداً بين الحكومة وكل الأحزاب والهيئات الشعبية لبحث هذا الأمر والاتفاق على حل له ونقدم من جانبنا المقترحات الآتية : —

١ — إبعاد الحاكم العام وتحويل سلطاته إلى هيئة سودانية تمثل كل الاتجاهات.

٢ — إلغاء القوانين المقيدة للحريات .

٣ — رفع حالة الطوارىء فى الجنوب قبل وقت كاف من بدء عمليات تقرير المصير.

٤ — إجراء الاستفتاء وانتخاب الجمعية التأسيسية فى وقت واحد .

سكرتارية الجبهة المعادية

للاستعمار

صفحة من النضال الشريف المظفر لحزب
الجبهة ، شعار الغد جمعية تأسيسية
منتخبة لوضع دستور ديمقراطى (١)

فى هذا اليوم التاريخى الذى يتخذ فيه البرلمان السودانى أخطر القرارات لتحقيق سيادة شعبنا على نفسه وتؤكد حقه فى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور ديمقراطى واستلام سلطات رأس الدولة بواسطة أيدى سودانية بدلا من حاكم عام بريطانى أجنبى وللاعتراف بإخواننا الجنوبيين بحقهم فى الحكم المحلى فى نطاق السودان المتحد .

فى هذا اليوم بالذات نقدم لهذا الشعب حسابا شريفا لنضال لم يتسم بالذبذبة والتردد ولم تلوثه الرشوة فى أى مرحلة من مراحله . ان حزب الجبهة المعادية للاستعمار كان ومازال من بين جميع أحزابنا ، هو الحزب الوحيد القائم نشاطه على أساس وهدى برنامج علمى واضح المعالم وهو ما يجعله قادرا على تقديم هذا الحساب بالدليل الملموس لا بالادعاء الأجوف .

الاستقلال النظيف والاستقلال المزيف ·

كان حزب الجبهة هو أول حزب فى السودان وضع تمييزاً واضحا بين نوعين من الاستقلال : (الاستقلال النظيف والاستقلال المزيف) . الاستقلال النظيف غير المقيد بحلف عسكرى أو معاهدة سياسية ، والاستقلال اللفظى المقيد والمشروط مثل استقلال الاردن وليبيا والعراق والحبشة .

---

(١) الميدان العدد ١٣٥
الاثنين ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥

ان المعركة التى قادها حزب الجبهة ضد الأحلاف العسكرية فى وقت كانت جميع الأحزاب لاتضع فى اعتبارها هذا الخطر بل ولا تعترف بوجوده، وإن المعركة التى قادها حزب الجبهة ضد مظاهر الصداقة الخادعة مع (الجارة العزيزة الحبشة) (وأبونا هيلاسلاسى) ووضع روح العداء والحملة الجائرة نحو مصر وشعبها والتودد والتستر على جرائم الاستعمار البريطانى — ان كل هذه الحملات لتؤكد اليوم أنه لولا مبادرة حزب الجبهة لوضع هـــذا التمييز الواضح بين النوعين من الاستقلال، ولولا مبادرته فى تحويل الهجوم من شقيقتنا مصر وشعب مصر، وتوجيه هذا الهجوم نحو بريطانيا وأحلافها وفضح العلاقات المريبة مع الجارة الحبشة — لولا هذه المبادرة لما كانت الأحزاب فى موقف يسمح لها بوضع هذا الهدف الواضح للاستقلال.

راس الدولة

وفى الوقت الذى انشغلت فيه جميع أحزابنا بصراعها الانصرافى حول كراسى الحكم كان حزب الجبهة هو الحزب الوحيد الذى وقف فى معزل عن هذا الصراع وقدم بدلا منه برنامجا معاديا للاستعمار لتوحيد الأمة حوله والقضاء على حالة الانقسام الخطرة فى صفوفها، وكان على رأس البرنامج (إبعاد الحاكم العام أو إحلال هيئة سودانية محله) لقد أقيمت الليالى السياسة فى مختلف دور الجبهة والأماكن العامة وخرجت المظاهرات واعتقل عدد كبير من قادة الجبهة وحوكم الكثيرون منهم ومازال آخرون وعلى رأسهم سكرتير الجبهة عبد الرحمن الوسيلة وعضو لجنتها التنفيذية عبد الله الحسن المحامى فى انتظار المحاكمة، وفى الأبيض تجرى نفس المظاهرات والمحاكمات وهاهو ذا الحاكم العام بعد أن لمس بنفسه روح العداء الذى تأجج ضده فى الفترة الأخيرة يعترف لرئيس الوزراء بأن حكومته تنظر بعين القلق لهذا العداء مما حملها على التفكير على عدم ترشيح بريطانى آخر.

وإن الاقتراح الذى اتفقت الأحزاب على تقديمه بخصوص رأس الدولة من خمسة سودانيين يتفق حتى فى العدد مع ما اقترحته الجبهة للأحزاب، ورغم أننا كنا نريد أن

يتم ذلك قبل إعلان الاستقلال إلا أننا سنظل رقيبين على تنفيذه دون إبطاء .

الجنوب

وفى الوقت الذى كانت ترتفع فيه الصيحات الهدامة منها ما يدعو لفصل الجنوب (بالقوة) وفى الوقت الذى كانت فيه أحزابنا الشمالية تؤجج من روح العداء والكراهية بين الشمال والجنوب كان حزب الجبهة هو أول حزب يتقدم بالحل العلمى السليم لهذه المشكلة : مشكلة العلاقة بين شق القطر — (حماية التجمعات القومية من القهر القومى وإعطاؤها حق الحكم الذاتى وتنظيم قوانينها المحلية وفق إرادتها فى نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة وتصفية الحكم القبلى) .

وأخيراً بعد كفاح تعرضت فيه الجبهة لشتى الاتهامات والسخرية انتصرت الحقيقة وتراجعت الأحزاب فاعترفت للجنوب بحقه فى الحكم المحلى ، وسيجلجل هذا الاعتراف اليوم فى داخل البرلمان وسيكون صفحة جديدة لبناء علاقات جديدة بين الشمال والجنوب لمصلحة كل السودان .

الجمعية التأسيسية

ويوم أن ارتفعت الأصوات تنادى بتشكيل لجنة قومية لوضع الدستور وما شابه هذا النداء كان موقف الجبهة واضحاً وقوياً ، كنا نقول إن وضع الدستور من أهم الأحداث فى تاريخ الشعب — أى شعب — وإن الدستور ليس حشداً لنصوص قانونية وكفى ، ولكنه قبل ذلك قواعد وطنية ورغبات واتجاهات شعبية يجب التعرف عليها فى معركة انتخابية نظيفة يضع فيها الشعب الهيكل الأساسى للدستور ثم يجىء بعده من يصوغونه فى مواد — تمسكنا بهذا الهدف دون أدنى تذبذب كما فى حالة الأحزاب الأخرى وانتصرنا لهذا المطلب الشعبى .

هذا حسابنا نقدمه كنهاية لمرحلة نضال وبداية لمرحلة جديدة تحت شعارنا الكبير (من أجل جمعية تأسيسية منتخبة . ومن أجل دستور ديمقراطى) .

إعلان استقلال السودان

فى الجلسة رقم ٤٣

يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وقائـع

اجتمع المجلس فى الساعة العاشرة صباحاً برئاسة السيد الرئيس .

قرار بالاجماع :

ألا توقف الاجراءات إذا لم يفرغ المجلس من الأعمال (جلسات المجلس) المعروضة عليه عند الساعة الواحدة بعد الظهر .

(السيد محمد أمين السيد)

قرار بالاجماع

إنه من رأى هذا المجلس أن مطالب الأعضاء الجنوبيين (مطلب حكومة فدرالية) لحكومة فدرالية للمديرات الجنوبية الثلاث ستعطى الاعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية .

(السيد ميرغنى حسين زاكى الدين)

قرار بالاجماع

أن يقدم خطاب إلى معالى الحاكم العام بالنص التالى : —

نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نعلن (إعلان الاستقلال) باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الإعلان فوراً .

(السيد عبد الرحمن محمد ابراهيم دبكة)

قرار بالاجماع .

رأس الدولة: بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأى هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور السودان النهائي. كما أنه من رأى هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها .

(السيد حسن جبريل سليمان) .

قرار بالاجماع .

الجمعية التأسيسية: إنه من رأى هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان وقانون الانتخاب للبرلماني السوداني المقبل .

(السيد محي الدين الحاج محمد)

كان ذلك رأينا :

كان السيد/حسن الطاهر زروق نائب الجبهة هو أول من تقدم باقتراح تكوين مجلس السيادة من خمسة أعضاء وذلك في اجتماع الخميس الماضي وبعد لأي ومناورات عادت الأحزاب وأخذت به بعد أن تبينت ميزته .

الجبهة تبرق لجمال للمبادرة بالاعتراف

باستقلال السودان(1)

اسمحوا لنا أن نؤكد للشعب المصرى ولكم اعترافنا بالمساندة العظيمة التى قدمتموها لشعبنا ، لقد كان نضال الشعب المصرى الزاخر بالتضحيات وارتباطنا معه فى الكفاح المشترك أعظم الأثر فيما حققنا من انتصارات .

ان على شعبنا فى المستقبل أيضاً توثيق روابط الكفاح المشترك وبناء علاقات صداقة دائمة فذلك هو الطريق الأكيد لحماية استقلالهما وسيادتهما ولتاسيس مراكز تساعد جميع الشعوب الإفريقية على التحرر من الاستعمار .

أن الجبهة المعادية للاستعمار تثق بأن حكومتكم ستبادر بالاعتراف بدولتنا المستقلة كاملة السيادة فذلك سيساعد حتما على تقوية الصداقة بين شعبينا وتفويت الفرصة على كل من يحاول تدمير العلاقات الطيبة بين شعبينا .

(عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة)
السكرتير العام

---

(1) الميدان العدد — ١٣٥
١٩ / ١٢ / ١٩٥٥

صداقة إلى الأبد

ننشر فيما يلي الرد الذى تلقاه السيد سكرتير الجبهة من السيد جمال عبد الناصر على برقية الجبهة[1] .

السيد / عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة الخرطوم ،

تأثرت غاية الأثر ببرقيتكم الرفيعة لما تضمنته من روح الأخوة ومشاعر الصداقة ، وليس هذا بمستغرب بين قطرين وشعبين شقيقين يعيشان فى واد واحد ويرتويان بنيل واحـــد ، كما أنهما يشتركان فى اللغة والدين ويتفقان على مناهضة الاستعمار والمستعمرين . وإنى إذ أبعث إليكم بأطيب الثناء أرجو لإخواننا السودانيين كل سعادة ورخاء .

---

(١) الميدان — العدد ١٣٨
الخميس ١٩٥٥/١٢/٢٧

عيد الاستقلال الوطنى

الجبهة المعادية للاستعمار تقترح ميثاقا وطنيا للاحتفال به وصيانته[1]

أيها السودانيون الأعزاء :

أفصح مجلس النواب بالأمس عن رغبتكم وإرادتكم بإعلان الاستقلال، ولكن اليوم مر فاتراً خاليا من التعبير الموحد عن تصميم الشعب لكسب وحماية استقلاله الوطنى ولا ينكر أحد أن الانقسام الداخلى تسبب فى مرور هذا اليوم بالصورة التى لاتتناسب مع روعته وجلاله .

أن أمة تعرب عن إرادتها وحقها الطبيعى فى الاستقلال الوطنى مرة واحدة فى تاريخ أجيالها المتعاقبة تحتاج إلى إبراز هذه الإرادة بالشكل الموحد الذى يدعو الشعوب المحبة للحرية والسلم للتسابق فى تحية واستقبال ميلاد الأمة السودانية .

وإن إفصاح البرلمان بالإجماع عن تطلع الشعب نحو الاستقلال الوطنى لايعنى أن الأخطار قـــد زالت من ناحية التدخل الاستعمارى ، فمازال منصب الحاكم العام البريطانى على رأس الدولة السودانية المستقلة عنوانا للتسلط الاستعمارى ولعدم اكتمال سيادة بلادنا وما زال المستعمرون يتربصون ببلادنا لمسخ استقلالها ويسعون لبسط سيطرتهم السوداء فى جميع الأشكال المستترة والسافرة .

لهذا فإن الجبهة المعادية للاستعمار ترى أهمية توحيد الأمة بكافة طبقاتها وأحزابها

---

(١) الأيام العدد — ٦٧٥

الجمعة ١٩٥٥/١٢/٢٣

جنوبها وشمالها، شيبها وشبابها للاحتفال بعيد الاستقلال الوطنى لتؤكد للعالم عزمنا على حماية استقلالنا والمحافظة عليه حفاظنا على ذكرى شهدائنا وعلى شرف شعبنا .

وتريد الجبهة أن تؤكد للشعب فى هذا اليوم أن الاستقلال الذى ناضل فى سبيله وانتزعه بعزمه وإرادته تحميه سواعد الشعب والأمة الموحدة من كل عبث ومؤامرات استعمارية .

وبناء على ذلك تتوجه الجبهة إلى كل الأحزاب وهيئات العاملين والطلبة والنساء للاحتفال فى جميع أنحاء السودان فى يوم واحد بعيد الاستقلال الوطنى،وترى الجبهة أن تتم الخطوات التالية فى سبيل التحضير لهذا الاحتفال فى يوم إنزال العلمين وفى أحد أيام الجمعة .

أولا : الإسراع بعقد اجتماع مشترك من كل الأحزاب والاتفاق على أسماء أعضاء لجنة السيادة وإعلانها فورا .

ثانيا : تشكيل لجنة قومية من كل الأحزاب والهيئات للإشراف على إخراج اليوم بالصورة الموحدة .

ثالثا : أن يسير موكب واحد نحو سراى الحاكم العام حيث تنتظر لجنة السيادة وتتولى أمام الجماهير إنزال العلمين ورفع علم السودان المستقل .

رابعا : فى ميدان الحرية — ميدان كتشنر سابقا — تلق خطب من جميع رؤساء الأحزاب وهيئات العاملين أمام الجماهير لتؤكد الميثاق الوطنى لحماية استقلالنا وهو : —

(ا) مقاومة أى محاولة لفرض حلف عسكرى أو معاهدة سياسية استعمارية على بلادنا .

(ب) تقوية علاقات الكفاح المشترك وبناء علاقات طيبة مع الشعب المصرى

الشقيق . وتوثيق الصلات مع معسكر مصر — سوريا . والدخول فى الجامعة العربية وتوطيد الصلات مع دول مؤتمر باندونج .

(ج) قيام جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا شعبيا مباشرا .

(د) وضع دستور ديمقراطى يعبر عن تطلع الشعب نحو النهضة الوطنية الجديدة

(هـ) ضمان تطور الجنوب وتأكيد التآخى والتآزر بينه وبين الشمال فى السودان الموحد المستقل .

أيها المواطنون الأعزاء :

إن إعلان الاستقلال ليس كسبا لحزب من الأحزاب أو قائد سياسى أو فرد واحد، ولكنه جاء نتيجة حتمية لصراع تاريخى جبار خاضه الشعب ضد المستعمرين وسطر التاريخ فيه كتاب تضحيات زاخرة بضروب الشجاعة والبطولة .

فلنتحد لحماية استقلالنا ولنضع الحجر الأساسى فى حياة الأجيال القادمة ـ لنحتفل بعيد الاستقلال الوطنى .

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

السكرتير العام

أصدرت سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

البيان التالى (١)

تجرى محاولات فى الخفاء لعزل الجبهة عن الوزارة القومية، وتروج بعض الصحف لتأليف وزارة دون إشراك الجبهة .

لقد أوضحت الجبهة فى بداية الأزمة الوزارية الماضية أهمية الالتفاف للواجبات الوطنية العاجلة واستهجنت تقديم القتال على كراسى الحكم على هذه الواجبات وبادرت الجبهة بالكفاح لوضع برنامج سياسى للخروج من الأزمة .ووصفت أولا أهمية طرد الحاكم العام البريطانى والاتفاق فوراً على لجنة السيادة . وسجل البرلمان بمجلسيه البرنامج الذى حددته الجبهة.وأكدت الجبهة ضرورة تأليف وزارة قومية من كل الأحزاب يشترك فيها العمال كجهاز تنفيذ البرنامج السياسى .

وقد لاحظت الجبهة بمزيد من الاهتمام عدم دعوتها لاجتماعات تأليف الوزارة القومية(٢) وفى رأى الجبهة أن هذه المحاولات الخفية لعزلها عن الوزارة تهدف

---

(١) الأيام العدد ٦٧٩ : الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥ .

(٢) نشرت جريدة الرأى العام بعنوان من يوم إلى اليوم فى عددها ٣٢٠٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٥ الكلمة التالية :

تقتضينى كلمة الحق أن أقف اليوم مع الجبهة المعادية للاستعمار فإن إقصاءها من أن تمثل فى الوزارة القومية عمل غير عادل خاصة إذا تذكرنا أن الأحزاب المؤتلفة قطعت شوطا بعيداً مع ممثل الجبهة فى هذا السبيل،وفى اللحظة الأخيرة عندما أوشك =

فى المكان الأول إلى عدم تمثيل الحركة الجماهيرية التى تقوم بها كتل الشعب وأساساً العمال والمزارعون الذين تدافع الجبهة عن مصالحهم فى برنامجها .

وترمى هذه المحاولات أيضا إلى عزل الجبهة بوصفها الحزب الوحيد والمبادر الأول لوضع القرارات التى اتخذها البرلمان والأمين على تنفيذها، كما ترمى إلى تنصيب وزارة غير قومية(١) ولا تؤتمن على الدفاع عن القرارات التى اتخذها البرلمان .

الجبهة تعلن استنكارها لهذه المحاولات الخفية لعزلها وتؤكد أن إعلان وزارة جديدة بدون اشتراكها يقابل منها بمقاومة شديدة ،وتدرس الجبهة الآن الخطوات لمقابلة مثل هذا الإعلان بما يكفل مصالح الشعب السودانى .

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

السكرتير العام

= الاتفاق على الوزارة القومية أن يتحقق بل تحقق ولم يبق إلا التفاصيل،أهمل ممثل الجبهة بطريقة غير كريمة وعقد الاتفاق وراء ظهره .

إذا كانت هذه الأحزاب قد سمحت أن يمثل الحزب الجمهورى الاشتراكى فى الوزارة وهو حزب،مع احترامى لمن بقى من سدنته ،ليس له من جماهير ، ولا يمثله فى البرلمان غير نائب واحد.وأقول إن سمحت الأحزاب للحزب الجمهورى الاشتراكى بوزارة فإن الجبهة أحق بهذا التمثيل فهى تتمتع بتأييد عدد كبير من المواطنين لاسبيل إلى مقارنتهم بمؤيدى الحزب الجمهورى الاشتراكى فوق أن نائب الجبهة فى البرلمان أحد الرجال الخمسة الذين جاءوا إلى البرلمان محمولين على أعناق الصفوة المنتقاة من الخريجين فقد كان أقل مؤهل للناخب الشهادة الثانوية .

(١) تشكلت وزارة ائتلافية برئاسة السيد إسماعيل الأزهرى وأدت اليمين الدستورى مساء الخميس ٢٠ جمادى الثانية ١٣٧٥ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٥٦

نائب الجبهة المعادية للاستعمار
السيد حسن الطاهر زروق
يناقش دستور السودان المؤقت
فى جلسة البرلمان المشتركة (١)

ياسيدى الرئيس .

أمامنا الآن اقتراح لإقرار دستور مؤقت يطلب منا أن نناقشه وأن نقره فى جلسة واحدة وضع ، وعرض بطريقة لا يفهم منها أن مقدميه يقدرون مسئولية مانحن مقدمون عليه وقد يقال إنه دستور مؤقت فقط ولكنه يمكن أن يستمر على الأقل ثمانية عشر شهرا وليس هذا بالأمر اليسير فى حياة الناس — يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه الموجود سيؤثر حتما على نوع الدستور النهائى الذى ستضعه الجمعية التأسيسية .

إن الحكومة والأحزاب المؤتلفة قد نظروا نظرة خاطئة حينما حسبوه مجرد تعديلات شكلية على دستور الحكم الذاتى — ونحن نختلف معهم فى هذا ونرى أن هناك طريقا آخر يقول بأن يكون الدستور رمزا للأمانى التى كافح من أجلها الشعب وتدعيما للمكاسب التى نالها وينعكس كل ذلك فى حكم وطنى ديمقراطى؛ فالدستور الذى نريده يجب أن يكون خلاصة حية للتجارب التاريخية التى عشناها . فما هى هذه التجارب ؟ .

فالتجربة الأولى هى ثورة المهدية التى نجحت فى التخلص من النفوذ الأجنبى ولكنها لم تنجح فى توفير الحكم الديمقراطى لأسباب ليس هنا مجال لسردها — وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التى مكنت الغزو الاجنبى منها — والعبرة التى نخرج

(١) الجلسة الثانية والخمسون - السبت ٣١ ديسمبر ١٩٥٥

بها هى أنه بغير نظام ديمقراطى لا يستطيع الحكم الوطنى أن يحصن نفسه من مؤامرات الاستعمار .

والتجربة الثانية هى فترة الاحتلال البريطانى لبلادنا حينما كان الاستعمار يستخدم الجهاز التشريعى والإدارى لقهر الشعب وإخضاعه وإبعاده عن تصريف شئونه . والنتيجة الرئيسية التى نخرج بها من هذه الفترة الطويلة التى انتهت بقيام أول برلمان سودانى فى بداية عام ١٩٥٤ هى أن العائق الرئيسى الذى كان يقف دون تحقيق إرادة الشعب هو جهاز الحكم الاستعمارى الذى كان يحرم الشعب من كافة حقوقه الديمقراطية .

أما التجربة الثالثة فهى فترة الحكم الذاتى التى انتهت بقرارات البرلمان التاريخية فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ حينما كانت قوى الشعب فى وضع أحسن مما كانت عليه بالنسبة لقوى الاستعمار . وظهرت نتيجة ذلك حين استطاع الشعب فى مناسبات عديدة أن يفرض رأيه فيلغى مثلا قانون قمع النشاط الهدام ، والتعجيل بالجلاء وقرارات ١٩ ديسمبر التاريخية — والنتيجة التى نستخلصها من هذه الفترة هى أن الشعب حينما يكون فى وضع أحسن يستطيع أن يقوم بمساهمة فعالة فى تسيير شئون بلاده وتوجيهها .

مما تقدم نستنتج أن الدستور المؤقت الذى نريده ينبغى أن يشتمل على المبادىء الأساسية الآتية : —

(١) أن يكون مستمدا من مصالح الشعب وأن يحترم إرادته .

(٢) أن يجعل جهاز الدولة جهازا ديمقراطيا ينص على حق الشعب فى مراقبة جميع أجهزة الدولة وحقه فى محاسبة ممثليه ، وأن يشرك الشعب إشراكا واسعا فى الحكم .

(٣) أن يسمح بإطلاق كل قوى الشعب فى نضال ضد الاستعمار ومؤامراته بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل لها .

(٤) أن يحمى مصالح العمال والمزارعين والتجار وكافه المواطنين من الاستغلال ويحمى حقهم فى الراحة وحقهم فى العمل.

(٥) أن ينص على انتهاج سياسه خارجية مستقلة سلمية تقوم على معاملة جميع الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

على ضوء كل ما تقدم نبدى رأينا فى الاقتراح المقدم الآن :

ضرورة النص على قيام الجمعية التأسيسية فى الدستور.

يقول الاقتراح بأن يستمر هذا الدستور المؤقت « إلى أن تصدر فى الحين المرتقب أحكام أخرى » فلماذا لم ينص صراحة على أنه يستمر حتى تضع الجمعية التأسيسية ؟ الدستور النهائى ؟ فلماذا هذا التجاهل المقصود للجمعيه التأسيسية ؟ ويؤكد أنه مقصود بعض الإرهاصات فى الجو السياسى فبعد أيام قليلة من اصدار البرلمان لقرار قيام الجمعية التأسيسية كتبت جريدة العلم الناطقة باسم حزب الحكومة مقالات تدعو فيها إلى إلغاء الجمعية التأسيسية وبدأت فى هذا الاتجاه أيضا جريدة السودان الجديد القريبة من الأوساط الحكومية — فوق كل هذا فانه لم ينص فى الدستور المؤقت ولم تأت أى إشارة للجمعية التأسيسية ولن يكون ذلك بمحض الصدفة — إن أى دستور لا يشترك الناس فى وضعه عن طريق ممثليهم المنتخبين لن يكون معبراً عن إرادة الشعب ولن تستطيع أن تطلب من الناس احترامه وطاعته أو الولاء له. وسيبقى هذا الدستور يعانى نقصاً كبيراً ما لم ينص فيه على الجمعية التأسيسية التى لم يغفلها حتى دستور الحكم الذاتى.

حق العمل والمساواة بين السودانيين

جاء فى الفصل الثانى من الدستور ما يلى : « لا يحرم أى سودانى من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو العنصر أو النوع فيما يتعلق بتقلد المناصب العامة أو بالاستخدام الخاص أو بقبوله فى أية وظيفة أو حرفة أو عمل أو مهنة أو بمزاولتها » — وهذا لاشك فصل قيم ولكن ماذا نجد عند التطبيق العملى ؟ نجد أن مكتب الاستخدام

قد سجل فى الخرطوم وحدها أكثر من خمسة آلاف عاطل كما نجد أن أجور العاملين فى الجنوب لاتتساوى مع أجور العاملين فى الشمال حتى إذا كانوا يؤدون نفس الأعمال .

السيد الرئيس : هل يستطيع العضو المحترم أن يوضح لنا ما هى العلاقة بين أجور العمال الجنوبيين وهذا الدستور .

السيد حسن الطاهر زروق : اننى أقصد ياسيدى ألا يكون هناك تمييزا عنصرى .

كذلك نجد أن المدرسات يتقاضين أجورا أقل من المدرسين وبشروط عمل اسوأ حتى إذا كن يعلن فى نفس مستوى مدارس البنين ويملكن نفس المؤهلات .

السيد الرئيس : أن هذا الحديث أيضاً خارج عن الموضوع الذى أمامنا .

السيد حسن الطاهر زروق . لهذا يبقى هذا الفصل معطلا حتى تصدر التشريعات التى تزيل الأوضاع التى تمطل تشريعات تحقق مبدأ الأجر المتساوى وتشريعات لتوسيع نطاق الاستخدام وتحسين شروط العمل بصورة تدريجية عن طريق التطور الموجه للاقتصاد الوطنى .

الحريات العامة

فى الفصل الثانى من الدستور فى المادة (٥) نجد نصا على بعض الحريات العامة وأن كان يخلو من حق التظاهر السلمى وحق التنقل وحق سرية المراسلات وهذه حقوق هامة إلا أن هـــذه المادة تنتهى بعبارة « فى حدود القانون » لقد علمتنا التجارب خلال العامين الأخيرين أن القوانين المقيدة للحريات والتى وضعها الاستعمار تسلب هذه الحقوق مما يجعل ممارسة الحقوق التى كفلها الدستور أمرا مستحيلا وفيما يلى نقدم أمثلة لطغيان عبارة فى حدود القانون (١) اغلاق الصحف اداريا

والتحكم في اختيار رؤساء التحرير ومحاكمة الصحف التي رفضت الإدلاء بمصادر اخبارها حفاظا على شرف المهنة . (٢) استخدام المادة ١٠٥ والمادة ١٢٧ (ا) بصورة تحرم الناس من حرية التعبير . (٣) حجز ومصادرة الكتب كما حدث بالنسبة لمكتبات كثيرة في العاصمة والأقاليم — ولا يمكن أن نقول بوجود حريات إلا إذا أزيلت المواد العادية للحريات الشيء الذي لم تقم به الحكومة حتى هذه اللحظة وأن ينص على أن يتمتع الناس بالحريات العامة في حدود أحكام الدستور فيتمتع الناس بحرية الاعتقاد السياسي وحرية الكلام والنشر والاجتماع وتنظيم الجمعيات والتنقل وتسيير المواكب والمظاهرات وحق الإضراب في حدود أحكام الدستور والآداب العامة والصحة وتقدم الدولة كل التسهيلات لحماية هذه الحقوق .

أن القضية الرئيسية الموضوعة أمامنا كنواب للشعب والتي يجب أن نقوم بها بشرف وأمانة لصيانة الديمقراطية وإرساء قواعدها المكينة في البلاد هي توفير الحريات العامة والحقوق الديمقراطية لجماهير الشعب كما تتجلى في اتخاذ التدابير التي تؤدي بأسرع ما يمكن إلى انتخاب الجمعية التأسيسية التي تضع دستورا ديمقراطيا لبلادنا بموجبه تسقط أحكام هذا الدستور المؤقت — إن هذه القضية أمانة في أعناقنا نحو أولئك الذين شرفونا بالنيابة عنهم ومنحونا شرف التحدث باسمهم . إنها قضية مستقبل بلادنا بأسره وتحقيق استقلالنا وسيادتنا ضد كل المؤامرات الاستعمارية ، علينا أن نسمو بأنفسنا في سبيل إنجاز هذا الواجب فوق الاعتبارات والمصالح الحزبية الضيقة لأنها لا تتعلق بمصير حزب معين أو حكومة معينة ولا بمصير أشخاص معينين وإنما تتعلق بمصير كل الشعب وبمصير أجياله القادمة .

وثائق عام ١٩٥٦

الجبهة المعادية للاستعمار

حول الأهداف الوطنية العاجلة[1]

يتسم الموقف السياسى الحاضر بوجود انقسام وتوتر تسببت فيه الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطنى الاتحادى — إن كلا الفريقين — وهو يسعى وراء المكاسب الذاتية قد عمل عن عمد على طمس الأهداف الوطنية التى يمكن أن يتوحد حولها الشعب فى الظروف الجديدة التى تتطلب تأمين استقلالنا الوطنى ووضع أسس الديمقراطية فى البلاد .

وعلى الرغم من الاختلاف الواسع بين هذه الأحزاب حول الكراسى التى تكون من نصيب كل منهما فى الحكومة القومية ، ورغم فقدان الثقة فى ما بينها إلا أنها اتفقت حول شىء واحد هو إبعاد الجبهة والعمال والمزارعين علما منهما بأن هذه الكتلة هى الوحيدة القادرة على توحيد الأمة حول برنامج يخدم مصالحها ويقطع الطريق أمام عناصر الشقاق وقناصة المكاسب الذاتية .

وترى الجبهة أن الخروج من حاله الانقسام والتوتر الحالية يتم بوضع برنامج يخدم الأهداف التالية :

١ — سياسة خارجية وطنية تتميز بمناهضة الأحلاف العسكرية العدوانية ومواثيق الاستعمار وتعمل على تدعيم السلم العالمى .

٢ — قيام جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا مباشرا لوضع الدستور الجديد .

---

(١) الأيام العدد ٦٠٥
الأربعاء ١٨ / ١ / ١٩٥٦ .

٣ — إطلاق الحريات الديمقراطية بشطب جميع القوانين المعادية للديمقراطية .

٤ — تأمين وحدة الشمال والجنوب بتأكيد الحق الديمقراطى للجنوب ليكيف وضعه الداخلى وفق إرادته وفى نطاق وحدة السودان .

٥ — رفع مستوى معيشة الشعب وأساسا العمال والمزارعين .

إن هذا البرنامج يمكن أن ينفذ بواسطة حكومة قومية تشترك فيها كل الأحزاب والعمال والمزارعون ، وإن مثل هذه الحكومة هى التى تستطيع أن تقضى على حالة الانقسام والتوتر الحالية . وتتضمن وحدة البلاد فى سياستها الخارجية وفى المعركة لارساء قواعد الديمقراطية فى البلاد .

أن السبيل للوصول إلى هذه الحكومة هو التفاوض المصحوب بتعبئة سياسية وسط جماهير الأحزاب وجماهير العمال والمزارعين لتحديد أهداف الحكومة القومية أمام الشعب وإشراكه فى إقامتها .

بناء على ذلك تعتبر الجبهة أن مسئولية التوتر والانقسام الحالية تقع على عاتق الحزب الوطنى الاتحادى والأحزاب المؤتلفة وتحملها مسئولية جميع النتائج التى تترتب على هذا التوتر والانقسام .

وفى نفس الوقت تتوجه الجبهة إلى جميع المواطنين وإلى العمال والمزارعين بصفة خاصة أن يتدخلوا للقضاء على سياسة التفرقة والانقسام بالمطالبة بحكومة قومية تشترك فيها كل الأحزاب والعمال والمزارعون وتنفذ الواجبات الوطنية الديمقراطية العاجلة وتحقق وحدة الشعب السودانى وتكافح فى سبيل استكمال وتأمين استقلاله الوطنى وفى سبيل إرساء قواعد الديمقراطية فى بلادنا .

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيله

السكرتير العام

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق

عند مناقشة صوت الثقة بحكومة الوطنى الاتحادى[1]

لاشك أن الحالة المؤسفة التى تردت فيها بلادنا من جراء التوتر والانقسام وسط الأحزاب تعصف بنضالنا الوطنى وتهدد مستقبل الديمقراطية فى بلادنا .

إننا نعترض على المحاولات المتكررة من جانب الأحزاب للانصراف فى التناحر حول كراسى الحكم متجاهلة القضايا العاجلة أمام شعبنا وساعية وراء المكاسب الذاتية ونعترض على أسلوب المناورات لإسقاط الميزانية من جانب أحزاب المعارضة بعد أن أقرت قراءتها الثانية وأقرت أجزاءها الرئيسية للوصول إلى كراسى الحكم ، وفى نفس الوقت نعترض على الأسلوب الذى سمعنا أن بعض الأوساط الحكومية ستلجأ إليه وتطلب تعطيل هذا المجلس لفترة طويلة وما تقيمه هذه الأوساط من عراقيل فى سبيل الحكومة القومية مما دعا لاستقالة ثلاثة من وزرائها .

إن هذا الاضطراب فى حياتنا السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يزول بوجود هذه الطرق التى تسلكها الأحزاب والتى تزيد من حدة التوتر والانقسام فى بلادنا . ونحن نرى أن إيجاد الاستقرار المنشود يتم بطريق التفاوض بين جميع الأحزاب للوصول إلى حكومة قومية تشترك فيها كل الأحزاب بغير ما استثناء ، ويشترك فيها العمال

---

(١) الجلسة التاسعة ـ يوم الخميس ١٩ يناير ١٩٥٦ . وفى هذه الجلسة قدم اقتراح صوت الثقة بحكومة السيد اسماعيل الأزهرى ، وكان المؤيدون ٤٩ والمعارضون ٤٦ .

والمزارعون ويرأسها السيد الرئيس الحالى ، وتكون مهمة هذه الحكومة تنفيذ برنامج وطنى ديمقراطى يمكن هذا المجلس من تحديد سياسة خارجية مستقلة ضد الأحلاف العسكرية ومواثيق الاستعمار ، وفى سبيل السلام العالمى مما يؤمن استقلالنا الوطنى ويحميه ويحدد هذا البرنامج قضية الديمقراطية فى بلادنا باتخاذ هذا المجلس الموقر إجراءات لدعوة الجمعية التأسيسية المنتخبة انتخابا شعبيا مباشراً لتضع دستور البلاد الجديد أو اتخاذ هذا المجلس الموقر للخطوات اللازمة لإطلاق الحريات العامة بشطب جميع القوانين غير الديمقراطية وتمليك الشعب حقوقه الديمقراطية، وكذلك يؤكد هذا البرنامج حق الجنوبيين فى تكييف وضعهم وفق إرادتهم داخل سودان متحد مستقل ديمقراطى كما يحدد هذا البرنامج الخطوات اللازمة التى سيتخذها هذا المجلس لرفع مستوى معيشة الشعب ونشر المعرفة وسطه خاصة بين جماهير العمال والمزارعين .

هذا هو الطريق الذى نسير به للخروج من الأزمة السياسية الراهنة بوحدة وطنية قوية تناضل لاستكمال وتأمين استقلالنا الوطنى وإرساء قواعد الديمقراطية فى بلادنا .

إننا ياسيدى الرئيس نحمل الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطنى الاتحادى مسئولية الحالة المؤسفة التى أصبحت فيها البلاد اليوم ونطلب من هذه الأحزاب أن تكف عن هذا العبث بمصير بلادنا وسنظل يا سيدى الرئيس نناضل لوضع الأمور فى نصابها بدعوة جماهير الشعب وخاصة العمال والمزارعين ليهبوا ويضعوا البرنامج الوطنى الديمقراطى الذى تشرف على تنفيذه حكومة قومية يشترك فيها العمال والمزارعون وهو السبيل الوحيد للقضاء على حالة التوتر والانقسام الحالية ، بغير ذلك ستظل الجبهة المعادية للاستعمار عند موقفها من هذا الصراع الذى لا يخدم مصلحة البلاد .

الجبهة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق

يقترح فى البرلمان إلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات[1]

سيدى الرئيس : أرجو أن أتقدم بالاقتراح التالى —

إنه من رأى هـذا المجلس أن تدخل التعديلات الآتيـة على قانون عقوبات السودان : —

المادة ١٠٥ تلغى .

---

(١) وقائع — الجلسة التاسعة — ١٩٥٦/١/١٩ .

وفى هذه الجلسة قرر المجلس :

إنه من رأى هذا المجلس أن تدخل التعديلات الآتية على قانون عقوبات السودان:

المـادة ١٠٥ تلغى

المادة ١٠٦

١ — بعد الكلمة « كل من » فى السطر الأول تضاف كلمة « بقصد »

٢ — الكلمة « سنتان » فى السطر الرابع تحذف وتستبدل بالكلمة «سنة »

المادة ١٠٧

ليس لها نظير فى قانون العقوبات الهندى أو أى قانون عقوبات حديث آخر ولذا يجب أن تلغى .

المادة ١٠٧ (أ) تلغى

(السيد حسن الطاهر زروق)

المادة ١٠٦

(١) بعد الكلمة « كل من » فى السطر الأول تضاف كلمة « بقصد »

(٢) الـكلمة « سنتان » فى السطر الرابع تحذف وتستبدل بالـكلمة « سنة »

المادة ١٠٧

ليس لها نظير فى قانون العقوبات الهندى أو أى قانون عقوبات حديث آخر ولذا يجب أن تلغى .

المادة ١٠٧ (أ) تلغى .

إن الاقتراح الذى نتقدم به اليوم للمجلس إنما هو جزء من واجباتنا الوطنيـة لخلق سودان مستقل قد تخلص من كل آثار الاستعمار . والمواد المشار إليها جزء من التركة المثقلة التى خلفها الاستعمار فى شكل قيود مضروبة حول نشاطنا السيـاسى والاجتماعى والفكرى .

أن القوانين فى أى بلد هى صورة من المجتمع فى ذلك البلد المعين تحدد وتعكس تقدمه السياسى والاجتماعى والثقـافى ولن يقول أحد بأن قانون عقوبات السودان الذى اكتوينا به فى أيام الاستعمار يصلح للهيمنة على حياتنا بعد أن اجتزنا مرحلة الحكم الذاتى ثم انتزعنا استقلالنا فى هذه المرحلة ، واليوم ونحن نملك سلطة التشريع نريد أن نسن القوانين الصالحة لبلدنا المستقل تلك ، القوانين التى تستمد احترامها وطاعتنا لها من أننا قد وضعناها بأنفسنا وارتضيناها لأنفسنا .

فى اليوم العاشر من شهر مارس سنة ١٩٥٤ وفى أول خطاب لأول دورة برلمانية عن سياسة الحـكومة جاءت العبارات الآتية : —

ومن المسائل التى ستعطى عناية كبرى وفى أسرع وقت ممكن دراسة جميع القوانين القائمة الآن لتعديل وإلغاء مايدعو الحال لتعديله أو إلغائه .

ورغم أن سياسة الحكومة فى ذلك الوقت قد استهدفت لنقد طويل من المعارضة إلا أن هذا الجزء من سياستها قد لقى ترحيبا فى داخل هذا المجلس وفى خارجه وقد مضى وقت طويل على هذا القول والعبرة الآن أن نضعه موضع التنفيذ وإن فاتنا أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن .

لا أظن أن مادة فى القانون قد نالها سخط واستنكار كما نال المادة (١٠٥) صاحبة التاريخ الطويل فى التنكيل بالشعب والذين يدافعون عن حقوق الشعب ، فهى حتى اليوم تحمى حكومة بريطانيا ومصر من أى معارضة أو انتقاد ، تعمل ذلك فى بلد مستقل عن حكومتى بريطانيا ومصر ، وهى واسعة ومطاطة بصورة جعلتنا من تجربتنا الخاصة نؤمن بأن أى دفاع لا يجدى فى تبرئة المتهمين من طائلتها — وإذا كنا نفهم فى الماضى أن الحكم البريطانى الأجنبى يقمع كل رأى نقد يوجه له لأنه قائم على القهر فقط ، فإن الحكومات السودانية فى عهد الاستقلال تملك من الوسائل ما ترد به على معارضيها فى صحفها وفى الاجتماعات العامة وفى أجهزتها الحزبية الأخرى وهى حتما تستند إلى تأييد جماهير من الشعب وتملك كل الوسائل للدفاع عن سياستها ، ولاشك أن أقوى دفاع عن أى حكومة هو أن تسلك سياسة مصلحة الناس ، وقبل أيام قليلة أدلى السيد وزير العدل بتصريح قال فيه إنه قد اتخذ الخطوات التى تمكن هذا المجلس من حذف أو تعديل المادة ١٠٥ وأخواتها بل إنه ذهب أكثر من ذلك فقال إنه قد اتخذ جميع الإجراءات التى تجعل المادة (١٠٥) وزميلاتها فى حكم المعطلة فى المحاكم حتى صدور التشريعات التى تلغيها أو تعدل فيها — إن معنى ذلك أننا نستطيع أن نعيش بدون أن يختل نظام المجتمع وهذه المواد معطلة أو معلقة ومعنى هذا أيضا أننا نستطيع أن نعيش بدون وجود المادة ١٠٥ .

ولست أقدم جديداً إذا قلت إن رجال وصحافة الحزب الحاكم قد أوذوا فى الماضى بسبب وجود هذه المادة كما أن أحزاب المعارضة بدورها قد تعرضت أيضاً لبطشها .

أما المادة ١٠٦ وهى مكملة ومتفرعة من المـادة ١٠٥ وهى الخاصة بإثارة الـكراهية ضد أى فئة من الناس والمشار إليها بكلمة Class وإن كان ليس واضحاً ماهو المقصود بها، أهو طبقات المجتمع الاقتصادية أم طوائفه؟ ولـكن إذا سلمنا بضرورة وجود شيء كهذا لحماية المجتمع من الإثارة التى تعرض الأمن العام للخطر إلا أننا نرى أن تعدل بإضافة كلمة « بقصد » حتى يثبت القصد الجنائى وتحدد الجريمة كما أننا نرى أن العقوبة شديدة إذا ظلت على حالها سنتين مما يجعلها لا تتمشى مع خطورة الجريمة ولهذا نطلب تخفيضها إلى عام واحد فقط .

والمادة ١٠٧ هى التى قصد منها تعقب أى وسيلة أخرى للتعبير لم تشملها المادة ١٠٥ بعنايتها فأدخل تحتها كل من يوزع أو ينشر أو يعيد نشر أى تصريح أو مجرد إشاعة أو تقرير ، تقول المادة أنه يوجد سبباً يجعل ذلك الناشر يعلم إنما نشر أو أذاع غير صحيح - ولا نعرف كيف يكون ذلك - كل ذلك بغرض أو باحتمال أن يثير الذعر - وحتى هذا قد يظن لحماية الجمهور ولـكن المادة تستطرد فتقول إن هذا النشر تبعاً لذلك يمكن أن يدفع شخصاً آخر لاقتراف جريمة ضد الدولة - واضح أن الغرض من هذه المادة كان حماية أخرى للحكم الاستعمارى القائم حينذاك وكانت طبعاً معارضته بأى صورة تعتبر جريمة يعاقب عليها بالسجن إلى مدة ثلاثة أعوام وجملت المادة واسعة جداً ولم يشترط فيها أى قصد جنائى وليس العيب فى صياغتها فقط بل إنها من المواد الداخلية على المجتمع الديمقراطى المتقدم وتعتبر حجراً على الناس وعلى نشاطهم ولذلك فإننا نطالب بإلغائها .

وأخيراً تتفرع هذه المادة إلى مادة أخرى هى المادة ١٠٧ (أ) التى تعاقب بالسجن أو الغرامة أو بالعقوبتين على مجرد حيازة الشخص لـكتاب أو كتيب أو ورقة أو اسطوانة أو رسم أو مطبوع أو صورة أو فيلم سينمائى أو أى شيء مسموع أو منظور يمكن أن يقع تحت المادة السابقة . ونلاحظ هنا أن المشرع قد تعقب بالمنع وبالعقوبة المزدوجة لـكل ما تفتق عنه الذهن البشرى من وسائل التعبير الرفيعة

وأجهد نفسه فى تقصيها بصورة جائرة تماما ، وهذه المادة تبعاً لهذا تصادر كل أشكال حرية الفكر والتعبير وهى تحتقر الفكر والرأى والثقافة وتجعلها بمثابة البضائع المسروقة والمهربة ـــ ومع مطالبتنا بالغاء المادة ١٠٧ يصبح منطقيا أيضاً أن تلغى المادة ١٠٧ (أ) .

بانتقال السودان من عهد الحكم الاستعمارى المباشر إلى عهد الاستقلال والسيادة الكاملة ينبغى على المجلس أن يعيد النظر فى كل القوانين التى فرضها الاستعمار ويعدل فيها ما يستحق التعديل ويلغى القوانين السيئة التى لا تتمشى مع الوضع السياسى الجديد .

إن الدستور المؤقت قد أشار إلى الحريات الديمقراطية وعلى هذا يصبح من واجب هذا المجلس أن يلغى كل القوانين التى تسلب هذه الحريات وألا يبقى على تشريعات أو يشرع فى المستقبل قوانين تسلب هذه الحقوق الأساسية . وعبارة (فى حدود القانون) التى جاءت فى الدستور المؤقت لا تعنى أن المجلس يبقى على القوانين المقيدة للحريات . بل عليه أن يبقى فقط على القوانين التى تنظم ممارسة الحريات العامة بفرض قيود معقولة ومقبولة يقتضيها الأمن والنظام العام .

إننا فى هذه المرحلة نبنى استقلالنا الوطنى ولن يكون لذلك من مظهر سوى مزيد من الحريات والديمقراطية وبهذا وحده نحافظ على هذا الاستقلال وندعمه وستظل المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ (أ) بصورتها القائمة الآن قيدا ثقيلا على تطور بلادنا وتقدمها وفى أيدينا الآن أن نكسر هذا القيد بالموافقة على الاقتراح المقدم الآن للمجلس .

نائب الجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق

يقترح إلغاء القوانين المقيدة للحريات

فى البرلمان(١)

سيدى الرئيس ، أرجو أن أتقدم بالاقتراح التالى :

إنه من رأى هذا المجلس أن تلغى المواد الآتية من قانون عقوبات السودان وقانون التحقيق الجنائى وقانون الصحافة سنة ١٩٣٠ ولوائح الصحافة سنة ١٩٣١ وقانون الجمعيات غير المشروعة .

---

(١) وقائع — الجلسة الخامسة عشر — ١٩٥٦/١/٣١ . واتخذ المجلس القرار التالى :

إنه من رأى هذا المجلس أن تلغى المواد الآتية من قانون عقوبات السودان وقانون التحقيق الجنائى وقانون الصحافة سنة ١٩٣٠ ولوائح الصحافة سنة ١٩٣١ وقانون الجمعيات غير المشروعة .

١ — المادة ١٢٧ (أ) قانون عقوبات السودان

٢ — المادة ٤٣٧ (أ) قانون عقوبات السودان .

٣ — المادة ٩٢ (د) قانون التحقيق الجنائى .

٤ — المادة ٦ (ب) قانون الصحافة ١٩٣٠

٥ — المادة ٨ لوائح الصحافة ١٩٣١

٦ — قانون الجمعيات غير المشروعة سنة ١٩٢٤

(السيد حسن الطاهر زروق)

١ — المادة ١٢٧ (أ) قانون عقوبات السودان .

٢ — المادة ٤٣٧ (أ) قانون عقوبات السودان .

٣ — المادة ٩٢ (د) قانون التحقيق الجنائى

٤ — المادة ٦ (ب) قانون الصحافة ١٩٣٠

٥ — المادة ٨ لوائح الصحافة ١٩٣١

٦ — قانون الجمعيات غير المشروعة سنة ١٩٢٤

فى يوم الخميس ١٩ يناير الحالى أقر هذا المجلس بالإجماع إلغاء وتعديل بعض القوانين التى اعتبرها قيدا ثقيلا على الحريات وقد وجد ذلك القرار تأييدا إجماعيا من كل السودانيين وزادهم ثقة وتمسكا بالنظام البرلمانى الذى عن طريقه يمكنهم أن يحموا حرياتهم وبذلك يحمون استقلالهم وتطور بلادهم — واليوم نتقدم باقتراح لإلغاء طائفة أخرى من هذه القيود نفعل وسنظل نفعل لأن الاستعمار قد ترك لنا تركة مثقلة من القوانين الجائرة ، إن نفس الدواعى الوطنية التى دفعتنا لتأييـد الاقتراح السابق هى الدواعى التى تحتم علينا وتجعل من واجبنا أن نوافق على الاقتراح الذى تضمنته (أجندة) هذه الجلسة .

نبدأ بالمادة ١٢٧ (أ) من قانون عقوبات السودان فنقول إنها تعاقب بالسجن لمدة قد تمتد إلى سنة أو الغرامة أو الاثنين معا على أى فعل يأتيه المرء بنية الإخلال بالأمن العـــام أو أى عمـل يحتمـل أن يحـدث ذلك حـتى ولو لم يؤد ذلك إلى إخلال بالأمن فعلا ، وهذه المادة تتنافى مع القواعد القانونية العامة التى تقضى بالعقاب على الجريمة الكاملة أو الشروع فيها ولـكنها لا تعـاقب على التحضير للجريمة أو على مجرد نية ارتكابها وهى تعاقب حتى ولو لم يكن ذلك العمل فى ذاته أو بطبيعته معاقباً

عليه ، إن فى المادة (١٢٧) مايغنى عن هذه المادة فهى تعاقب على الإخلال الفعلى بالأمن العام ، ولحكمة غابت عن أذهاننا جعل المشرع العقوبة على نية الإخلال بالأمن سنة فى السجن بينما الإخلال الفعلى بالأمن فى مكان عام لايعاقب عليه بمقتضى المادة (١٢٧) إلا بالسجن لمدة لاتتجاوز شهرا .

والمادة ٤٣٧ (أ) تعاقب بالسجن لمدة عامين أو الغرامة أو بالسجن والغرامة لمجرد نشر تصريح بأى وسيلة أو قول يعتبره المشرع غير صحيح بغرض إشانة سمعة شخص أو فئة من الناس أو حكومة السودان أو حكومتى مصر وبريطانيا أو سلطة محلية. والمادة تفترض فى المتهم الإدانة وتلقى عليه عبء إثبات براءته، وهذا يتنافى تماما مع المبدأ القانونى العادل الذى يقول بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ،وقد جعلت المادة واسعة ومطاطة بالشكل الذى يمكن أن يمتد إلى أى مظهر من مظاهر حرية الرأى كما أن أى فعل يتصور وقوعه تحت هذه المادة، وهى بهذه الصورة يمكن أن تنطبق عليه جريمة القذف الواردة فى المادة (٤٣٦) والمعاقب عليها تحت المادة (٤٣٧) وفى بيان السيد وزير العدل أمام هذا المجلس قد قرر سيادته تعطيل هذه المادة فى المحاكم وقد وعد بتقديم مشروع قانون لإلغائها .

أما المادة ٩٢ (د) من قانون التحقيق الجنائى فهى أشنع اعتداء على حريات الناس وحقهم فى التنقل باختيارهم فى داخل بلادهم إذ إنها تبيح للسلطات نفى أى شخص من أى مكان فى السودان وتحديد إقامة تعسفية له فى مكان آخر وهى تتنكر لمبدأ مقرر دساتير العالم وهى حرية التنقل وحرية اختيار مكان السكن أو العمل وهذا الحق قد تضمنته وثيقة حقوق الإنسان فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة كمبدأ تلتزم به كل الدول الأعضاء ، ونحن كأمة تتأهب للانضمام لهيئة الأمم لايليق بنا أن نحتفظ بمادة تتعارض مع ميثاق تلك الهيئة . ولو نص الدستور المؤقت على

حق اختيـــار السكن والتنقـــل لكان أغنـــانا عن طلب إلغـــاء هذه المـــادة .

وليس مفهوما مطلقاً وجه الحكمة في أن يبعد شخص غير مرغوب فيه إلى جهة أخرى من السودان فإذا افترضنا أن وجوده خطر في مكان ما فهل سيكون أقل خطراً إذا انتقل إلى مكان آخر ؟ وإذا كان القانون ينطبق على كل السودانيين في أي جهة استقروا بها فيصبح تبعاً لذلك لا معنى أبداً لوجود هذه المادة . وحدث في العام الماضي أن ألغى السيد وزير الداخلية أمراً بنفي بعض المواطنين من كوستي لاقتناعه بعدم معقولية هذا الأمر . كما أن هذه المادة من المواد التي أشار إليها بيان السيد وزير العدل .

إننا جميعاً نقدر الدور الوطني الذي قامت به الصحافة السودانية في مقاومة الاستعمار البريطاني والتضحيات التي بذلتها ونقدر أيضا الدور الوطني الذي تقوم به في تمكين دعائم الاستقلال ومن حقها علينا ومن حقنا على أنفسنا أن نفك عنها القيود التي ما زالت ترسف فيها فالمادة ٦ (ب) من قانون الصحافة سنة ١٩٣٠ تعطى السلطة التنفيذية الحق في تعطيل أي صحيفة متى رأت ذلك وتجعلها تتصرف وتتحكم في تراخيص الصحف بدون ذكر أسباب . وهذا مبدأ خطر جداً فهذه المادة بصورتها الراهنة تقضى على حرية الصحافة وتعطى السلطة التنفيذية سلطة واسعة لا يحدها شيء في التعطيل الإداري إلا تقدير تلك السلطة وحدها وهذا التعطيل والمنع عقوبة غاشمة وحجر على الرأى ومحاربة في الرزق حتى ولو لم تكن هناك جريمة والأصل أنه لا توجد عقوبة إلا حيث تكون هناك جريمة . وقد تستخدم هذه المادة كسلاح ضد صحافة المعارضة وهذا خطر تتعرض له كل الأحزاب على السواء . ويذكر الناس الاستنكار الشامل الذي انتظم جميع البلاد حينما عطل الحاكم العام جريدة الصراحة

بهذه المادة لمدة ستة أشهر وكان ذلك تعبيراً كاملا عن استنكار الشعب السودانى ورفضه لوجود أمثال هذه المواد .

يجب إلغاء هذه المادة والاكتفاء بالمادة ٦ (أ) التى تضع حق التعطيل فى يد السلطةالقضائية وهى السلطة المحايدة التى تحقق وتتحرى وتعطى للمتهم فرصة الدفاع قبل أن تصدر حكمها .

والمادة ٨ من لوائح الصحافة لسنة ١٩٣١ فهى أيضاً من القوانين المعادية للحريات إذ تعاقب بالغرامة على عدم اعلان مصدر الخبر الصحفى لوزير الداخلية . ولا يمكن للصحافة أن تؤدى واجبها ما دامت هذهالقيود موجودةوهى قيود لا معنى لها إذ يكفى أن يقدم الصحفى للمحاكمة إن كان فيما نشر شىء يعاقب عليه القانون أما إن يعاقب على مجرد نشر الخبر حتى إذا لم يكن فى ذلك ما يقع تحت طائلة القانون فقط لأنه رفض أن يصرح بمصدر الخبر فهو أمر لا يتمشى مع المنطق أو روح التشريع ـــ لا يسعنى هنا إلا الإشادة بذلك التقليد الوطنى الذىسارت عليه الصحافة السودانية بامتناعها فى المحاكم عن ذكر مصادر أخبارها وتحملها بشجاعة مسئولية ما تنشر وبوصفى صحفيا تعرض لجور هذه المادة أرى أنه من واجبى العمل على إلغائها .

نأتى الآن إلى آخر مادة فى هذا الاقتراح وهى المادة ٤ الصادرة فى سنة ١٩٢٤ والمسماة بالجمعيات غير المشروعة وقبل أن أتحدث عن القانون المشار إليه أجـــدنى منجذباً بكل مشاعرى إلى الوقوف عند العام الذى سن فيه هذا القانون وهنا نضع يدنا على صفحة ناصعة من تاريخ هذا البلد حينما ثار عدد قليل من المثقفين عن الاستعمار البريطانى وعندما سدد رجال الجيش الأبطال السلاح الذى كان فى أيديهم إلى صدور المستعمرين ... نعم فى ذلك الوقت والوعى لم ينتشر والجماهير لم تشترك بعد فى الـكفاح الوطنى بذل هؤلاء الأبطال دماءهم وأرواحهم فى سبيل الحرية

والاستقلال لم يكن غريباً أن تكون ثورة سنة ١٩٢٤ جريمة في نظر المستعمرين ولم يكن غريباً أن يصفوا جمعية اللواء الأبيض بأنها جمعية غير مشروعة ولكن منطق الوطنيين يقول بأن أي عمل من شأنه أن يحرر البلاد إنما هو عمل مشروع وعمل مقدر مشكور ، وإنصافاً لهؤلاء الأبطال وتكريماً لذكراهم العطرة وتصحيحاً لتاريخنا الوطني يجب أن تزال هذه المادة بكل تعديلاتها التي طرأت عليها عندما أخذ النضال الوطني أشكالا جديدة ، والآن وفي عهد الاستقلال وعندما أصبح الشعب هو الذي يقيم الحكومات وهو الذي يسقطها بالوسائل الدستورية المشروعة يصبح وجود هذه المادة لا معنى له ولا ضرورة له ، كذلك بعد أن تغيرت الظروف تغيراً تاماً .

إن هذه المادة تتعارض تماما مع الدستور الذي نص في باب الحقوق الأساسية على الآتي : —

« لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون » .

وعبارة في حدود القانون لا تعني مطلقا المحافظة على قوانين أو نصوص معادية للحريات كقانون الجمعيات غير المشروعة المشار إليه بل إن مثل هذه العبارة تعني القانون الديمقراطي الذي ينظم ممارسة الحريات ولا يمكن أن نفسر عبارة « في حدود القانون » بأنها أي قانون مهما كان جائرا أو متعسفا ، والقانون المشار إليه يحرم جمعيات خاصة ويدينها سلفا قبل أن يثبت أنها تلجأ لنشر أفكارها أو تمارس نشاطها بطرق غير مشروعة أو تهدد الأمن . . . نعم إن الإدانة هنا تتم بمجرد وصف هذه الجمعيات بأوصاف خاصة حتى قبل أن تؤلف هذه الجمعيات وهذا يتعارض مع روح كل التشريعات الديمقراطية ، إذ إن عدم المشروعية

يفترض افتراضا وتخلع عليها هذه الصفة اعتسافا بغير أن يثبت ذلك عمليا ، هذا فى الوقت الذى توجد فيه قوانين سارية تطبق على أى نشاط يتخذ طابعا إجراميا .

لن يقبل العقل البشرى أن توصف أفكار أو نظريات سياسية أو اجتماعية بأنها فى ذاتها عمل إجرامى ، ولن يصدق ذلك إلا إذا تنكرنا للعقل البشرى وأهدرنا كل القيم الإنسانية ، ولذا تكون العقوبة هى فى الواقع على مجرد اعتناق مذاهب معينة وتحريم جمعيات تدعو إلى مبادئ معينة ولو كان الغرض منها سلميا بحتا ... يكون ذلك اعتداء واحتقاراً للفكر البشرى واعتقالا وحجراً على نشاط الناس السياسى والاجتماعى إذ إن الأفكار لا تحارب إلا بأفكار أصح منها ولم يكن الكبت والإرهاب فى يوم من الأيام ناجحاً فى القضاء على الآراء والنظريات لأن الأفكار التى تعمل لمصلحة الناس أقوى بكثير من كل بطش وإرهاب .

نحن نطالب بإلغاء هذا القانون لمخالفته للمبادئ الديمقراطية وللحقوق الأساسية وهناك فى قانون العقوبات وغيره من النصوص ما يحمى سلامة الدولة من أعمال العنف كالنصوص الخاصة بالتآمر الجنائى والاجتماعات غير المشروعة والجرائم ضد سلامة الدولة .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن هذا المجلس الموقر قد أقر بإجماع رائع إلغاء قانون قمع النشاط الهدام الذى كان يحرم الاتصال بمنظمات عالمية كمجلس السلام واتحاد النقابات العالمى واتحاد الشباب الديمقراطى واتحاد النساء الديمقراطى العالمى واتحاد الطلبة العالمى ، ولما كانت المادة ٤ لسنة ١٩٢٤ قد عدلت فى أيام الجمعية التشريعية وأضيفت إليها تعديلات تحرم أيضاً الاتصال بالهيئات السابقة وبهذا القرار الذى اتخذه المجلس بالإجماع فى العام الماضى يكون المجلس قد سبق أن أصدر حكما أيضا

ضد بقاء المادة ٤ وتعديلها الأخير لأن إلغاء قانون قمع النشاط الهدام يعني بالفعل إلغاء التعديل الأخير للمادة المشار إليها .

أتوجه للمجلس الموقر وإلى أعضائه من الجانبين أطلب منهم أن يوافقوا على الاقتراح المقدم ليؤكدوا مرة أخرى أنهم أمناء على الحريات العامة مدافعون عنها وفي هذه المرحلة ونحن نتوقع أن تقوم حكومة جديدة تستند على أعضاء هذا المجلس فليؤكدوا للشعب — أقطابها وأعضاؤها — أنها حكومة تضع الحريات في مقدمة أعمالها ولتكن فاتحة عهدها وأول كتابها .

بيان الجبهة المعادية للاستعمار
حول الحكومة الائتلافية (١)

اتفقت الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطنى الاتحادى على أن تقتسم فيما بينهـــا كراسى الحكم(٢) واتفقت على تكوين حكومة ائتلافية وذلك بعد أن عزلت الجبهة والعمال المزارعين .

---

(١) الصراحة العدد ٦٢٧ الجمعة ٢٧ يناير ١٩٥٦

(٢) أدت الوزارة الائتلافية أدناه اليمين الدستورية فى القصر الجمهورى مساء الخميس ٢٠ جماد الثانى ١٣٧٥ الموافق ٢ فبراير ١٩٥٦ :

الوزارة الائتلافية

إسماعيل الأزهرى	وطنى اتحادى	الرئاسة والداخلية
مبارك زروق	« «	الخارجية والعدل
عبد الله خليل	أمـــة	الدفاع والأشغال
إبراهيم أحمد	«	الماليـــة
على عبد الرحمن	وطنى اتحادى	المعارف
د . أمين السيد	« «	الصحة
ميرغنى حمزة	استقلال جمهورى	الزراعة والرى
إبراهيم المفتى	وطنى اتحادى	التجارة والصناعة
زيادة ارباب	أمـــة	الشئون الاجتماعية
محمد نور الدين	وطنى اتحادى	الحكومات المحلية
حماد توفيق	« «	المواصلات
بوث ديو	الأحرار الجنوبى	الثروة الحيوانية
بنجامين لوكى	« «	الثروة المعدنية
سانتينو دينق	« «	المخازن
استانسلاوس باى سامه	« «	النقل الميكانيكى
يوسف العجب	جمهورى اشتراكى	وزير دولة

ولقد جاء تكوين الحكومة الائتلافية خاليا من أى برنامج محدد فى السياسة الخارجية والداخلية لاستكمال وحماية استقلالنا الوطنى، وفى سبيل رخاء الشعب وخاصة العمال والمزارعين ومن أجل الديمقراطية فى بلادنا . وهذا يدل على أن الغاية من هذا الائتلاف هى اقتناص المكاسب الذاتيــة وتقسيم الأسلاب والمغانم بين هذه الأحزاب .

وهذه النتيجة كانت متوقعة منذ أن اتضح أمام هذه الأحزاب أن الجبهة لايمكن أن تقدم مسألة اشتراكهــا فى الحكم على إقرار برنامج عملى محدد يوحد الشعب السودانى .

على هذا فإنه ليس فى استطاعة الحكومة الائتلافية التى تم الاتفاق عليهــا أن تخلق وحدة قومية حقيقية لأن مثل هذه الوحدة لايمكن أن تتم بدون البرنامج العمالى المحدد وبدون الجبهة والعمال والمزارعين كمنفذين لهذا البرنامج فى داخل وزارة قومية . فهم القوة التى تستطيع أن تخلق وتبنى الوحدة القومية ومن هــذا يتبين أن المصالحة بين قادة الأحزاب عن طريق اقتسام كراسى الحكم بينها ليست سوى وحدة سطحية بين عدد من قادة الأحزاب .

إن إصرار الأحزاب على عدم تمثيل الجبهة كحزب سياسى يستند بصفة أساسية على العمال والمزارعين وبقية الكادحين وله تاريخ فى النضال يتصف بالصلابة ضد الاستعمار البريطانى ويرفع راية توحيد الشعب فى جرأة وثبــات ويحمى مكاسب الشعب السودانى — مثل هذا الإصرار على عدم تمثيل الجبهة، والإصرار على عدم تمثيل العمال والمزارعين يعنى التفريط فى حقوق الشعب وتعريض استقلالنا الوطنى وحياة البلاد الاقتصادية وحياتها النيابيــة للخطر .

إن الجبهة إذ تستنكر عدم تمثيلها وعدم تمثيل العمال والمزارعين ستناضل من أجل قيام الحكومة القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب والعمال والمزارعون وتوحد الأمة حول برنامج وطنى ديموقراطى يخدم مصالح الشعب السودانى فى الاستقلال الوطنى والرخاء والديمقراطية .

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

السكرتير العام

مذكرة الجبهة المعادية للاستعمار
للسيد رئيس الوزراء حول بعض
المسائل الداخلية والخارجية[1]

المحترم السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء .

تحية طيبة وبعد :

نبعث إليكم بهذه المذكرة التى تحوى رأينا فى المداولة التى تجرى فى مجلس الوزراء لرسم سياسة الحكومة فى المجال الدولى وفى مسألة مياه النيل ومستقبل الجنوب . ونطلب أن توضع هذه المذكرة موضع الاعتبار اللائق .

السياسة الخارجية .

إن انتزاع الشعب السودانى لاستقلاله الوطنى وسيادته الكاملة هو ضربة قوية وجهت لكيان الاستعمار العالمى المتداعى ومساهمة من جانب الشعب السودانى فى كفاح الشعوب لتحطيم الاستعمار الإنجليزى والأميركى والفرنسى .

ومن المعلوم أن وجود هذا الاستعمار هو الخطر الوحيد الذى يهدد أمن وسلام العالم ولايزال المستعمرون يسعون اليوم بكل السبل لزج البشرية فى طريق عالمى جديد .

لهذا وقعت على عاتق جمهوريتنا الوليدة مهام كبرى فى تدعيم السلام العالمى ومنع

---

(١) الصراحة العدد رقم ٦٣٦
الموافق ١٧ / فبراير / ١٩٥٦ .

المستعمرين من القيام بمغامرة حربية عالمية . إن جمهوريتنا تستمد من تعزيز السلام العالمي المنعة والقوة وتستمد منه تأمين استقلالها وسيادتها وتعزيز أواصر الصداقة والمحبة مع جميع شعوب العالم .

وفى رأينا أن العمود الفقرى للسياسة الخارجية يجب أن يكون انتهاج سياسة خارجية فى سبيل السلم .

وهذا يتطلب منا أن نتخذ مواقف إيجابية لمنع نشوب حرب عالمية جديدة .

أولا : مناهضة الأحلاف العسكرية والعدوانية والمواثيق الاستعمارية والالتزام بجميع قرارات مؤتمر باندونق .

ثانيا : اليقظة التامة فى الجامعة العربية ضد أى محاولة لفرض الأحلاف العسكرية الاستعمارية مع الشعوب العربية وإدانة حلف بغداد — انقره — كراتشى .

ثالثا : تأييد النضال الوطنى فى أفريقيا للقضاء على الاستعمار البريطانى والأميركى والفرنسى ومساعدة شعوب أفريقيا فى كفاحها لنيل حريتها واستقلالها الوطنى .

رابعا : بناء علاقات تجارية مع بلدان المعسكر الاشتراكى لتبديل محصولاتنا الزراعية بمصانع لخلق صناعة محلية مزدهرة . وهـذا يتطلب التحول عن تسويق محصولاتنا الزراعية وأساسا القطن فى الأسواق البريطانية .

خامسا : قبول رأس المال الأجنبى الخاص بدون التزامات سياسية على أن يتجه نحو الصناعة الخفيفة وأن تؤول ملـكيته للجمهورية بعد فترة معقولة .

سادسا : بناء علاقات ثقافية مع كل بلدان العالم .

مشكلة مياه النيل .

إن هذه المشـكلة ما كان لها أن تقوم لولا السياسة الاستعمارية البريطانية التى

كانت تسيطر على مصر والسودان ، فقد صور الشعب المصرى على أنه يريد أن يتغول على مصالح السودانيين وأنه يريد أن يأخذ نصيب الأسد من مياه نهر النيل . مما يؤكد هذه الحقيقة أنه بعد أن نلنا استقلالنا الوطنى أذاعت الصحف البريطانية بأن (السودان لن يقبل قيام السد العالى قبل أن يتفق على حصته من مياه نهر النيل مع جمال عبد الناصر) وهذا يدل على تدخل صارخ فى شئون الشعبين المصرى والسودانى ويؤكد أن المستعمرين البريطانيين كانوا يريدون من خلق مشكلة مياه النيل وسيلة لإثارة التوتر بين الشعبين والضغط على الشعب المصرى وتحويل السودان إلى إسرائيل أخرى .

وفى رأينا أن علاقات الكفاح المشترك مع الشعب المصرى ضد الاستعمار تتطلب منا أن ننظر لمسألة مياه النيل بروح ودية وأن نتفق مع الحكومة المصرية بما يكفل مصالح الشعبين المصرى والسودانى فى استقلال مياه نهر النيل .

وإننا نستنكر أى تدخل استعمارى أجنبى لتعكير صفو العلاقات بين الشعبين المصرى والسودانى ونطالب باستئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية للوصول إلى حل ودى .

مستقبل الجنوب .

وهذه أيضاً مشكلة تسبب فى تعقيدها الإستعمار البريطانى بإثارة التفرقة القومية داخل البلاد وتصوير الشماليين على أنهم سبب الكوارث للجنوب وأنهم ينوون السيطرة عليه .

إننا نرى أن نؤكد حق الجنوبيين فى تكييف أوضاعهم الداخلية وحكمهم الداخلى وفق إرادتهم ودون ضغط أو إكراه . إن هذا هو الطريق الذى يؤدى إلى توحيد الشمال والجنوب ونرى أن تتخذ الإجراءات العادلة لتطوير الجنوب نحو

الحكم المحلى فى نطاق السودان الموحد ، ونعترض على الأسلوب الذى يتخذه حزب الأحرار بوضع مسألة الجنوب موضع المساومة للوصول إلى مكاسب ذاتية ، ونرى أن الحل لهذه المسألة يتم بالاتفاق بين جميع الأحزاب وهيئات العمال والمزارعين فى مؤتمر عام .

وفى نفس الوقت نرى أن الحركات المتفرقة التى ظهرت أخيراً فى الجنوب والتى توحى بالإيعاز الاستعمارى خطر على وحدة البلاد ، ولهذا نطالب بقفل الحدود بين السودان ويوغندا وكينيا والكنغو البلجيكى وأن توضع رقابة شديدة عليها . ونرى أيضاً أن يبعد جميع القسس الأجانب فورا وأن يحول تعليم الدين المسيحى للجنوبيين وحدهم .

هذه ياسيدى الرئيس هى آراؤنا فى المسائل التى تجرى حولها المداولة ونطلب من سيادتكم وضعها أمام المجلس ونرى أن تنفيذها يحقق ما يصبو إليه الشعب فى سلام دائم وعلاقات وديه مع الشعب المصرى ووحدة أبدية قوية بين الشمال والجنوب فى ظل السودان الموحد المستقل .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

السكرتير العام

الجبهة المعادية للاستعمار

راى الجبهة المعادية للاستعمار

حول الديمقراطية وتقرير الاستقلال الوطنى[1]

إن تعزيز الاستقلال الوطنى يتطلب ضمان حد أقصى من الديمقراطية وإن الخطوة الأولى لهذا الضمان هى شطب جميع القوانين المقيدة للحريات ، وقد استحسن الشعب مسلك مجلس النواب بالإجماع على شطب بعض القوانين المعادية للديمقراطية وأكد المجلس بإجازته الإجماعية للاقتراحات الخاصة بإلغاء هذه القوانين أنه يتجاوب مع رغبة الشعب السودانى فى توفير الحد الأقصى من الديمقراطية ، وأصبحت قرارات مجلس النواب وهو السلطة التشريعية فى البلاد ملزمة للحكومة ونافذة المفعول بتأييد الشعب .

ولكنه فى المناقشات التى جرت مؤخرا فى مجلس النواب والتى أوضحنا فيها رأينا بمعارضة تأجيل المجلس حتى تؤكد الحكومة صدقها فى النزول على رغبة المجلس والشعب وعدم استخدام هذه القوانين ، أعلن وزير العدل نيابة عن الحكومة أن إجازة مجلس النواب للاقتراحات بشطب القوانين المعادية للديمقراطية ليست ملزمة للحكومة وأنها مجرد توصيات .

إن تصريح وزير العدل قصد تحدى السلطة التشريعية والإصرار على تطبيق القوانين

---

(١) الأيام العدد ٢٢١
التاريخ الاثنين ١٩٥٦/٢/٢٠ .

التى ألغاها المجلس — نحن نستنكر هذا التنكر الصارخ لقضية الحريات العامة ونرى التلاعب بقرارات مجلس النواب التى أيدها الشعوب ضد قوانين الاستعمار هو لعب بالنار وتبخيس لكفاح الشعب الطويل ضد هذه القوانين .

إننا ندعو هيئة الدفاع عن الحريات والمفكرين والمثقفين ومنظمات العمال والمزارعين والطلبة وكل سودانى مخلص للتضامن والكفاح لتنفيذ قرارات مجلس النواب بشطب قوانين الاستعمار ، وفى هذا وحدة الضمان لممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية التى يحتاج إليها فى كفاحه لتعزيز الاستقلال الوطنى وحماية هذا الاستقلال .

عبدالرحمن عبدالرحيم الوسيلة
السكرتير العام للجبهة المعادية للاستعمار

الجبهة المعادية للاستعمار

تستنكر

إغتيال مزارعى النيل الأبيض[1]

السيد رئيس مجلس الوزراء — الخرطوم

احتفاظكم بالنظام الإدارى البريطانى فى القرى أدى إلى قتل المزارعين الجياع بالرصاص دفاعا عن كبار ملاك الأرض[2] عطلتم البرلمان وتتنكرمتم

---

(١) الميدان العدد ١٤٣
بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣

(٢) فى ١٩٥٦/٣/٢١ اعتقلت السلطات ٢٨١ من مزارعى مشروع جودة الزراعى ووضعوا فى إحدى حجرات مبانى الجيش فى توسى فاستشهد منهم ١٩٠ مزارعا بالاختناق . وتحت ضغط الرأى العام اعتقل ١٣ من رجال البوليس بكوستى وأوقفوا عن العمل لتقديمهم للمحاكمة . وسير العمال والمحامون والمزارعون فى العاصمة والأقاليم مظاهرات احتجاج وأضربت الصحف عن الصدور وأعلن العمال الحداد على شهداء المزارعين . وفى كوستى اعتقل حسن الطاهر زروق نائب الجبهة المعادية للاستعمار وعبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة سكرتيرها العام وأحمد سليمان المحامى وعضو اللجنة التنفيذية للجبهة وثلاثة عشر آخرون . وصدرت أحكام بالسجن ضد قادة مظاهرة المزارعين بود مدنى ومن بينهم الشيخ الأمين محمد الأمين رئيس الاتحاد ويوسف أحمد المصطفى سكرتير الاتحاد وحسان =

للحريات الديمقراطية واعتمدتم على القوة المسلحة لمواجهة مطالب الشعب .

نستنكر بشدة إغتيال المزارعين ونطالب بإجابة مطالبهم العادلة .

عبدالرحمن عبدالرحيم الوسيلة
السكرتير العام

= محمد الأمين رئيس فرع الجبهة بمدني وحسن الطاهر زروق وعبد الرحمن الوسيلة .

بيان من اتحاد مزارعى الجزيرة[1]

إلى جماهير المزارعين والرأى العام السودانى :

نحييكم تحية النضال من أجل حياة سعيدة .

بعد أن ظهرت حوادث جوده بمركز كوستى المؤسفة التى اهتز لها كل ضمير حى يعرف حقوق الإنسان واستنكرتها جميع طبقات الشعب فقامت المظاهرات فى جميع أنحاء السودان واشترك فيها المحامون والصحفيون والمدرسون والطلبة والعمال والمزارعون ماكان من اتحادكم إلا أن بدأ معبرا عن شعوره ومستنكرا هذه المأساة الوحشية التى لم يشهدها العالم إلا فى عهد الفاشية الهتلرية . وعند خروج الموكب الذى جمع الأحزاب والهيئات فى مدنى خرج رجال اتحادكم معبرين عن سخطهم فما كان من رجال البوليس إلا أن تصدوا لهم وقبضوا عليهم مع قادة الأحزاب بما فيهم قادة اتحاد النيل الأزرق ، وفى اليوم الثانى تم الحكم على الشيخ الأمين محمد الأمين رئيس الاتحاد وأخوانه أعضاء اللجنة التنفيذية يوسف أحمد مصطفى وجاره أحمد ساوى وعبد الرحمن الماحى على بستة أشهر، كما حكم أيضاً على رؤساء الهيئات والأحزاب وبعض المواطنين بأحكام متفاوتة .

أيها الزملاء :

إن أخوانى مزارعى المشاريع الخصوصية والحكومية فى النيل الأزرق وخاصة مزارعى جوده الذين ضربوا بالرصاص وماتوا بالاختناق نتيجة لإهمال المسئولين

---

(١) الصراحة العدد ٦٤٧
الموافق ١٣ / مارس / ١٩٥٦

وتصرفاتهم السيئة سبق أن شاركونا فى مؤتمراتنا وموا كبنا المشهورة فى مدنى والخرطوم والتى هددنا فيها مدير الخرطوم الاستعمارى بضرب النار حال وصولنا . هل نقف مكتوفى الأيدى عن رجال شاركونا وعرضوا صدورهم للرصاص معنا ولهم مالنا من مطالب ؟ يجب أن نقف جميعا ضد هذا الكبت والإرهاب ونطالب بحرارة بإجابة مطالبنا وكفالة حريتنا كما نطالب أيضاً بتحقيق عادل يقضى على كل من أمر بضرب المزارعين بالرصاص وخنقهم فى ذلك المنبر المشئوم ومنعهم الماء والهواء .

أيها المزارعون :

أرسل اتحادكم عريضة إلى الحكومة يطالبها بتحقيق المطالب وقد جاء فى رد وزير المالية فى إحدى جلسات مجلس الشيوخ بأن قانون مشروع الجزيرة غامض ويجب تعديله ، وعليه نرجوا أن تشددوا من نضالكم وتوحيد صفوفكم حتى يجىء التعديل مكملا لمطالبنا كالمشاركة فى الإنتاج ؛ وهى رفع نصيب المزارعين من أربعين إلى خمسين فى المائة مع تقليل الالتزامات إلى خمسين فى المائة أو ضمها جميعـــا إلى الحساب المشترك ، والاشتراك ، فى الإدارة . وهذه المطالب قد اعترف بعدالتها الرأى العام السودانى وبحثتها لجنة حكومية واقتنعت بعدالتها .

أيها الزملاء :

إن اتحادكم ما زال يعانى أزمة مالية وما زالت إدارة المشروع تتمسك برفضها إعطاء الميزانية لأسباب واهية ، والآن عليكم تسديد الاشتراكات وجمع التبرعات وإرسالها إلى دار الاتحاد على جناح السرعة حتى نتمكن من الاتصال بكم وبجهات الاختصاص لإجابة المطالب .

أيها المزارعون :

إننا نناشدكم بحق اتحادكم الذى بنيتموه بأيديكم رغم أنوف المستعمرين بأن اشاعات المخربين أعداء قضية المزارعين لا تجعلوا لقولهم وزنا .

ونطالبكم بإرسال البرقيات والعرائض تطالبون فيها بإطلاق سراح المسجونين من جميع الهيئات والأحزاب التى وقفت تؤيد مطالبكم وتستنكر المذبحة المشئومة كما نهيب بكم أن تتصلوا بأعضاء اللجنة التنفيذية وتطالبوهم بحضور اجتماع اللجنة المقرر فى يوم السبت ١٧ مارس فى مدنى فى دار الاتحاد وذلك لاتخاذ خطوات حاسمة نحو الموقف العام للاتحاد .

وبعد توقيع الحكم تقدمت هيئة الدفاع عن الحريات باستئناف لقاضى المديرية وعليه خفضت الأحكام على النحو التالى :— الأمين محمد الأمين ويوسف أحمد المصطفى وعبد الرحمن الماحى من سته شهور إلى أربعة شهور ، كما أطلق سراح جباره أحمد ساوى وقد أرسلت هيئة الدفاع باستئناف إلى رئيس القضاء وأملنا أن تكسر جميع هذه الأحكام .

عاش اتحاد المزارعين .

عاش المزارعون العمال متحدين .

عاشت ذكرى شهداء مزارعى جوده .

تسقط القوانين الجائرة .

نطالب برفع الحظر عن مديرية النيل الأزرق .

جابر عثمان

رئيس اتحاد مزارعى

الجزيرة بالإنابة

بيان من اتحاد المزارعين

وحدة فى نتيجة الانتخابات

أيها المواطنون :

نحييكم باسم مزارعى الجزيرة ونحى فيكم العطف والتأييد الذى لقيناه منكم مما سهل علينا نضالنا فى سبيل العيش جزاء مجهودنا فى أرض أبائنا وجدودنا؛ ونشكركم على اهتمامكم بقضيتنا واطلاعكم على بياناتنا وسماعكم لرأينا .

أيها المواطنون : لقد كنا وما زلنا فى كل خطوة نخطوها نعتمد على العطف والتأييدالحار الذىعدنا به الشعب ولم يخيب الشعبالسودانى أملنا.لقد كنا نمد أيدينا إليكم لأننا نعتبر قضية مزارعى الجزيرة قضية الشعب . لقد كنا نشكركم . أيها المواطنون ، فى مشاكلنا عن طريق البيانات والمؤتمرات الشعبية والاتصالات الفردية لأننا نحس بأن مشروع الجزيرة هو العمود الفقرى لحياة الشعب السودانى فى الظروف الحاضرة .

أيها المواطنون : لقد استغلنا الاستعمار الجشع عشرات السنين لأننا كنا نفقد الوحدة المتينة بين صفوف شعبنا ولكن تحرك العمال وتحرك المزارعين أغلبيةالشعب السودانى ولجؤهم إلى النضال الجماعى من أجل كسب لقمة العيش والحياة الحرة الكريمة فى بلاد مستقلة عن النفوذ الاستعمارى،أقول إن تحرك هذه الجموع فى نضال جماعى موحد يعتبر إيذانا لبذوغ فجر جديد فى حياة الشعب السودانى وبدايةطريق للنصر النهائى من قبضة المستعمرين إلى سعادة ورخاء .

أيها المواطنون : لقد رزحنا فترة طويلة من الزمن نعانى من الجوع والفقر رغم أننا نملك تربة غنية خصبة . وقد كان استغلالنا بواسطة الاستعماريين وما إن لاح فى الأفق فجر حكم وطنى حتى استبشرنا به وعقدنا الآمال على نيل حقوقنا كاملة غير منقوصة وقد تقدمنا بمطالبنا للمسئولين وتلت ذلك أولى المماطلات من جانب حكمنا الوطنى فلم نحصل على مطلب واحد من مطالبنا ولاقينا تعنتا من محافظ المشروع يؤيده مدير مديرية النيل الأزرق الوطنى بمواقفه العدائية ضد اتحادنا ، ودخلت الحكومة الوطنية فى معركة سافرة ضدنا استغلت مؤيديها من الذين لايفهمون أن مصلحة المزارعين هى مصلحة الشعب السودانى واستغلت إذاعتها وصحفها واستغلت بوليسها ولكننا تمكنا من هزم هذه القوة جمعاء لأننا كنا متسلحين بإيماننا بحقنا فى أن نعيش عيشا كريما ، وهنا اضطرت الحكومة لأن تتنازل وتعلن هزيمتها أو رجوعها إلى الحق إذا أردنا أن نكون متفائلين وأعلن وزير ماليتها السابق حماد توفيق كتابياً وشفوياً بأنهم كانت سياستهم السابقة خاطئة إزاء المزارعين وأنهم مستعدون للتفاوض معنا وإعطائنا ٥٠٪ من المطالب وهذا مما زادنا تمسكا بمطالبنا ولكننا أردنا أن لانترك منفذا لدعاية التضليل والتهريج وطالبنا الحكومة بإجابة مطالبنا وردحقوقنا ولكنها ابتسمت ابتسامة صفراء وبدأت تماطل ولم نفهم من ذلك إلا أنها أرادت أن تكسب عامل الزمن لتجمع قواها وتهجم علينا مرة أخرى وتضرب بمطالبنا عرض الحائط، وفى هذه الأيام استغلت الحكومة محاربتها لنا بشتى الطرق باعتقالات بعض قادة الاتحاد وزجت بهم فى السجون لاستنكارهم حوادث كوستى — جوده — المؤسفة التى استنكرتها جميع طبقات الشعب وأعلنت إجراء الانتخابات دون استشارة الاتحاد مع علمها أنه لايسندها فى ذلك دستور اتحاد المزارعين الذى وضعته هذه الحكومة وذلك يخالف المادة الخامسة الفقرة الثانية التى تقول (يعقد المؤتمر اجتماعه السنوى العادى فى شهر يوليو فى كل سنة فى اليوم والمكان اللذين تحددهما اللجنة التنفيذية) ولم يحصل أن أخطر المسئولون الاتحاد ليجمع

اللجنة والمؤتمر بإعلانها هذا واستغلت سجن بعض قادة الاتحاد وغرضها من ذلك تنصيب قيادة مرتشية خائنة تعمل إلى جانب خططهم الإجرامية التي تهدف إلى عدم إجابة مطالب المزارعين الرئيسية وهي التي قام من أجلها الاتحاد وهي كالآتي :

١ ـ الشراكة في الإنتاج بنسبة ٥٠٪ مع تقليل الالتزامات ، وبعبارة أوضح ضمها إلى الحساب المشترك وإشراك المزارعين في مجلس الإدارة . ٢ ـ زراعة محاصيل أخرى. ٣ـ توفير المال الكافي لتوسيع المشروع. ٤ ـ تغيير قانون الجزيرة سنة ١٩٥٠ . ٥ ـ تعديل دستور الاتحاد حسب قرارات المؤتمر الثاني . وهذه هي المطالب التي ترفع مستوانا المعيشي وتكفل لنا الصحة والتعليم لأبنائنا .

إن اتحادنا الذي قام منذ البداية ضد رغبة المستعمرين ومأجوريهم يعمل لمصلحة المزارعين مهما صعب الخطر وحيكت المؤامرات والدسائس ، وعليكم أنتم يامزارعي الجزيرة أن تضعوا كل هذه الظروف نصب أعينكم وأن تضعوا من التدابير ما هو كفيل برد كيد الأعداء إلى نحورهم،ولن يكون ذلك إلا بيقظتكم وتحضيركم الواسع عن طريق الاجتماعات العامة المتعددة في قراكم واتصالكم باتحادكم وقراءة نشراته وبياناته ومناقشة مطالبكم وشئون اتحادكم المالية . أيها الزملاء : كونوا حذرين متيقظين واكشفوا جميع خطط الأعداء المتآمرين ولنعمل تحت راية الوحدة المتينة والنضال المستميت من أجل حياة أفضل لنا ولشعبنا الحبيب ،عشتم وعاش اتحادكم .

جابر عثمان محمد علي

رئيس الاتحاد بالنيابة

٢٠ / ٣ / ١٩٥٦

مذكرة اتحاد العمال
للسيد رئيس الوزراء حول قرار
الحكومة بإصدار قانون عمالى جديد
ومطالب العمال[1]

السيد / رئيس مجلس الوزارء — المحترم

تحيـــة طيبــــة :ـــ

نرفع لسيادتكم هذه العريضة المتضمنة لوجهة نظرنا حول موقف حكومتكم حيال مطالب العمال وسلوكها تجاه تنظيماتهم النقابية ولزيادة التأكيد على اقتناعنا بما تحوى نرفعها إلى سيادتكم بواسطة موكب من جميع النقابات وأعضاء مجالس إدارات النقابات .

إن هذه المذكرة المرفوعة إلى سيادتكم تشمل القرارات التى أجمعت عليها مجالس الإدارات بعد اطلاعها على قرار مجلس الوزراء القاضى بوضع قانون جديد لقيام اتحادات للعمال وكذلك الجزء الخاص بالمطالب فى اجتماعها المنعقد فى يوم ٢١ مارس ١٩٥٦ . إن مجالس الإدارات بعد البحث الوافى المدروس ترفض قرار مجلس الوزراء رفضا باتا ونهائيا لا رجعة فيه وذلك للأسباب الآتية :ـــ

أولا ـ لقد رفعنا لسيادتكم مذكرة بتاريخ ١٥ مارس عبرنا لكم فيها عن وجهة نظرنا حول شرعية الاتحاد . شرعيته من حيث إنه حقيقة ماثلة أمام العيان منذ ستة سنوات خلت . شرعيته من حيث إنه يستمد وجوده من وجود النقابات الشرعية

---

(١) الصراحة العدد ٦٥٢

الموافق ٢٥ / مارس/١٩٥٦

المسجلة المتحدة مع بعضها كما نصت القوانين،شرعيتة من حيث إن العمال قوموه بأيديهم كجهاز تتجمع فيه قوتهم لتحقيق مطالبهم . هكذا أوضحت إليكم مذكرتنا السالفة وفوق ذلك بينا لكم بوضوح أن القضية الأساسية هى المطالب ولا شيء سواها وقلنا إن هذه المعارك التى تحاول الحكومة جرنا إليها هى فى غير ميداننا ولن تفيد البلاد منها شيئا،وحذرناكم من العاقبة وكنا صادقين فى ذلك ولكنكم رفضتم أن تسلكوا معنا طريق السلام وأبيتم إلا أن تبيحوا لأنفسكم التدخل فى تنظيماتنا لتبنوها كما تريدون لا كما نريد نحن ورفضتم أن تتجهوا نحو واجبكم فى مواجهة قضايا العمال وتوفير العيش لهم وهذا هو الواجب الذى يقع على عاتقكم القيام به ولا مفر منه مادمت بين أيديكم مقاليد الحكم .

ثانياً – يجب أن يكون معروفا أن التنظيم بجميع أشكاله فى كل العالم ليس هو من صنع الإداريين أو الفنيين إنما هو وليد تجارب العمال وحدهم ونتاج خبرتهم التى كسبوها خلال السنين الطويلة فى معاركهم من أجل تحسين أحوالهم،لهذا فهم وحدهم أصحاب الحق فى بناء الأشكال النقابية كما يريدون ووفق ما تقتضيه مصالحهم ولهم أن يختاروا ما يلائمهم لذلك . لهذا فنحن نرى أن تدخلكم فى تحديد النظام النقابى لا يجد ما يبرره إلا حالة واحدة هى أن يكون مسعاكم مسخ التنظيم النقابى ووضع لافتات تكتبون عليها ما يحلو لكم من ألفاظ،ونحن من جانبنا نرفض هذا التدخل وندينه باعتباره تنكراً سافرا للحقوق والحريات النقابية المكتسبة،وهناك حقيقة لا بأس من تكرارها إن هذا التنظيم النقابى الذى تحاولون الاعتداء عليه فى كل مرة لم يحصل العمال عليه منحة ولم يوهب لهم إنما هو ثمرة نضال مرعنيف وتضحيات غالية بتضاها انتزع العمال هذا الحق انتزاعا من أيدى المستعمرين الطغاة لذلك يجب أن لا يغيب عن بالكم أن العمال سيدافعون عنه حتى الموت .

ثالثاً – إن الدعوة التى وجهت إلى النقابات الحكومية من قبل مجلس الوزراء

هذه النقابات التى دخلت جميعها فى مفاوضات طويلة وعقيمة ومع ممثلى مصالحكم الحكومية ولم تخرج خلال عامين كاملين ولا بالاستجابة إلى مطلب واحد قد أدركت ما تهدفون إليه من وراء هذه الدعوات الفردية أنها ليست إلا محاولة يائسة لفركشة التنظيم النقابى ونية مبيتة لاستمراركم للتنكر لمطالب العمال العادلة ، وفوق ذلك هى تخل واضح عن مسئولياتكم كسلطة مسئولة عن كفالة حقوق الناس ورعاية مصالحهم .

لو كان حقا هدفكم تحقيق المطالب فبين يديكم مذكرتنا التى رفعناها معززة بمثل هذا الموكب الذى نقوم به اليوم والذى يعبر عن إجماعنا وربط مصيرنا ببعض . هذه المذكرة التى رفعناها لكم بتاريخ ٢٩/١/٥٦ نمرة — أ — ن — ع — أ والتى حددنا فيها أسماء مندوبينا المفوضين بإجراء المفاوضات حول المطالب معكم وفى النهاية نؤكد لكم أننا عازمون على الاستمرار فى النضال وبكل أشكاله حتى تتحقق هذه المطالب التى تشكل ضرورة لازمة لبقائنا على قيد الحياة ولن يثنينا عنها تهديد ولا وعيد ولن تنجح أى محاولة كانت ولا مفر من تحقيق المطالب .

لهذا نحن نطلب من الحكومة تحديد موعد عاجل لإجراء التفاوض حول المطالب مع الممثلين الذين بين أيديكم كشف بأسمائهم من قبل . هذا هو مطلبنا العادل العاجل . أما دون ذلك فلا يجدى ومرفوض من جانبنا ونأمل أن تتداركوا الموقف قبل أن يستفحل ، وفى مقدوركم إعادة النظر فى قراراتكم السابقة وسلوك الطريق السليم المؤدى إلى تحقيق مطالبنا إن أردتم لذلك . أما قصة كيفية التكوين النقابى فإننا مرة أخرى نؤكد لكم أن هذا من اختصاص العمال وحدهم ولن نسمح لأى قوة أن تفرض علينا غير ما نريد، وإننا سنقاوم أى تدخل مهما كان بقوة وحزم وسوف

نواجه ذلك وحدة قوية متماسكة لا يفنيها أى بطش أو اضطهاد ولنا من التجارب ما هو كفيل برد كل معتد أثيم(١) .

وتفضلوا بقبول فائق تحياتنا .

المخلص

حمزه الجاك

رئيس اتحاد النقابات

بالنيابة

---

(١) قرر مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٦ إصدار قانون عمالى جديد يجيز تنظيم اتحادات متعددة للعمال .

بيـان من الحزب الشيوعي[1]

أين يقودنا الصراع بين السياسة والقداسة ؟

أيها السادة :

أن الحالة المؤسفة التي وصلت إليها البلاد الآن من جراء الانقسام الراهن بين القوى الوطنية تدعونا إلى مخاطبتكم بضمير مخلص مؤملين أن تجد مخاطبتنا لكم تجاوبا وتفهما واستعدادا طيبا يساعد على خلق الظروف الملائمة لتخفيف حدة التوتر القائمة الآن وإيجاد نقاط اتفاق مشترك تدفع بعوامل الانقسام إلى الخلف مما يساعد بدوره على بناء وحدة وطنية تحمي الوطن وتعزز استقلاله، إننا ننظر بعين القلق إلى المصير المظلم الذي يمكن أن تصل إليه بلادنا العزيزة إذا ماقدر لحالة الانقسام الراهنة أن تستمر وإذا ماقدر لهذا الصراع غير المبدئي أن يسيطر على الحيـاة السياسية حيث تنتشر البلبلة ويعم الارتباك وتسود الفتنة وتنصرف الأنظار عن المشاكل الرئيسية التي تواجه قطراً ناشئاً نال استقلاله السياسي حديثا ولم يمر عليه طويل وقت . إننا لاننسى أن بلادنا المستقلة سياسيا تحيط بها المؤامرات الاستعمارية من كل جانب نتيجة لموقعها

---

(١) الصراحة (تلقينا البيان أعلاه بالبريد ننشره لما يحويه من أفـكار سياسية سليمة نحبذ أن تتبناها الأحزاب) .

الصراحة العدد ٦٧٦ الموافق ١٥ يونيو / ١٩٥٦ .

وكان بعض قادة الحزب الوطني الاتحادي قد رفعوا شعاراً : هزيمة القداسة على أعقاب السياسة .

الجغرافى فى قلب أفريقيا ولا يغرب عن البال أيضا أن صلاتها الوثيقة بالشرقين العربى والأوسط تعرضها إلى ذات المؤامرات الاستعمارية التى تتعرض لها بلدان هذه الرقعة من العالم ولكن فى الحق هل ترك لنا هذا الانقسام وما يتبعه من مشاحنات وحزازات بين الأصدقاء والإخوان دع عنك الوطنيين أى فرصة للتفكير فيما يحيط بنا؟ يمكننا أن نسأل كما يمكن لأى وطنى مخلص أن يسأل: إلى أين يقودنا الصراع الناشب بين القداسة والسياسة إلى أين يقودنا تقسيم الشعب إلى قسمين طائفى وغير طائفى؟ ألا يصح القول بوجود نقاط اتفاق بين أتباع القداسة وأتباع السياسة؟ ألا يصح القول بوجود نقاط اتفاق بين الطائفتين وغير الطائفتين؟ فإذا صح كل ذلك وهو فى رأينا صحيح لماذا يحل الخلاف محل الاتفاق؟ لماذا نختلف من أجل أنفسنا بدلا من أن نتفق من أجل بلادنا؟ لننظر إلى جاراتنا من البلاد العربية وإلى أشقائنا من شعوب نفس البلدان، إنها بلدان وشعوب بينها طوائف وأديان ومذاهب توجد بينها قداسة كما توجد بينها سياسة ولكن هل شغل القوم هناك أنفسهم بتأجيج الخلافات بين طوائفهم ومذاهبهم ومعتقداتهم ومقدساتهم؟ إن شيئا من ذلك لا يحدث إذ الصحيح أنهم على اختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم وطوائفهم وأحزابهم مشغولون بقضية واحدة نبعت ومازالت تنبع عنها جميع نقاط الاتفاق بينهم ألا وهى قضية تعزيز استقلالهم الوطنى وها نحن أولاء نرى أنه فى الفترة التى انشغلنا فيها بخلافاتنا الداخلية وانقساماتنا المحلية استطاعت هذه البلدان بفضل وحدة شعوبها أن تخطو خطوات واسعة فى سبيل بناء كيانها الداخلى وتجديد حياتها الاقتصادية والثقافية وفى بناء مركزها الدولى المرموق بين كافة الأمم، إننا نضع أمامكم خبرة هذه الشعوب دون اللجوء إلى تفصيل أشياء أنتم تعرفونها ذلك لأننا مواجهون بنفس القضية التى تواجه شعوب هذه البلدان. إن القضية التى يمكن أن تنبع عنها جميع نقاط الاتفاق بيننا على اختلاف أحزابنا وطوائفنا هى قضية تعزيز استقلالنا الوطنى. معلوم أن جميع الأحزاب والهيئات والطوائف

تختلف على وسائل كثيرة فيما بينها وحتى المسائل التى تتفق عليها توجد خلافات حولها فرعية على هذا النحو أو ذاك كما هو مسجل فى برامج كل الأحزاب ولكن هل يوجد من يمكنه الادعاء بأن هناك خلافا حول المسائل الأساسية التى تحيط بقضية تعزيز الاستقلال السياسى الذى ننشده ؟ هل يوجد من له مصلحة فى زعزعة الاستقلال وتعريضه لخطر المطامع الاستعمارية ؟ قد يوجد من له مصلحة فى ارتكاب مثل هذه الحماقة ولكن هل من سبيل لعزله وفضحه عن غير طريق الوحدة الشعبية حول مبدأ تعزيز الاستقلال ؟ فيما نرى ليس هناك من طريق آخر، والآن إذ ندعوكم إلى مواقع هذه لوحدة نؤكد لكم فى ذات الوقت أنه ليست لنا رغبة من وراء دعوتنا هذه للقضاء أو الحد من المنافسة المشروعة بين الأحزاب والهيئات فى معركة كسب الأغلبية لهذه القضية أو تلك فى هذا المجـال أو ذاك وهو عمل مشروع نمارسه نحن أنفسنا طالما كانت هذه أسس الديمقراطية وظروف الحياة فى بلادنا، ولكن ماندعو له بحق هو أن تجرى هذه المنافسة بعيدا عن إزكاء نيران التوتر والمصادمات الطائفية والحزبية وهو أمر ممكن إذا التزمت الأحزاب والهيئات بميثاق وطنى فيما بينها من يخرج عليه يكن خارجاً على إجماع كلمة الشعب وعاملا على تقويض استقلاله معرقلا تطوره ونموه المستقل . ومن جانبنا نقدم هذا الميثاق ونعلن التزامنـا به مؤملين أن يكون هذا موقف الجميع .

أولا (١) عدم الاستفزاز القائم على غير الحجة والحقائق الموضوعية (٢) عدم تغول معسكر على معسكر أو طبقة على طبقة فى الاستئثار بمفاخر وشرف الجهـاد الوطنى (أى الاستقلال) وبالتالى عدم الاستئثار بثمار هذا الجهـاد (الاستقلال) (٣) احترام العقائد والمذاهب والاتجاهات الحزبيـة ومساوات الجميـع فى الحقوق الديمقراطية بممارسة نشاطهم دون اضطهاد أى قسم من الاقسام بسبب العقيدة أو المذهب أو الاتجاه الحزبى .

ثانياً : السعى لإيجاد نقاط اتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات والطوائف على أساس المبدأ الأساسى الذى يلقى بتبعات متساوية على الجميع وهو مبدأ تعزيز الاستقلال السياسى . وفى رأينا أن حجر الزاوية فى هذا الاتفاق أو الميثاق هو رسم سياسة خارجية مستقلة تخدم قضية السلم فى العالم على ضوء مبادىء التعايش السلمى بين كافة البلدان ذات الأنظمة السياسية المختلفة وكذلك على ضوء مبادىء مؤتمر الدول الآسيوية والأفريقية (مؤتمر باندونق) نقول ذلك لاقتناعنا أن مصدر الخطر على استقلالنا السياسى والباب الذى يمكن الاستعمار من العودة إلى بلادنا هو باب السياسة الخارجية وعليه إما سياسة خارجية معادية للاستعمار تحمى استقلالنا وتسد الطريق أمام عودة الاستعمار فى أى شكل من الأشكال، وإما سياسة خارجية موالية للاستعمار الأجنبى تقوض من استقلالنا السياسى . هذا هو الطريق وليس من طريق حيادى وسط وعلى هذا فنحن نقدم :

(١) فى محيط الجامعة العربية نبذ سياسة الحياد والوقوف بصلابة بجانب المعسكر المناوىء لحلف بغداد (معسكر مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا) باعتبار أن حلف بغداد يشكل مصدر الخطر على استقلال كافة البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط.
(٢) فى محيط هيئة الأمم المتحدة الوقوف بحزم ضد الاستعمار الأجنبى الذى يسعى إلى خرق ميثاق هذه الهيئة عاملا على تحويلها إلى أداة تخدم سيطرته على العالم وإزكاء نيران حدة التوتر الدولى . إننا بالتعـــاون الوثيق مع دول الشرق العربى المعادية للأحلاف الاستعمارية والهند وأندونيسيا وبقية دول باندونق علينا أن نقف إلى جانب مبادىء التعايش السلمى وحق الشعوب (وخاصة الشعوب الأفريقية التى علينا نحوها التزام خاص) فى تقرير مصيرها بنفسها واحترام ميثاق حقوق الإنسان (٣) وفى داخل بلادنا : —

(ا) تصنيع بلادنا لضمان تطورها المستقـل وعدم الارتبـاط بأى مشروعات

اقتصادية استعمارية تؤثر على استقلالنا وسيادتنا . (ب) إشاعة الديمقراطية فى أرجاء البلاد ووضع دستور ديمقراطى يضع السلطة فى يد الشعب ويمكنه من ممارسة وتوجيه كافة شئونه الاقتصادية والثقافية .

هذا هو أيها السادة الميثاق الذى نعرضه لتخفيف حدة الانقسام الراهن ولتوحيد كافة الأحزاب والهيئات حوله بغض النظر عن الخلافات المذهبية والعقائدية والحزبية . إننا ندعوكم مخلصين إلى مناقشته وإبداء رأيكم فيه وأن تفكروا فيه بإخلاص وجد فيما عسى أن تتعرض له البلاد واستقلالها الناشىء من جراء حالة الانقسام الراهن فى وقت يتطلب منا اليقظة الكاملة ضد خطر المطامع الاستعمارية المحيطة بنا من كل جانب وفى وقت تخرج فيه الشعوب من نصر إلى نصر عاملة على تدعيم استقلالها واحتلال المكان اللائق بها بين أمم العالم .

المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى

الجبهة المعادية للاستعمار تطالب
بتمثيلها مع العمال والمزراعين
فى الحكومة(١)

تقدمت سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار بالمذكرة التالية إلى رؤساء الأحزاب وأعضاء البرلمان.

إنه بمناسبة التدابير البرلمانية التى تتخذ الآن لتشكيل حكومة جديدة يطيب للجبهة المعادية للاستعمار أن تبعث إليكم برأيها بصدد هذا التشكيل راجين أن يكون هذا الرأى محل اعتباركم واهتمامكم، لقد طالما أوضحنا رأينا فى كل المناسبات

---

(١) الميدان، العدد ١٥٩

الاثنين ٢/٧/١٩٥٦

(٢) نشرت جريدة الأيام فى عددها ٧٨٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٠ الخبر التالى:
انفرد مراسلنا فى عطبره بنشر ملخص خطاب الأستاذ عبد الخالق محجوب فى الليلة السياسية التى أقيمت هناك.

ولقد اضطررنا لتلخيصه مختصرا فقد كتب يقول... دعا عبد الخالق فى خطابه إلى تكوين جبهة وطنية من الوطنى الاتحادى والختمية والجبهة والشيوعيين والعناصر المخلصة لتأمين الاستقلال ومقاومة الأحلاف الاستعمارية وندد بالخلاف القائم بين الختمية وقيادة الوطنى الاتحادى ووصفه بأنه صراع من أجل السلطة ولا يخدم غرضا وطنيا وفيه تفتيت للقوى التى حاربت الاستعمار واستفحال هذا الخلاف قد يساعد على نجاح المؤامرات التى يحيكها لاستعمار ضد بلادنا.

حول الحكومة الحاضرة وأوضحنا بجلاء عما إذا كان حقيقة وصفها بالقومية أم لا ؟ وكانت خلاصة رأينا هي لا يمكن اعتبار هذه الحكومة حكومة قومية تمثل جميع وجهات النظر طالما أنها أبعدت من صفوفها أقساما هامة من السكان و « العمال والمزارعين وحزب الجبهة المعادية للاستعمار » .

ولعلكم تذكرون تنبيهاتنا بأن هذا الإبعاد لقسم مهما كان حجمه فى حد ذاته إلا أنه فى مضمونه ومغزاه سيؤدى إلى البعد أكثر وأكثر عن روح المحافظة على الوحدة الوطنية وبالتالى يعنى وضع الأساس لانقسامات أكثر حدة وأبعد عمقا فى المستقبل ، وها أنتم ترون أننا الآن نعيش بالفعل فى نتائج ما نبهنا إليه فبالرغم من وجود حكومة ائتلافية بين ما يسمى بالأحزاب الرئيسية فإن الانقسام والمصادمات الحزبية والعقيدية قد وقعت بصورة أشد هولا مما مضى . قد يكون من المفيد وضع هذه التجربة أمامنا حالة التفكير والنظر فى شكل وطبيعة الحكومة القادمة، فهى إما حكومة قومية تكفل التمثيل العادى لجميع وجهات النظر دون اضطهاد وأبعاد قسم من الأقسام وبذلك وحده نضع الأساس لوحدة وطنية منيعة .وإما حكومة ائتلافية تمعن فى إبعاد واضطهاد بعض وجهات النظر وبذلك تضع الأساس لانقسامات أكثر عمقا .

إن بلادنا وهى تجتاز الآن أدق مرحلة من مراحل كفاحها وهى مرحلة تعزيز الاستقلال الوطنى إنما تزداد حاجتها فى كل يوم إلى وجوب تشكيل كل القوى الوطنية وتشجيع كل تفكير ينزع إلى هذا الهدف ونبذ أى تفكير ينادى ويبعد عن تحقيق هذا الهدف .

وبالقياس إلى هذا فليس هناك من حكومة نستطيع أن نحمل الدفاع عن الاستقلال وصيانته واجتياز ما تبقى من المراحل النهائية لوضع دستور السودان سوى

حكومة تمثل جماع القوى الوطنية على اختلاف أحزابها وطوائفها ومذاهبها وتضع حدا لكل أثر من آثار الانقسام الذى نتج من جراء حكم الحزب الواحد السابق أو الائتلاف الراهن. وتحقيقا لهذا الهدف فإن الجبهة المعادية للاستعمار ترى أن الحالة الشاذة التى أدت إلى إبعاده عن الحكومة الراهنة يجب أن تزول عند التفكير فى التشكيل الجديد للحكومة . إن الجبهة إذ تتمسك بهذا الحل المشروع فهى إنما تدافع فى نفس الوقت عن حق جميع وجهات النظر والكتل الرئيسية فى بلادنا وبصفة خاصة العمال والمزارعين كى يجدوا من يمثلهم من بين صفوفهم فى الحكومة القادمة . ولا يسعنا فى النهاية إلا أن نتقدم بالاقتراح لجميع الأحزاب والهيئات التى يعنيها الأمر لعقد اجتماع مشترك فى أقرب فرصة ممكنة للاتفاق فيما بينها على ميثاق قومى يجمع بينها ، ويوحد صفوفها ومن ثم الاتفاق على الحكومة التى تعمل على تنفيذ هذا الميثاق تسندها قوى الشعب وأحزابه وهيئاته المجتمعة .

وتقبلوا فائق الاحترام ؟

(قاسم أمين)
ع / سكرتارية الجبهة
المعادية للاستعمار

بيان من السيد / على الميرغنى

يبارك فيه قيام حزب الشعب الديمقراطى (1)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

إلى جميع طبقات الشعب على وجه العموم ـ وإلى جماهير الختمية على وجه الخصوص نتوجه بالتحية المباركة الطيبة ونعلن بها مباركتنا للحزب السياسى الجديد ـ حزب الشعب الديمقراطى ـ التأييد الكامل لعلمنا بأن الختمية قد استقر رأيهم على ضرورة تكوين جهاز سياسى من العناصر الصالحة والساسة المخلصين ليضم جماهيرهم ومحبيهم من جماعات الطوائف الصوفية وغيرهم ممن يتفقون معهم فى المبادئ والأهداف السياسية من أولئك الذين ناصروا الحركة الوطنية منذ البداية ودفعوا بها إلى الأمام حتى حصلت البلاد على سيادتها وكامل استقلالها ليتمكنوا من مواصلة جهادهم لصيانة الاستقلال والحفاظ على المكاسب الوطنية العظيمة ولتوفير الاستقرار والطمأنينة ، فتألف حزب الشعب الديمقراطى بالمبادئ القويمة التى اشتمل عليها دستوره ، ونحن إذ نبارك هذا الحزب ونؤيده نطالب من جماهير الختمية وسائر المواطنين أن يلتفوا حوله ويناصروه حتى تعود البلاد إلى الحياة الكريمة التى نرجوها جميعا لوطننا العزيز (2)

---

(1) الأيام العدد ٨٢٧
الخميس ٢٨ / يونيو / ١٩٥٦

(2) فقدت حكومة السيد اسماعيل الأزهرى الائتلافية التى شكلت فى أول فبراير =

ونسأل الله أن يحيطنا جميعا بعنايته ويكلأنا برعايته

علی الميرغنی

=١٩٥٦ ثقة البرلمان بعد اقتراح تقدم به النائب رحمة الله محمود بـ ٦٠ صوتا مقابل ٣١ صوتا فى صباح يوم الأربعاء ٤ / يوليو / ١٩٥٦.

انتخب السيد/ عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ووزير الدفاع فى الوزارة الائتلافية رئيسا للوزراء صباح الخميس ١٩٥٦/٧/٥

حول الوضع الوزارى الراهن[1]

بيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى

اهداف وطنية كبرى :

منذ العهد الوزارى الأول للحزب الوطنى الاتحادى نادى حزبنا بوجوب تشكيل حكومة للوحدة القومية تضم كافة الأحزاب ومن ضمنها الجبهة المعادية للاستعمار وكتلة العمال والمزارعين من أجل استكمال الخطوات اللازمة آنذاك لاستقلال البلاد ودعم هذا الاستقلال فيما بعد لم نكن نقصد مناورة حزبية بل كنا وما زلنا مؤمنين بأن طبيعة المهام التاريخية التى تواجه شعبنا تتطلب مثل هذه الوحدة . فبعد إعلان الاستقلال السياسى للبلاد كان لابد من الجهود الموحدة المشتركة لتأمين هذا الاستقلال من الخطر الاستعمارى الحديث فى شكل الأحلاف العسكرية الاستعمارية كان لابد لهذه الجهود من سلوك سياسة خارجية تمارس سيادتنا الوطنية فى حقل الجامعة العربية وذلك بالانحياز للجبهة الاستقلالية المكونة من مصر وسوريا والجزيرة العربية السعودية واليمن . كان لابد من هذه الجهود من أجل تحرير بلادنا من سيطرة الاقتصاد الاستعمارى وبناء اقتصادنا القوى المستقل المرتكز على الصناعة . كان لابد من هذه الجهود لنشر لواء الديمقراطية الحقة فى بلادنا وخلق جو الحرية المناسب ليتنفس شعبنا ملء رئتيه بعد زوال كابوس الاستعمار البريطانى . لقد كان وما زال من الواضح أن هذه المهام تتطلب وحدة

---

(١) الميدان العدد ١٦٤ (الاثنين ٢٢ / يوليو / ١٩٥٦)

وطنية كبيرة لإنهاء مشاكل تستوجب الإجماع الوطني ولأن الظروف قد برهنت على أن حكم حزب واحد مهما حاول أوحكم بعض الأحزاب مهما حاولت لن يقوى على حل هذه المشاكل حلا مرضياً لصالح وطننا . وعلى هذا الأساس أصدرنا حكمنا على حكومة الحزب الوطني الاتحادي ومن بعدها الحكم الائتلافي الذي أبعد الجبهة المعادية للاستعمار وكتلة العمال والمزارعين وقد برهنت الحوادث صدق ما قلنا إذ إن هاتين الحكومتين المتعاقبتين لم تقدما البلاد خطوة إلى الأمام بعد إعلان الاستقلال السياسي بل انشغلتا بالتطاحن الداخلي بينما غابت عن أنظارهما المصالح الكبرى لشعبنا .

وحدة شعبيةوحكومية

واليوم يواجه شعبنا نفس هذه الواجبات الملحة وتنتظر وحدة وطنية كبرى في المحيط الشعبي والمحيط الحكومي . واليوم مازالت حالة الانقسام في المحيطين الشعبي والحكومي قائمة تحت ظل الوزارة الراهنة الأمر الذي سيجعل شعبنا يدخل في نفس التجربة السابقة وسيجعل التطاحن الداخلي يشغل الأذهان ويباعد بين شعبنا وأهدافه ومصالحه الكبرى .

إننا ما زلنا نرى وجوب توحيد بلادنا في المحيطين الشعبي والحكومي لمواجهة الظروف الراهنة والتغلب عليها بنجاح . وكما وقفنا مدافعين عن هذه القضية بالأمس فسنقف مدافعين عنها حتى تتحقق بالطرق الديمقراطية التي ارتضاها شعبنا .

ومن الناحية الأخرى فإننا نرى أن تمسك شعبنا بأهدافه المعروفة وازدياد يقظته ونضاله من أجل تحقيقها سيؤدي إلى تطوير بلادنا وإلى الوحدة التي ننشدها وأن موقف الحكومة الراهنة من هذه القضايا ومدى استجابتها لها بوصفها المصالح

الحقيقية لهذا الوطن هو الذى سيحقق الظروف المناسبة لتحقيق الوحـــدة على النطاق الشعبى والحكومى . فإذا سلكت الحكومة طريق الدفاع عن هذه المصالح التى تهم جميع المواطنين بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الفكرية فإنه لن يكون هنالك صور لحالة الانقسام الراهنة .

كفاح ضد التيارات الرجعية

إن استجابة الحكومة الراهنة لهــذه المصالح الوطنية يتوقف على مــدى كفاح شعبنا ضد التيارات الرجعية التى تعمل فى داخلها والتى تحاول أن تقف ضد مصالح بلادنا بعرقلتها للخطوة الأساسية الكبيرة التى تفتح طريق التطور والنمو لشعبنا وهى انضمام شعبنا للكتلة الاستقلالية فى الجامعة العربية (كتلة مصر وسوريا). إن هذه التيارات الرجعية التى ظهرت فى عديد من التصريحات الوزارية تحاول جاهدة أن تمنع وحدة شعبنا الحقيقية وسيره نحو تحرير اقتصاده من سيطرة بريطانيا تحاول أن تمنعه من إيجاد الظروف المناسبة لوضع دستور ديمقراطى نظيف . إن وجود السودان فى الكتلة المصرية السورية هو طريقة للانتعاش الاقتصادى المستقل وإلا فإن الاستعمار الأجنبى سيستغل رغبة شعبنا فى التخلص من الفقر لربطه بالمشاريع الاستعمارية من العون الاقتصادى والعسكرى . هذان هما الطريقان أمام شعبنا . والحديث عن أننا ضد الأحلاف العسكرية وأن كتلة مصر وسوريا حلف عسكرى يجب الابتعاد عنه هو الذى يؤدى فى النهاية إلى وقوع بلادنا فى قبضة الاستعمار الأجنبى إذا كنا نرفض التعاون الدفاعى والاقتصادى مع البلدان العربية المستقلة حقا فمع من نتعاون إذن ؟ .

إننا نحيى البوادر التى أظهرها قادة حزب الشعب حول موقفهم ضد الأحلاف الاستعمارية ورغبتهم فى الوقوف إلى جانب كتلة مصر وسوريا والتعاون معهما للنهوض

بلادنا من الفقر والتأخر بطريق شريف يحفظ لنا استقلالنا . إن التصريح الذى أدلى به السيد على عبد الرحمن حول موقفنا من مصر يتجاوب مع المصلحة الحقيقية لشعبنا ولكن هذه المواقف يجب أن تسود الوضع الوزارى الراهن كما يجب أن يجرى انتصار واضح على التيارات داخل الحكومة وخارجها التى تحاول منع تطور بلادنا وسيرها نحو الحياة الاستقلالية الحقة ونحو المجد والرفاهية .

وعلى هذا الأساس فإننا نقف فى صلابة مكافحين ضد تسيير بلادنا بواسطة التيارات الرجعية التى تحاول أن تعزل بلادنا عن مصر وسوريا وتتركها فريسة سهلة للاستعمار وتقودها فى خنوع نحو طريق نورى السعيد وحلف بغداد البريطانى . إننا قد كافحنا وضحينا مع شعبنا لنيل الاستقلال الراهن ولن نسمح لأى قوة رجعية للعبث به .

طريقنا :

إننا ندعو كل فئات شعبنا والرجال الوطنيين فى الأحزاب وفى الحكومة الراهنة أن يقفوا بثبات إلى جانب مصالح بلادنا الوطنية التى ذكرناها وأن يوحدوا صفوفهم فى المحيط الشعبى والحكومى من أجل الوقوف ضد العناصر ذات المواقف الرجعية التى لاتخدم سوى مصالح الاستعمار الأجنبى .

وبمقدار هذه الوحدة واليقظة والوعى بالطرق المستترة التى تحاول بها العناصر الصديقة لحلف العراق ونورى السعيد أن تحطم استقلال بلادنا فإننا سنفهم وسندعم استقلال بلادنا .

بناء على هذه العوامل فإن حزبنا يتخذ موقفا من شأنه أن يحمل مشكلة الوحدة

الوطنية فى المجالين الشعبى والحكومى أمرا ملحا من شأنه القضاء على حالة الانقسام الراهن والتى جاءت نتيجته حكومة تمثل أقساما بعينها من سكان بلادنا .

إن حزبنا سيتخذ موقفا من شأنه أن يشد أزر العناصر الحكومية التى تعبر عن مصالح شعبنا القائلة بالتعاون مع كتلة مصر وسوريا ، ومن شأنه أن يقضى على التيارات الرجعية التى تعمل بشكل أو بآخر على تعريض استقلال بلادنا للخطر الاستعمارى .

هذا هو طريقنا .

قسم وعهـــد

رسالة من الجبهة المعادية للاستعمار إلى الرئيس جمال عبد الناصر(١)

إننا نتابع بالإعجاب والفخر الخطوات الجريئة التى تتخذونها لعزة واستقلال مصر ، ولانجد الكلمات المناسبة التى تعبر عما مايجيش بأنفسنا من عواطف واحترام لاستردادكم حق الشعب المصرى المغتصب فى قناة السويس .

اسمحوا أن ننقل لكم وللشعب المصرى الشقيق عهدا باقيا وقسماً عظيما بأننا سنقف سدا منيعا ضد أية محاولة من جانب الاستعمار الأنجلو الأمريكى للضغط عليكم بواسطة بلادنا كما لمح بذلك البيان الأمريكى الخبيث .

إن الشعب السودانى لن يقبل على نفسه من أجل مصلحته والمصالح المشتركة بينه وبين شعب مصر الشقيق ومن أجل مصلحة العروبة المناضلة فى سبيل الحرية والسلم الدسائس التى يدبرها أعداء البشرية للإيقاع بين الأخوة طلاب الحرية .

إن الظروف تتطلب أكثر من أى وقت مضى أن تحل كافة المشاكل المعلقة بين أبناء وادى النيل بمحض اختيارهم ولمصالحهم وحدهم وعلى رأسها مشاكل مياه النيل .

---

(١) الميدان العدد ١٦٦

الاثنين ٣٠ / يوليو / ١٩٥٦ .

(كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أعلن فى احتفالات الثورة المصرية عن تأميم شركة القناة) .

إننا بالنيابة عن جميع أعضاء حزبنا نعلن لكم أنه ليست بين شعبينا مشاكل بل بينهم مصالح مشتركة وأن مياه النيل عامل تآلف وليست عوامل اختلاف . وفى هذه الظروف أيضاً نحن متأكدون بأن شعبنا سيقف فى ثبات إلى جانب معسكر الحرية العربية (مصر — سوريا) وسيشترك مع السواعد الفتية فى تحطيم حلف بغداد الذى يشكل الآن الطابور الخامس فى البلاد العربية .

المجد والعظمة لشعب مصر الشقيق

الأخوة الأبدية بين الشعبين المصرى والسودانى

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

مع مصر

مذكرة الجبهة المعادية للاستعمار

حول أزمة قناة السويس(١)

١٣ سبتمبر ١٩٥٦

لاسلامة للسودان إذا كان الخطر محدقا بمصر . على الحكومة أن تعلن موقفها صراحة بجانب مصر — تنظيم الدعوة العامة للتطوع .

السيد رئيس مجلس الوزراء ،

والسادة الوزراء

يطيب للجبهة المعادية للاستعمار أن تبعث إليكم بهذه المذكرة متضمنة وجهة نظرها حول الموقف الراهن الناتج من تأزم الموقف حول مشكلة قناة السويس ١ / ماتناقلته وكالات الأنباء وما تردد فى مجلس العموم البريطانى عما اعتزمته الدول الاستعمارية : بريطانيا وفرنسا وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استخدام القوة بفرض منظمة دولية من بعض الدول التى تستخدم قناة السويس مهمتها تخديم مرشدين بحريين لتنسيق حركة المرور وأن تقوم بجمع الرسوم الملاحية على السفن .

هذه الأنباء إنما تشير إلى أن عدوانا مسلحا وشيك الوقوع على الأراضى المصرية الأمر الذى لايقتصر خطره على الشعب المصرى وحده بل أيضاً على الشعب السودانى والأراضى السودانية وكافة البلدان العربية .

---

(١) الميدان — العدد ١٨٠
الاثنين ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ .

إن مصر تواجه قوة استعمارية ضخمة فى عزمها أن تتخذ كافة الوسائل العسكرية للاعتداء على الأراضى والاستقلال والسيادة المصرية وإننا عندما نذكر تصريحاتكم المتتابعة القائلة بأن « أى اعتداء على مصر هو اعتداء على السودان وأن مشكلة قناة السويس تهم السودان بقدر ماتهم مصر » . عندما نذكر ذلك لانشك مطلقا بأنكم تعنون ما تقولون وأن موقف السودان الرسمى والشعبى سيكون إلى جانب حكومة مصر وشعب مصر بصد أى عدوان مسلح يقع على الأراضى المصرية .

فى رأينا أنه ليس هناك أى مجال للتفكير فى تأمين موقف السودان وسلامة السودان عندما يكون الخطر محدقا بمصر ، وعليه فإن أى تردد فى اتخاذ المواقف الرسمية والشعبية لدرء هذا الخطر إنما يعود بأبلغ الأضرار وأوخم العواقب على السودان وشعب السودان .

وفى رأينا أيضاً أن الشعب السودانى لم يترك فرصة للتعبير عن موقفه ومساندته لمصر إلا وانتهزها سواء فى مظاهراته أوصحافته أو منظماته وأن التصريحات الرسمية كانت وما تزال تتجاوب مع الشعب فى كل خطواته ، واليوم يختلف الأمر وتتطور الأزمة إلى درجة الاستعداد للغزو المسلح من قبل الدول الاستعمارية فإننا نرى أن يتخذ من الخطوات الشعبية والرسمية ما يرقى إلى مستوى الموقف .

أولا : على الحكومة أن تعلن موقفها صريحا إلى جانب مصر بما فى ذلك اتخاذ الإجراءات العسكرية النظامية بصد العدوان .

ثانيا : الدعوة العامة وسط الشعب للتطوع تساهم فيها الحكومة بالدعاية اللازمة والتدريبات العسكرية وغير ذلك .

ثالثا : رفع أمر منع المواكب ليجد الشعب فرصته فى التجمع والتعبئة السياسية والمعنوية لتأمين المواقف العسكرية وصد العدوان .

هذا هو ياسيدى الرئيس رأينا وهذه هى مقترحاتنا التى لانشك فى أنها تتجاوب مع ما يحتاج فى نفسكم وأن ما فكرنا فيه لم يكن سابقا لما تفكرون فيه ، وكل أملنا أن نرى الحكومة مسرعة فى اتخاذ الخطوات اللازمة بما يقنع الشعب على سلامة موقفه الرسمى والشعبي وتحمله لمسئوليته فى هذه المعركة الحاسمة التى يتوقف النصر فيها على تأمين وتدعيم استقلال كل من مصر والسودان وكافة البلدان العربية .

وتقبلوا سيادتكم فائق الاحترام

المخلص

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

السكرتير العام للجبهة المعادية للاستعمار

بيان من اتحاد طلبة الجامعة
عن مسألة الحريات العامة[1]

حضرات المواطنين :

تعود اتحاد طلبة الجامعة أن يسمعكم صوته فى المسائل القومية ، وكان دائما يقف بمنأى عن الأحزاب والمذاهب ومن هنا كانت نظرته للمسائل الوطنية مجردة من الأغراض إلا المصلحة الوطنية وحدها .

ونحن اليوم نتحدث عن مسألة الحريات العامة من هذه الزاوية وحدها ولسنا نتحدث عنها بوصفنا طرفا فى التناحر الحزبى القائم الآن ، ومما يحز فى نفوسنا أننا ظللنا نعمل من أجل توفير الحريات الديمقراطية من عهد روبرتسون البغيض وبعد الاستقلال أيضاً ، فنحن اليوم نحكم بنفس الجهاز التشريعى الذى صاغه الاستعمار لمصلحته والذى ضاق به الشعب ذرعا وحكم عليه البرلمان بالإعدام .

إنه لمن المؤسف حقا أن تعتمد الحكومات الوطنية المتعاقبة على هذا الجهاز الفاسد فى بقائها على كراسى الحكم بدلا من أن تجعل من تحقيق استقلال بلادنا نقطة انطلاق لإشاعة الحياة الديمقراطية إلى الحد الأقصى .

إن وزير الداخلية اليوم يستعمل قانونا تحكميا ورثه عن الحاكم العام البريطانى ليعطل الصحف عن الصدور وكذلك يفعل محافظ مديرية الخرطوم بمنع المواكب والتجمعات حتى أصبحت عاصمة البلاد وهى قلبها النابض فى حالة مستمرة من

---

(١) الرأى العام العدد ٣٤٥٧
الجمعة ١٩ / ١٠ / ٥٦

الطوارئ ، واتحادنا يود أن يعبر هنا عن معارضته الشديدة بل وعن استنكاره لهذه الأساليب .

حضرات المواطنين :

إن اتحاد طلبة الجامعة يرى أن قضية الحريات العامة كانت وما زالت قضية حيوية تواجه شعبنا وإذا ازدادت هذه القضية أهمية بعد الاستقلال فهى فى هـــذه الفترة أكثر منها إلحاحا فى أى وقت مضى فاليوم تزداد مؤامرات الاستعمار على البلدان العربية وفى هذه الفترة تجتمع الهيئات والأحزاب لتضع مشروع دستور الجمهورية السودانية وبعد شهور قليلة تتجه جماهير الشعب إلى صناديق الانتخاب لتنتخب الجمعية التأسيسية ، وهذه الخطوات ذات الأهمية البالغة يجب أن تتم فى جو من الحرية والديمقراطية الكاملتين .

ومن هنا أصبحت الإطاحة بالقوانين الاستعمارية واجب عاجل .

ونحن بينما نحمل الحكومة مسئولية مصادرة حريات المواطنين فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ بلادنا ندعو جميع المواطنين والأحزاب والهيئات وعلى رأسها هيئة الدفاع عن الحريات العامة واتحاد الصحافة ـ أن يمسكوا هذه القضية بأيديهم حتى يكون فى افتتاح البرلمان فى الشهر القادم قضاء تام على هذه القوانين وسيجد المواطنون اتحاد الطلبة فى المقدمة دائما .

واتحادنا اليوم يحضر مذكرة وافية عن مسألة الحريات العامة ستكون قبل افتتاح البرلمان فى أيدى النواب والوزراء والهيئات والأحزاب والصحف والنقابات .

عمر مصطفى

سكرتير اتحاد كلية الجامعة

حلف سودانى مصرى

الجبهة المعادية للاستعمار تنادى

بحلف سودانى مصرى(1)

أيها المواطنون :

لقد دعونا دائما إلى دخول السودان فى كتلة مصر — سوريا لأن هذه الكتلة تمثل فى رأينا سير الشعوب العربية فى طريق التطور الوطنى المستقل وأكدنا أن انضمام السودان إلى حلف مصر وسوريا يعنى انعتاقه من حالة الضعف العسكرى والاقتصادى وسياسة التبعية للمعسكر الاستعمارى فى السياسة الخارجية .

وحينما اشتدت الاستفزازات العسكرية الاستعمارية على مصر وحينما فضحت التقارير احتشاد الأمبراطورية البريطانية على حدودنا الجنوبية وأصبحت مسألة الدفاع عن أرض الوطن والنضال المسلح المشترك مع شعب مصر مسألة الساعة تبين للجميع أننا فى حاجة فعلا إلى التحالف مع مصر وفى حاجة إلى مساعدتها ، ولهذا السبب استقبل كل شعبنا بالتقدير المظيم هدية الأسلحة التى قدمتها لنا جارتنا الشقيقة العزيزة مصر .

إن كل يوم يمر يؤكد أن دخول السودان فى كتلة مصر — سوريا العربية الاستقلالية قد أصبح أمراً يزداد إلحاحا . إننا نرى أن ذلك يمكن أن يتم أولا عن طريق إقامة حلف مصرى سودانى بهدف رد العدوان وبهدف المساعدة المتبادلة

---

(1) الميدان العدد ١٧٩
الاثنين ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦

فى جميع النواحى — إن مثل هذا الحلف ضرورى لإنهاء سياسة التردد والميوعة والميل نحو الدول الاستعمارية التى يمارسها الذين يحركون وزارة الخارجية السودانية، فالدخول فى مثل هذا الحلف يعنى اتباع سياسة الاستقلال الوطنى والتعاون مع جميع دول العالم على أساس المنفعة والمساواة وهذا أمر حيوى بالنسبة لاستقلالنا الاقتصادى ولبناء كياننا الدولى ولممارسة سيادتنا الوطنية — وإن الانضمام لكتلة مصر — سوريا عن طريق إنشاء الحلف السودانى المصرى أولا هو الحلقة الأساسية التى يجب علينا أن نمسك بها للتوصل إلى سياسة خارجيـــة استقلالية سليمة .

وحتى محور مصر السودان أثيوبيا يجب أن ينظر إليه من زاوية تقوية موقف مصر وتأكيد موقف السودان المستقل لا أضعافهما ، ولهذا الغرض يجب أن يقوم أولا الحلف السودانى المصرى على أسس تحمى استقلال البلدين وأمنهما وتساعد شعوب أفريقيا على التطويح بالنظام الاستعمارى الجاثم على صدرها . إن قيام هذا الحلف أولا هو الضمان لكى يكون محور مصر السودان أثيوبيا محورا معاديا للاستعمار حقا وصدقا .

أيها المواطنون :

إن مصلحة الشعب السودانى فى الوقت الراهن هى فى عقد حلف مع مصر للتعاون العسكرى والاقتصادى والثقافى بهدف حماية استقلال القطرين الشقيقين وبهدف تأسيس قلعة فى قلب أفريقيا تناضل للتحرير والسلم .

إن هناك قوات ترغب فى عزلنا عن محور مصر وسوريا وهناك دوائر تشكك الجماهير فى هذا المحور وتدعو لاتباع سياسة عراقية تسير فى ذيل الاستعمار ، لهذا ينبغى أن ندخل معركة حقيقية ضد هذه العناصر، ومن أجل توضيح أهمية الدخول فى محور مصر سوريا من تجاربنا ومقتضيات مصالحنا .

أيها المواطنون والزملاء :

إننا نريد ويجب أن نشن حملة على نطاق بلادنا بأسرها حتى يقتنع شعبنا وحتى ينضم السودان فعلا إلى حلف سودانى مصرى للاستقلال والسلم والحرية .

إننا نطالب بأن تشن حملة بكل ما فى الكلمة من معنى ، نطالب بالبرقيات والعرائض والمواكب .

الجبهة المعادية للاستعمار

حرب مقدسة ظافرة

نداء من الحزب الشيوعى السودانى إلى جماهير شعبنا الوطنية(١)

أمام هجمات الأعداء من الاستعماريين الإنجليز والفرنسيين يقف اليوم شعب مصر الباسل يدافع عن استقلاله واستقلال العرب وشرفهم .

إن شعب مصر سينتصر فى نضاله العادل مهما حاول الاستعماريون ومهما جمعوا من أساطيلهم البحرية والجوية. وبالأمس أعلن القائد الوطنى العظيم الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ستدخل مرحلة حرب شعبية طويلة ضد الاستعمار الأجنبى وعلى أساس هذا الفهم الوطنى الثاقب يتسلم اليوم الشعب المصرى السلاح ويندمج الجيش معه فى الحرب المقدسة .

إن المعركة فى مصر لم تعد بين الجيش النظامى المصرى وبين جيوش الأعداء المجرمين ولكنها اليوم معركة بين الشعب المصرى المسلح وبين القوى الاستعمارية وهذا الطريق يحتاج إلى التضحيات والثبات والموآزرة ولكنه مضمون النجاح وسيعقد للشعب المصرى فيه بالتأكيد لواء النصر .

يا جماهير شعبنا

ويا أعضاء حزبنا

إن الشعب المصرى اليوم فى حاجة ماسة إلى كل وطنى سودانى قادر على حمل

---

(١) الميدان — ملحق يومى

السلاح وهذا هو نداء الساعة جنباً لجنب مع مصر يجب أن يقف شباب السودان في قرى ومدن مصر تحت لواء الجمهورية المصرية المناضلة .

إننا يجب أن نوطد العزم على أن نخوض المعركة إلى نهايتها مهما طالت ومهما تعددت الأشكال الوحشيـــة والاستعمارية والمؤامرات الخسيسية من جانب الاستعماريين .

لهذا فنحن نهيب بكم لاتخاذ الخطوات التالية فى حزم وثبات : ـ

١ ـ أن تخلقوا فى كل مكان عام مركزا للتجنيد والتوجه فورا إلى مصر .

٢ ـ أن تستمر مظاهراتكم وتتسع فى كل بقعة من بقاع وطننا مطالبين بالآتى : ـ

(ا) قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا .

(ب) أن تعلن الحكومة التعبئة العامة وتسخر مواصلاتها من أجل نقل المتطوعين فورا إلى مصر .

يا جماهير الشعب المناضل

يجب أن نبتدىء فورا حركة التجنيد وأن نعـــد أنفسنا اليوم فى معركة ضد الاستعماريين وأن تستمر بشكل قوى منتظم وسلمى المظاهرات الشعبية حتى تستجيب الحكومة لأهداف شعبنا الوطنية ـ إن الاستعماريين والعناصر المترددة فى الحكومة وفى المعارضة الرسمية تعتقد أن هبة شعبنا ومظاهراته فورة ستنتهى قريبا ، ولهذا فإنهم لايودون اتخاذ مواقف حاسمة سريعة يجب أن نبرهن لهم عكس ذلك ورغم هذه الدوائر بمظاهراتنا المستمرة بالنهار وبالليل على اتخاذ موقف وطنى يتجاوب مع أهداف شعبنا .

يا أعضاء الحزب

ويا جماهير العمال

كل ساعة وكل دقيقة يجب أن تبذل فى اتجاه التطوع وفى المظاهرات وفى الاجتماعات الشعبية يجب ألا تتوقف لحظة واحدة حتى نكسب تأييد الحكومة وحزب المعارضة لهذه الأهداف :

فى المعركة يدا على يد مع شعب مصر الشقيق

عاشت الجمهورية المصرية رمز الحرية والشرف

الموت للاستعمار ولا نامت أعين الجبناء

السكرتارية المركزية

للحزب الشيوعى السودانى

نــــداء

إلى جبهة القتال فورا(١)

على أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار أن يحضروا يوميا إلى اتحاد العمال بين الساعة الخامسة والتاسعة مساء كل يوم وسيكون هناك مسئول للاتفاق حول السفر فورا إلى جبهة القتال(٢) .

سكرتير الجبهة

عبد الرحمن الوسيلة

---

(١) الميدان ملحق يومى

(٢) فى صباح الجمعة ٩ نوفمبر ١٩٥٦ غادر الخرطوم إلى مصر طليعة كتائب الجبهة والحزب الشيوعى وعلى رأسهم عبد الرحمن الوسيلة والتيجانى الطيب وأحمد سليمان المحامى ومأمون محمد الأمين . وقد استقبلت الهيئات والشخصيات الرسمية والشعبية الوفد باهتمام بالغ ، وكما أرسل الوفد خطابا للصاغ كمال الدين حسين قائد جيش التحرير يطلب منح التسهيلات الضرورية لترحيل المتطوعين السودانيين من الشلال والتصرف فيهم . كما يرى الوفد وضعهم فى الخطوط الأمامية . وقد زار الوفد الهيئة لقوات التحرير وتباحث مع السكرتير المساعد حول موضوع المتطوعين .

الشفيع يناديكم يا عمال السودان

من القاهرة[1]

يقف اليوم الشفيع أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد العمال فى قلب المعركة مع عمال مصر وشعب مصر ، ومن الميدان توجه بهذا النداء الحار بالتلغراف إلى العمال والشباب السودانى .

أوجه هذا النداء وأنا أقيم فى القاهرة بين إخوانى المصريين وأشاهد وأرى بعينى رأسى ما يقع على الشعب المصرى من اعتداء الطائرات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية ليل نهار على السكان الآمنين ، ومن المؤكد والمعلوم أن أى اعتداء على المصريين إنما هو اعتداء على السودانيين والشعوب العربية بل إنه اعتداء على الإنسانية جمعاء .

فيا عمال السودان إن إخوانكم عمال مصر والشعب المصرى والحكومة المصرية يواجهون هجمات العدو رغم قوتها بعزم وثبات وأنا أقف بجانبهم ، كانسا متطلعون إليكم لتجدوا مكانكم فى هذه المعركة لرد الأعداء الآثمين وليس يكفى أن نبدى شعورنا بالتأييد بل الواجب يقتضى أن نتخذ خطوات عملية حاسمة .

وإننى اطلعت فى الصحف على نبأ امتناع عمال المطار مع زملائكم بعصر وزاد اطمئنانى لموقفكم ، إلا أننى أرى أن الحالة بمصر لا تحتمل الإبطاء ، فواجب علينا

---

(١) الميدان
ملحق يومى

نحن السودانيين عمالا وشعبا وحكومة أن ندخل المعركة بكل قوانا ، وواجب على الحكومة السودانية أن تدخل المعركة بقطع علاقاتها مع دول الاستعمار وأن تعلن الحرب رسمياً .

إنكم يا عمال السودان تملكون مقدرة قوية فى مهاجمة اعتداء الاستعمار وإن لكم معارك خالدة فى هذا الميدان لنخض هذه المعركة كاننا كتفا إلى كتف والنصر لنا .

وبهذه المناسبة إننى أتوجه بتحية قلبية حارة إلى عمال مصر وشعب مصر وجيشها الباسل وإلى جمال عبد الناصر فى وقفتهم التاريخية الخالدة وعزمهم وتصميمهم فى مقاتلة العدو المعتدى .

إنكم يا عمال مصر وشعب مصر ويا جيش مصر تقاتلون اليوم لحماية وطنكم فأنتم إنما تدافعون عن الحرية والسلام فى العالم أجمع .

وإنى أحنى الرأس إجلالا وتقديراً لموقفكم الخالد وأنا جندى بين صفوفكم وثقوا أن النصر لنا والهزيمة لأعدائنا .

عاش تضامن عمال العالم .

وسيكتب النجاح لقضية الحرية والسلام والموت والفناء لتجار الحروب وأعداء الإنسانية

الشفيع أحمد الشيخ

سكرتير اتحاد عمال السودان

اتحاد العمال

يعلن افتتاح مكتب للتطوع ويطالب بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا (١)

عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال اجتماعاً صباح الأمس على أثر حوادث الاعتداءات الإسرائيلية الغادرة على الأراضى المصرية والأعمال الإجرامية التى تقوم بها فلول القراصنة البريطانيين والفرنسيين للتعدى العسكرى على استقلال البلاد المصرية وأصدرت اللجنة القرارات الآتيه :

١ — مطالبة الحكومة باتخاذ الإجراءات السريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا

٢ — أن تمتنع نقابات العمال والموظفين الذين يعملون فى مطار الخرطوم وغيره من المطارات عن العمل مع الطائرات البريطانية والفرنسية .

٣ — أن تعلن الحكومة التعبئة العسكرية العامة .

٤ — أن توضع وحدات من الجيش لحراسة المطارات .

٥ — فتح باب التطوع وقد أعد مكتب من مكاتب اتحاد العمال لهذا الغرض .

٦ — دعوة البرلمان للانعقاد فوراً خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة .

هذا وقد دعت اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات إلى اجتماع عام للعمال ظهر أمس

---

(١) الميدان العدد ١٩٢
الخميس ١ نوفمبر ١٩٥٦

خطب فيه السيد سلام رئيس الاتحاد موضحاً حقيقة الموقف فى الشرق الأوسط مستنكراً الاعتداءات الإسرائيلية الغادرة على مصر تلك الاعتداءات التى تظاهرها قوات الاستعمار الفرنسى البريطانى هادفة إلى إعادة سيطرتها على قناة السويس وداعياً العمال والشعب للتطوع لصد عدوان قوات الاستعماريين قطاع الطرق ووحوش القرن العشرين .

ثم فى الاجتماع عرض قرارات اللجنة التنفيذية فدوى المكان بالهتاف والحماس : دماء العمال فداء القنال — الاعتداء على القنال اعتداء على الخرطوم ، إلى التطوع إلى التطوع — عاش كفاح العمال العرب ، والشعوب العربية ضد الاستعمار .

الجبهة المعادية للاستعمار[1]

تقدم مذكرة لمجلس الوزراء وتدعو الأحزاب لاجتماع مشترك

المحترم السيد رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة

نشأت عقب الاعتداء الإسرائيلي الغادر على الأراضي المصرية حالة خطيرة تهدد البلاد العربية وقضية السلم العالمي — إن هذا الاعتداء الإسرائيلي يمكن القضاء عليه بل يمكن أن تقضى الدول العربية على إسرائيل نفسها ولكن هذا الاعتداء قد صحبه تدخل استعماري مسلح من حكومتي بريطانيا وفرنسا الهدف منه إعادة السيطرة الاستعمارية على قناة السويس وعلى الأراضي المصرية .

نحن نرى أن هذا الاعتداء الاستعماري المسلح هو تهديد لسلامة أراضي الجمهورية السودانية ونرى أيضاً أن الاستعمار البريطاني الذي هدد جمهوريتنا من الشمال بهذا الاعتداء يعمل في حدود السودان الجنوبية لتهديد كيان جمهوريتنا لذلك فإننا نطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية فوراً .

أولا : استدعاء سفيري بريطانيا وفرنسا وإبلاغهما قطع العلاقات الدبلوماسية .

ثانيا : إعلان التعبئة العامة في السودان .

ثالثاً : اشتراك الجيش السوداني في الدفاع عن مصر .

---

(١) الميدان العدد ١٩٢
الخميس ١ نوفمبر ١٩٥٦

رابعاً : دعوة فوق العادة للبرلمان خلال الأربعين ساعة القادمة .

خامساً : رفع أمر حظر المواكب ليقول الشعب كلمته .

سادساً : أن تصـــدر الحكومة أمرها بعدم هبوط الطائرات البريطانية والفرنسية فى مطارات السودان وعدم دخول السفن البريطانية والفرنسية فى ميناء بور سودان .

هذا وإننا على استعداد أن نؤيد الحكومة تأييداً كاملا إذا نفذت هذه المقترحات ونعتقد أن جميع الخلافات بين الحكومة والأحزاب ستدفع إلى الخلف بموافقتكم على هذه المقترحات وتتم وحـــدة وطنية شاملة لمساندة الحكومة فى تنفيذها .

وختاماً تقبلوا فائق الاحترام .

سكرتير الجبهة المعادية للاستعمار

الجبهة المعادية للاستعمار (١)

تدعو الأحزاب لعمل مشترك

لا بد لكل حزب يدرك مسئوليته أن يعمل إلى نتائج حاسمة إزاء ما يجرى فى مصر

أرسلت الجبهة المعادية للاستعمار مذكرة للأحزاب بمناسبة الظروف الراهنة نقتطف منها هذه الأجزاء :

فى مثل هذه الظروف الحرجة نرى لزاما علينا أن نتوجه إليكم بالحديث قصد التشاور لأنه من الأهمية بمكان أن تتم وحدة كبيرة فى بلادنا فى هذه اللحظات .

لقد فوجىء شعبنا بالاعتداء الإجرامى الشنيع الذى ارتكبته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ومهما تكن اختلافاتنا الحزبية فنحن نرى أنه من الواجب على كل حزب مسئول يشعر بالتبعات الملقاة عليه من قبل مؤيديه ومن الشعب بأسره أن يصل إلى نتائج واضحة وحاسمة إزاء ما يجرى فى مصر ،ومن هذه النتائج تصوغ أحزابنا سياستها ومواقفها .

ثم تقول المذكرة :

اسمحوا لنا بالإشارة إلى الحقائق التالية . —

لقد تأكد تماما أن الاعتداء الواقع على مصر هو اعتداء على السودان وأن

---

(١) الميدان العدد ١٩٥
الاثنين ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

احتلال أراضى مصر يضع السودان قبل غيره داخل نطاق حلقة استعمارية من الغرب والجنوب والشمال وبذلك يصبح استقلالنا شكليا .

إن المظاهرات الشعبية التى انتظمت مئات الألآف فى المدن والقرى تؤكد إدراك شعبنا للحقيقة السالفة وأصبح لزاما على الأحزاب التى تتولى الحكم والتى تتحمل مسئولية المعارضة الرسمية أن تلبى رغبة الشعب التى أوضحها فى مظاهراته .

إن الموقف الرسمى للحكومة تفصل بينه وبين الرغبة الشعبية هوة كبيرة ، فالحكومة مازالت تسير على سياسة كل شىء طبيعى كأنما ليس هناك خطر محدق يهدد سيادتنا الوطنية وبدلا عن الاستجابة لرغبات الشعب خرجت الحكومة بقانون الطوارىء دون أن تكون قد اتخذت من الإجراءات الوطنية ما يستلزم ذلك كقطع العلاقات مثلما حدث فى البلاد العربية الأخرى،وإن الحوادث التى أعقبت إعلان الطوارىء مثل الاضطهاد الذى أنزلته الحكومة ضد موظفى المطار لتدل على أن حالة الطوارىء أعلنت لحماية المستعمرين .

ولقد وضعت الحقائق المأخوذة من الوضع فى مصر اليوم حدا فاصلا بين أصدقاء الشعوب التى تسعى لحريتها وبين أعداء تلك الشعوب . والشعب السودانى تهمه هذه التجربة لأنه حديث عهد بالاستقلال ويسعى لتدعيمه — لقد ثبت أن بريطانيا وفرنسا لاعهد ولا شرف لها وأنهما فى سبيل مطامعهما تدوسان كل المواثيق ، أما الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الاستعمارى فهى ذات وجهين وقد انكشف ذلك بمعارضتها دعوة الحكومة السوفيتية للاشتراك فى سحق العدوان على مصر .

أليس من المهم أن نستخلص التجارب اللازمة من هذا الوضع ؟

ثم تقول المذكرة إنه مما يزيد الوضع إلحاحا أنه ما زالت هناك أوساط فى بلادنا تسلك عمليا سياسة التقرب إلى بريطانيا وتنشد (صداقتها) ويظهر هذا فى تجارتنا

وفى بعثاتنا العلمية وفى العراقيل التى توضع أمام أى تعامل مع المعسكر الاشتراكى .

وكما اتضح أعداء البلاد اتضح أيضاً أصدقاؤها . فهل ينكر أحد موقف الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين وكل المعسكر الاشتراكى فى الدفاع عن مصر ؟

قد تختلفون مع النظام الاشتراكى ولكن الحقيقة الصلدة لامفر منها : هى أن هذا المعسكر صديق للشعوب ولكن السياسة الرسمية التى يسلكها السودان لاتتفق مع هذه الحقيقة فإذا رغبنا حقا فى أن نحكم بلادنا من الخرطوم فيلزمنا أن نقيم صداقة متينة مع المعسكر الاشتراكى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى .

ثم تشير المذكرة إلى خطورة الموقف الدولى وخطر اندلاع نيران حرب عالمية وتقول إن شعبنا حدد موقفه بجانب الشعب المصرى ثم تقترح الجبهة :ــ

١ ــ عقد اجتماع مشترك من كل الأحزاب البرلمانية لمناقشة المذكرة .

٢ ــ أن يجتمع البرلمان فورا فى جلسة استثنائية لاتخاذ قرارات تلبى رغبة الشعب وعلى رأسها قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا .

٣ ــ أن توقف الحكومة الإجراءات التى اتخذت ضد الموظفين الوطنيين فى المطار وأن تنهى عقود الموظفين الإنجليز والفرنسيين فى مرافق الدولة .

المخلص

سكرتير عام

الجبهة المعادية للاستعمار

اتحاد نقابات عمال السودان يصف الحكومة بالتخلف عن جميع الحكومات العربية(١)

أرسل اتحاد نقابات عمال السودان خطابا إلى رئيس مجلس الوزراء يقول فيه أن وقف اطلاق النار لايعنى أبداً زوال الخطر .

ثم يقول الخطاب أن الموقف الرسمى للحكومة لم يكن فى مستوى الحركة الشعبية وأنه كان خليقا بالدولة السودانية أن تقف فى طليعة الدول المناصرة لمصر وأن موقف الحكومة يعتبر متخلفا بالنسبة لموقف الحكومات العربية الأخرى وبدلا من أن تستجيب الحكومة لمطالب الشعب أعلنت حالة الطوارئ ووجهتها ضد أبناء الشعب الذين أدوا عملا وطنيا رائعا .

وطالب الخطاب بضرورة قطع العلاقات السياسية مع الدولتين المدوتين استنكارا لجرائمهما وأن مثل هـذا العمل سيضع أساساً جديداً لسياسة الدولة السودانية ويحررها من قبضة الاستعمار اقتصاديا وثقافيا وسياسيا ويفتح الطريق لإنشاء علاقات مع المعسكر الاشتراكى الذى أثبت صدقه وجدوى عونه لمصر وغيرها من الدول الصغيرة .

ويختتم الخطاب بالمطالبة بعقد البرلمان فوراً ، وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا وتوجيه قانون الطوارئ ضد الجواسيس والمخربين وتصفية الموظفين الاستعماريين فى جهاز الدولة .

---

(١) الميدان العدد ١٩٥
الاثنين ١٢ / ١١ / ١٩٥٦ .

النائب المحترم حسن الطاهر زروق يدعو زملاءه النواب لمساندة اقتراحه بقطع العلاقة مع الدولتين[1]

أذاع النائب المحترم حسن الطاهر زروق فى الليلة الماضية بيانا أشار فيه إلى موقف حكومة السودان من الدولتين بريطانيا وفرنسا وإلى موقف الدول العربية الأخرى منهما وأشار إلى أنه عرض على السيد رئيس الوزراء (عبد الله خليل) بوصفه سكرتير لحزب الأمة هذا الاقتراح فرفضه كما رفضه السيدان على عبد الرحمن ومحمد نور الدين بوصفهما ممثلين لحزب الشعب الديمقراطى وعرضه على السيد اسماعيل الأزهرى فوعده بمناقشته مع حزبه وقال أنه حتى الآن لم يتلق منه رداً ونظراً لقرب افتتاح البرلمان فإن السيد حسن الطاهر زروق يهيب بزملائه النواب من جميع الأحزاب أن يساندوا هذا الاقتراح.

---

(١) الرأى العام ٣٤٨١
١٧/١١/١٩٥٦ ١٤ ربيع ثانى ١٣٧٦.

نائب الجبهة المعادية للاستعمار
السيد حسن الطاهر زروق فى مناقشة
اقتراح رفع حالة الطوارىء
فى البرلمان [1]

أثنى هذا الاقتراح الجيد الذى تقدم به زميلى المحترم نائب دائرة الخريجين وأن الرغبة التى دفعتنا لتقديمه هى شعورنا المخلص بحق مواطنينا فى العيش فى جو حر وأن يزاح عنهم كابوس حالة الطوارىء إذ أن أى سكوت عن اعتداء على الحرية والاستقلال يعتبر موجها لاستقلال البلاد.

فالاستقلال بغير حريات هيكل متداعى بغير روح أو إرادة ولسنا على استعداد للتفريط فى أى مظهر من مظاهر هذا الاستقلال الذى جاء بتضحيات غالية . فعندما تختفى حريات الشعب من حياته يصبح ذلك الاستقلال جسما بدون روح وتتغول الحكومات على المحكومين وتسلط عليهم أوضاعا ضد حرياتهم خاصة إذا انتفت الأسباب الوجيهة لقيام هذه الحالة كما هو الحال اليوم فى السودان

عندما أقدمت جيوش الاستعماريين من انجليز وفرنساويين وإسرائيليين على ارتكاب جريمتهم البشعة على مصر الشقيقة هبت جموع الشعب فى السودان هبوا ليعلنوا معارضتهم لهذا العدوان وقد طالبت الهيئات بالتضامن مع مصر ومقاطعة الدول المعتدية كما طالبوا بطرد جميع الموظفين والمستشارين الانجليز الذين لا يزالون

(١) فى الجلسة رقم ٦٠ يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ١٩٥٦

فى جهاز الدولة وبجانب ذلك كان من ضمن المطالب التى تقدم بها الشعب قفل المطارات والموانىء فى وجه طائرات الأعداء وسفنهم ونقل المتطوعين لمصر ولكن هذه الحركة الجماهيرية الواسعة قد أفزعت هؤلاء الذين يجلسون على كراسى الحكم لأن الحاكمين ما كانوا يريدون أن يتخلوا عن علاقات الود مع المعتدين وما كانوا يفكرون مطلقا فى تصفية بقايا الاستعمار ومعنى ذلك هو أن الحكومة قد تخلت عن مطالب الشعب بل تكون قد عارضتها بالفعل فلم تجد الحكومة إلا أن تعلن حالة الطوارىء التى تعلم سلفا أن الشعب لا يرضى عنها .

وفى الواقع كان هذا الإجراء تمهيدا للنيات التى وضحت فى اليوم التاسع عشر من الشهر الماضى حينما اعترفت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تقطع الملاقات مع الدولتين المعتديتين هذا هو بالضبط الدافع من وراء هذا الإجراء الشاذ وقد وضح أن حالة الطوارىء لم تخدم غرضا واحدا من الأغراض التى قيل أنها فرضت من أجلها سوى غرضا واحدا هو حماية الأغراض الاستعمارية .

وفى جلسة نوفمبر الماضى جاء فى حديث السيد وزير الداخلية ما يلى : —

« إذ كان لابد للحكومة من أن تعلن حالة الطوارىء لفرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ولمحاربة الإشاعة والتجسس وهو إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر » .

إن الحوادث أثبتت بقوة أن شيئاً من هذا لم يحدث مطلقا فالعناصر المخربة هم المستعمرون المخربون الذين يعتدون على حريات بلادنا فأرونا بالله أى اجراء اتخذ لحمايتنا منهم وأرونى إشاعة واحدة حاربتموها وستعجزون عن ذلك .

السيد الرئيس : يجب أن توجه الحديث لرئيس المجلس

أريد أن أعرف أى مساعدة أو أى عون قدم لمصر بسبب هذا الإجراء الشاذ

وأن الحديث عن مصر وعن مصلحتها يجب أن يكف عنه الآن لاسيما وأنه فى هذه الأيام تنشط بعض السفارات الأجنبية وتعقد اجتماعات مريبة ومثل هذه الاجتماعات المريبة بالطبع لاتخدم مصلحة السودان والشعوب العربية بل بالعكس - ولا زلنا نسمع أن السفارة البريطانية تصدر نشرة تسيء فيها إلى مصر وتوزع على الناس من غير طلب منهم وكذلك على الاعضاء وأنها ترسل حتى للموظفين فى مكاتبهم ولكن سلطات حالة الطوارئ عجزت عن إيقاف ذلك .

وتبريرا لقيام هذا الوضع الشاذ تقول سلطات الحكومة أنها لم تستعمل هذه الأحكام ضد أحد من السودانيين فإذا كان فى النية ألا تستعمل فالأجدر الغاؤها تماما.

أما إذا كانت الحكومة لا ترغب فى الغائها الآن فإنها تترك للاستعمار فى الوقت المناسب وأظنه قد حان الآن وقد بديء فى استعماله بالفعل فبالامس فى عطبرة أرادت النقابة أن تعقد اجتماعا للمشتركين فيها فى محل خاص فتدخل البوليس ومنع عقد ذلك الاجتماع .

أما بالنسبة للموقف فى مصر فقد ثبت أن القوات المعتدية قد أرغمت على الانسحاب وتجرى الترتيبات الآن على تنفيذ انسحابهم من مصر كليا فهل الحكومة بعد هذا مصرة على أن الموقف فى مصر يستوجب قيام حالة الطوارئ فى السودان ؟ قد وضح الآن أن استمرار حالة الطوارئ لايوجد ما يبررها خصوصا وأن البرلمان سيعطل وستبقى الحكومة بدون رقابة برلمانية رغم أن قانون الطوارئ مسلط على الشعب ، والغريب أن يحدث ذلك فى هذا البلد الذى ما زال يئن من وجود القوانين المقيدة للحريات وعليه فإن الحياة الديمقراطية فى البلد فى خطر ولذا فإنى ألح فى طلب الغاء حالة الطوارئ كما إنى اتشكك كثيرا فى إجراء الانتخابات فى مارس المقبل .

ومن ناحية أخرى نرى فى منطقة الشرق الأوسط تحاك المؤامرات الاستعمارية

وعليه يجب أن يعطى الشعب فرصة وحرية كاملة للتعبير عن آرائه ومشاعره ولن يتم ذلك في ظل الأحكام العرفية المسلطة على الرقاب .

ولهذه الأسباب فإني أرى أنه من واجب هذا المجلس الموقر أن يؤيد اقتراح أنهاء حالة الطوارئ في الحال(١) .

(١) طرح اقتراح إلغاء الأمر واللوائح الخاصة بإعلان حالة الطوارئ في السودان والذى تقدم به السيد ابراهيم المفتى ، وعند أخذ الرأى سقط الاقتراح .

نائب للجبهة المعادية للاستعمار

السيد حسن الطاهر زروق

يناقش صوت الثقة بالحكومة

فى البرلمان[1]

نحن إذ نتناقش الآن حول التعديل فى هذا الظرف وهذا البرلمان فى عامه الثالث نحاول أن نصدر حكما على الوضع البرلمانى وما آل إليه فى هذه البلاد والواقع أننا

---

(١) الجلسة رقم ٦٠ يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ١٩٥٦ وقائع .

قدم اقتراح وطرح موضوع أنه من رأى هذا المجلس أن السياسة التى تنتهجها هذه الحكومة إزاء المسائل الداخلية والخارجية قد أضرت بمصلحة البلاد ولهذا فإن الحكومة قد فقدت ثقة هذا المجلس (السيد حسن عبد القادر)

وقد اقترح السيد على عبد الرحمن تعديلا بحذف الكلمات (قد أضرت بمصلحة) فى السطر الثالث وحذف كلمة (فقدت فى السطر الرابع) .

طرح موضوع أن تحذف هذه الكلمات

نشأت مداولة

طرح موضوع أن تحذف هذه الكلمات وعند أخذ الرأى بطريقة الفصل كان المؤيدون ٦٠ والمعارضون ٣٠ وعليه أجيز التعديل .

طرح لأخذ الرأى أن تدخل كلمتا (تحقق مصلحة) فى السطر الثالث ، وكلمة (استحقت) فى السطر الرابع ، وعند أخذ الرأى بطريقة الفصل كان المؤيدون ٦٠ والمعارضون ٣٠ وعليه أجيز التعديل .

إذا أردنا أن نصدر حكما على الحكومة الحاضرة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع الأخرى ومواقف كل الحكومات التى سبقت وعند ذلك نستطيع أن نصدر حكما على كل الحكومات وعلى الحكومة الحاضرة إننا يجب أن نضع فى المقدمة الفوائد التى جنتها البلاد من الحكومات المتعاقبة فى الفرصة التى أتيحت لها لتتخلص اقتصاديا وثقافيا فى جميع مرافقها من المظاهر الاستعمارية وإذا استعرضنا الأمور الرئيسية الهامة لوجدنا أن الوضع اليوم هو نفس الوضع الذى خلفه المستعمرون وذلك كاعتمادنا على محصول واحد لا يباع بأسعار مجزية فى كل الأسواق أما من الناحية الصناعية فإننا نستورد سلع الاستهلاك الضرورية وبأثمان باهظة من انجلترا وهناك خطر آخر هو حجز أرصدتنا حتى هذه اللحظة فى بريطانيا التى أثبتت الحوادث أنها تجمد أرصدة الآخرين متى شاءت وخصوصا إذا أرادوا أن يسلكوا سياسة مستقلة ونحن لابد أن نسلك مثل هذا الطريق إن لم يكن اليوم فغدا .

أما الهيكل التشريعى فلا زال باقيا على ما كان عليه من غير تطور يذكر . وفى الحقيقة أن البرلمان قد أعطى قرارا فى إلغاء بعض القوانين وتعديل الأخرى ولكن مع ذلك كنا نسمع بعض أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى عندما كانوا فى الحكم يقولون أن هـــذا القرار مجرد توصية غير ملزمة وأظنهم الآن وهم فى المعارضة قد أدركوا أو أحسوا بخطورة بقاء القوانين المعارضة للديمقراطية وحتى قبل ثلاثة أيام صرح السيد وزير العدل بأن تلك القرارات ما زالت قيد البحث

= طرح الموضوع الأصلى المعدل لأخذ الرأى فكان المؤيدون ٦٠ والمعارضون ٣٠ .

قرار :

أنه من رأى هذا المجلس أن السياسة التى تنتهجها هذه الحكومة إزاء المسائل الداخلية والخارجية تحقق مصلحة البلاد ولهذا فإن الحكومة قد استحقت ثقة هذا المجلس .

والدرس ولا معنى لهذا بعد مرور هذا الوقت الطويل عليها سوى الاصرار على بقاء كافة القوانين التي يتعارض وجودها مع الحياة النيابية والاصرار على الاحتفاظ بهيكل تشريعى وإدارى يعتقل كل قوى الشعب من الانطلاق وأن الحكومة لا تكتفى بوجود الموظفين والمستشارين البريطانيين فحسب بل أنها تجدد لهم العقود وتغدق عليهم الأموال بالرغم من أن الشعب ينادى بطردهم ولكن للأسف فإن الحكومة لاتريد طردهم ومن هنا نفهم أن السودنة فى السودان لم تتم إلى هذه اللحظة ولذا فيجب أن تقوم الحكومة بابعاد المستشارين وخاصة فى بعض أجهزة الدولة الحساسة .

وإذا نظرنا إلى المشاكل الرئيسية الكبرى التى تحول دون توحيد البلاد ودون تدعيم وجودها المستقل نجد على رأس هذه المشاكل الوضع فى الجنوب وقبل أيام قليلة استمعنا إلى بيان من السيد وزير الداخلية عن الحوادث فى الجنوب حاول فيه أن يوجه اللوم لسياسة الحزب الوطنى الاتحادى وأنا وإن كنت لا أبرىء حكومة الوطنى الاتحادى وأنا وإن كنت لا أبرىء حكومة الوطنى الاتحادى من بعض الأخطاء إلا أنى أقول أن السيد وزير الداخلية فى بيانه لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى دور الاستعمار البريطانى فى هذه المآسى والمؤامرات التى كان يحيكها وهذا ناتج عن عدم سياسة واضحة مخلصة من الحكومة الحاضرة ولا من الحكومات التى سبقتها لاجتذاذ جذور الفتن والشقاق التى لا زال الاستعمار البريطانى يقوم بها بين الشمال والجنوب والتى يتخذ فيها الجواسيس والمخربين ويلبس لها تارة ثوب الدين — إن هذه الحكومة لم تضع خطة واضحة لمعالجة مشاكل الجنوب والوضع الاجتماعى والاقتصادى كما هو وأنها لم تضع خطة حتى لمعالجة الشرور المتوقع حدوثها .

وأن سياسة الحكومة الخارجية لتحدد بوضوح عما إذا كانت الحكومة تريد المحافظة على استقلال البلاد أم لا وبهذه المناسبة أقول أن سياستها الخارجية غير مطمئنة فى هذا الجانب وإنى لا أريد الإطالة فى الحديث عن السياسة الخارجية

لأن الحكومة لم تختبر فى هذا الميدان اختبارا طويلا ولكننا نكتفى بموقفها الغير متين من دول الجامعة العربية وخاصة موقفها الأخير من مصر فى محنتها وبهذه السياسة عزلتنا من كتلة الدول العربية وإذا سألنا الحكومة بررت ذلك بأنها ضعيفة عسكريا واقتصاديا إلى غير ذلك من أوجه الضعف وما هذه الإشارة إلى ضعف بلادنا إلا ناحية تمهد بها الحكومة الحاضرة لكيلا تتخذ الطريق المستقيم نحو التسلح والتحرر اقتصاديا وثقافيا كما فعلت مصر وسوريا وأن الحكومة تفتح بذلك هوة للاستعمار البريطانى والفرنسى والأمريكانى لاحتضان السودان .

وأن فكرة الحياد التى أعلنتها الحكومة لا تعدو أن تكون تنكرا لما أعلن من التمسك باستقلال السودان والتعاون مع الشعوب العربية وقبل ثلاثة أيام سألت السيد رئيس الحكومة الحاضرة ما هو موقف السودان من التيارين الواضحين فى داخل الجامعة العربية التيار الذى يخدم مصالح الاستعمار ويؤذى مصالح البلاد العربية والذى تتزعمه العراق والتيار الثانى الذى يقف صامداً أمام قوى الاستعمار والذى تتزعمه مصر ؟ ثم ما هى سياستكم نحو حلف بغداد ؟ فرد على أن موقفها الحياد . فقلت أن موقف الحياد هذا نشأ عن فكرة مخطئة وهو ليس خطأ فقط بل يعتبر طعنة من الخلف لمصر وكل الدول العربية كما أننا يجب أن نعلم تماما أن حلف بغداد لا يخدم سوى مصالح الاستعمار فنحن بين موقفين لا ثالث لهما فإما أن نكون مع الأحرار أو نكون مع الاستعمار وعندها ستكتب لنا العبودية ونتردى إلى هوة سحيقة .

ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن الفكرة القائلة بأن الحياد سيمكن السودان من إزالة الخلافات بين المعسكرين المتناقضين فى داخل الدول العربية غير عملية وغير منطقية لأن الخلاف بينهما ظاهر فهذا المعسكر يخدم مصالح الاستعمار ويسانده ويقف فى جانبه وذاك يخاصم الاستعمار ويحاول أن يبطل مؤامراته فكيف يستطيع

هؤلاء السودانيون أن يزيلوا هذا الخلاف ويوفقوا بين قوى الخير وقوى الشر ؛ كما أنه لا يمكن لهذا الموقف أن يساعد الشعب السوداني كشعب يريد أن يحافظ على حريته واستقلاله ويريد أن يتطور وهذه حقيقة مرة ولكن الواقع يقررها أردنا ذلك أم لم نرده وأؤكد أن السودان لا يمكن له أبداً أن يفر من واقع المعركة الدائرة الآن وبالتأكيد فإن الحكومة إذا استمرت على سياسة الحياد فإنها لا تخدم موقف السودان ولا مصر ولكنها تخدم موقف الاستعمار .

إن هذه البلاد قد بدأت اختيار النظام البرلماني وأن الواحد منا لينتابه الخجل إذا سئل عن ما هي النتائج التي توصلت إليها عن طريق الحكومات المتعاقبة فيه وما ذلك لأن طبيعة الشعب غير ديمقراطية بل بالعكس فإنه شعب أبي يحب الديمقراطية ويقدسها ولكن لأن الحكومات السابقة والحكومة الحاضرة حصرت همها وأضاعت الأوقات النفيسة في الحرص على كراسي الحكم وبذلك فإن الناس قد أصابتهم خيبة أمل لأنهم لم يجدوا ما يوازي ما علقوه على البرلمان من أماني عراض وإن استدراك هذا الوضع السيء وإصلاح نتائجه لا يمكن أن يتم عن طريق التحدث عن ضعفنا اقتصاديا وعسكريا ولكنه يكون في الإخلاص والعمل الجاد .

أما السياسة الخارجية فيجب أن تعدل على أساس رغبات الشعب وطموحه وأمانيه حتى يعضدها ويثق بها .

الجبهة المعادية للاستعمار
توحيد الشعب حول أهداف وطنية والوسائل العملية للوصول إلى وحدة فعالة(١)

أرسلت سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار المذكرة التالية لعدد كبير من الأحزاب والهيئات :

نبعث إليكم بهذه المذكرة التى توضح رأينا فى توحيد الشعب حول أهداف وطنية وفى تخطيط الوسائل العملية للوصول إلى وحدة حقيقية تضمن النجاح للاهداف الوطنية .

لقد كسبت بلادنا استقلالها الوطنى فى ظروف عالمية تمتاز بالضعف المتزايد لقوى الاستعمار العالمى وارتفاع مستوى الحركات الوطنية مع تزايد قوة المعسكر الاشتراكى وتميزه على دول غرب أوربا فى جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والعسكرية وقد برهن هذا المعسكر على تأييده لقضايا التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا بمواقف حازمة .

وكسبت بلادنا استقلالها فى وقت يتزايد فيه نضال الشعوب العربية للقضاء على الاستعمار والتخلص من نفوذه . يجرى نضال شعوب العرب فى طريق التطور المستقل وسلوك سياسة خارجية للاستقلال والسلم وضد الأحلاف وخلق صلات مع السوق

---

(١) الميدان العدد ٢٠٦
الخميس ٢٠ / ديسمبر ١٩٥٦ .

الاشتراكى لمصلحة الاقتصاد العربى وتسليح الدول العربية من دول اشتراكية بما لا يتعارض مع استقلالها . يقود هذا النضال شعب مصر الموحد مع حكومته الوطنية بينما يتزعم نورى السعيد اتجاهات السياسة الاستعمارية .

كسبت بلادنا استقلالها فى هذه الظروف وكان لابد منذ اعلان الاستقلال أن تفتح الطريق أمام الجمهورية السودانية نحو التطور المستقل وكان ولا يزال من رأينا أن الأهداف الوطنية لم تنته وأن الخطر الأساسى هو الاستعمار وينعكس خطر الاستعمار داخليا فى سياسة الحياد فى الجامعة العربية وفى وضع مقدرات إقتصادنا تحت سيطرة بريطانيا كل هذا ترك أثراً مباشرا فى الموقف المتهاون مع الاستعمار الذى اتخذته قيادة حزب الأمة أمام العدوان على مصر مما ألحق أضرارا بحركة التضامن بين الشعبين .

اهداف التطور المستقل :

لهذا فانه من رأينا أن لابد من تأكيد الأهداف الآتية :

أولا : تحريم سياسة الحياد داخل الجامعة العربية وقيام حلف ثنائى مع مصر .

ثانياً : تحرر اقتصاد السودان من قبضة الاحتكار الاستعمارى وخلق صلات تجارية مع البلدان الاشتراكية .

ثالثاً : إعادة النظر فى الوضع الزراعى بهدف رفع مستوى المزارعين .

رابعاً : إلغاء القوانين المقيدة للحريات .

خامساً : تحرير جهاز الدولة من المستشارين البريطانيين .

سادساً : حل مسألة الجنوب بما يكفل وحدة القطر ويحقق للجنوبيين تطورهم الطبيعى . ويؤمن البلاد من المؤامرات الاستعمارية التى تحاك ضد وحدة البلاد .

سابعاً : تسليح الجيش السودانى من الدول الاشتراكية .

ومعلوم لديكم بأن حجر الزاوية فى جميع هذه الأهداف هو السياسة الخارجية الاستقلالية التى تجرم حلف وتجرم موقف الحياد فى الجامعة وتتوحد مع السياسة الخارجية المصرية فى الميدان الدولى والعربى .

الوصول الى هذه الأهداف :

فى اعتقادنا أن أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف هى :

١ — فى الميدان الشعبى :

أن يقوم كل حزب بما فى ذلك حزب الشعب الديمقراطى بتعبئة نشاطه الجماهيرى حول هذه الأهداف .

أن العدو الرئيسى فى الداخل لهذه الأهداف هم قادة حزب الأمة وأن الطريق هو العزل التام لهذه القيادة وتوجيه الهجوم ضدها وضد الاستعمار .

٢ — فى الميدان البرلمانى:

نرى تكوين حكومة انقاذ وطنية سريعة فى الوضع البرلمانى الراهن تشكل أغلبية وطنية تضم الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى الجنوبيين — الجبهة المعادية للاستعمار ومهمة هذه الحكومة هى تنفيذ الأهداف المشار إليها ووضع الدستور والاتفاق على الانتخابات .

الطريق اليوم :

فى رأينا أن الطريق لظفر أهدافنا الوطنية هو تأكيدها وسط الشعب والإخلاص لها وتعبئة كل حزب لجماهيره فى الدفاع عنها .

الطريق الذى نرى انتهاجه لاصلة له بالمناورات الحزبية ولا بالاتفاقات العابرة المؤقتة ولكنه طريق توحيد الجماهير الشعب حول أهداف واضحة ومحددة وكسب

أغلبية شعبية لمناصرة هذه الأهداف والدفاع عنها وهذا هو الضمان الوحيد لتأليف
وحدة وطنية مجدية .

وبناء على ذلك فإننا نرى مرحلة التنظيم تأتى بعد ذلك والمهم أولا هو وحدة
الجماهير حول الأهداف التى حددناها فى المذكرة .

إننا نعتقد أن المناقشة بين ممثلى الهيئات يمكن أن تسفر عن نجاح طيب .

وشكرا . . .

المخلص

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

سكرتير عام

الجبهة المعادية للاستعمار

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار إلى الشعب المصرى[1]

بمناسبة انتهاء مهمة وفدنا اسمحوا لنا أن نعرب عن عظيم شكرنا وامتناننا للاستقبال الرسمى والشعبى الذى لمسناه والذى أكد أصالة ومتانة الروابط المديدة التى تجمع بين شعبينا والتى تزداد قوة على مر الأيام .

لقد أوفدنا حزبنا وشعبنا إلى بلادكم العزيزة العظيمة لكيما نؤكد رغبة بلادنا الاجماعية فى أن يقف السودانيون كتفا إلى كتف مع أشقائهم المصريين ولكيما تمتزج دماؤهم دفاعا عن أرض الوطن ضد المستعمرين المعتدين الذين يرغبون فى العودة إلى أرض وادى النيل بعد أن تطهرت من دنسهم .

لقد جئنا كى نؤكد أن الشعب السودانى بأسرة يعتبر العدوان على أرض مصر على أى شبر من أرض مصر عدوانا على السودان ويعتبر الدفاع عن أرض مصر واجباً مقدساً على كل سودانى شريف يحب بلاده ويزود عنها ولهذا الغرض وضعنا متطوعى حزبنا تحت تصرف جيش التحرير الوطنى .

لقد وجدنا الشعب المصرى فى عهد نهضته الظافرة الكاسحة موحدا غاية التوحيد حول زعيمه قائده الحكيم المحنك جمال عبد الناصر وصمم تصميما كاملا على أن يكون سيد نفسه وأرضه وموارده وعلى ألا يسمح لأى كائن بالعبث باستقلاله وسيادته وقد دلل الشعب المصرى على ذلك بصورة حاسمة وحازمة حين صمد فى وجه العدوان الاستعمارى الغاشم وحين قدم بور سعيد رمزا للنضال والدفاع عن أرض الوطن وحين استطاع بمساعدة الشعوب الصديقة والاتحاد السوفيتى أن يفضح المعتدين

---

(١) الميدان العدد ٢٠٧
الاثنين ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٦

ويوقف غزوهم ويرغمهم على الانسحاب وينزل بهم خسائر اقتصادية وسياسية هائلة .

إننا نمجد هذا الشعب العظيم ونمجد قائد ثورته ورمز نهضته ونضاله الرئيس جمال عبد الناصر فإن تمجيدنا لبطولة الشعب المصرى وبطولة زعيمه ترجع إلى مالمسناه من تجاربنا الذاتية ومقابلتنا للرئيس جمال عبد الناصر شخصيا من أنه لن يكون هناك تراجع واستسلام بل تصميم وعزم على أن تظل مصر حرة مستقلة وعلى أن يمضى النضال ضد خطط الاستعمار وأحلافه ومؤامراته فى الشرق العربى حتى تحرر كل أرض العروبة فتصبح قلعة مشعة للحرية والسلام فى العالم وهذه هى بالضبط الأهداف التى ينبغى أن يؤيدها كل وطنى مخلص ويعمل على أن يجمع لها أكبر تأييد شعبى .

إن انطلاق قوى الشعب المصرى العملاق ووجود قائد مخلص ثائر كجمال عبد الناصر على رأس هذا الشعب لهو ضمان بأن العرب لن يقفوا اليوم فى منتصف الطريق ولن يفلح مستعمر ولا خائن حقير بأن يحول بين الزحف العربى الكاسح والوصول إلى الحرية والتقدم والمجد .

وما نود أن نؤكده هو أن شعبنا الذى انتفض عقب العدوان متجاوبا معكم ومستعدا لبذل دمائه فى معرككم المقدسة لايزال مستعدا لإرسال متطوعيه فورا إذا ما عاد المستعمرون للعدوان على أى قطعة من أرض مصر .

إن حزبنا الأمين على مبادىء الكفاح المشترك بين شعبى مصر والسودان سيواصل نشاطه ولتعزيز الروابط بين الشعبين ولتأكيد الحقيقة التى أثبتتها الأيام من أنه لاحرية لمصر بغير حرية السودان ولا حرية للسودان بغير حرية مصر .

عاشت مصر حرة مستقلة

العافية والعمر المديد للرئيس جمال عبد الناصر

عاش الكفاح المشترك بين شعبينا

العزة والمجد للشعوب العربية .

وثائق عام ١٩٥٧

بيان الحزب الشيوعي
لمقاومة خطر مشروع ايزنهاور
لابد من إبعاد حزب الأمة من الحكم[1]

أصدرت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي بيانا حول الوضع السياسي الراهن نلخصه فيما يلي:

بعد أسابيع قليلة من إعلان استقلال بلادنا أرسل حزبنا نداء واضحاً أكد فيه أن نضال شعبنا الوطني لم ينته وأن مصلحة وطننا تتطلب أن نحول استقلالنا إلى حقيقة واقعة ذلك بممارسة سياسة خارجية مستقلة وبتحرير اقتصادنا بإلغاء القوانين غير الديمقراطية وبتحسين حالة الشعب المعيشية وتحقيق وحدة القطر.

إن الحكومة الراهنة التي بقيت في الحكم ثماني أشهر مواجهة بأن توضح ما قامت به لخدمة المصالح الشعبية السالفة.

لقد فشلت هذه الحكومة في بناء سياسة خارجية تحافظ على الاستقلال الذي

---

(١) الميدان العدد ٢٢٢
الخميس ٢١ فبراير ١٩٥٧
كان الرئيس الأمريكي ايزنهاور قد أعـــد مشروعا لتدخل أمريكا عسكريا في الشرق الأوسط في حالة وقوع عدوان على تلك المنطقة وينص المشروع على أن يحدث التدخل إذا طلبت أحد دول تلك المنطقة ذلك بحجة ملأ الفراغ وقد طلب تبعاً لذلك سلطات استثنائية من الكونجرس الأمريكي.

تسلمت أمانته كما فشلت في سياستها الاقتصادية وعملت على تقوية النفوذ الاستعماري في الحقل الاقتصادي وسلكت الحكومة سياسة من شأنها الابقاء على كافة التشريعات التي تحرم الشعب من التعبير والعمل وفي الوقت الذي تختلف فيه الحكومة مع الشعب في قضايا سياسية كبرى تستمر في إدارة البلاد تحت الحكم العرفي فتمنع النشاط السياسي وتصادر الاجتماعات وتحرم الشعب من حقوقه الدستورية .

إن الحكومة الراهنة وهي حكومة انتقال تبقى على حالة الطوارئ رغم الاحتجاج الشعبي الاجماعي وترسل البرلمان في أجازة مزمنة وتسوف في ميقات الانتخاب حتى تواجه البلاد بفراغ دستوري يتهددها بأخطار جسيمة .

وفشلت الحكومة في تحسين الأوضاع المعيشية للأغلبية الساحقة من الشعب وفي وضع سياسة وطنية ثابتة إزاء الجنوب من أجل الوحدة والتقارب وحل مشكلته بما يتلاءم مع مصالح الجنوبيين والوطن بأسره .

إن السبب الرئيسي لفشل هذه الحكومة الراهنة أنها تخضع لسياسة زعماء حزب الأمة المتعاونين مع الاستعمار والذين يريدون حكم البلاد عن طريق دكتاتوري يذل الشعب لرغبات بيوت محدودة من كبار أصحاب المشاريع وقد نشأ هذا الوضع من انقسام المعسكر الوطني الذي مكن قادة حزب الأمة من التمتع بمركز ممتاز في البرلمان الراهن وفرض إرادتهم . إن حكومة يحتل فيها حزب الأمة المركز الرئيسي غير أمينة على حرية البلاد واستقلالها وعلى مستقبل حياتها النيابية والديمقراطية .

وفي هذا الظرف الذي يتحكم فيه حزب الأمة في سياسة بلادنا الرسمية نواجه أكبر خطر على استقلالها وأمنها ذلك الخطر هو مشروع ايزنهاور الذي يسعى لإخضاع شعبنا وتحويل أرضنا إلى قواعد عسكرية تعرضها لأخطار جسيمة .

إن واجب الساعة هو أن تتحد كل جماهير الشعب فى كل الأحزاب الوطنية والهيئات ضد هذا المشروع الاستعمارى الآثم .

إن من الخطر استمرار حزب الأمة فى مركزه الراهن فى الحكومة وبهذا أصبح من الواجب لكى تتوفر لشعبنا الظروف الملائمة للدفاع عن استقلاله أن يخرج قادة حزب الأمة فورا من الحكم وأن تنتهى الحكومة الراهنة وتحل محلها حكومة من أحزاب الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى والنواب الجنوبيين والجبهة المعادية للاستعمار .

إن مثل هذه الحكومة — المقيدة سلفا بموقف واضح إزاء مشروع ايزنهاور بالدفاع عن مصالح شعبنا هى وحدها التى يمكنها أن تواجه العدو مؤيدة من الغالبية العظمى للشعب .

الانقسام بين الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى لايمكن أن يتخذ عذرا لتسليم بلادنا للاستعماريين وأن على جميع ذوى الضمائر من الحزبين وهم كثيرون أن يوقفوا هذا الانقسام وأن يتضامنوا فى سبيل انقاذ وطننا .

فى هذه الساعات الحرجة يجب أن يتحد كل الغيورين على مستقبل الوطن وأمنه فى الورشة والسوق والقرية والمعهد والحى وأن يناضلوا ضد الخطر المحيق بالبلاد .

ونحن أعضاء الحزب الشيوعى — كما كنا دائماً — مستعدون لخوض هذه المعركة وفى طليعتها .

بيان الحزب الشيوعي عن
الاتحاد الوطني وهزم مرشحي الرجعية : أي المعسكرين أقوى ؟
مناقشة وافية للموقف الداخلي (١)

تسلمت الميدان بيانا صادراً من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني. ونسبة لأهمية القضايا التي يناقشها فنحن نقدم تلخيصا وافيا لمصلحة قراء الجريدة .

يقول البيان (إن شعار عزل حزب الأمة عن الحكم والتعاون بين أحزاب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والجبهة وكافة الدوائر الوطنية في البرلمان لتكوين حكومة أكثر ارتباطا بأماني البلاد هذا الشعار فشل ولم يأت بنتائج في الحيز الرسمي) .

ويواصل البيان توضيح ما ترتب على سيطرة الدوائر الرجعية على الحكومة الحاضرة. حيث نجد الوضع على ما كان عليه عند استقلال البلاد فلا تضع في مجال السياسة الخارجية أي اعتبار للاراء الوطنية النابعة من الخرطوم بقدر ما تضع أراء ومصالح الدوائر الاستعمارية وفي الجامعة العربية حبست الحكومة الراهنة نمو النفوذ السياسي لبلادنا والوضع الاقتصادي لبلادنا مازال متخلفا ولا توجد أي خطة واضحة للخروج من الأوضاع الاقتصادية الخربة بل استمر الهبوط في حياة الشعب وتزايدت العطالة . وفي مجال الحريات تعرضت الحياة الديمقراطية لعدة محاولات للانتكاس بها كمحاولة استصدار قوانين جديدة وحرمان النساء من التصويت وإلغاء دوائر الخريجين . ويستمر البيان :

---

(١) الميدان الخميس ١٨ يوليو ١٩٥٧ .
العدد ٢٦٠ .

بماذا نستطيع وصف تصرفات الحكومة الراهنة حتى عند حل البرلمان ؟ وما هى نتائج تلك التصرفات ؟

نستطيع أن نقول أن هذه الحكومة التى تسيطر عليها رجعية حزب الأمة قامت بسلسلة من المحاولات لتحويل بلادنا عن طريق الاستقلال الوطنى إلى طريق التبعية ولكن النتائج لتلك المحاولات لم تصل جدا إيجابيا بل وصلت إلى مستوى تجميد الأوضاع فى بلادنا من الناحية الرسمية على ما كانت عليه عند إعلان الاستقلال .

لماذا كانت النتيجة هكذا ؟

أولا — لأن قوة المعارضة الوطنية برغم عدم وحدتها كبيرة وأقوى من الرجعية نعم إن المعارضة لم تنطلق كما يجب ولم تنظم ولم توحد الأمر الذى لو حدث لجاء بحكومة أكثر حيوية ولعزل حزب الأمة ولكن الحقيقة الموضوعية تقول بأن القوى الوطنية استطاعت أن تعرقل حتى الآن كافة المحاولات الرامية لسيطرة الاستعمار على على البلاد مرة أخرى .

ثانياً — لأن الرجعية ضعيفة فحزب الأمة رغم تبعيته الجماهيرية فهو معزول ومكشوف ومازال عاجزا عن بسط نفوذها على المناطق والأجهزة الهامة والحيوية فى البلاد هذا عن العوامل الداخلية الأساسية يضاف إليها عوامل خارجية مساعدة .
ثم يقول البيان :

وعلى ذلك فما زالت المشاكل الأساسية لما بعد الاستقلال تواجه شعبنا الآن كما واجهته فى مطلع عام ١٩٥٦ نعنى مشاكل التطور المستقل لتحسين أحوال المعيشة للشعب . لا زال الطريق أمام حزبنا ومؤيديه دفاعا عن هذه المصالح هو النضال ضد السياسات الرجعية التى تحاول تحطيم هذه المصالح — النضال ضدها فى كل الميادين كل ذلك عن طريق توعية الجماهير ورفع مستوى يقظتها ، فلن يتم شىء بدون استعداد جماهير الشعب للدفاع عن مصالحها ثم بتكوين حكومة وطنية لا سيطرة فيها لزعماء حزب الأمة الرجعيين .

هل نشأ وضع جديد بعد حل البرلمان وما أثره ؟

وما زالت الحكومة بنفس تركيبها السابق تسيطر على كراسى الحكم وما زالت القوى الرجعية المتمركزة فى قادة حزب الأمة والغارقة فى ارتباطاتها مع الاستعمار لها اليد المسيطرة على هذه الوزارة وأن البرلمان يجعل القوى الرجعية من الزاوية الدستورية ومن زاوية السياسة العملية أكثر حرية من قبل وفى وضع أكثر ملاءمة لتنفيذ سياستها المضادة لمصالح الشعب . قبل حل البرلمان كانت رجعية حزب الأمة تخشى مواجهته فى المسائل الحاسمة وذلك لإمكانية وجود أغلبية برلمانية مضادة للاستعمار فيه كما أنه من زاوية السياسة العملية كان زعماء حزب الأمة مقيدين فرغبتهم فى ربط البلاد مرة أخرى بالاستعمار الغربى كانت تجد مقاومة واضحة يمكن أن تؤدى إلى إعادة فى علاقات القوى البرلمانية وعزلهم .

إذن الوضع أصبح أكثر ملاءمة للدوائر الرجعية من ذى قبل وهذا يؤكد أكثر من أى وقت مضى أهمية اليقظة ووحدة الصفوف الوطنية .

كما يقول البيان : علينا أن نضع فى الاعتبار وأمام أبصارنا كافة الوسائل التى يمكن أن يلجأ إليها الاستعمار وأعوانه لبسط سيطرتهم على شئون الحكم وألا نستبعد فى هذا الصدد الوسائل التى اتبعت فى بلاد مثل الأردن — صحيح أن أى مغامرة رجعية ستقابل فى بلادنا بمقاومة واسعة مستمدة من طبيعة الأوضاع عندنا ولكن يجب أن نكون يقظين لمثل هذا الاحتمال وهذا يتطلب أن يكون حزبنا فى الدرجة الأولى على قدر كامل من الاستعداد والتنظيم وبدون استبعاد الطريق المشار إليه فإن الطريق الثانى الذى يسير عليه زعماء حزب الأمة هو فى كسب الانتخابات المقبلة وتهيئة الجو لذلك .

ما هى العناصر التى يعتمدون عليها فى خطتهم لكسب الانتخابات ؟

زيادة على التأييد المادى الذى يلقونه فإنهم يعتمدون على التالى : (١) تهيئة

الإجراءات الملائمة لكسب الانتخابات فتوزيع الدوائر حسب مصالحهم وهم أصحاب الأغلبية الفعلية فى مجلس الوزراء الحالى وقدم قانون الانتخابات ذو الطابع الرجعى وهو أيضاً لصالحهم وهناك أيضاً الحقوق المتزايدة لزعماء المشائر الذين تولى قوة كبيرة منهم وجهها شطر الاستعمار .

هناك أيضاً العمل الدائب للرجعيين للتحالف مع حزب الأحرار الجنوبى الذى يلقى سند الكنائس (٢) والقيام فى حدود الائتلاف القائم بسلسلة من الإجراءات الرجعية المضادة للدستور : هناك الحملة الصليبية ضد الشيوعيين تمهيدا للهجوم على الحريات العامة وتغيير الجو السياسى فى البـــلاد وجعله أقرب للرجعية مما هو الآن وتستخدم وسائل ضغط خبيثة أوكاذبة لكسب تأييد حزب الشعب لهذه الإجراءات.

٣ ـــ استمرار الانقسام الراهن فى قسم أساسى فى المعسكر الوطنى أى الشعب الديمقراطى والوطنى الاتحادى هذا عنصر هام يعتمد عليه زعماء حزب الأمة فى الانتخابات القادمة ولذلك يقومون بمناورات للاحتفاظ بالانقسام وتوسيعه .

ثم يقول البيان يجب على حزبنا بالتعاون الوثيق مع كل الدوائر الوطنية البرجوازية والهيئات والأفراد أن يضعوا أقصى جهودهم منذ الآن لسحب هذه العوامل من تحت أرجل حزب الأمة أو تقييدها ، يجب أن نقف صفا واحداً ضد أى خطوات رجعية تتخذها الحكومة الراهنة تحت ضغط حزب الأمة ،هذا واجبنا من اليوم وحتى نهاية الانتخابات القادمة .

الاتحاد الوطنى . . .

يجب أن يتزايد نشاطنا من أجل الاتحاد الوطنى نعم لقد حددنا هذا الواجب منذ زمن بعيد وأكدناها مراراً ولكن يبدو أن الرفاق يعتقدون أن هذه المهمة

يمكن أن تتم بمجرد أن نملها ونلقيها كشعارات . هذا موقف خاطىء أدى فعلا إلى تخلف حزبنا عن هذه المهمة الكبيرة .

علينا أن نناضل بشدة فى المجال الفكرى ضد الاستفزازات بين الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى .

جبهة الانتخابات

إن موقفنا هو توحيد القوى الوطنية لتخوض الانتخابات فى جبهة ضد القوى الرجعية من زعماء حزب الأمة وهزم سياستهم الرامية لإبعاد السودان من منطقة التحرر العربى وفصم علاقاته مع شعب مصر وتسليمه للاستعمار الأجنبى علينا أن ندرك الصعوبات الجمة التى تكتنف تكوين هذه الجبهة وأساسا لسبب التفرقة بين الحزبين المذكورين .

الحكومة القومية :

فى رأينا أنه من المهم تمثيل المعارضة فى الحكومة فى هذه الفترة . إن هذا سيؤدى إذا سار بطريق ناجح وتغلبت عناصر الوحدة على عناصر التفرقة إلى ازدياد النسبة الوطنية فى مجلس الوزراء : إن الرجعيين والاستعمار يستخدمون الحكومة القومية للضغط من جهة على حزب الشعب لقبول إجراءات رجعية ومن ناحية أخرى لجر الحزب الوطنى الاتحادى إلى هاوية التعاون معهم . إن عرضهم هو حبل مشنقة بذاته أن الشرط الهام لنجاح الحكومة القومية هو أن يجرى التعاون فى داخلها بين حزبى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى وعلى زعماء حزب الشعب أن يدركوا أن سياسة تصفية الوطنى الاتحادى هى طريق مسدود والمصلحة الوطنية توجب التعاون لمصلحة الفريقين ولمصلحة الوطن . إن طبيعة المشاكل التى تواجه هذه الحكومة تربط بين مصالح الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى فهى أساسا توزيع الدوائر وكفالة

الحريات العامة لإجراء الانتخابات ومصلحة الكتلة الوطنية أن تتحد ولا تتفرق حول توزيع الدوائر وهى أشد اتحادا حول الحريات العامة .

احتمالات الانتخابات:

إن المعسكر الوطنى أقوى بكثير من حزب الأمة ويمكنه أن يفوز إذا عرف كيف يكافح الهجمات الرجعية ويستنهض الجماهير لمقاومة تدبيرات الاستعمار والرجعية . سيفوز المعسكر الوطنى إذا اتحد فى المعركة المقبلة ولكن الانقسام الراهن يجعل نتائج الانتخابات فى كف عفريت .

فترة دقيقة :

إن الفترة المقبلة من أدق الفترات التى مر بها شعبنا ، إنها تتطلب مزيدا من اليقظة، وبذل أقصى درجات النشاط من كل أعضاء الحزب، واتساع وثبات الحركات المناهضة لزعماء حزب الأمة وتدبيراتهم ضد الوطن .

الاتحاد الوطنى وهزم مرشحى الرجعية وأعوان الاستعمار — تحت هذا الشعار يجب أن يسير أعضاء حزبنا ومؤيدوه إلى الإمام ولن يقهر الرجعيون الشعب .

نص مذكرة الجبهة المعادية للاستعمار للسيد رئيس حزب الشعب الديمقراطى السيد على عبد الرحمن الأمين(١)

السيد المحترم

رئيس حزب الشعب الديمقراطى

تحية طيبة :

دفعنا لإرسال هذه المذكرة حرصنا على الوحدة الوطنية لحماية الاستقلال الوطنى وعلى أهمية التشاور فى الخطوات التى تتخذ لتعزيز الاستقلال الوطنى وإرساء قواعد الديمقراطية .

لقد ناضلنا معكم فى الكفاح ضد الاستعمار البريطانى وجمعيته التشريعية وكافة مؤسساته المزيفة وانتصر الشعب بطرد جيوش الاحتلال واسترداد استقلاله الوطنى .

ومنذ أن جرى الانقسام فى الحزب الوطنى الاتحادى وأسفر عن تأليف حزبكم أبدينا رأينا فى هذا الانقسام وفى الأخطار التى قد تنجم عنه وأكدت الأيام ما ذهبنا إليه . لقد اتخذنا موقفا يبدو (محايدا) ولكنه الموقف الإيجابى فى الدعوة للوحدة الوطنية .

تساءلتم ما هى الأضرار التى لحقت بالبلاد منذ أن تم الائتلاف بينكم وبين حزب الأمة ؟ اسمحوا لنا إذن أن ندلى برأينا فى هذا التساؤل .

---

(١) الميدان العدد ٢٨١
الخميس ٣ أكتوبر ١٩٥٧ .

تميز الوضع — نتيجة للانقسام فى المعسكر الوطنى — بحصول حزب الأمة على النصيب الأكبر فى إدارة شئون الحكم وأنه لمن الخطأ اعتبار نتائج التحالف الذى تم بينكم وبين حزب الأمة على أنه خطوة إلى الأمام.

فمن الإنصاف للحقائق والتاريخ أن نقول بأنه فى السياسة الخارجية التى يشرف عليها حزب الأمة جرت الأحداث التالية:

عدم التجاوب مع حركة التضامن الشعبية مع مصر إبان العدوان ومحاربة المتطوعين السودانيين والدفاع عن مشروع ايزنهاور وتعبئة الإذاعة التى يشرف عليها أحد أعضاء حزبكم لهذا الغرض وللاشتراك فى الحرب الباردة للحيلولة دون اتخاذ موقف رسمى يتجاوب ومع إرادة ومقاومة الشعب ضد مشروع ايزنهاور — المحاولات المتكررة التى تبذل لتعكير صفو العلاقات بين الشعب المصرى والسودانى مما تعكسه صحافة حزب الأمة (وما أوردته صحيفة التايمز اللندنية على لسان رئيس الوزراء) واتخاذ موقف الحياد فى الجامعة العربية وعدم التجاوب مع الشعب السورى فى كفاحه ضد مؤامرات الاستعمار الأمريكى وعدم التمثيل الدبلوماسى مع الصين الشعبية والتصويت بجانب كتلة الاستعمار فى مسألة المجر، توجيه السياسة التجارية الخارجية بتسويق القطن لدى (العملاء التقليديين) فى بريطانيا حسب تصريح رئيس الوزراء فى لندن والاصرار على سياسة قفل التعامل مع السوق الاشتراكى على أساس اتفاقيات الدفع والمنفعة المتبادلة.

وفى الداخل - استخدام قوانين الاستعمار ضد الصحافة والأحزاب المعارضة فى فترة تعتبر مرحلة لتحضير الانتخابات مما يشيع جواً من الإرهاب يتنافى وعدالة الانتخابات والتوزيع السيء للدوائر مما يوسع نفوذ حزب الأمة فى الأقاليم وشطب دوائر الخريجين وانعكاس نتائج سياسة الدمار الاقتصادى فى الحالة المعيشية السيئة التى ترزح تحتها جمهرة الناس.

جرت تلك الاحداث وأنتم فى الحكم مع حزب الأمة — ولاسبيل إلى القول أنها لم تلحق إضرارا فى قضية الشعب — وقد كان واضحا منذ البداية أن تحالفكم شاذ فأنتم تعارضون مشروع إزنهاور وتؤمنون بالكفاح المشترك مع الشعب المصرى ويؤكد برنامجكم أهمية الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية وأهمية تطوير البلاد من الناحية الاقتصادية بينما يتخذ حزب الأمة موقفا مضادا لهذه المواقف باعتباره حزباً رجعياً وقف فى الماضى ضد الحركة الوطنية ويقف اليوم ضد قضية تعزيز الاستقلال الوطنى ويتودد للاستعمار الأمريكى والبريطانى .

لو كانت الغلبة فى داخل مجلس الوزراء لحزبكم لتغلبت الأهداف الوطنية أما والوضع هو هيمنة حزب الأمة على المجلس فان النتيجة المنطقية : هى سيادة الأهداف الرجعية لحزب الأمة وتحملكم لمسئولية تاريخيـــة عن كل المواقف التى صدرت عن الحكومة .

سيدى العزيز :

لقد عبرنا عن استنكارنا لسياسة الحكومة الرجعية وخاطبنا حزبكم عدة مرات واتصلنا براعى الحزب سيادة السيد على الميرغنى محاولين التنبيه لأخطار تحالفكم مع حزب الأمة وراجين اتحادكم مع الأحزاب الوطنية لوضع حد لحالة الإنقسام والتوتر فى المعسكر الوطنى وكان فى المستطاع قبل حل البرلمان الوصول إلى هذه الغاية وتأليف حكومة وطنية تحافظ على استقلال البلاد وتحمى الديمقراطية وتجرى الانتخابات على أسس عادلة وفى جو حر محايد وبمعارضتكم لتلك الخطوة كنتم مسئولين مباشرة عن استمرار حزب الأمة مستمتعا بمركزه الممتاز فى الحكم بعد حل البرلمان بلا رقابة برلمانية .

نحن نعتبر هذه المرحلة هى التحضير للانتخابات المقبلة والرأى الذى توصلنا إليه هو قيام تحالف وطنى ضد الاستعمار والرجعية الممثلة فى حزب الأمة . هذا التحالف هو امتداد لتحالف ١٩٥٣ الذى كسب الانتخابات الماضية .

إن منطق كفاحكم فيما مضى ضد الاستعمار وجمعيته التشريعية ومنطق برنامجكم يؤكد أهمية هذا التحالف فى الانتخابات الحالية .

سيدى :

فى هذه الانتخابات طريقان لاثالث لهما فى رأينا : طريق مرشحى الاستعمار والرجعية الممثلة فى حزب الأمة وطريقة المرشحين الوطنيين — هذا هو الأساس الذى تدور عليه رحى المعركة الانتخابية .

حدد حزبنا هذه القضية : بصفة نهائية ولهذا فهو يعتبر أن أى إضعاف للمرشحين الوطنيين هو عمل خطير يترتب عليه تعريض استقلال البلاد إلى الخطر بتسليم الرجعية زمام الحكم فى الانتخابات المقبلة .

لقد حددتم فى ليلتكم السياسية الأخيرة بتاريخ ١٨ الجارى فى الخرطوم بحرى أنكم ستنزلون بقائمة موحدة مع حزب الأمة .

يرى حزبنا فى هذا الموقف إضعافا للمرشحين الوطنيين وإنتصارا لمرشحى الرجعية فى حزب الأمة وفى ذلك مسئولية تاريخية جسيمة لأنكم تساعدون حزب الأمة فى سعيه للسيطرة على الحكم مرة أخرى .

نحن لا نملك أن نوجه حزبكم كيفما نريد أو نمنعكم من سلوك الطريق الذى ترونه ولكن نبعث برأينا فى طبيعة الانتخابات الحالية وأهمية الوحدة الوطنية ونرجو أن نتمكن من الاجتماع بكم لأننا كأحزاب وطنية لابد أن نتشاور مع بعضنا للوصول إلى الحقائق ونرجو أن تقدروا موقفنا إزاء الجماهير التى تطالب بتحديد موقف حاسم منا إزاء الأحزاب الأخرى .

أخيرا نرجو أن تدركوا أن استمرار موقفكم بالدعوة للتحالف مع حزب الأمة فى الانتخابات الحالية سيترتب عليه تحديد موقفنا بما يتفق وحماية الاستقلال الوطنى ومصالح جماهير الشعب ، والخير أردنا والله ولى التوفيق .

وتفضلوا ياسيدى بقبول فائق الاحترام .

المخلص عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة

عن سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

حول برنامج الجبهة المعادية للاستعمار

رأت الميدان أنه يكون مفيداً لقرأنها وأعضاء حزبنا وكافة المواطنين أن يقوم قادة الجبهة بشرح وتوضيح برنامج حزبنا الانتخابى وها نحن نقدم اليوم الزميل عبد الخالق محجوب ليجيب على السؤال التالى :—

ماهى الأسباب التى تجعل برنامج الجبهة يعطى اهتماما خاصاً للعلاقات السودانية المصريةحتى ينادى بقيام لجان مشتركة استشارية للسياسات الخارجية والاقتصادية والدفاعية وينص على تلك العلاقات هى المحك لجدية أى حزب سودانى فى دعواه على استقلال السودان ؟

أحاديث حول برنامج الجبهة المعادية للاستعمار

ماهى الأسباب التى تجعل برنامج الجبهة يعطى اهتماما خاصا للعلاقات السودانية المصرية؟

لماذا ندعو للجان استشارية مشتركة ؟ (١)

— ١ —

هذا السؤال يتضمن شقين فيما أرى أولا أنتم تطلبون الأسباب التى من أجلها ينادى حزب الجبهة المعادية للاستعمار فى برنامجه الانتخابى بقيام مجالس مشتركة توحد الاقتصاد .

والسياسة الخارجية والدفاع والثقافة بين جمهوريتى مصر والسودان . ثانياً أنتم تتساءلون عن الأسباب التى تجعلنا نقول بأن العلاقات المصرية السودانية هى المحك لجدية أى حزب سودانى فى دعواه للمحافظة على استقلال بلادنا .

ترجع أسباب دعوتنا الأولى إلى أصلين : أولهما تاريخى وثانيهما مقتضيات السياسة المعاصرة اليوم سواء أكانت على النطاق العالمى أو النطاق العربى أو النطاق الأفريقى أو فى أقل الحدود الخاصة بالنطاق السودانى المصرى الأصل الأول معروف لدى الكل لانود التعرض إليه لأنه يدخل ضمن القضايا المسلم بها فالشعب السودانى تربطه بشقيقه شعب مصر روابط الأصل القديمة منذ عهود ضاربة فى مجاهل التاريخ ، ومنذ ظهور المدنية الفرعونية التى امتدت إلى مناطق شمال السودان . مثل هذه الروابط لايمكن تجاهلها لأنها تكون ذخيرة للتاريخ المشترك وهى من ضمن الأسس القوية التى ارتكزت عليها كافة العلاقات المتفرعة الاقتصادية والثقافية والسياسية بالطبع يحدث فى التاريخ أن بلاداً من أصل واحد تتفرق ويختفى أثر التاريخ المشترك كما حدث بالنسبة لبعض

(١) الميدان العدد ٣٠٢ الخميس ١٩ / ديسمبر ١٩٥٧.

دول أوربا ، وهذه حجة موضوعية لها سندها فى التاريخ ولكن التاريخ المشترك لشعبى مصر والسودان اتصل بالحياة المعاصرة ولم ينقطع أبدا وهذا يدخلنا فى الناحية الثانية للموضوع فالنهضة السودانية الحديثة التى ابتدأت منذ الثورة التحررية عام ١٨٨٢ حتى إعلان الإستقلال عام ١٩٥٦ كانت مرتبطة بالحركة الوطنية المصرية فى كثير من الأوقات كما جرى عام ١٩٢٤ كانت حركة التحرير الوطنى انعكاسا للحركة المصرية وهذا رباط قوى إلى حد بعيد إذ أنه رباط جمع شعبين فى معركة مشتركة من أجل الحرية والخطوات الدستورية الأخيرة التى نال بمقتضاها السودان استقلاله هى أيضاً من نتاج كفاح الشعبين المشترك ومبادرة حكومة مصر المعاصرة يجب علينا أن نقدر هذه الروابط حق قدرها فاذا كان الكيان السياسى الحديث للسودان المستقل هو نتاج تعاون الشعبين ونضالهما ضد المستعمر ومن أجل الحرية فان هذا لابد أن يترك أثره فى الشكل النهائى الذى تمخض عنه ذلك النضال المشترك أى جمهوريتى مصر والسودان وهذا ما أدركته الجبهة المعادية للاستعمار فى برنامجها الانتخابى

التنسيق ضرورة ملحة :

العلاقة التى نقترحها بين جمهوريتى مصر والسودان هى فى الدرجة الأولى لمصلحة شعبنا ووطنا السودان بعد أن نال استقلاله أصبحت أمامه مهام جديدة هى حماية هذا الاستقلال والاستفادة منه .

لكى نحقق ذلك لا بد أن ننهض ببلادنا من الناحية الاقتصادية الأمر الذى يتطلب توحيد هذه العلاقة مع جمهورية مصر بالذات فنحن ومصر ننتج نفس الأنواع من القطن ونعتمد على النيل فى هذا الإنتاج ونافذة البلدين للتطور الاقتصادى والصناعى هو هذا القطن الذى نبيعه ونستطيع أن نحصل عن طريقه على ما نحتاج إليه من السلع الرأسمالية من ما كينات ومصانع .. إلخ هذا الوضع يفرض على البلدين فرضا تنسيق سياستها فى زراعة القطن . فان المشاكل الاقتصادية الأخرى ترتبط بهذه المسألة الكبرى

المشتركة وتتفرع منها وفى جملتها لا يمكن اعتبارها قضايا طارئة بل على العكس قضايا ثابتة طالما بقيت الظروف الجغرافية التى تضع البلدين جارين قريبين .

هل يمكن حل هذه المشاكل بإجراءات مؤقتة مثل المحادثات الحكومية ؟ التجربة تقول كلا فمنذ سنتين أو أكثر تعانى بلادنا اضطرابا واضحا فى اقتصادياتها وخاصة فى القطن نتيجة لعدم تنسيق سياستنا القطنية مع مصر وخاصة حول التسويق وكلما اتسع حجم إنتاجنا الزراعى وهذا أمر واضح بعد قيام مشروع المناقل والمشاريع الأخرى... فان الإجراءات المؤقتة تصبح عديمة الجدوى ولهذا فان اقتراح قيام مجلس اقتصادى مشترك بين الجمهوريتين أمر تحتمه مصالح السودانيين وضرورة لازمة لأى تقدم اقتصادى لبلادنا.

رواسب الفكر الاستعمارى:

أود أن أنظر قليلا للمستقبل فى بلادنا مهما كانت عوامل التأخر التى تعوق تطور بلادنا الاقتصادى فى الوقت الراهن فاننا حتما سنسلك طريق التصنيع إن عاجلا أو آجلا هذا قانون لا يمكن تجاوزه وفى نفس الوقت نجد أن مصر سارت فى طريق التصنيع الحديث، إن مشاكل التصنيع مؤلمة وقاسية بالنسبة للشعوب وفى عالم اليوم لا نجد شعباً واحداً اعتمد على إمكانياته الخاصة وصنع بلاده بدون التعاون مع الآخرين أو الاعتماد على مصادر أخرى غير الاتحاد السوفيتى وهذا البلد كان له وضعه الخاص وظروفه وتحمل شعبه الكثير من التضحيات فى هذا أما البلدان الصناعية الرأسمالية فقد اعتمدت فى بناء صناعتها على سلطتها فى المستعمرات فجابت المواد الخام بأقل الأسعار ولكن هل نحن كالاتحاد السوفيتى أو الدول الرأسمالية الكبرى ؟

لهذا يجب علينا أن نكون عمليين ونسلك الطريق المعقول لبناء صناعاتنا وفى رأيى أن هذا الطريق يلتقى مع مصر وإذا تمكن شعبنا من فرض تنسيق. فى هذا المجال

فإن المشاكل تحل بطريق أقصر وأسهل وإذا وجد هذا التنسيق نستطيع أن نوجه جهودنا لتنمية صناعة معينة وتوجه مصر جهودها لتنمية صناعة أخرى ، الأمر الذي يجعل البلدين مصادر للسلع مضمونة لا يضطرها لتبديد إمكانياتها الاقتصادية في الاستجلاب من الخارج الأمر الذي يستنزف الكثير من الجهد ورأس المال خاصة في عالم مازالت تسيطر على جزء كبير منه الرأسمالية الأوربية . هذه المشاكل ليست موجودة بين مصر والسودان إذا أننا نستطيع التعامل بوساطة عملاتنا المحلية مما يقوى حركة التجارة بين البلدين .

وفي رأيي أن مشكلة تنسيق العلاقات الاقتصادية في الحاضر أو المستقبل لا يعوقها شيء سوى رواسب الفكر الخاطيء الذي جاء نتيجة للثقافات الأجنبية وسط العاملين في الاقتصاد السوداني فهناك فكرة تقول طالما كانت مصادر الثروة في السودان ومصر متشابهة فان اقتصاد الجمهوريتين متأخر بطبيعته وهــذا منطق شاذ وغريب فالدولة الواحدة تضم في جانبها مصدر واحد للثروة أو مصادر متشابهة ولكن هذا لا يؤدي إلى تفتيت الكيان الموحد لتلك الدولة بل هو منبع من منابع قوتها فإذا كانت مصادر الثروة في مصر والسودان متشابهة فهذا أدعى لأن يواجها السوق العالمية وهما متحدان وقد جربنا الاختلاف والتنافس فكان وبالا على بلادنا ؛ إن الجبهة في برنامجها تدعو لنبذ هذه الفكرة الخاطئة التي ما سند لها من الناحية الاقتصادية بل هي قائمة على افتراضات متعصبة أشاعها كبار الموظفين البريطانيين أيام تحكمهم في بلادنا .

على هذا فان توحيد الاقتصادين المصري والسوداني في مجلس أعلى مشترك كما تنادي الجبهة المعادية للاستعمار ضرورة اقتصادية وشرط أساسي لتشييد الاقتصاد السوداني أولا ولرفاهية الشعبين الشقيقين وسأتناول بالرد على الشق الثاني من سؤالكم كما سأوضح سريعا أسباب دعوتنا للمجالس الموحدة للسياسة الخارجية والدفاع والتعاون في حديث آخر .

أحاديث حول برنامج الجبهة (١)

المجالس المشتركة بين السودان ومصر خير ضمان لاستقلالهما الوطنى

طريق الخرطوم أم طريق واشنطن ؟

— ٣ —

تقترح الجبهة فى برنامجها قيام مجلس للدفاع المشترك بين جمهوريتى مصر والسودان ليست هذه الدعوة مجرد إقتراح عابر ولكنها دعوة نابعة من ظروف مابعد الاستقلال والطريق الذى سيسلكه السودانيون لدعم استقلالهم وإعادة تشييد الحياة على أسس جديدة تتمشى ومقتضيات الاستقلال وبالطبع إن كان إستقلال السودان سيظل باهتاً كما هو الآن بفضل التحكم الرجعى فيه وإذا كان الاستقلال السياسى معطلا لايستعمل من أجل التحرر الإقتصادى ورفع مستوى شعبنا فإن بلادنا لن تكون فى حاجة لمثل هذا الدفاع المشترك أما إذا عرف الشعب السودانى مصالحه ـ وهو قطعاً يعرفها ـ فانه سيتعرض إلى ضغط إستعمارى هائل وخاصة من مناطق النفوذ الإستعمارى التى تحيط به من كل جانب فى الشرق أثيوبيا وهى دولة خاضعة لأمريكا وفى الجنوب والغرب مستعمرات بريطانية وفرنسية وبلجيكية .

من يناهض تطورنا ؟

إن مصالح السودانيين بعد الاستقلال تتناقض مع مصالح الاستعماريين وهذه هى

---

(١) الميدان العدد ٣٠٤
الاثنين ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ .

نقطة البداية التي نضعها قاعدة في تفكيرنا . نحن لانفعل شيئاً ولا ننشد عداوة أ.د كما يدعي الرجعيون في بلادنا ، على العكس ، نحن نريد للجمهورية السودانية أن تعيش في سلام مع الكل وأن تخلق علاقات ودية طيبة ولكن المصالح السودانية لما بعد الاستقلال تتركز في تشييد إقتصاديات البلاد . وهذه هي نقطة الانطلاق وتشييد إقتصاديات البلاد يتطلب تحرير بلادنا من العلاقات الاقتصادية المجحفة مع الأسواق التقليدية الاستعمارية وأن تقوم تجارتنا على مبدأ واضح نابع من مصالحنا الوطنية نبيع بأسعار مجزية ونشتري الجيد المعقول السعر . من الذي يعارض هذا المبدأ ؟ تعارضه الدول الاستعمارية الكبرى أمريكا وبريطانيا وفرنسا لأنها تعودت أن تشتري من بلادنا في عهد كان أمرنا بين أيديهم بأقل الأسعار وتبيع لنا سلعها الصناعية بأعلى الأسعار فيكون فائضاً كبيراً من الربح الزائد لمصالحها .

تعارض هذا المبدأ الدول الاستعمارية لأنها تود احتكار أسواق البلدان المتخلفة وتضرب ستاراً بين تلك الدول والسوق الاشتراكي المنافس بل تذهب أبعد من ذلك وتعتبر كل دولة تقيم علاقات مفيدة مع الدول الاشتراكية عدوة لها تناصبها الحرب وتشن عليها الضغط الاقتصادي والاستفزاز كما حدث بالنسبة لسوريا ومصر في عالمنا العربي ولهذا فان مبدأ حرية التجارة المطابق لمصالح شعبنا والذي لا يمكن لبلادنا أن تنهض من حالتها الراهنة بدونه يتعارض مع مطامع الاستعماريين وهكذا يصبح عداء هذه الدول الاستعمارية واضحاً لمصالح بلادنا الحقة .

أما من ناحية الصناعة فان الدول الاستعمارية تعارض ذلك لأن بناء الصناعات السودانية سيكون على حساب أرباحهم الراهنة فهم يبيعون لنا السلع الصناعية من الدبوس البسيط إلى التراكتورات والماكينات الكبيرة فهل من المعقول أن تتنازل الدول الاستعمارية عن أرباحها في بلادنا عن طواعية ...؟ وإذا كانت الدول الاستعمارية ترحب بتصنيع البلدان المتخلفة فلماذا شنت الحرب على مصر وهذه الدولة لم تنشد

حكومتها أكثر من أن تبنى المصانع وترفع مستوى ملايين العاملين ؟ وهكذا نجد أن طريق بلادنا لتحقيق مصالحها فى فترة مابعد الاستقلال يعترضه الاستعمار بكل نفوذه وإذا أردنا أو لم نرد نجد أنفسنا مرة أخرى وجها لوجه أمام هذه القوى الشريرة يصبح لزاماً علينا إذا كنا عقلاء أن نحتاط لأنفسنا وأن نتخذ التدابير لحماية إستقلالنا ونحن نسير فى طريق البناء والتحرر والاقتصادى .

بمن إذن نتقوى ؟

أين نجد الاحتياط والحماية ونحن كما قلت فى قلب القارة الأفريقية تحيط بنا مراكز الاستعمار من كل جانب ؟ . . لا مصدر للاحتياط والحماية إلا فى جمهورية مصر ، الدولة الوحيدة المعززة الاستقلال فى أفريقيا والتى تجاورها لحسن الحظ من الناحية الجنوبية ولهذا فان قيام مجلس للدفاع المشترك بيننا وبين مصر حاجة سودانية قبل أن تكون مصرية لأن مصر قطعت شوطاً بعيداً فى سبيل تحررها الاقتصادى وهزمت عدوان ثلاث دول عاتية؛إن قيام هذا المجلس ليس ضرورة عسكرية فى الأصل ولكنه ضرورة نابعة من مصالح شعبنا وآماله فى حياة أفضل أنه ملازم للتقدم الاقتصادى السودانى وتحرر بلادنا من الناحية الاقتصادية .

لا أود أن أطيل فى تفصيل أمر هذه المجالس المشتركة ومابقى منها فى مجالس الثقافة والسياسة الخارجية فكلها مرتبطة ببعض وهى جواب الوطنيين على السؤال الملح : هل يسلك السودان طريقاً مستقلا ترسمه مصالحه الخاصة وينبع من الخرطوم أم يسلك السودان سبيل التبعية التى ترسمها المصالح الأجنبية وتنبع من لندن وواشنطون وباريس ؟ السودان حتما سيسلك التبعية من الطريق الأول ولن نضمن النجاح فى هذا الطريق الوعر الشريف إلا إذا ارتبطت علاقات الجمهورية السودانية بمصر فى أشكال واضحة محددة كما قطع بذلك برنامج الجبهة الانتخابى .

هل هذا هو الاتحاد بين مصر والسودان ؟

سؤال تردد على ألسنة الكثير من الذين اطلعوا على برنامج الجبهة وحضروا الاجتماعات السياسية الكبيرة فى الآونة الأخيرة . نعم إن هذه المجالس هى الاتحاد فى صورة خاصة ولكن الفرق بين هذا الاتحاد وماسبقه من الدعوات هو أنه قائم بين جمهوريتين مستقلتين وعلى قدم المساواة . أنه دعوة تحررية جديدة لها أصولها التاريخية فى حياة الشعبين المصرى والسودانى والكفاح المشترك الذى خاضاه سنوات عديدة فى سبيل الحرية للسودان والحرية لمصر . أنه دعوة شعبية من صفوفنا نحن قائمة على إدراك المصلحة الكبرى فى حماية استقلال السودان وهو متطور مع الزمن سيكسب كل يوم أنصاراً أقوياء بعد كل تجربة يمر عليها شعبنا فى المحافظة على استقلاله والحوادث تؤكد هذا وانظروا ماجرى فى بلادنا منذ إعلان الاستقلال وستجدون أن المشاكل التى واجهها شعبنا ويواجهها فى المحافظة على استقلاله تلتقى فى يسر وبدون أن يرسم لها ذلك مع مصالح الشعب المصرى منذ يناير ١٩٥٦ خاض شعبنا معركة وطنية متواصلة ضد ربط الجمهورية السودانية بالأحلاف العسكرية ونظمت كل الدوائر الشعبية الوطنية حملات متتابعة ضد حلف بغداد والأحلاف الإفريقية وكل شعبنا يلتقى مع شعب مصر فى هذه الحملة ثم جاء مشروع إيزنهاور وانتظمت بلادنا موجة من الاستنكار ضده مما اضطر الدوائر الرجعية إلى تجميدة والتراجع دون قبوله ، وكان صوت السودانيين يتردد فى القاهرة وهذه المعارك والتى ننتظرها فى المستقبل تؤكد أن كل خطوة شعبية للمحافظة على استقلال السودان تلتقى مع شعب مصر وسياسة حكومته وهذا هو الاتحاد فى السياسة الخارجية والنتيجة المنطقية هى أن تصل بلادنا إلى هذا الاتحاد على النطاق الرسمى لاالشعبى وحده .

عهد . . . . . . عهد:

بالطبع نحن الذين نعمل فى الجبهة المعادية للاستعمار نعلم أن الدوائر الرجعية

المعادية لحرية بلادنا تثير غبارا حول دعوتنا الاتحادية التحررية وهى تعتمد فى ذلك على الرصيد المؤسف الذى تخلف من أعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ عندما جرى نزاع حول الاتحاد والاستقلال ولكن عام ١٩٥٧ ومطلع العام القادم يختلفان اختلافا جوهريا عن تلك السنين .

فشعبنا بتجاربه وبدون ضغط أصبح يحس بأهمية الارتباط مع مصر وطبيعة المشا كل التى يواجهها من الاستعمار والرجعية تؤكد له هذه الحقيقة يوما بعد يوم فالاعتماد على تركة سائرة للزوال أمر مؤقت لايقوى على الاستمرار . إن دعوة المحافظة على الاستقلال بواسطة الاتحاد التحررى نجحت فى سوريا ونحن لانتوقع أن تنجح فى يسر فى بلادنا ولكنها ستنجح قطعا وأ كبر تأ كيد لهذا التحول الذى نراه فى الشعب وفى أنفسنا فى هذه الفترة الوجيزة منذ إعلان الاستقلال . إن الاتحاد المصرى السورى عنصر لصالح استقلال السودان وحماية هذا الاستقلال عن طريق الارتباط مع مصر وهذا عنصر لم يتوفر للشعب السورى من قبل .

نعم نحن فى حاجة كبيرة لتصفية مخلفات الماضى نهائياً وهذا يتطلب شرح آرائنا بتوسع وبصبر وجرأة هذا ماتقتضيه مصالح الوطن السودانى ولامصالح غيره .

وثائق عام ١٩٥٨

راية الوحدة الوطنية

الجبهة لم تكن طرفا فى الانقسام الراهن

سنرفع راية الوحدة حتى بعد الانتخابات[1]

أصدرت السكرتارية المركزية لحزب الجبهة المعادية للاستعمار البيان التالى توضيحا لموقفها من الوضع السياسى الراهن :

هناك حملة منظمة واسعة انعكست فى الصحف هدفها الضغط على حزبنا لكى يؤيد فى الانتخابات القادمة حزب الشعب الديمقراطى أو الحزب الوطنى الاتحادى ونحن نرى أن هذه الحملة تتجاهل قصداً أو دون قصد موقفنا المبدئى المحدد من طبيعة المعركة الانتخابية وموقفنا من الإنقسام الذى أدى فى عام ١٩٥٦ إلى تكوين حزب الشعب وإلى تفتيت المعسكر الوطنى ووضعا للامور فى نصابها نصدر هذا البيان:

لقد دخلنا معركة الانتخابات بعد تقدير دقيق بهدفين أولهما توحيد القوى الوطنية فى أحزابها وهيئاتها لهزيمة خطط التدخل الاستعمارى وهزيمة قيادة حزب الأمة وتأمين وتعزيز استقلالنا الوطنى بهذا نستطيع أن نحرر أغلبية وطنية متماسكة تسير ببلادنا فى طريق التطور الوطنى المستقل .

وكان الهدف الثانى هو تمثيل القوى اليسارية فى البرلمان المقبل لأن هذه القوى هى الأشد إصلاحا وتفانيا فى نصرة القضايا الوطنية كما دلت تجربة البرلمان السابق

---

(١) الميدان العدد ٣١٤
الإثنين ١٩٥٨/١/٢٧ .

ولأن وجود قوى يسارية فى البرلمان شرط ضرورى للنضال فى سبيل الوحدة الوطنية إننا نرى أن مهمتنا فى الانتخابات هى إضعاف حزب الأمة للحد الأقصى وتقوية المعسكر الوطنى بأكبر قدر ممكن .

حزب الامة فى مأمن

غير أن الطابع المميز للانتخابات حتى الآن هو الانقسام فى المعسكر الوطنى والتطاحن المستميت بين حزب الشعب الديمقراطى والوطنى الاتحادى وعدم قيام جبهة الوطنيين ضد الاستعمار وأعوانه قادة حزب الأمة . وقد نتج عن هذا الوضع أن أصبحت معالم المعركة الانتخابية وأهدافها الوطنية غامضة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعبنا وتبددت قوى الوطنية فى الصراع الداخلى مدخرة على قيادة حزب الأمة جهوداً طائلة مما جعلها تركز على دوائر معينة فى النيل الأزرق والغرب والجنوب بدلا من تشتيتها على نطاق القطر بأسره كما كان الحال فى الانتخابات الماضية ولهذا نشأ احتمال فوز حزب الأمة فى دوائر ما كان ممكنا فوزه فيها لولا الانقسام فى المعسكر الوطنى .

إننا ندعو كافة الوطنيين أن يتصوروا الوضع لو أن الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب التحرر الوطنى وحزب الجبهة المعادية للاستعمار والوطنيين الجنوبيين دخلوا كلهم فى جبهة موحدة ضد الاستعمار وقيادة حزب الأمة — إذاً لكننا سحقنا قيادة حزب الأمة سحقا .

مسئولية من؟

إزاء هذا لا بد أن نحدد مسئولية واضحة على قيادة الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى فهم بتقليبهم لمصالحهم الذاتية على المصالح الوطنية وبانجرافهم وراء الأحقاد الشخصية يعرضون مصير البلاد للخطر ويضعون وطننا على حافة هاوية

سحيقة مظلمة ، هذه المسئولية لابد أن يعتبرها أولئك الذين يتحدثون عن احتمال فوز حزب الأمة ويحاولون عبثاً الصاق المسئولية بنا .

لن نكون طرفا فى الانقسام :

بناء على هذا الموقف فنحن نرفض تأييد أى من الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى ضد الآخر للأسباب الآتية :

أولا — ليست القضية فى نظرنا اليوم هى هزيمة حزب الشعب الديمقراطى أو الوطنى الاتحادى وإنما هى هزيمة الاستعمار وأعوانه . قادة حزب الأمة — هذا هو موقفنا .

ونحن ندعو الحزبين وكافة الوطنيين لتأييدنا فى هذه القضية الشريفة التى تمثل حقاً مصالح بلادنا الوطنية بدلا من دعوتنا لتعميق الانقسام فى المعسكر الوطنى بانحيازنا إلى جانب منه ضد الآخر .

ثانياً : نحن نعتبر الحزبين وطنيين بنفس المستوى وليست لدينا مصلحة حزبية أو وطنية فى تقوية أحدهما على حساب الآخر .

ثالثاً : نحن حزب مستقل بكينونته ولن نرضى أن نذوب فى حزب آخر مهما تكن درجة اتفاقنا معه .

رابعاً : انضمامنا لأحد الجانبين ضد الآخر يجعلنا طرفا فى الانقسام الذى كافحنا ضده طيلة العامين الآخيرين ولم يقع أى جديد يدعونا لتغيير موقفنا .

خامساً : إننا نعتبر الوحدة الوطنية احتياجا قوميا لازما ولسنا نرى أن الانتخابات ستكون نهاية لكفاحنا فى سبيل الوحدة . وبعد الانتخابات سيواجهنا أيضا واجب مواصلة الدعوة للوحدة فنحن واثقون أن المصلحة الوطنية ستعيد قادة الحزبين إلى صوابهم آخر الأمر وما من شك فى أن انحيازنا إلى أحد الحزبين ضد

الآخر سيحرم شعبنا من المنبر الخاص المستقل الوحيد الذى يناضل فى سبيل الوحدة الوطنية .

سادساً : يقول البعض أن عدم انحيازنا ضد حزب الشعب الديمقراطى معناه تأييد حزب الأمة بطريق غير مباشر ولهؤلاء نقول أن المواقف المؤقتة من الأحزاب ليست هى التى تحدد سياستنا العامة ولو كان الأمر كذلك لكانت لنا مواقف أخرى من قادة الوطنى الاتحادى . من الواضح أننا نعتبر حزب الشعب فى الأساس حزبا وطنيا بالرغم من تحالفه المؤقت مع حزب الامة .

صيحة مخلصة :

إذا فنحن نتخذ الموقف الوحيد السليم فى موضوع الصراع بين الحزبين ولذلك فقد أصبح مقررا عندنا أن نتخذ موقف عدم الانحياز فى جميع الدوائر التى يتنافس الحزبان بعضهما البعض فيها مع استثناءات ضيقة اضطرارية تمليها طبيعة المعركة الانتخابية .

إننا نقدر اهتمام كثير من المواطنين بمصير المعركة الانتخابية وبمصير بلادنا حينما يناقشون موقفنا — هذا الاهتمام يدل على أنهم بدأوا يدركون الخطر الذى حذرنا منه منذ الانقسام — غير أننا نرجوهم أن يتعمقوا فى دراسة القضية من جميع جوانبها لكى يحددوا مكان المسئولية ولكى يحددوا طريق الخلاص .

مرة أخرى ندعو كل الوطنيين المخلصين الحزبيين واللاحزبيين — إلى رفع صيحة عالية مدوية فى سبيل هزيمة الخطط الاستعمارية وفى سبيل هزيمة قيادة حزب الأمة وإذا لم تنفع هذه الصيحة اليوم فستنفع غدا لأن مصالح وطننا الكبير لن تتحمل الاستمرار فى سياسة الانقسام .

عاشت الوحدة الوطنية —

عاش وطننا شريفا ديمقراطيا مستقلا .

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

الموكب الشعبي يبرق الرئيس جمال / والقوتلي[1]

جاءتنا البرقية التالي من الموكب الشعبي الذي سار أمس الأول بشوارع العاصمة بقيادة الجبهة المعادية للاستعمار هاتفا بحياة الجمهورية العربية المتحدة .. إلى الرأى العام — الخرطوم

نحن الموكب الشعبي المتظاهر اليوم بالخرطوم تأييدا وابتهاجا بالحدث التاريخي العظيم / مولد الجمهورية العربية المتحدة نهنيء فى شخصيكما الشعبين السوري والمصري طليعة القومية العربية نحو العزة والكرامة نحو المستقبل ونحو الديمقراطية والسلم — عاشت الجمهورية العربية المتحدة نواة للوحدة العربية المتحدة — عاش الرئيسان البطلان جمال / والقوتلي .

ممنون للرئيسين جمال / والقوتلي

مجلس الأمة السورية والمصرية والإذاعة المصرية / القاهرة

الموكب الشعبي / الخرطوم

---

(١) الرأى العام ٣٨٥٣

الموافق ١٩٥٨/٢/٨ .

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار
حول أزمة الحدود بين مصر والسودان
كان الاستعمار وحزب الأمة يصوبون السهام ضد حركة التضامن العربى
إثارة المشاعر ليست صيانة للاستقلال بل معول هدم[1]

فى الوقت الذى تعلو فيه حناجر العرب فى مصر وسوريا واليمن بأناشيد الوحدة العربية والتضامن العربى وفى الوقت الذى تردد فى أرجاء العالم العربى أناشيد النصر والخلاص من نير الاستعمارية العالمية وفى الوقت الذى تدنو فيه قلوب ملايين العرب الأحرار نحو القاهرة ودمشق تستلهمهما القوة على النضال ضد الاستعمار وتوحيد العرب فى جبهة قوية فى سبيل السلم والاستقلال .

في هذا الوقت التاريخى العظيم نرى الشعب السودانى هذا الشعب العريق المناضل الذى يرنو نحو القومية العربية المتحررة ونحو التضامن الإفريقى الآسيوى نرى هذا الشعب قد أخذته الحوادث على غرة ووجد نفسه فجأة في موقف العداء ضد الشعب المصرى وضد شعب الجمهورية العربية المتحدة الوليدة فبدلا من أن تنطلق مشاعر الفرح والسرور والابتهاج بهذا الحدث التاريخى وبدلا من تجاوب شعب السودان مع الشعوب العربية المتحدة نجد أنفسنا نحن شعب السودان ذو التاريخ الطويل المجيد فى الكفاح المشترك مع الشعب المصرى وذو الصلات القوية الضخمة الضاربة فى أعماق التاريخ نجد أنفسنا فى موقف العداء مع مصر الشقيقة فأين ذهب هذا التراث الكفاحى المشترك وأين ذهب هذا التضامن والترابط بين الشعبين ؟

---

(١) الميدان العدد ٣٢٢
الاثنين ٢٤/فبراير/١٩٥٨ .

اصابع الاستعمار خلف الازمة :

لقد نشبت مشكلة في الحدود الشمالية للسودان بين مصر والسودان مشكلة حدود تقوم مثيلاتها بين كل الدول المجاورة ولكنها لاتتفاقم للحد الذى يودى بعلاقات الجوار بل يجب أن تصل إلى حد وحل سلمى لو توفرت النيات الحسنة ولو لم تلعب أصابع الاستعمار دورها فى التفريق واضرام النار حتى يستفيد من هذا الخلاف .

الجبهة أحرص على الاستقلال

ونبادر ونقول أن الجبهة المعادية للاستعمار التى شاركت بدور غير منكور فى تحقيق استقلال السودان يهمها أكثر من غيرها الحفاظ على هذا الاستقلال والدفاع عنه بالنفس والنفيس ونبادر ونقول مرة أخرى أن الجبهة المعادية للاستعمار لاتقبل التنازل عن حفنة تراب سودانية لأى جبهة كانت . وفى نفس الوقت لاتقبل الافتئات على حفنة تراب فى أرض الغير .

فلو نشب بيننا وبين جيراننا أى نزاع على الحدود ولاسيما مصر الشقيقة فيجب علينا إعمال الروية وإطالة النظر و نبحث المشكلة فى هدوء واتزان وروية حتى يخرج حكمنا صائبا منزها عن الهوى وكان الواجب ازاء هذه المشكلة التى نشبت بيننا وبين مصر أن نوفر لها جو الهدوء والصداقة والأخوة وأن الجبهة المعادية للاستعمار لواثقة كل الثقة أن عوامل الود والأخاء والتضامن بين مصر والسودان أكثر من عوامل الكراهية والبغضاء والتفرقة وأن هذه العوامل أيضا لكفيلة بحل كل مشكلة مهما تعدت بيننا وبين مصر فى جو من التفاهم والتوادد .

حزب الأمة صنع الازمة لمصلحة الاستعمار

ولكن بعض الدوائر التى لاهم لها إلا تكدير صفو العلاقات بين السودان ومصر ولا أمل لها إلا فى إبعاد السودان عن تيار القومية العربية المتحررة والإبقاء عليه فى أحضان الاستعمار شاءت إلا أن تخلق من مثل هذه المشكلة جوا كثيفا غائم

السحب بين الشعبين الشقيقين . وإلا أن تحاول تعبئة الشعور القومي السوداني ضد مصر وإلا أن تضلل الرأى العام السوداني لينصرف عن الاتجاه العربي القومي وخلق ضغائن وإحن بينه وبين شقيقه شعب مصر .

هذه الدوائر هي بالتحديد حزب الأمة والاستعمار الغربي وأمثال ود أبو سن في حزب الشعب الديمقراطي .

إن حزب الأمة قد سعى لخلق شعور عدائي نحو مصر تحت ستار حماية الاستقلال وضللت صحفه الرأى العام السوداني بأن جيوش عبد الناصر قد غزت السودان وصور الموقف للشعب السوداني على أنه نزاع مسلح بين مصر وبيننا وأن مصر قد احتلت جزءاً من وطننا العزيز وحاول بكل الوسائل التي يملكها باعتباره أحد الأحزاب الحاكمة أن يدفع بهذه المشكلة إلى حد النزاع المسلح مع مصر . واستغل الإذاعة أبشع استغلال وحاول أن يظهر بمظهر البطل الأوحد المدافع عن استقلال البلاد وهو الحزب الذي لم ينس له أي سوداني تاريخه الأسود القريب في تعاونه مع الاستعمار الانجليزي هذا التعاون والتهاون الذي دفع بالسيد عبد الله خليل حينما كان رئيسا للمجلس التنفيذي أن يتقدم باقتراح لمساعدة الانجليز في كوريا .

هذا التعاون الذي لم يمنع أحد قادته من التصريح في مجلس الانجليز الاستشاري فأطلق تصريحه المشهور لم ولا ولن نتخلى عن الانجليز .

فليصمت حزب الأمة عن الحديث عن الاستقلال السوداني لأنه لا يملك الصلاحية لمثل هذا الحديث .

ولكن لماذا يندفع حزب الأمة في مثل هذا الاتجاه الوعر ؟ لأنه يريد تعكير العلاقات الودية بين شعبي مصر والسودان ولأنه ائتمر أيضاً بأمر الاستعمار الأجنبي .

المؤامرات موجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة :

فى هذه الظروف الدقيقة من حياة شعوب العرب وشعوب أفريقيا وآسيا وقد بدأت حصون الاستعمار تنهار تحت أقدام المناضلين الأحرار يحلو للاستعمار أن يتخذ كل ذريعة لعزل شعب مناضل كشعب السودان عن شقيقه الشعب المصرى وبالتالى شعوب العرب فاختار هذا الزمن — زمن قيام الجمهورية العربية المتحدة التى أفزعت دوائر الاستعمار وحاول خلق مثل هذه المشكلة على حدودها الجنوبية — فاستغل فرصة تبادل المذكرات بين الحكومتين المصرية والسودانية فى مشكلة الحدود وخرج بها إلى جماهير الشعب السودانى فى ثوب من الضلالة والزيف وحاول بها خلق شعور عدائى نحو مصر والجمهورية العربية المتحدة الوليدة فبدلا من أن نستقبلها بالترحاب استقبلناها بالوجوم والغضب .

ومما يدعو للاسف أن حزب الأمة خرج بهذه المشكلة فجأة إلى مجلس الأمن ضاربا عرض الحائط بميثاق هيئة الأمم المتحدة الذى ينص على ضرورة حل مثل هذه المشاكل أولا على النطاق الإقليمى أى نطاق الجامعة العربية .

ولكن حزب الأمة يهدف بعرض القضية مباشرة على مجلس الأمن أن يخلق الفرصة لأصدقائه الاستعماريين أن يتخذوا منها ذريعة جديدة لخلق العقبات على حدود مصر الجنوبية وما يؤكد هذا الاتجاه أنه فى الوقت الذى أرسلت فيه الشكوى إلى مجلس الأمن تدخلت بريطانيا صديقة حزب الأمة مطالبة بتقديم الموعد المحدد لنظر هذه القضية وابتدأ وزير خارجية بريطانيا فى اطلاق تصريحاته فى هذا الشأن .

واجبنا هزيمة حزب الامة :

إن حزب الأمة قد وجد نفسه الحزب السودانى الوحيد الذى يعادى مصر باعتبارها السند الحقيق لاستقلال بلادنا حاول أن يخلق من هذه المشكلة بطولة وهمية يحول بها

الناخبين إلى صناديقه الانتخابية. وواجب المواطنين أن يعوا الدرس جيدا وألا يمكّن حزب الأمة من الرجوع إلى الحكم مرة أخرى .

واجب المواطنين أن يفهموا أن التصريحات غير المسئولة التي يطلقها البعض اليوم مثل قطع العلاقات مع مصر وعدم الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة وتصفية البعثات التعليمية المصرية في السودان وغيرها من مثل هذه التصريحات سوف تصير حقيقة واقعة لو مكنوا الحزب الأمة من الفوز في هذه الانتخابات .

إن واجب الشعب السوداني الذي أوشك أن يقع في شباك الدعاية الاستعمارية التي ملأ بها حزب الأمة الجو في الأيام القليلة الماضية أن يرد الطعنة إلى صدر حزب الأمة والاستعمار .

أن حكومة مصر أثبتت مقدرة وحكمة بإصدارها بيانها الرسمي الأخير الذي تعلق فيه مسائل الحدود إلى ما بعد الانتخابات إذ أنها استجابت لرغبات شعب السودان وفوتت الفرصة على الاستعمار ووكلائه في الوقيعة بين الشعبين .

عاش الشعب السوداني حراً مستقلا

عاش الكفاح المشترك بين مصر والسودان

عاشت القومية العربية المتحدة

ليسقط الاستعمار ووكلاء الاستعمار

وليسقط حزب الأمة في الانتخابات

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

الجبهة المعادية للإستعمار تطالب بتصفية الجو فوراً [1]

الآن وقد انفرجت الأزمة وانقشعت غيومها الآن وقد استجابت الحكومة المصرية لرغبة الشعب السوداني فقررت تأجيل النزاع حول الحدود إلى ما بعد الانتخابات نرى أن نعمل جميعاً على تصفية وإزالة كافة الشوائب التي لحقت بالعلاقات المصرية السودانية.

إن الدوائر الاستعمارية ودوائر حزب الأمة ترغب في توسيع الأزمة الطارئة لتحويلها إلى عداء مستحكم بيننا وبين مصر وما من شك أن عملا كهذا يضر بمصالح السودان إضراراً بليغاً لذلك فإن حزب الجبهة المعادية للاستعمار يطالب باتخاذ الخطوات التالية فوراً :

أولا — أن تسحب الحكومة السودانية شكواها من مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية فزيادة على انتهاء الأزمة فاننا نرى أن الشكوى الأولى من نوعها بين البلدان العربية التي عملت دائماً على تصفية مشاكلها دون تدخل أو تحكيم أجنبي .

ثانياً — إطلاق سراح الضباط وصف الضباط المصريين المحتجزين بحلفا وكذلك الباخرة النيلية والعوامتين المصريتين .

ثالثاً — سحب القوات المسلحة من أماكن احتشادها على الحدود المصرية السودانية .

رابعاً — أن توقف الإذاعة السودانية برامجها التي ستثير الشعب السوداني ضد شقيقه شعب مصر والتي تعمل على التهاب العواطف العدائية بين الشعبين الشقيقين .

---

(١) الميدان ٣٢٢ الاثنين ٢٤ فبراير ١٩٥٨ .

إن اتخاذ هذه الإجراءات من شأنه أن يعيد الصفاء إلى العلاقات المصرية السودانية وأن ينقى الجو بحيث يصبح ملائماً لحل كافة المشاكل المعلقة بين القطرين الشقيقين . (١) ، (٢) .

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

---

(١) البيان الذى قفل الطريق على المؤامرات

أصدرت الحكومة المصرية ظهر يوم الجمعة البيان التالى بخصوص الخلاف الناشىء على الحدود السودانية : حفاظا على الروابط التى تجمع بين الشعبين المصرى والسودانى ، قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى مابعد الانتخابات السودانية على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين بعد انتخاب الوزارة السودانية الجديدة .

وأن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الغالية الخالدة بين الشعبين الشقيقين كما أن مصر لن تستجيب للاستفزازات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح أو بشكل غزو للاراضى السودانية فى الوقت الذى لاتوجد لها على الحدود الجنوبية إلا دوريات الحدود المعروفة وأن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك .

(٢) تقدير مصر لوساطة الشخصيات والهيئات الشعبية السودانية

وقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغنى المرئيس جمال عبد الناصر ولرسالة السيد إسماعيل الأزهرى للرئيس وكذلك بعد اطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إلى الحكومة المصرية تلك الرسائل التى تطالب كلها بعدم إعطاء أى فرصة ليستفيدمنها المغرضون والدوائر الاستعمارية .

الميدان العدد ٣٢٢ .

الاثنين ٢٤/٢/١٩٥٨ الموافق ٥/ شعبان / ١٣٧٧ .

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار

الجمهورية العربية المتحدة حصن منيع لمكاسب حركة التحرر العربي(1)

أمس أعرب الشعب العربي في سوريا ومصر عن إرادته الإجماعية أقيام الجمهورية العربية المتحدة وإختيار الرئيس جمال عبد الناصر أول رئيس لها .

وحزب الجبهة المعادية للاستعمار يعتبر هذا اليوم عيداً للعرب في كافة أقطارهم ونصراً تاريخياً للقومية العربية المتحررة وهزيمة ساحقة للاستعمار وأعوانه في بلادنا وحينما يعبر حزبنا عن ابتهاجه الغامر فانما يتجاوب مع الكيان العربي بأسره ومع مصالح الشعب السوداني العربي .

إن الجمهورية العربية المتحدة حصن منيع لمكاسب حركة التحرر العربي وقوة ذات وزن فعال في صالح السلم العالمي وفي صالح الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك لأن الجمهورية العربية المتحدة ولدت في الصراع العنيد ضد خطط الاستعمار لاستعبادنا وضد خطط أعوان الاستعمار وأنصار التفرقة ولأنها نضجت واكتملت مقوماتها خلال الدفاع عن السلم وخلال الكفاح من أجل التقدم في جميع نواحي الحياة .

إن الادعاءات والافتراءات التي تذيعها الدوائر الاستعمارية والتي يرددها عملاؤه كالببغاوات تعبر عن الفزع الذي أصاب المستعمرين من جراء اندلاع تيار حركة

---

(1) الميدان العدد ٣٢٢ .
الاثنين ٢٤ / فبراير / ١٩٥٨

التحرر العربي الزاحف المظفر . غير أن الاستعمار يحاول المستحيل فالعرب في كل مكان يرون أن طريق الجمهورية العربية المتحدة سيتجاوب مع مصالحهم تماما ويرون أن هذه الجمهورية يجب أن تتسع حتى تستظل بعلمها وسياستها كافة الأقطار العربية .

أن حزبنا يهنىء الشعب العربي في سوريا ومصر بتشييد جمهوريته العملاقة وبتشييد جمهوريتنا العربية العظيمة ويشيد بدوره الطليعي الممتاز في سبيل إنجاز هـــذه المهمة التاريخية ونحن نؤكد أن شعبنا في السودان لابد أن يؤكد كيانه التحرري بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في وقت أقرب مما يظنه الاستعمار وعملاء الاستعمار .

وأن حزبنا ليهنىء الشعب العربي في سوريا ومصر باختيار الرئيس جمـــال عبد الناصر بطل النهضة العربية أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة ، فهذا الاختيار يدل على التأييد الشعبي الإجماعي لسياسته المناهضة للاستعمار ولخططه العدوانية وكذلك لسياسته الرامية لتأكيد عزة العرب وكرامتهم وتقدمهم .

والآن وقد قامت الجمهـــورية العربية المتحدة شعبياً ورسمياً فان حزب الجبهة المعادية للاستعمار يطالب بالاعتراف بها فوراً ولقد اعترفت بها دول عديدة يؤسفنا ويحز في نفوسنا ألا يكون السودان في طليعتها لما تربطه بها من علاقات تاريخية ازلية وثيقة خصوصاً وأن مصر كانت أول دولة بادرت واعترفت باستقلالنا .

إن حزبنا يدعو كافة الأحزاب الوطنية وجميع الهيئات الشعبية للوقوف ضد كل مؤامرة ترمي إلى عدم الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة وإلى وصم شعبنا بوصمة عار أبدي في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ العرب .

عاشت الوحدة الوطنية العربية

عاشت الجمهورية العربية المتحدة

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

أصدرت سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار البيان التالى / حول نتيجة الانتخابات[1]

إن كل وطنى غيور أسف للمركز الممتاز الذى أحرزته قيـــادة حزب الأمة بعد الانتصار الذى أحرز فى انتخابات عام ١٩٥٣ .

وقالت الجبهة يجب أن نتساءل : لماذا حدث ذلك ؟ ثم ردت على هذا التساؤل

إن الإجابة على هـــذا السؤال بسيطة وواضحة وهى التى تنير أمامنا الطريق للمحافظة على حريتنا واستقلالنا . إنها بسيطة ولكنها كانت مختفية عن أنظاركم نتيجة للتضليل والفتنة التى اشعلتها قيادات أحزابكم بينكم أنتم أيها الوطنيون .

لقد أعلنت الجبهة المعادية للاستعمار منذ أن قامت الفتنة البغيضة بين الختمية والوطنى الاتحادى ، أن هذا الوضع يؤدى إلى تقوية الاستعمار فى البلاد وأصدقائه المتعاونين معه وهم زعماء حزب الأمة لقد دقت الجبهة ناقوس الخطر منذ أول١٩٥٦ وناشدت زعماء حزب الشعب والوطنى الاتحادى أن يتركوا خلافاتهم وأن يتحدوا مرة أخرى للمحافظة على سلامة وحرية الوطن .

إن الجبهة بذلت كل ما فى وسعها ورفضت بقوة وحزم الاشتراك فى هذه الفتنة لصالح هـــذا الحزب أو ذاك لأنها تعتبر الانقسام قائماً داخل المعسكر الوطنى ولن

---

(١) الأيام العدد ١٣٣٤
١٩٥٨/٣/١٢

يستفيد منه غير أصدقاء الاستعمار التقليديين وفى هذا السبيل كرست الجبهة جهود صحيفتها الميدان والليالى السياسية وكل ما يمكن من الاتصالات المتعددة بزعماء الحزبين ولكن للاسف لم تتبين جماهير حزب الوطنى الاتحادى الطريق القويم الذى أشارت به الجبهة بل سارت وراء الفتنة والتعصب الحزبى الضيق وهكذا جاءت النتيجة عكس ما يريد أى وطنى يكره الاستعمار وضحى فى سبيل حرية هذا الوطن الحبيب . ثم يقول البيان :

أيها الأخوان :

لو أنكم استمعتم لرأينا وتركتم الأقاويل والأكاذيب التى يطلقها أعداء الوطنية ضدنا لكنتم اليوم تحتفلون بالنصر . ولكن كما يقول المثل (العتر بتصلح المشيه) ونحن نعتقد أنه فى الإمكان الأصلاح فى الوقت الراهن .

إننا نطلب منكم يامؤيدى حزب الشعب والوطنى الاتحادى أن ترفعوا أصواتكم عالية إلى جانبنا مطالبين بالوحدة فوراً من نواب الحزبين فى داخل البرلمان وجماهيرها فى الخارج لتكوين جبهة وطنية لحراسة حريتكم وأمن بلادكم وسلامها . هذا هو الطريق وليس هناك من طريق سواه. حتى الآن فى الإمكان إذا توحد المعسكر الوطنى أن يحرز كتلة برلمانية كبيرة فى إمكانها أن تؤلف حكومة وطنية . (١) ، (٢)

عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة
السكرتير العام

---

(١) **نتائج الانتخابات العامة :**

أعلنت فى ١٠ مارس ١٩٥٨ . وتنافست فيها أحزاب الوطنى الاتحادى والأمه وحزب الشعب الديمقراطى والجبهة المعادية للاستعمار فى المديريات الشمالية .

. . . .

المديرية	وطنى اتحادى	أمـــة	الشعب	آخرون
النيل الأزرق	١٢٩/٩٩٧	١٣٩/٢٢٨	٢٧/٧٨٨	٩/٠٩٦
الشمالية	٣٨/١٨٣	٦/٢٥٣	٤٦/٢٩١	٣/٩٢٤
كسلا	٢١/٣٨١	٢٠/٥٥٧	٣٦/٦٩٦	١٠/٨٣٠
كردفان	٧٢/٠٧٥	٨٦/٥٢٧	٩/٥٦٣	١٦/٣٤٢
دار فور	٢٤/٠٩٨	٥٧/٤٥٤	٢/٧٦٤	١٠/٨٨٦
الخرطوم	٥٤/٦٩٤	—	٢٣/٩٧٥	٢/٢٣٢
المجموع	٣٤٠/٤١٠	٣١٠/٠١٩	١٤٧/٠٧٧	٥٣/٣١٠
الاستوائية	٧٣/١٣٧			
أعالى النيل	١٠٤/٦٤٩			
بحر الغزال	٧٦/٤٧٨			

وبذلك فاز حزب الأمة بأغلبية المقاعد حصل على ٦٢ مقعدا والوطنى الاتحادى ٤٥ وحزب الشعب ٢٣

وانتخب السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة رئيسا للوزراء وقد فاز بـ ١٠٣ صوتا مقابل ٤٤ صوتاً للسيد اسماعيل الأزهرى و٤٥ صوتاً لسيد ستانسلاوس عبد الله بياسامو وذلك فى الجلسة الأولى صباح الخميس ٢٠ مارس ١٩٥٨ .

(٢) بيان مشترك من السيدين عن نتيجة الانتخابات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

بمناسبة ظهور نتائج الانتخابات وإشراف البلاد على عهد برلمانى جديد نؤكد لجميع المواطنين أننا مازلنا وسنظل على أتم الوفاق والصفاء لمصلحة الشعب ذلك الوفاق الذى جنت البلاد الكثير من ثماره فى العامين الماضيين والذى نأمل فى ثقة تامة أن نخطو بالبلاد فى العهد الجديد خطوات واسعة فى طريق العز و عمرن والأمن والاستقرار فى ظل حكم ديمقراطى سليم يرعى العدالة بين جميع طبقات الشعب ويعمل على حماية الأمن وصيانة الاستقلال ونحن إذ نعلن ارتباطنا الوثيق وإخاءنا المتين وتعاوننا الصادق ، نرجو من جميع المواطنين فى كل أنحاء البلاد ألا يستمعوا إلى ما يطلقه بعض ذوى الأغراض من شائعات والله الموفق .

على الميرغنى — عبد الرحمن المهدى

الجبهة المعادية للاستعمار تبرق سيادة السيد على الميرغنى [1]

مولانا سيادة السيد على الميرغنى

الخرطوم بحرى

باسم الوطن السودانى الذى كنت ومازلت أبا حادياً عليه وعلى أمته وباسم المواقف المشرفة التى اتخذتها فى تحرير البلاد من الاستعمار باسم الأيام الخالدة التى وقفت فيها فى طليعة الشعب تناهض الاستعمار وجمعيته التشريعية باسم الآمال التى يعقدها عليك أبناء هذا الوطن نتوجه إلى سيادتكم تدفعنا وطنيتنا وتقديرنا لكم برجاء حار ملح أن تمدوا يدكم البرة مرة أخرى لانقاذ البلاد من شرور الوضع الحاضر .

إننا نأمل فى سيادتكم أن تعملوا على تجميع القوى الوطنية التى هزمت الاستعمار البريطانى فى الماضى وأن تسعوا لانقاذ البلاد بوحدة كبرى تجمع صفوف حزبكم مع إخوانهم رجال الوطنى الاتحادى . هذا أملنا فيكم وأنتم أهل له .

وفقكم الله وحفظ السودان من كيد الكائدين .

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

---

١ — الميدان العدد ٣٢٧ الخميس ١٣ / مارس / ١٩٥٨ .

الجبهة المعادية للاستعمار

توضح موقفها من الوضع السياسى القائم وواجبات الوطنيين في هذه الظروف (١)

في الفترة التي أعقبت عيد الفطر عقدت اللجنة التنفيذية للجبهة المعادية للاستعمار اجتماعات طويلة لمناقشة الوضع السياسى العام المترتب على نتائج الانتخابات وقد اتخذت اللجنة التنفيذية قرارات ننشر تفاصيلها هنا . ونأسف للتأخير الذى تسبب من تعطيل جريدة الحزب في الأسابيع الماضية .

بعد دراسة وافية لنتائج الانتخابات البرلمانية تر[ى] [الل]جنة التنفيذية لحزب الجبهة المعادية للاستعمار أن السبب الرئيسى لهزيمة القوى الوطنية يرجع إلى تفككها وتشتتها وعدم دخولها المعركة في جبهة واحدة فحزب الأمة فى جميع انتخابات الحكومة المحلية والانتخابات البرلمانية الماضية كان دائما حزب أقلية وكان محل كراهية شعبنا وكانت تحقيق الهزيمة باتحاد القوى الوطنية وتماسكها فلما واجهت هذه القوى الانتخابات البرلمانية منقسمة على نفسها استطاع حزب الأمة أن يحصل على مركز ممتاز لا يستحقه .

وترى اللجنة التنفيذية أن هناك عوامل أخرى من بينها تقسيم الدوائر وقانون الانتخابات وقانون الجنسية وضعها حزب الأمة عن طريق الأغلبية في البرلمان الماضى لمصلحة الذاتية دون اعتبار لرأى المعارضة الوطنية . كما كانت هناك مظاهر للتدخل الأجنبي خلال المعركة الانتخابية ومما لاشك فيه أن هذه العوامل تسببت فى الانتصار النسبي الذى أحرزه حزب الأمة غير أن اللجنة التنفيذية تود أن تلفت النظر إلى أن

---

(١) الميدان العدد ٣٣٨ الاثنين ١٨ / مايو / ١٩٥٨ .

السبب الرئيسى انقسام القوى الوطنية . ذلك الانقسام الذى كافح ضده حزبنا منذ أكثر من عامين باعتباره أكبر خطر يهدد حرية وسيادة وطننا .

طبيعة الحكومة :

أن الحكومة القائمة اليوم حكومة رجعية يسيطر عليها زعماء حزب الأمة والإقطاعيون ونظار القبائل ولسنا فى حاجة بالطبع إلى توضيح الطبيعة الرجعية لزعماء حزب الأمة المعروفين فى ماضيهم وحاضرهم بالتعاون السافر مع الاستعمار كما أننا لسنا فى حاجة للقول بأن الإقطاعيين ونظار القبائل الذين يستغلون الأغلبية الساحقة من شعبنا يعارضون كافة مظاهر التقدم والديمقراطية فى بلادنا .

فى حزب الشعب:

واللجنة التنفيذية ترى أنه لابد من الإشارة إلى التحويلات التى حدثت فى قيادة حزب الشعب الديمقراطى وأدت إلى سيطرة العناصر الرجعية فيها وإلى تحكمها فى رسم سياسة ذلك الحزب وتوجيهها وبالرغم من وجود عناصر وطنية نظيفة فى قيادة حزب الشعب تتمتع باحترام حزبنا وبالرغم من وجود نواب وطنيين من ذلك الحزب فى البرلمان وبالرغم من أن قاعدة ذلك الحزب جزء لا يتجزأ من القوى الوطنية التى اشتركت اشتراكا فعليا فى النضال التحريرى ضد الاستعمار إلا أن اللجنة التنفيذية لحزبنا ترى أن قيادة حزب الشعب الديمقراطى تتحمل المسئولية كاملة عن قيادة الحكومة الرجعية الراهنة وبالتالى عن الأخطار التى تهدد مستقبل استقلال وطننا ومستقبل الديمقراطية فيه .

استبدال الحكومة:

إن الحكومة القائمة لا يمكن أن تؤتمن على استقلالنا الوطنى فهى حكومة تتعاون مع الاستعمار وتقود أعمالها إلى التفريط فى سيادة البلاد فقد قبلت المعونة

الأمريكية — صك العبودية — كما أنها تعمل على تسوىء علاقاتنا بالجمهورية العربية المتحدة المستقلة حاملة مشعل الحرية فى العالم العربى وهى فوق ذلك تهدد بمسخ الديمقراطية وبإقامة حكم بوليسى كما أنها تعمق الأزمة الاقتصادية وتسعى لإلقاء عبء الأزمة على عاتق الأغلبية الفقيرة من شعبنا .

لذلك ترى الجبهة المعادية للاستعمار أن واجب الوطنيين العاجل هو استبدال الحكومة الرجعية القائمة بحكومة وطنية وهذا أمر ممكن إذا استفادت الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطيةمن دروس الماضى . إذا اتحدتهذه الأحزاب والقوى فى جبهة وطنية وإذا قاومت هذه الأحزاب والقوى أعمال الحكومة القائمة .

أمر ممكن :

إن اتحاد القوى الوطنية واتساع الحركة الجماهيرية المعادية للاستعمار وأعوانه لابد أن تؤدى فى النهاية إلى تجميع القوى الوطنية فى البرلمان وإلى اتحادها . أن النواب الوطنيين (نواب الحزب الوطنى الاتحادى ونواب الكتلة الجنوبية والنواب الوطنيين فىحزب الشعب الديمقراطى)إن هؤلاء النواب يكونون أغلبية برلمانية واضحة وفى حالة اتحادهم وتجمعهم يستطيعون أن يسقطوا الحكومة القائمة ويشكلوا حكومة وطنية تستند إلى قوى ضخمة وواسعة داخل البرلمان وخارجه وحينئذ ينفتح الطريق أمام وطننا للتطور المستقل .

إلى أعضاء الحزب :

إن اللجنة التنفيذية تهيب بكافة أعضاء الحزب أن يقفوا فى طليعة الصفوف للدفاع عن الاستقلال والديمقراطية ومستوى المعيشة . إن واجبهم هو بعث حركة جماهيرية واسعة النطاق . إن واجبهم هو بذل أقصى الجهود لتوحيد القوى الوطنية باعتباره شرطاً ضروريا وأساسياً للانتصار على المستعمرين وأذنابهم .

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

اتفاقية المعونة تترنح فشددوا ضرباتكم(١)

ما إن بدأت معركة الشعب ضد اتفاقية التدخل الأمريكى حتى بدأت تترنح وينعزل أنصارها بعيدين عن الشعب وللقضاء عليها لابد من اتساع المعركة وتشديد الضربات حتى تموت .

أيها المواطنون فى كل مكان سيروا مواكبكم وأرسلوا البرقيات والعرائض لنوابكم ونادوا بأعلى أصواتكم لكى لا يوافق البرلمان على الاتفاقية الأمريكية .

الجبهة المعادية للاستعمار

(١) الميدان العدد ٣٢٩
الخميس ٢٢ / مايو / ١٩٥٨

لكيلا يعود عهد المفتشين[1]

أيها المواطن :

لكيلا يعود عهد المفتشين البريطانيين مرة أخرى فى ثوب (خبراء) أمريكا - لاتترك نائب دائرتك يبصم على اتفاقية المعونة الأمريكية هؤلاء (الخبراء) سيسلبوننا حقنا فى إدارة شئون بلادنا بأنفسنا أرسل برقية أو خطابا أو عريضة إلى نائب دائرتك .

أرسلها الآن وقبل فوات الأوان .

الجبهة المعادية للاستعمار

---

(١) الميدان العدد ٣٣٩

الخميس ٢٢ / مايو / ١٩٥٨

حافظ على علم الجمهورية[1]

معونات أمريكا هى سبب الكوارث الواقعة اليوم فى لبنان والعراق والأردن .

لإنقاذ وطنك وللحفاظ على علم الجمهورية نظيفا لاتترك نائبك يوافق على اتفاقية المعونة الأمريكية أرسل رأيك ورأى من معك حالا إلى نائب دائرتك قل له الاستقلال قبل الطرق .

الجبهة المعادية للاستعمار

(١) الميدان العدد ٣٣٩
الخميس ٢٢ / مايو / ١٩٥٨ .

ضد المعونة الأمريكية

بيان من الجبهة المعادية للاستعمار إلى أعضاء الحزب
شددوا نضالكم ضد اتفاقية المعونة الأمريكية[1]

أيها الزملاء :

بعد دراسة نتائج أسبوع مقاومة المعونة الأمريكية يلاحظ المكتب السياسى للجبهة أنه تمت بعض الخطوات الإيجابية فى أماكن عديدة ولا شك أن هذه الخطوات قد ساهمت إلى حد كبير فى تعبئة القوى الوطنية ضد المعونة الأمريكية .

غير أن المكتب السياسى يعتقد أن النشاط لم يكن فى المستوى المطلوب وأنه كان من الممكن أن يتوسع ويرتقى أكثر من ذلك ولهذا فهو يطلب من كل الزملاء ومن كل المنظمات أن توالى نضالها بجهود أكبر ضد المعونه الأمريكية .

إن زعماء حزب الأمة والرجعيين فى حزب الشعب يريدون أن يجعلوا من العرض السوفيتى جسراً لقبول المعونة الأمريكية تحت ستار الحياد الإيجابى .

يجب كشف هذه المناورة على أوسع نطاق وتكثيف النضال ضد المعونة الأمريكية . إن هذه المعونة هى أكبر خطر يواجه استقلال بلادنا ولذلك يصبح واجباً أساسياً ورئيسياً توجيه كل المعركة لكشفها وهزمها .

---

(١) الميدان العدد ٣٤١ .
الخميس ٢٩ مايو ١٩٥٨ .

لقد بينت المعركة ضد المعونة أن هناك قوى واسعة ومستعدة للدفاع عن استقلال وشرف جمهوريتنا وأصبح يتضح أكثر وأكثر أن الطريق الوحيد لذلك هو ما نادينا به مرارا من قبل وهو توحيد كافة القوى الوطنية ضد الاستعمار وزعماء حزب الأمة فعلينا أن نبذل فى كل مكان أقصى جهدنا لبناء الوحدة الوطنية .

إن أعوان الاستعمار ينهارون أمام ضربات الوطنيين فشددوا ضرباتكم أشد وأقسى(١،٢،٣) حتى يسقطوا وتسقط معونتهم .

سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار

---

(١) أعلنت الحكومة رغبتها فى قبول المعونة الأمريكية الأمر الذى أثار اهتمام قطاعات الرأى العام المختلفة وتقبل طرح المعونة الأمريكية للبرلمان السودانى الثانى أصدر المحامون السودانيون نداء مساء الثلاثاء أول يوليو عام ١٩٥٨ إلى الشعب السودانى عامة والنواب خاصة وقعه نقيبهم السيد عابدين إسماعيل وواحد وأربعون محاميا هم كل المحامين الموجودين فى العاصمة .

يقول البيان :

إن البلاد تجتاز مرحلة دقيقة وأنه بالرغم من الإجماع الشعبى على رفض المعونة الأمريكية ورغم هزيمتها فى البرلمان فإن بعض الدوائر مازالت تحاول محاولات مستميتة لفرضها . إن المعونة تعرض وحدة البلاد واستقلالها للخطر وتنتقص سيادتها وتزج بها فى أتون الحرب الباردة والساخنة .

ويناشد المحامون النواب للوقوف صفا واحداً لهزيمة المعونة ليضيفوا إلى مواقفهم الخالدة موقفا عظيما آخر يتوجون به انتصاراتهم السابقة فى الحفاظ على السيادة الوطنية .

وكانت أحزاب المعارضة قد نظمت نفسها وعقدت اجتماعا مساء الإثنين ٣٠ يونيو ١٩٥٨ حضره أقطاب من حزب الأحرار الجنوبى والوطنى الاتحادى

= والجبهة المعادية للاستعمار وتوصل الاجتماع الذى سبقته اجتماعات أخرى إلى الاتفاق فى الخطوط العريضة بشأن المشاكل الكبرى كالمعونة والدستور وقرر أن يعرض هذا الاتفاق على قيادة حزب الشعب الديمقراطى لإقراره حتى يصبح ميثاقا لهذه الأحزاب الأربعة .

ولكن فى نفس ذلك المساء إجتمع بعض أقطاب حزب الأمة مع السيد على الميرغنى وانتهى الاجتماع إلى الاتفاق بإجازة الاتفاقية كما هى على أن تتضمن التعديلات التى قدمها حزب الشعب لبعض البنود فى خطابات تتبادلها الحكومتان السودانية والأمريكية وقد وصف السيد محمد أحمد محجوب وزير الخارجية التعديلات بأنها تفسيرات .

(٢) فى صباح الخميس ٣ / يوليو / ٥٨ الموافق ١٦ ذو الحجة ١٣٧٧ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ٥٧ صوتا وامتناع ثمانية نواب عن التصويت وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحا بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافات جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية .

وقد صوت النواب أدناه إلى جانب المعونة :

عبد الله عبد الرحمن نقد الله — عبد الله بكر — عبد الله خليل — عبد الله الفاضل — عبد الله الميرغنى — عبد العظيم عبد الرحمن — عبد الحميد مادبو — عبد القادر ضو البيت — عبد الرحيم الأمين — عبد الرحمن أحمد عديل — عبد الرحمن على طه — عبد الرحمن محمد دبكة — عبد الرحمن عمر عبد الله — أبو بكر بدوى — أبو القاسم حاج أحمد — أحمد عوض الكريم — أحمد الأمين أحمد بخارى — أحمد السيد أحمد — أحمد محي الدين محمد — الفرد وولف على بقادى حامد — على محمد ادريس — على نمر جله — أمين النوم — بنجامين لاجوك — بشرى ادريس هبانى — بللوث ديو — داك دى — توبق نول كوم — ادوارد ادوك — الأغبش الخليفة — الفاتح عبود — الهادى المهدى =

. . . .

= ايليا لوبى – المجذوب ابراهيم فرح – الطاهر مساعد – الزبير حمد الملك الفضل جبريل – فضل الله على التوم – فضل محمد على – قطر جاد الله محمد فيردناند ادينج – قرن ادنق جورج – قسم الله فضل الأعيسر – حامد كرار أحمد الأعيسر – حماد أبو سدر – حماد محمد دفع الله – حسن محجوب عبد الإله أبوسن – امام محمد دفع الله – اسماعيل الفكى على – جوشا ملوال جوزيف مورلوبل – جوزيف ادوهو – كميجو كومى – كون نيالك دين مهدى الرفاعى – محمود الطيب صالح – مالك يوسف – مأمون حسين شريف منصور عبد القادر – مار كوروم مورجان – مايكل نقمندى – مايكل شان ميرغنى زاكى الدين محمد أحمد أبو سن – محمد أحمد محجوب – محمد الأمين محمود شريف – محمد الأمين ترك – محمد الحسن العطا – محمد الحلو موسى محمد الخليفة شريف – محمد المهدى الخليفة – محمد محمد موسى – محمد الحسن داوود – محمد مجذوب البحارى – محمد محمود الشايقى – محمد مختار الأصم محمد نور الدين – موسى مادبو – مصطفى عبد الله بكر – مصطفى حسن محمد ناشينال أوبت بولو – عثمان اسحق آدم – عثمان مصطفى أورتشى – عثمان عمر النصرى – بانكرازيو اوكوير – باولينو لوقالى – صماويل أوقانى – صموائيل رمزى – ساتينو دينق – ستريتيو لوهول – سيف الدين مساعد – سيد أحمد عبد الهادى استيفن بابانين تونجا – سرور محمد رملى – طيفور محمد شريف – يوسف عبد الحميد – يوسف العجب – يوسف ادريس هبانى – زين العابدين حسين شريف زيادة عثمان ارباب .

والسادة أدناه صوتوا ضد المعونة الأمريكية :

عبد الله شمس الدين – عبد الحكم المكى – عبد الماجد محمد عبد الماجد عبد الرحيم أبوعيسى – آدم نورالدين – أحمد مختار – أحمد يوسف علقم – أكيج رزق الله – على عبد الله كاشف – على رجب – أرباب أحمد شطه – شارلس على بلال ديفيد كوك – ادوارد قولو – الأمين محمد كشكوش – اليشيا كول – الناجى الشيخ

. . . .

= يعقوب — عبد الله محمد توم — الشاذلي الشيخ برير — ابراهيم الشيخ منصور التجاني عائف — فرانكوقرنق — كول أثر — محمد عبد القادر — حسن عوض الله حسين الشريف الهندى — ابراهيم المفتى — ابراهيم الفكى قسم الله — ابراهيم الطيب بدر — إدريس الزبيق — اسماعيل الأزهرى — جا كوب جول — جيمس جك كوت — خاطر مهدى ابراهيم — خضر حمد — محمد عبد الله قيدوم — محمد أحمد المرضى — محمد أحمد النيل — محمد الصديق طلحة — محمد الزا كى أحمد — محمد اتوار دردمه — مون منديهال ما كوى — مبارك زروق — مبارك حبيب الله — مصطفى أحمد طه — نصر الدين السيد — نيكانور ا كور — عمر أبو أمنه — عثمان النعيم — بارمينا بول كوش — بيتر تقوم — بيتر داك — استا نسلاوس بياساما — طه الشيخ سعيد — يعقوب حامد با بكر — يعقوب رحال — يحيي الفضلى .

المتنعون عن التصويت :

أحمد السيد حمد — عبد الله العريفي — محمد زيادة حمور — أحمد حسيب عمر — ماثيوألن — موسى عبد المجيد الأمين — البينواتو — على حسين المليك .

(٣) قرر اتحاد طلبة جامعة الخرطوم فى اجتماع عام عقد الليلة الماضية بدار الاتحاد للعمل على إسقاط الحكومة الحالية وقد اتخذ القرار بالاجماع .

وسيدعو الاتحاد أحزاب المعارضة والنواب إلى مؤتمر وطنى لتنفيذ هذا القرار وينتظر أن تكون لجنة وطنية للمؤتمر لإنجاز الخطوات اللازمة لإقالة الحكومة .

اتحاد العمال يشكو السفير الأمريكي لوزير الداخلية(1)

السيد المحترم وزير الداخلية

يسرني أن أرفع لسيادتكم قرار اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال السودان بشأن موقف السفير الأمريكي الاستفزازي.

في حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢١ / أكتوبر / ١٩٥٨ وعندما كانت جماهير العمال في موكبها تملأ الجزء الشمالي من شارع القصر الجمهوري أطلت عربة تحمل علم الولايات المتحدة الأمريكية محاولة عبور شارع القصر من ناحية ذلك الجزء المحتشد بجماهير العمال الشيء الذي لفت الأنظار وأحدث تجمعا وهياجا صاخبا حول العربة وأغرب ما في الأمر أن السفير الأمركاني كان بداخل العربة وكان يصر في عصبية هوجاء ملحا على السائق بالمسير إلى الأمام متحديا العمال ولولا يقظة الاتحاد العام لحدثت كارثة محققة.

ياسيدي الوزير،

أننا نعلم أن العرف الدبلوماسي يعطي السفراء وممثلي الدول امتيازات معينة ولكننا لا نعرف أن من ضمن تلك الامتيازات التدخل في الشئون الداخلية واستفزاز شعور المواطنين والتحرش بهم في بلادنا. أن بوليس الحركة كان قد قفل شارع القصر أمام الحركة نسبة لأنه طريق الموكب العمالي السلمي الجبار المصدق به وقد أذعن سائقو العربات وأصحابها لهذا الأمر السليم الأشخص أصر على تخطي الأوامر وخرق

---

(١) الرأي العام العدد ٤٠٧٠
الخميس ١٩٥٨/١٠/٣٠.

القانون وتحدى الشعور فى عمد مع سبق الإصرار ذلكم هو السفير الأمريكى الذى ربما كان يظن أنه يتجول فى نزهة ترفيهيه فى إحدى الولايات الأمريكية أو كما كان يفعل أقرانه فى لبنان والعراق فى عهد شمعون ونورى السعيد ياسيدى الوزير، كان موكب العمال يصرخ بالعداء السافر ضد السياسة الأمريكية المخربة للضمائر والمعادية لاستقلال وأمن الشعوب الصغيرة ولا شك أن التصرف غير المسئول الذى سلكه سفير أمريكا يعتبر تحديا صريحا لموكب العمال وتحرشا بهم واستفزازا لشعورهم الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى كارثة تلحق بالسفير نفسه وربما كانت مدبرة بايل على أيدى الجواسيس الأمريكان وصنائعهم وتتحمل فى النهاية بلادنا نتائجها الوخيمة التى تمس سمعة الجمهورية السودانية وسيادتها.

واتحاد النقابات الذى يضع استقلال السودان وسيادته فوق كل اعتبار آخر فطن منذ اللحظة الأولى لمغزى هذه المؤامرة الدنيئة التى كان سفير الولايات المتحدة يريد أن يبدأ حلقتها الأولى فسارع قادة الاتحاد مدفوعين بحسن تقديرهم وصادق وطنيتهم وحرصهم على سيادة البلاد للحيلولة دون وقوعها وإزاء كل ذلك فان اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات إذ تعبر عن صارخ احتجاجها على سلوك السفير الأمريكى تطلب من سيادتكم بوصفكم المسئول عن الأمن فى البلاد أن توقفوا هذا السفير وأمثاله عند حدهم حفاظا على الأمن وتفاديا للنتائج الخطيرة التى ربما تترتب على مثل هذا التصرف غير المسئول(١).

المخلص محمد السيد سلام

رئيس الاتحاد العام

لاتحاد نقابات عمال السودان

---

(١) بناء على توجيه من وزارة الداخلية استقبل السيد محمد خليل بتيك محافظ ــ

. . . .

الخرطوم أمس السيد سلام رئيس اتحاد العمال ونقل إليه نتيجة التحقيق فى الشكوى التى قدمها اتحاد العمال ضد السفير الأمريكى بمناسبة موقفه المشهور من موكب العمال الأخير .

قال المحافظ لسلام أن التحريات قد أسفرت عن الآتى :

(١) لم يكن السفير يريد مقاطعة الموكب وإنما كان فى طريقه للسفارة والتقى بالموكب صدفة .

(٢) التف بعض المتظاهرين حول عربة السفير ولكن يقظة قادة العمال فى مساعدة البوليس حالت دون وقوع أى سوء .

نص مذكرة العمال للحكومة (١)

السيد المحترم رئيس مجلس الوزراء :

بعد التحية :

بالإشارة لبيان الحكومة الذى صدر مؤخرا تحت عنوان (موقف الحكومة من الإضراب الذى أعلنته النقابات) والذى جاء فيه أن الحكومة تلفت نظر جميع العمال أن نقاباتهم التى أعلنت الإضراب لم تتقدم بأى مطالب للحكومة يمكن التفاوض حولها كما جاء فى البيان أيضاً أن الحكومة لن تتعامل مع الاتحاد العام لأنه غير مسجل .

يود الاتحاد العام لنقابات عمال السودان أن يلفت بدوره نظر الحكومة إلى مراجعة موقفها بإلقاء نظرة جديدة على الوثائق الرسمية والمكاتبات المتبادلة من جانبها مع الاتحاد العام فقد سبق للحكومة أن تسلمت العديد من مطالب وشكاوى العمال سواء من الاتحاد العام أو النقابات منفردة وقد سبق للحكومة أن أجرت مفاوضات خاسرة فى أبريل ١٩٥٦ حول مطالب قدمها الاتحاد ثم عززها بعرائض عديدة قدمت لسيادتكم بمواكب مماثلة كان من ضمنها العريضة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ التى يشير إليها بيان الحكومة . هذا وقد قدم الاتحاد العام لسيادتكم مذكرة أخيرة بتاريخ ١٩٥٨/٨/٣١ طالب فيها الحكومة باجراء مفاوضات كوسيلة لحل المنازعات القائمة .

وتجد الإشارة إلى أن الحكومة سبق وإلى وقت قريب أن تبادلت المقابلات

---

(١) الرأى العام العدد ٤٠٦٤ .

والمكاتبات الرسمية مع الاتحاد العام بما يفيد أن الحكومة مهتمة بالمطالب التى يرفعها الاتحاد بدليل أنها كونت اللجان الخاصة واللجان الوزارية لدراستها الشىء الذى يؤكد إحاطة الحكومة علما بمطالب العمال .

لما كانت الحكومة تجادل وتغالط حول شرعية الاتحاد فى تمثيله الصادق لنقابات العمال فقد رأت النقابات المسجلة الحكومية وغير الحكومية الأعضاء فى الاتحاد العام رأت أن تقدم لسيادتكم هذه العريضة فى هذا الموكب الرهيب الذى تشاركها فيه جماهير العمال على هذه الصورة التى ترونها ليس فى عاصمة البلاد وحدها وإنما فى جميع مدن السودان التى لابد أن يحيطكم علما بها المسئولون المحليون .

واستجاب العمال لتنفيذ الإضراب العام الذى دعا له الاتحاد العام رأت نقابات العمال أن تضع أمام أعينكم الحقيقة الكبرى وتجعلكم تحسون بها مشهدة الرأى العام السودانى تلك الحقيقة التى طالما تنكرت الحكومة لها وهى أن الاتحاد هو الممثل الشرعى والقانونى لنقابات عمال السودان وهو التنظيم الذى شيده عمال السودان بمحض اختيارهم ومنحوه مطلق الصلاحيات للتحدث بإسمهم والنيابة عنهم أمام جميع الجهات وفى مقدمتها حكومة السودان .

واليوم إذ تؤكد لكم نقابات العمال وجماهير العمال التى تشكل الغالبية الغالبة من النقابات إنما تطالبكم بإجراء مفاوضات سريعة مع الاتحاد العام حول المطالب المقدمة سلفا للحكومة وترى النقابات أن مثل هذه المفاوضات هى السبيل لإنهاء المنازعات بطريقة سلمية .

أما تستر الحكومة حول تسجيل الاتحاد فلن يغير حقيقة الأمر شيئا خاصة بعد أن قال القضاء العادل كلمته ووضح جليا الاستحالة القانونية لتسجيل الاتحاد وفقا

لشروط قانون تسجيل الاتحادات الأمر الذى يستدعى تجميد هذا القانون وإعادة النظر فيه من جديد على ضوء التجربة العلمية وذلك تطبيقا للعدالة ووضع الشروط الضرورية لاحترام القانون مرة أخرى ؛ إن عدم تسجيل الاتحاد العام من الناحية القانونية ليس هو جوهر المشكلة القائمة ذلك لأن عدم التسجيل لا يعنى مطلقا عدم وجود غلاء كاسح حول حياة العمال والناس إلى جحيم غير محتمل وهو أمر يستدعى العلاج السريع . ولا يعنى أبدا عدم تدهور مريع فى حياة العمال المعيشية نتيجة انخفاض المقدرة الشرائية الأمر الذى يحتاج إلى الحل السريع لإعادة النظر فى علاوة غلاء المعيشة . ولا يعنى إنكار المشاكل القائمة وحياة الشقاء والبؤس الناتجة عن تفاقم البطالة بين العمال وتصرفات المسئولين الرديئة واعتدائهم على الحريات النقابية والحقوق المكتسبة وامتهانهم لآدمية العمال والشىء الذى يتطلب وضع الحلول المرضية لتوفير أسباب العدالة والطمأنينة . ولا يعنى مطلقا رداءة قوانين العمل والعمال خاصة قانون المخدم والشخص المستخدم الذى يطلق يد الاحتكارات الأجنبية وبعض أصحاب العمل الجشعين للتنكيل بالعمال وفرض شروط قاسية لاستغلالهم بأبشع الصور .

إن كل هذه القضايا وغيرها قد جعلت حياة العمال جحيما لا يطاق الأمر الذى لا يحتمل السكوت أو التسويف أو المماطلة .

لهذا فإن هذا الموكب وهذه الجموع الحاشدة تناديكم أن تعترفوا بالأمر الواقع وتطالبكم بوضع حد لهذه المظالم والحياة التعسة وتفتح أمامكم طريق التعاون فى التفاوض مع الاتحاد العام الذى يحوز على ثقتهم ورضائهم ويتمتع بصفات الشرعية المستمدة من تأييدهم له واشتراكهم فى تكوينه .

وختاما نأمل أن تصلنا موافقتكم بتحديد مكان وزمان المفاوضات فى مدى الأسبوعين القادمين ولكم الشكر والاحترام(١).

٢١ أكتوبر ٥٨ المخلص

محمد السيد سلام

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان

---

(١) برقيات تأييد للاضراب الذى قرر العمال إعلانه :

إن تنفيذ الإضراب وهذه الجموع الحاشدة جاءت تطالبكم بإجراء مفاوضات عاجلة مع اتحاد العمال .

سلام

سنرفع راية الدفاع عن حرياتنا النقابية ومصالح العمال وسنعمل من أجل حماية الاستقلال من مؤامرات الاستعمار .

الشفيع

لقد أضربنا تضامنا معكم لأننا نعلم أن القضاء على اتحادكم هو الخطوة الأولى للقضاء على الحريات الديمقراطية .

اتحاد طلاب الجامعة

خطاب سكرتير اتحاد العمال[1]

مطالبنا هى :

حرية التنظيم النقابى وحرية اختيار ممثلينا

ملخص للخطاب الإضافى الذى ألقاه السيد الشفيع أحمد الشيخ سكرتير اتحاد العمال فى جموعهم الحاشدة قبيل تحرك موكبهم الصاخب أمس الأول .

الزميلات العاملات :

والزملاء العمال :

فى هذا اليوم تكون قد انقضت عشر سنوات منذ ميلاد الحركة العمالية الفتية عشر سنوات لم نذق خلالها سواء الكبت والقهر والرصاص والسجون فى كفاحنا الشاق من أجل تحقيق مطالب العمال .

أتذكرون عام ١٩٤٧ يوم انتزعنا حقنا فى التنظيم النقابى ؟

أتذكرون عام ١٩٤٨ يوم سقط شهداؤنا ليصرعوا الجمعية التشريعية المزيفة ؟

أتذكرون إضراب ١٥ مارس ١٩٤٩ الذى أجبر الحاكم العام على سحب قانونه الجائر وتعديله بناء على رغبة العمال ؟

أتذكرون وقفتنا من أجل الجلاء عام ١٩٥٠ ؟

---

(١) الرأى العام العدد ٤٠٦٤

الخميس ٢٣/١٠/١٩٥٨ .

ومواكب العمال الجياع والعمل الدائب على تنظيم العمال والدفاع عن أسرهم وأطفالهم ؟

إنكم تذكرون ذلك لأنكم صنعتموه ولكنى أنادى الذين ينسون ليأتوا اليوم ويرددوا تصميمكم على حماية الحركة النقابية واستقلال البلاد .

أن قضيتنا عادلة وقد لخصناها فى مطلبين هما :

حرية التنظيم النقابى واختيار من يتحدثون باسمنا ولكن الحكومه القائمة رفضت الارتفاع إلى المكان اللائق بها وسخرت أجهزتها فى محاربة العمال والقضاء على حركتهم النقابية . يحق لنا أن نفخر اليوم بانتصارنا على الحكومة فى ميدان القانون بعد انتصارنا عليها فى ميدان المنطق والمفاوضات ويسرنى أن أعلن لكم أن اللجنة التنفيذية لاتحادكم قد عقدت العزم أن تسير دون تردد فى طريق الكفاح الشرعى من أجل إسعادكم وحماية استقلالكم مؤازرة بكل الأحرار فى بلادنا .

ويسرنى أن أسجل مؤازرة طلاب الجامعات والمعهد الفنى ومناصرتنا .

كما يسرنى أن نفخر بمؤازرة الأحزاب الوطنية وموقف الصحافة الوطنية من قضيتنا العادلة — ومن فوق هذا المنبر أؤكد لكم أننا سنرفع راية الدفاع عن استقلالنا الوطنى وعن الحريات الديمقراطية وراية السياسة الاقتصادية البناءة التى تسير الطريق أمام مؤامرات الاستعمار وتحقيق الرخاء لجميع فئات هذا الشعب الشريف .

وختاما نأمل أن تستجيب الحكومة لصوت العقل وتتفاوض معنا وإلا فإننا قادرون على الدفاع عن حقوقنا الدستورية .

ولا نامت أعين الجبناء .

خطاب طلبة الجامعة(١)

يجمعنا وإياكم حماية استقلالنا

وسنعمل سويا ضد سياسة الظلم .

هذا هو خطاب اتحاد طلبة جامعة الخرطوم الذى ألقاه سكرتير الاتحاد السيد عبد الماجد بشير الأحمدى .

السيد رئيس اتحاد نقابات العمال

السادة أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال ،

زميلاتى العاملات ،

زملائى العمال ،

إنه ليوم آخر فى تاريخ الحركة العمالية السودانية هذا اليوم الذى تهب فيه الطبقة العاملة السودانية عن بكرة أبيها للدفاع عن حقوقها وتوجيه لطمة قاسية على أعدائنا وأنه ليسر الإنسان حقاً أن الطبقةالعاملة السودانية تخوض هذه المعركة وهىمتوحدة أكثر من أى وقت مضى . إن وحدة الطبقة العاملة هى سلاحها العظيم فى معاركها ضد أعدائنا ومادمتم موحدين فالنصر الأكيد لكم وللشعب السودانى بأسره ، فلقد بدأت طلائع النصر بشطب القضية التى رفعها المسجل تلك القضية التى تدل على تحايل الحكومة على اتحاد العمال .

---

(١) الرأى العام العدد ٤٠٦٤
الخميس ١٩٥٨/١٠/٢٣

ولما كانت الطبقة العاملة السودانية قد أزرت حركة الطلاب السودانيين وأكبر دليل على ذلك موقفها القوى عام ١٩٥٠ عندما أعلنتم إضرابا عاما تأييدا لطلاب خور طقت ولما كانت الحريات العامة فى خطر داهم لأن القضاء على اتحادكم العظيم هو الخطوة الأولى للقضاء على اتحادنا وعلى المنظمات الديمقراطية الأخرى ولأنه يجمعنا وإياكم ظلم الحاكمين ويجمعنا وإياكم الهدف العظيم وهو الحفاظ على استقلالنا من عبث العابثين لكل، ذلك كان لزاما علينا أن نقف بجانبكم حتى النهاية فلقد تظاهر طلاب جامعتنا من أجل تسجيل اتحادكم وضد أعداء الحريات مساء الاثنين ١٣/١٠/١٩٥٨ مظاهرة اشترك فيها جميع الطلاب بحماس بالغ مما أفزع السلطات الحاكمة فجعلها تعتقل لجنتنا التنفيذية بأكملها ريثما تقدمها للمحاكمة .

وفى الحقيقة ساهم جميع الطلاب فى ذلك فقد تظاهر طلاب جامعة القاهرة ويضربون مساء اليوم ويتظاهر طلاب المعهد الفنى اليوم وخرج طلاب المدارس المصرية فى مظاهرة اليوم رغم عدم إعطائهم تصديقا مما جعل السلطات تعتقل عشرات منهم .

فى هذا اليوم العظيم الذى أضربتم فيه وسيرتم فيه المواكب الداوية الجبارة قررت

---

(١) نشرت الرأى العام فى العدد ٤٠٦٣ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٨ .

« جميع النقابات المنضوية تحت لواء اتحاد العمال نفذت بالأمس الإضراب ويبلغ عددها ٤٢ وتمثل ٩٨٪ من عمال السودان لم تشترك أربعة نقابات فقط . كان الإضراب ناجحا فى العاصمة والأقاليم توقفت الحركة فى العاصمة وبعض المدن الهامة . سير العمال مواكب صاخبة فى مختلف مدن السودان تضامنت فئات المزارعين والتجار والمعارضة معهم . أغلقت الأسواق فى بعض المدن الهامة . رفع العمال عرائض يطالبون بالاعتراف بالاتحاد لتحقيق مطالبهم واعتقل ٦٢ شخصاً » .

جمعيتنا العمومية الإضراب أيضاً لمدة ساعتين رمزا للتضامن ومساندتنا لكم في قضيتكم العادلة .

إن يوم ٢١ أكتوبر يوم عظيم يجدد فيه اللقاء بين الطبقة العاملة السودانية وجماهير الطلاب أبنائكم وإخوانكم الذين سيقفون أبداً بجانبكم وإننا لنؤكد أن العلاقة بيننا وبين الطبقة العاملة السودانية كثر ستتوحد أكثر وأ وسنرفع الراية سويا عالية كلما سقط أسير ومات شهيد متما حاق بنا ظلم من أعدائنا .

والنصر لنا وغدا تشرق شمس صباحنا الجديد .

نفذ العمال إضرابهم فى يوم ٢١/ اكتوبر[1]

أخذ الخلاف بين الحزبين الحاكمين حزب الأمة والشعب الديمقراطى يتفاقم وأخذ يهدد مصير الوزارة ومن الناحية الأخرى انتظمت صفوف المعارضة وخرجت مظاهراتها تنادى بسقوط الحكومة وكانت أعنف مظاهرات شهدتها العاصمة منذ الاستقلال اشتركت فيها قطاعات الشعب وضاقت الحكومة ذرعا بتلك التحركات فأصدرت أمرا بمنع المواكب والتجمعات فى العاصمة .

ودعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى مؤتمر شعبى عقد فى الجامعة مساء الأربعاء ٢٩ أكتوبر أدان فيه الحكومة وأقر العمل على الخلاص منها واستبدالها بعناصر وطنية نظيفة وناشد المؤتمر الشعبى النواب لتحقيق ذلك الهدف وكذلك إلغاء اتفاقية المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات والعمل على وضع دستور وطنى ديمقراطى والتزام الحياد الايجابى حقيقة لا كذبا وعدم الارتماء فى أحضان الغرب والوقوف مع الدول العربية المتحررة وتحسين العلاقات مع مصر فورا وقد ضمنت هذه النقاط جميعها فى ميثاق قومى اقترحه اتحاد الطلاب وقدم له بخطاب قال فيه أن الاستقلال فى خطر وأنه لا يستبعد أن تغزونا أمريكا بجيوشها بعد أن غزتنا بمعوناتها .

اتحاد العمال يعلن الإضراب العام لكل عمال السودان لمدة ثلاثة أيام ابتداء من السادس من شهر ديسمبر وتكونت الجبهة الوطنية وهى تضم الأحزاب الوطنية

---

(١) الأيام العدد ١٥٢٨ / ٣٠ أكتوبر ١٩٥٨ .

المعارضة وتكونت لها لجان فى كل المدن الكبيرة وشرعت تجدد العهد أمام الشعب وتعمق نداء الإطاحة بالحكومة فى بيانها التالى :

« أن الجبهة الوطنية السودانية تعتز بالترحيب والحماس الذى قوبل بها الميثاق الوطنى ونداؤها بابعاد هذه الحكومة عن كراسى الحكم بالطرق المشروعة وما ذلك إلا انعكاسا للعواطف الوطنية السامية المشتركة بين أفراد هذا الشعب ورغبتهم الأكيدة فى إنقاذ الوطن من هذه النكسة المؤقتة .

إننا نناشد الأحزاب والهيئات المشتركة فى الجبهة الوطنية كما نناشد كافة جماهير الشعب السودانى والمستقلين وكل من يهمهم أمر هذه البلاد أن يتكتلوا فى تنظيمات فرعية فى كل المديريات بمدنها وقراها وبواديها لشرح بيان الجبهة الوطنية وتعميق الميثاق القومى بين صفوف الشعب بكافة الوسائل المشروعة من اجتماعات سياسية ومواكب وحفلات وغير ذلك حتى يصبح الميثاق هاديا ودليلا للحكومة الوطنية التى تعمل على إحلالها مكان هذه الحكومة حتى يصبح هذا الميثاق سياسة وطنية مرسومة نعمل جميعا على تنفيذها .

ولعل أصدق دليل على سلامة أهدافنا وتجاوبها مع الشعور العام بضرورة إبعاد الحكومة التى تعمل .

لم تعد تحقق مطالبنا من مطالب الشعب إن جماهير حزب الشعب ولجانه الفرعية تشاركنا أهدافنا وتدين هذه الحكومة التى يشترك فيها حزب الشعب نفسه — فنحن إذ نرحب بجماهير حزب الشعب الديمقراطى بين صفوفنا إنما نرحب بجماهير عرفت بتاريخها الوطنى ووعيها ووقوفها دائما فى جانب مصلحة البلاد . إننا نتوجه إلى جماهير الشعب السودانى وإلى الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية أن تبدأ فوراً وفى عزم وصدق للاطاحة بالعهد الحاضر بالأسلوب الذى رسمته الجبهة الوطنية

وأوضحت أسسه فى ميثاقها الوطنى(١) وإنى كلى ثقة وإيمان بأن هذا الشعب الواعى سوف يحقق ما يصبو إليه من حكم وطنى نزيه » .

سكرتير الجبهة الوطنية

---

(١) نشرت الرأى العام في عددها ٤٠٧٥ الصادر فى ٤ / ١١ / ١٩٥٨ :

أول بيان تصدره سكرتارية الجبهة الوطنية / نص الميثاق الوطنى للجبهة .

الجبهة الوطنية التى أعلن قيامها فى المؤتمر الشعبي الذى دعا له اتحاد طلاب الجامعة فى الأسبوع الماضى هذه الجبهة تشمل الوطنى الاتحادى والأحزاب الجنوبية والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد العمال واتحاد طلاب الجامعة وغيرها من الأحزاب والمنظمات ما عدا حزبى الأمة والشعب الديمقراطى أصدرت بالأمس أول بيان لها .

نداء من الجبهة المعادية للاستعمار [1]

فى مثل هذا الظرف تدبر المؤامرات فى الظلام

علينا بالمزيد من اليقظة لنحمى الدستور والاستقلال والديمقراطية

سقط نظام الحكم الرجعى فى بلادنا فى أزمة حادة وبمرور كل يوم تزداد حلقات هذه الأزمة تماسكا وضغطا لقد وضح تماما أن كل الشعب يكره هذا النظام ويطلب زواله حتى أنصاره الذين ساعدوا على تشييده بدأوا ينفضون من حوله كل الحقائق الماثلة تشير إلى حقيقة كبرى هى إنهاء نهاية هذا النظام الرجعى .

ليست كل الحقيقة :

ولكن هذا جانب واحد من صورة الموقف السياسى الراهن . إن الاستعمار العالمى وخاصة الأمريكانى يعرف هذه الأزمة ويقدر نتائجها . الاستعمار الأمريكى يحرص بكل مالديه من وسائل للمحافظة على هذا النظام الرجعى ولتدعيمه ولأنه أداته الطيعة لتنفيذ أغراضه داخل السودان وضد حركة التحرر العربى ومن أجل التوسع داخل القارة الأفريقية فاذا كان الشعب يرغب ويسعى لكى يجيء حل هذه الأزمة الراهنة انتصاراً للقوى والأهداف الوطنية باقصاء الرجعية عن الحكم ، إذا كانت تلك هى رغبة وطريق الشعب السودانى فإن للاستعمار رغبات ومساع أخرى .

---

(١) الميدان العدد ٣٨٤
الاثنين ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ .

بكل الوسائل :

فى مثل هذه الساعات الحاسمة من تاريخ شعبنا يلزم أو يكشف بوضوح عن تدبيرات وخطط ورغبات المستعمرين وعملائهم . إن الاستعمار الأنجلوأمريكى يعمل بالتحديد لكى يكون حل أزمة الحكم الراهنة تدعيما وتقوية لمركز القوى الرجعية المحلية وبالتالى لمراكزه هو .

والاستعمار لايعمل فى خط واحد ولكن فى أكثر من ميدان واحد فهو يسعى لتدعيم مركز القوى الرجعية بالطرق المشروعة ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ يفسر هذا حقائق سياسية قائمة أمامنا ـ فمنذ مدة بسيطة نشرت دوائر وثيقة الصلة بحزب الأمة أن البرلمان سيؤجل فى فبراير المقبل ـ ولكن سرعان ماتغير هذا الموقف وتحدد موعد فتح البرلمان فى الشهر المقبل وصدر إعلان سريع بدعوة لجنة الدستور الأربعينية وترددت تصريحات قادة حزب الأمة بأنهم مصرون على المضى فى وضع الدستور وعرضه على الجمعية التأسيسية بدون أدنى اعتبار لموقف حزبى الوطنى الاتحادى والأحرار من اجتماعات اللجنة . وخلال هذا كان قادة حزب الأمة أنزلوا كل صنوف الضغط على حزب الشعب وانتزعوا منه موافقة على تنصيب السيد عبد الرحمن المهدى رئيسا مدى الحياة للدولة السودانية . هذا طريق يعتقد الاستعمار والرجعية المحلية أنه يؤدى إلى أغراضهم .

ولكن :

ليس هو الطريق الوحيد الذى يعمل فيه الاستعمار الأمريكى ؛ إن الاستعمار والرجعية يعرفون تماما أن عقبات كبرى تقف فى طريق البرلمان أو الجمعية التأسيسية وأن حلفاء الحزب الرجعى أنفسهم غير واضحين تماما ! تبقى هناك الطرق غير المشروعة . . غير المشروعة ... وهذا أيضاً تفسره حقائق ماثلة أمامنا . تفسره دعوة

جريدة حزب الأمة صراحة فى أعدادها الأخيرة للفتنة وإراقة الدماء ، دعوتها التى نادت لها بالدم ويفسره استعراض العضلات الذى بدأه هذا الحزب . ويؤكد هذا أن الاستعمار الأمريكى له خبرة سابقة وتجارب غزيرة فى تدبير الفتن والمؤامرات بل والاغتيالات لقد جربت أمريكا أساليب الارهاب فى بلاد عديدة فى أمريكا الجنوبية وفى البلاد العربية أيضاً .

متآمرين :

ونستطيع أن نؤكد أن السفارة الأمريكية قد استقدمت فى الأيام الأخيرة عدداً من موظفيها المتمرسين فى أعمال التخريب من أقطار عديدة تعرضت لأعمال العنف والتخريب فى سبيل تدعيم النفوذ الامريكى وهؤلاء الموظفون يجيدون اللغة العربية ولديهم فكرة تامة عن قطاعات المعسكر الوطنى التى تقف فى وجه تدبيراتهم . ويعمل فى خدمة السفارة الأمريكية عدد من الخونة المحليين .

يقظة الوطنيين :

نسبة لكل الحقائق ونسبة لأزمة النظام السياسى الراهن ونسبة لتصميم الاستعمار على تدعيم مركز قوى للرجعية فى الحكم ، فنحن نقول أنه يلزم أن تسود اليقظة كافة أجزاء المعسكر الوطنى . الأزمة السياسية الراهنة يجب أن تحل لمصلحة تدعيم الاستقلال الوطنى ، والديمقراطية فى بلادنا ، هذا يصبح ممكنا إذا تيقظنا تماما لكل مايدور حولنا وإذا توحدت صفوف الوطنيين وتلاحمت فى قوة . إن الغفلة والتفكك فى مثل هذه الساعات هى أخطار مدمرة ويلزمنا ألا نترك الاستعمار والرجعية المحلية يأخذوننا على حين غرة .

نداء :

بهذا النداء نتوجه إلى كل الوطنيين وإلى الجماهير العاملة وبصفة خاصة لأعضاء

حزبنا نناديهم أن يرفعوا كثيراً من يقظتهم ويفتحوا أعين الشعب على الأخطار التى قد تتعرض لها بلادنا وفوق كل شيء أن يعملوا على تعبئة الجماهير العاملة وكل الشعب فى جبهة قوية تقف فى وجه تدبيرات الاستعماريين والرجعيين .

علينا أن ندافع ببسالة تامة عن سيادة بلادنا عن ديمقراطيتها وعن تقاليدنا الوطنية الأصيلة علينا أن ندافع عن الدستور الذى ناضلنا من أجله ونحميه من العبث وعلينا أن ننهى الأزمة السياسية الراهنة لمصلحة القوى الوطنية والشعب ولمصلحة الاستقلال والديمقراطية وبإزالة الرجعية من كراسى الحكم وقفل الطريق أمام الزحف الاستعمارى .

افتحوا عيونكم جيدا

الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل فى السودان[1]

فى الأشهر القليلة الماضية وقعت ثلاثة انقلابات واحدة فى بورما وآخر فى سيلان وثالث فى باكستان وجميع هذه الإنقلابات تتميز بطابع اختلف عن طابع الإنقلابات العسكرية التى اعتدنا عليها وعرفناها .

لقد اعتدنا أن نسمع ونقرأ عن انقلابات رجعية يدبرها الاستعمار الأمريكى ضد حكومات وطنية وقعت هذه الإنقلابات فى جواتيمالا والأرجنتين وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية كما وقعت فى إيران ضد حكومة مصدق وجرت محاولات فى سوريا كما اعتدنا أيضا أن نسمع ونقرأ عن انقلابات عسكرية من نوع آخر تقوم بها جيوش متشبعة بالروح الوطنية ضد نظم الحكم الموالية للاستعمار حدثت مثل هذه الإنقلابات فى سوريا ومصر والعراق ولكن الإنقلابات التى وقعت أخيراً فى سيام والباكستان وبورما دبرتها مريكا ضد حكومات رجعية موالية لها وهذا هو وجه الاختلاف . رأت أمريكا أن الحكومات فى سيام وبورما والباكستان أصبحت ضعيفة أمام هجوم القوات الوطنية عليها ولم يعد فى إمكانها أن تنفذ السياسة الاستعمارية المرسومة فسارعت أمريكا ووجهت ضربات قاصمة لهذه الحكومات وأسقطتها قبل أن يسقطها الشعب وجاءت بعناصر أقوى وأقدر على تنفيذ سياستها وسلمتها أزمة الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية .

---

(١) الميدان العدد ٣٨٦
الاثنين ٥٨/١١/٣ .

هذه الظاهرة الجديدة وهذا الأسلوب الذى تلجأ إليه أمريكا دليل قوى على أن الحكومات الرجعية ومن خلفها الاستعمار لم تعد تقوى على احتمال أى قدر من الحكم الديمقراطى حتى ولو كان هذا القدر مليئا بالعيوب كما كان الوضع فى الباكستان قبل الانقلاب وحتى ولو كان للحكومات الرجعية أغلبية برلمانية كما هو الحال فى السودان . وهذه الظاهرة دليل أيضا على أن وعى الشعوب قد تقدم بدوره وأصبح المستحيل معها أن تحكم الرجعية عن طريق النظم الديمقراطية ولذلك نقرأ فى صحف حزب الأمة صاحب الأغلبية والمسيطر على الحكومة دعوة لاستعمال العنف ومحاولة لفرض قانون الطوارئ ويكتب كتاب حزب الأمة يطالبون بفرض الدكتاتورية لتقوى الديمقراطية عليه .

سيذهبون أكثر من ذلك :

ولن يقف حزب الأمة عند هذا الحد ولن يقف الاستعمار الأمريكى أيضاً ففى السودان اليوم وضع يشبه إلى حد كبير الوضع الذى ساد فى باكستان وبورما وسيام قبل الانقلاب الأخير .

فالاستعمار الأمريكى يسعى جاهدا ليغلغل نفوذه فى السودان وهو يعتمد إلى حد كبير على حزب الأمة الصديق لفتح الطريق أمامه ولكن كل الحوادث أثبتت أن حزب الأمة أضعف من أن يحتمل مقاومة الشعب اتضح ذلك يوم جاء نيكسون ليزور السودان اتضح ذلك يوم وقعت اتفاقية المعونة ويتضح ذلك أيضاً من الاضطراب الشديد الذى أصاب هذا الحزب فى الأيام الأخيرة وبعد أن ركزت القوات الوطنية عليه هجمات منظمة لفضح تعاونه وارتباطه مع سياسة الاستعمار الأمريكى .

سقوط الحكم محتم :

ولم يعد خافيا الآن أن النتيجة الحتمية للحملة العنيفة الموجهة ضد الحكومة ستكون سقوط هذه الحكومة وبالرغم من المحاولات التى يبذلها أصدقاء الحكومة

الذين يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه فإنه من غير المنتظر أن تتكون حكومة أخرى من ائتلاف حزب الأمة والشعب الديمقراطى بعد تغيير بعض الوجوه وأغلب الظن أن القوات الوطنية ستنجح فى الحيلولة دون تمكين حزب الأمة من الرجوع إلى الحكم مرة أخرى . الاستعمار الأمريكى يدرك هذه الحقائق كما ندركها نحن وهو يرى الآن وفى هذه الأيام آماله العريضة التى علقها على حكم حزب الأمة تنهار وتتفتت . هل سيقف الاستعمار الأمريكى مكتوف اليدين ويترك حزب الأمة يواجه مصيره المحتوم ويترك كذلك انتفاضة الشعب تصل إلى نهايتها الطبيعية ؟ نحن نعرف أن الاستعمار لايستطيع أن يسكت وقد حاول بالفعل أن يدفع هذه الحكومة لاتخاذ خطوات رجعية ضد الحريات ولكنها فشلت فى ذلك ومن المحاولات التى بذلها الاستعمار الأمريكى أيضاً استفزاز السفير الأمريكى لموكب العمال وتعريض نفسه الموت على يد الجماهير الغاضبة لتتخذ أمريكا حجة من موته للتدخل فى شئوننا الداخلية ولتجد الحكومة عذرا كافيا لكبت الحريات وإذا فشلت أمريكا فى هذه المحاولة فلهذا لايعنى أنها ستتخلى عن محاولات أخرى قد تصل إلى حد إحداث الإنقلاب .

مرة أخرى نؤكد أن فى السودان اليوم تحركات وارهاصات كثيرة تشير إلى أن مؤامرة كبيرة تدبر فى الخفاء وفشل هذه المؤامرة ونجاحها يتوقف كثيراً على مدى يقظتنا ولكشفها وإحباطها وهى فى مكاتب سفارة أمريكا قبل أن تخرج إلى حيز الوجود(١) .

---

(١) وهكذا كانت جبهة المعارضة تتسع وضغطها على الحكومة يزداد وأخذ الجو السياسى فى غليانه والأزمة الوزارية تبلغ قمتها والسيد عبد الله خليل رئيس الوزراء يحاول تأجيل موعد انعقاد البرلمان وستة من الوزراء أربعة حزب أمة وواحد جنوبى وواحد حزب شعب هم عبد الرحمن على طه — عبد الله نقد الله — محمد =

. . . .

= ووقف الصحف حتى صدور أمر بذلك من وزير الداخلية وأن الذين تحدثهم أنفسهم بالإخلال بالأمن ، إن القوات المسلحة لن تتوانى قط فى توقيع الجزاءات الصارمة الرادعة .

ثم أصدر أوامر دستورية ثلاثة أعلن فيها تعطيل الدستور المؤقت وحل البرلمان .

الأمر الدستورى رقم (٣) .

مجلس الوزراء

الفريق	ابراهيم باشا عبود	الرئاسة والدفاع
اللواء	أحمد باشا عبد الوهاب	الداخلية والحكومات المحلية
اللواء	محمد طلعت باشا فريد	الاستعلامات والعمل
الأميرالاى	أحمد بك عبد الله حامد	الزراعة والرى
الأميرالاى	أحمد رضا بك فريد	الأشغال والثروة المعدنية
الأميرالاى	حسن بك بشير نصر	شئون الرئاسة ونائب القائد العام
الأميرالاى	أحمد بك مجذوب البحارى	المواصلات
السيد	زيادة أرباب	المعارف والعدل
السيد	عبد الماجد أحمد	المالية والتجارة
السيد	سانتينو دينج	الثروة الحيوانية
السيد	أحمد خير	الخارجية
السيد	محمد أحمد على	الصحة

امضاء

ابراهيم عبود

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

إننا أيدنا هذا الوضع باعتباره وضعاً مؤقتاً لوضع الأمور فى نصابها بعد أن أفسد بعض السياسيين الحكم فى البلاد نتيجة لانصياعهم مع أغراض الطامعين فى التدخل فى

. . . .

شئون البلاد ولضعف الائتلاف مع حزب الشعب ولأول مرة أكشف لكما هذا السر لمعلوميتكما الخاصة ولتعلما مقدار تليدنا للتغيير نتيجة لما وصلت إليه الحالة من سوء فلقد اجتمع فى منزلى بأمدرمان وأكثر من مرة السادة إبراهيم عبود وأحمد عبد الوهاب وحسن بشير وعوض عبد الرحمن لبحث ما آلت إليه الحالة وللتفكر فى الانقلاب وكيف يتم، وأخيراً وبعد بحث استبعدنا فكرة الانقلاب لئلا نزج بالجيش فى السياسة والحكم ثم سافرت أنا للخارج بسبب حالتى الصحية وعندما رجعت وجدت أن الانقلاب قد حدث — أننى أسوق هذه الحالة لأدلل بها على تأييدى فى الماضى على أساس أنه عمل مؤقت تدعو له الحالة أما الآن فإننا نرى كل التصرفات تهدف لإقراره ولاستدامته وهذا مالا نوافق عليه وما لا نراه من مصلحة البلاد.

[جهاد فى سبيل الديمقراطية صفحة ٣٠ فى ملخص مادار بين الإمام الصديق المهدى واللواءين طلعت فريد ومقبول الأمين مندوبى المجلس الأعلى للقوات المسلحة]

من ملخص التحرير :

قبل ١٩٥٨/١١/١٧ بمدة لا تزيد على الشهرين ولا تقل عن ١٠ أيام دعا المرحوم السيد الصديق المهدى فى منزله الفريق السابق إبراهيم عبود وقد صحب الأخير كل من السادة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وعوض عبد الرحمن وعبد الله خليل وزين العابدين صالح وقد عرض فى هذا الاجتماع رأى عبد الله خليل وزين العابدين صالح وقد عرض فى هذا الاجتماع رأى يقترح تولى ممثل من الجيش لوزارة الدفاع بسبب ظروف الأمن السائدة فى ذلك الوقت أو تولى الجيش لزمام الحكم كاملا وكان السيد الصديق معترضا على الرأى الأخير ويؤيد الرأى القائل بتولى الجيش لوزارة الدفاع . وقد انفض اللقاء دون الوصول إلى رأى حاسم .

بعد هذا الاجتماع قام السيدان عبد الله خليل وزين العابدين صالح بعدة اتصالات بالفريق عبود لإقناعه بضرورة تولى الجيش الحكم .

[التحقيق فى الأسباب التى أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وزارة العدل صفحة ٧٤]

. . . .

من أقوال الفريق عبود :

كنت فى عام ١٩٥٨ القائد العام للجيش ومهمة الجيش معروفة وهى الحفاظ على الأمن وكنت أتلقى تعلياتى من رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الله خليل . قبل الانقلاب بنحو شهرين جاءنى عبد الله خليل فى المكتب وقال لى : (حيكون فى جلسة فى منزل السيد الصديق فى أمدرمان) ودعانى لحضورها فأخذت معى أحمد عبد الوهاب وكان موجودا السيد الصديق وعبد الله خليل وزين العابدين صالح وافتكر كان معنا عوض عبد الرحمن وحسن بشير كان معى حتما .

تطرق الكلام للموقف السياسى وشرحه السيد الصديق وقال إن البلد غير مستقرة وإذا عمل وزير دفاع من الجيش فإن هذا يساعد على الاستقرار فانفضت الجلسة على لاشىء ولم يحدث اتفاق . ولم يحدث اجتماع بعد ذلك ولم يبلغنى إخوانى عن أى اجتماع — الأحوال مشت عادية بعد ذلك .

قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام جاءنى عبدالله خليل وقال إن الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة ويمكن أن تترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير الجيش يستولى على زمام الأمر فقلت هذا إلى ضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين - مرة ثانية جاءنى عبدالله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف فقال لى ضرورى من إنقاذ البلاد من هذا الوضع ثم أرسل لى زين العابدين صالح ليكرر لى نفس الكلام والضباط وقتها كانوا يدرسون تنفيذ الخطة - قبل التنفيذ بنحو ثلاثة أيام جاءنى عبد الله خليل فى الرئاسة ليطمئن على الموقف فقلت له كل حاجة تقريباً انتهت وحتتم قبل انعقاد البرلمان فقال لى ربنا يوفقكم . . . .

لم أطلب من عبد الله خليل أى مستند أو أمر كتابى لتنفيذ الانقلاب لأن ذلك ليس مقبولا وليس متبعاً فى نظام الجيش وقد كان أمر عبد الله خليل لى أمراً

. . . .

من وزير الدفاع وقبلته بهذه الصفة . . . . عبد الله خليل هو صاحب الفكرة بتاعت الانقلاب أساساً وهذا أمر معروف للجميع وقد نفذنا الانقلاب لإنقاذ البلاد . لو عبد الله خليل قال بلاش الحكاية كنا فى ثانية ألغينا كل شىء لأن الأمر صدر منا للقوات وكان يمكن إصدار أمر مضاد وإيقاف كل شىء . . . لما عملنا الانقلاب لم نكن نعتقد أنه شىء غير مشروع لأنه تم نتيجة لأوامر متسلسلة من سلطات الجيش بدأت بأمر وزير الدفاع .

[التحقيق فى الأسباب التى أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .
صفحة ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ — وزارة العدل]

بعد أن وقع الانقلاب العسكرى الرجعى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٧ صدر ثلاث بيانات حول الموقف - بيان السيد على المرغنى وبيان السيد الإمام عبد الرحمن المهدى وبيان الحزب الشيوعى السودانى .

بيان مولانا السيد / على المرغنى (١)

أصدر صاحب السيادة مولانا السيد على الميرغنى البيان التالى صبيحة يوم الثورة وأذاعه نيابة عن سيادته / السيد محمد عثمان الميرغنى وهذا نص البيان : —

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جميع مواطنينا الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته لقد تقبلنا نبأ تسلم جيش السودان بقيادة ضباطه العاملين زمام السلطة فى بلادنا وأننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة فى النفوس وتوطيد الأمن والاستقرار فى ربوع البلاد .

وكما أننا نتوجه إلى الله المستعان أن يجعل فى ماحدث الخير كاملا والتوفيق شاملا وأن يلهم الذين اضطلعوا بالأمر ونهضوا بالمسئولية التوفيق فيما يعود على الوطن والمواطنين جميعا بالخير والسداد .

على الميرغنى

١٩٥٨/١١/١٧

---

(١) صوت السودان الخميس ٢٠/ نوفمبر / ١٩٥٨

نص بيان / السيد الإمام(1)

هذا هو البيان الذى أصدره الإمام عبد الرحمن المهدى

أبنائى السودانيين

لقد عملنا كلنا بجهد وجد لنحصل على استقلال بلادنا فأنعم الله علينا بفضله وإيمان شعبنا وإصرار القيادة المخلصين من أبنائه باستقلال السودان الذى كنا ننشده صادقين ونعمل من أجله صابرين وكلكم تعلمون أن الاستقلال فى ذاته ليس بغاية ولكنه وسيلة فعالة لإسعاد الشعب والعمل المخلص لرفع مستواه والاستقلال أداة فعالة وضعت فى أيدى بعض الأحزاب السودانية التى تعاقبت واشتركت فى حكم السودان منذ أن استقل حتى اليوم ، ويؤسفنى جداً أن أقول أن الساسة من قادة تلك الأحزاب جميعا قد فشلوا حكومة تلو الأخرى ولم تنجح واحدة من تلك الحكومات الأربع التى تعاقبت على كراسى الحكم منذ الاستقلال حتى الآن والشعب الذى جاهد وصبر فى عهد الاستعمار وتطلع طويلا ليظفر بتحقيق ماجاهد وصبر من أجله ولكن مع الأسف لم يظفر بشىء حتى خشى المخلصون للسودان والحادبون على استقلاله خشوا أن يكفر الشعب بمعانى الاستقلال فيتهاون الدفاع عنه والزود عن حياض الوطن بنفس العزيمة والصرامة التى دافع بها أباؤنا من قبل وخشوا أن يفلت الاستقلال من أيدى هذه الأمة المخلصة بسبب فشل القادة السياسيين المتعاقبين على كراسى الحكم — ولذلك كلكم تطلعتم جميعاً فى الأشهر الأخيرة إلى المنقذ الذى يحمى الاستقلال ويحقق للمواطنين المكاسب المرجوة وها هو اليوم قد أتى الفرج إذ تقدم رجال الجيش السودانى وقبضوا على زمام الأمور بيد الشعب السودانى القوية العاتية التى لن تسمح للتردد ولا الفساد والفوضى بأن تعبث على أرض الوطن بعد اليوم ، اليوم

---

(1) النيل - الخرطوم ٢١ /١١/١٩٥٨

قد أتى لى ولكم أيها السودانيون جميعاً أن نفرح ونسعد إذهيأ الله لنا من أبنائنا البررة قادة الجيش وجنوده من يتولى زمام الحكم بحق وحزم ليحقق لهذا الشعب ما كان يصبو إليه وما عجز عنه القادة من السياسيين .

فليتطمئنوا جميعاً لتغتبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التى قام بها جيشكم المظفر وليذهب كل منكم إلى عمله هادىء البال قرير العين ليمين رجال الثورة السودانية بولائه وبإنتاجه وباستعداده التام لحماية الوطن واستقلاله ، أيدوا يا أبنائى هذه الثورة وادعوا لها بالتوفيق والسداد وأعينوها بأن يكون كل منكم عيناً ساهرة وعزماً قوياً لتحقيق ما قامت من أجله ثورتكم وما تقدم إليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال والعمل الجاد المثمر من أجل الشعب وبالشعب مخاصين لله وللوطن ولينصرن الله من ينصره إن الله القوى العزيز .

عبد الرحمن المهدى

(أذاع هذا البيان السيد عبد الرحمن على طه وزير الحكومة المحلية فى حكومة السيد عبد الله خليل)

الإدانة الأولى للانقلاب العسكرى [1]

١٧ نوفمبر انقلاب رجعى

من المهم أن يلم أعضاء حزبنا وجماهير الطبقة العاملة السودانية والشعب بأسره بطبيعة الانقلاب الذى نفذ فى الصباح الباكر من يوم الاثنين الماضى (١٧ نوفمبر) حتى تتحد صفوفنا فكريا وتتوحد إرادتنا . أن الانقلاب العسكرى لم يكن مفاجأة للحزب فقد ناقشت السكرتارية المركزية والمكتب السياسى هذا الموضوع فى الشهر المنصرم وكنا أيضا نلم بالتدبيرات التى سبقته . . ماهى طبيعة هذا الإنقلاب ؟ لكى

---

(١) حملة اعتقالات واسعة

بوليس المباحث يعتقل ١٢ من زعماء الجبهة المعادية للاستعمار سابقا

قامت سلطات الأمن فى ساعة مبكرة بعد فجر أمس بحملة اعتقالات واسعة فى المدن الثلاثة .

الذين تم اعتقالهم أمس من زعماء العمال وقادة الجبهة المعادية للاستعمار ومن بينهم رئيس اتحاد النقابات وحسن الطاهر زروق ومحمد سعيد معروف وقاسم أمين وشاكر مرسال وبابكر محمد على ودكتور عز الدين على عامر وعزيز اندراوس والحاج سليمان وحنا جورج وسمير جرجس وعباس محمد الحسن .

وقد جاء فى التحقيق معهم سؤالهم أولا عما لو كانوا أعضاء فى المكتب السياسى المركزى لحزب شيوعى يعمل فى السودان وثانيا عما لو كانوا يعرفون أى شىء عن المنشورات المعروفة والتى أرسلت قبل بضعة أسابيع لكبار المصريين فى السودان تهددهم بالذبح

[الأيام العدد ١٥٥١ — ١٩٥٨/١١/٢٨] =

نكون واضحين لابد من تلخيص الظروف التى سبقته فى بلادنا ثم تحليل القوى الطبقية نفسها .

لقد امتازت الفترة التى أعقبت نهاية الانتخابات البرلمانية الأخيرة وقيام حكومة عبد الله خليل تحولات سياسية كبرى فى بلادنا . لقد وضع الاستعماريون أول الأمر آمالهم فى فوز زعماء حزب الأمة وتعاونهم مع الكتلة الرجعية فى حزب الشعب الديمقراطى من أجل تكوين نظام رجعى ينفذ خططهم . وفى هذا السبيل ساهموا

= نظر مجلس الوزراء فى جلسة مساء السبت الماضى تقرير اللجنة الوزارية التى كونت من السادة وزراء المالية والتجارة والزراعة والمعارف والخارجية للنظر فى اتفاقية المعونة الأمريكية وقد وافق مجلس الوزراء على الاتفاقية وأن المعونة الأمريكية ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات الهامة التى لايمكن تنفيذها من موارد البلاد نسبة لموقف البلاد المالى وقد وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تلك القرارات .

[الأيام العدد ١٥٥٣ – ١٩٥٨/١٢/١]

تعطيل نقابات العمال

مجلس الوزراء يقرر تعطيل نقابات العمال واتحاداتهم فى الوقت الحاضر .

[الأيام العدد ١٥٥٦ – ١٩٥٨/١٢/٤]

قام بوليس المباحث أمس (٥٨/١٢/١٧) بحملة اعتقالات واسعة اعتقل فيها عدد من العمال يزيد عددهم على الإثنى عشر عاملا من بينهم قاسم أمين والشفيع أحمد الشيخ سكرتير اتحاد العمال المعطل والتهمة الموجهة إليهم هى أن البوليس وجدهم جماعة داخل صحيفة الميدان (سابقا) مما اعتبره البوليس اجتماعا غير مشروع .

[الأيام العدد ١٥٦٨ – ١٩٥٨/١٢/١٨]

مادياً فى معونة حزب الأمة خلال الانتخابات ووجهوا من أجل تكوين حكومة ائتلافية ذات طابع رجعى تحت زعامة العميل عبد الله خليل تجعل البلاد احتكاراً للإقطاعيين من قمة رأس الدولة . بعد أسبوع فقط من تكوين تلك الحكومة وقعت اتفاقية المعونة الأمريكية التى فتحت الباب واسعاً أمام تغلغل نفوذ الاستعمار الأمريكى وشرعت الحكومة فى إخضاع كل مقومات البلاد وسياستها الخارجية للاستعماريين الأمر الذى يعرفه جيداً كل مواطن ولكن مجريات الأمور لم تسر فى الطريق الذى رسمه الاستعمار .

أمام التدخل الاستعمارى الأنجلو أمريكى — وخضوع حكومة الإقطاعيين له نهضت فى بلادنا حركة شعبية واسعة . فقد تميزت تلك الحركة بالشعارات الوطنية الديمقراطية التى وضعها الحزب الشيوعى السودانى وابتدأت الجماهير تلتف حولها بمبادرة الحزب ونشاطه المتزايد فالطبقة العاملة السودانية خطت خطوات هائلة فى توحيد صفوفها ووجهت أنظارها نحو اليسار وفقدت العناصر الانتهازية التقليدية مراكزها وأصبح كل يوم يمر يقرب هذه الجماهير الثورية من حزبها . الحزب الشيوعى . والجماهير الوطنية الأخرى والبرجوازية الوطنية نفسها ابتدأت تحس بخطر التدخل الاستعمارى وتحكم الرجعيين فنهضت تناضل واقتربت إلى الطريق الوطنى الذى رسمه الحزب الشيوعى ووصلت الرغبة الجماهيرية الثورية فى الوحدة وتكوين الجبهة الوطنية موجة هائلة وخاصة فى أقاليم البلاد . لقد بلغت التحولات السياسية مرحلة شملت جماهير الشعب ولجانه وجزءاً من قيادته وأخذت تعارض السياسة الرجعية للحكومة وتعلن انضمامها للمطالب الوطنية الديمقراطية .

وأكثر من هذا ولأول مرة ابتدأت الانقسامات داخل الهيئة البرلمانية لحزب الأمة وبدأ بعض النواب يتمردون على سياسة زعمائه الرجعية . هذه التحولات أيضا جعلت من غير الممكن سيطرة زعماء حزب الأمة على النظام السياسى من قمته فى رأس الدولة وعطلت أعمال اللجنة الأربعينية لوضع الدستور الخ .

إن تلك التحولات السياسية الواسعة والعميقة بجانب الأزمة الاقتصادية والسياسة الفاشلة التى سلكها الرجعيون أدت إلى وضع النظام السليم الرجعى فى أزمة لاحل لها — وأصبح ذلك النظام معزولا . لقد أصبح سقوط ذلك النظام فى متناول يد الحركة الجماهيرية وأصبح من المحتم حلول حكومة وطنية متحررة مكانه .

نعم إن تلك الحكومة الوطنية كانت ستكون بقيادة البرجوازية الوطنية وكان من الممكن أن يجد الاستعمار وخاصة الأمريكى فرصة لخلق نفوذ فيها ولكن الحركة الجماهيرية والقوة المؤيدة للبرجوازية الوطنية والبرجوازية الوطنية نفسها دخلت فى معارك سافرة ضد الاستعمار الأمريكى — معارك لعبت فيها الطبقة العاملة والحزب الشيوعى السودانى دوراً كبيراً وملحوظا . لذلك أصبح انهيار النظام السياسى الرجعى المتمثل فى حكومة عبد الله خليل يعنى ضربة قاصمة لمصالح الاستعماريين فى البلاد وفتح الباب لتحولات ديمقراطية واسعة فى وطننا . لهذا وضع الاستعماريون فى أزمة وأصبح من غير الممكن حكم البلاد بواسطة النظام البرلمانى .

إن الانقلاب الذى جرى صباح ١٧ نوفمبر لم يكن متجاوبا مع مطالب شعبنا ومصالحه ولم يكن ثورة الجيش هى جزء من التحولات الوطنية الديمقراطية ضد تحكم الإقطاعيين والاستعماريين . . بل كان تسليما سلميا للسلطة من يد عبد الله خليل لقيادة الجيش تماما كما فعل اسكندر ميرزا فى الباكستان ؛ إن عبد الله خليل وزعماء حزب الأمة — وهم عملاء للاستعمار قرروا حماية مصالح الاستعمار بعد فشلهم بواسطة حكم عسكرى من عملاء آخرين . . وهذه الطبيعة الحكومية للانقلاب الراهن تظهر بوضوح فى اليسر الذى جرى به الإنقلاب وفى مباركة زعماء حزب الأمة له .

ما هى طبيعة هذا الانقلاب ؟

جرى الإنقلاب تحت إشراف القيادة الرسمية للجيش ولم تقم به هيئة مناوئة من

الضباط كما جرى فى مصر أو العراق . أن تلك القيادة الرجعية هى فى الواقع نتاج عمل منظم منذ تسلم عبدالله خليل للحكم فى منتصف عام ١٩٥٦ وأشرف على وزارة الدفاع . لقد استطاعت الرجعية أن تضع أصدقاءها والمثقفين على كل وجهات نظرها فى سياسة بلادنا وتطورها الاقتصادى فى رئاسة الجيش وبعض القيادات المنطقية وعلى رأسهم اللواء أحمد عبدالوهاب . أن كل حركة سياسية تقاس بقيادتها وهذا هو الأساس الذى نبنى عليه موقفنا من الإنقلاب العسكرى الراهن . أنه إنقلاب رجعى باشره الجهاز الذى كونه حزب الأمة داخل الجيش .

وهكذا رسم الاستعماريون والرجعيون الخطة ولكنهم تغافلوا عدة اعتبارات ومن ضمنها وضع الجيش السودانى نفسه . علينا لكيلا نخطىء مثلهم أن نكون واضحين إزاء هذه النقطة أن الأغلبية الساحقة من ضباط الجيش هم جزء من البرجوازية الصغيرة فى بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ومتأثرون بالفعل بالحركة الجماهيرية الوطنية الديمقراطية . فالاستعماريون مواجهون زيادة على تصفية الحركة الجماهيرية بتصفية هذه القوة من الجيش وبناء جهاز موالى للرجعية والاستعماريين. لقد انساقت هذه القوى الوطنية وراء الانقلاب الرجعى الرسمى لأنها غير منتظمة وغير موحدة بعد الضربة التى وجهت إليها فى المحاكمات الأخيرة . ولكن هذا يجب ألا يجعلنا نتجاهل هذه القوى فى نضالنا ضد الحلقة الرجعية التى تسيطر على الانقلاب الآن بل لابد من وضعها كجزء من المعسكر الوطنى واتخاذ مواقف منها على هذا الأساس .

إن تسليم الاستعماريين والرجعيين السلطة للقيادة الراهنة للجيش يؤكد انهزامهم أمام قوى الشعب ويؤكد أنهم فى حالة من اليأس بعيدة المدى يخاطرون بالفعل . فالاستعماريون يعرفون أن أغلبية الجيش وضباطه متأثرون بالنضال الوطنى وأنهم متزمرون من السياسة الرجعية فى بلادنا وقد اعترفت بهذه الحقيقة الصحيفة

الاستعمارية الأمريكية نيويورك تايمز فى عددها الصادر يوم ٨/٢٠ حينما قالت (أنه من الصعب على عبد الله خليل أن يعتمد على جيش السودان لأن روح التطرق الوطنى قوية فى داخله) ولأن الاستعماريين يعرفون هذا الوضع فقد أحدثوا الانقلاب من فوق — بواسطة أصدقائهم — وكخطوة أولى لتطبيق تدبيرات أخرى داخل الجيش بهدف السيطرة التامة عليه والتخلص من العناصر الوطنية فيه كما تخلصوا من قسم منها قبل ذلك .

ماهو موقفنا ؟

إن على حزبنا أن يكشف الأيدى الرجعية التى دبرت الانقلاب وأن يعيد النظر فى تنظيم القوى الوطنية فى جبهة قوية تضع مطالب الشعب الأساسية التى ناضل من أجلها كأساس لعزل وكشف القيادة الراهنة للجيش .

يجب أن يضع حزبنا شعار حكومة وطنية تتألف من القوى الوطنية وضباط الجيش الوطنيين .

يجب أن يضع حزبنا أمام القوى الوطنية من الضباط فى الجيش أهمية النضال ضد الحلقة الرجعية التى قادت الانقلاب والوقوف سداً منيعاً ضد تدبيراتها واستبدالها بقيادة وطنية متجاوبة مع مطالب الشعب الأساسية وهى :

* استرداد سيادة البلاد بإلغاء المعونة الأمريكية وتحرير اقتصاديات البلاد من احتكار السوق الرأسمالى المجحف .

* إنهاء النظام الإقطاعى فى البلاد وتصفية قاعدته الاقتصادية .

* وضع دستور وطنى ديمقراطى يكفل للقوى الوطنية نشاطها التام ويصادر نشاط أذناب الاستعمار .

* تحرير سياسة البلاد الخارجية من السيطرة الاستعمارية ورسمها مستمدة من

مصالح الجمهورية السودانية واتباع سياسة الحياد الإيجابي وتنسيق العلاقات العسكرية والثقافية والاقتصادية بالجمهورية العربية المتحدة وتبادل التمثيل الدبلوماسي فوراً مع جمهورية الصين الشعبية .

* حل الأزمة الاقتصادية لصالح الجماهير الكادحة وحرية الطبقة العاملة السودانية العامة في العمل والتنظيم .

* قيام حكومة وطنية لتنفيذ هذه الأهداف من المعسكر الوطني والصف الوطني من ضباط الجيش بعد التخلص من الحلقة الرجعية التي قادت إنقلاب ١٧ نوفمبر .

إن حزبنا مواجه بمهام تاريخية كبرى لتفشيل مؤامرات الاستعمار والرجعية وهو قادر على ذلك لأن الحركة الجماهيرية في وضع متقدم ولأن القوى الوطنية من الضباط موجودة وكبيرة داخل الجيش . فإذا قام حزبنا موحداً بواجباته بحكمة وثبات ثوري فإنه سيحرز الانتصار قطعا . يجب ألا نترك الحركة الشعبية تتقهقر بل علينا استنهاضها — استنهاض كافة الأقسام الوطنية ووقوفها بصلابة بجانب مطالبها الوطنية الديمقراطية المشروعة .

المكتب السياسي

للحزب الشيوعي السوداني

١٩٥٨/١١/١٨

تعليقات فى السياسة الداخلية

تلك هى مكامن الهوان الوطنى والقهر الجماعى والفردى والفساد

ولا بد من تصفيتها أولا[1]

بقلم عبد الخالق محجوب

منذ نهوض الحركة الوطنية السودانية لم يكن هناك غير موقفين ولم يكن هناك غير معسكرين : موقف الاستعمار والإقطاع ومعسكرهما وموقف الشعب ومعسكره احتدمت الحرب بين هذين المعسكرين وكان النصر الأول فى يناير عام ١٩٥٦ للشعب حينما استقلت بلادنا وخرجت جحافل المستعمرين وقد دفع الشعب فى هذا ثمنا غاليا وليس كما يقول مزيفو التاريخ والمحقرون لشعبنا من أن الاستقلال هبة ومنحة لنا لقد سقط أجدادنا وآباؤنا وهم يحملون علم الاستقلال فى كررى وسقط شهداؤنا فى الحلاوين وواجه الرصاص وطنيون عام ٢٤ ثم ضرج ثرى عطبرة وبورت سودان شهداء الجمعية التشريعة الأبطال لقد كتب وطننا كراهيته للمستعمرين بالدم والتضحية .

ولكن لم يترك شعبنا وشأنه :

كان من الممكن أن يلتفت شعبنا لواجبات ما بعد الاستقلال من تحويل لاقتصاديات البلاد وإعادة بنائها على أساس الوفرة والصناعة والزراعة المتقدمة فنسير فى طريق الرخاء والرفاهية ـ كان من الممكن أن نمضى فى طريق إعادة الحياة الثقافية

---

(١) الميدان العدد ٣٩١

الاثنين ٢٤/١١/٥٨

والاجتماعية بعد الجدب الذى سببه الاستعمار وكان من الممكن كذلك أن يرتفع نفوذ بلادنا فى المجال الدولى كقوة فى صف التحرر الوطنى العربى والإفريقى وكنصيرة للسلم والحرية لكافة شعوب العالم نعم كان من الممكن أن نستغل الاستقلال السياسى الذى أحرزناه فى رسم طريق تطورنا المستقل وفق مصلحة الخرطوم وأن يعود استقلالنا خيراً وحرية وسلما لجماهير شعبنا صانعة الاستقلال .

ولكن ما أن نالت بلادنا استقلالها السياسى حتى أطلت طبقة الاقطاعيين برأسها واستطاعت مستغلة الانقسام فى الصفوف الوطنية أن تقفز للسلطة وتحكم البلاد . مرة أخرى أصبح حتما على شعبنا أن يخوض المعارك التى اقتحمها من قبل حفاظا على استقلاله وأن يحدم الصراع بين شعبنا وطبقة الإقطاعيين؟ إن الاقطاعيين لم يقفوا وحدهم لأنهم يعرفون أن الشعب يستطيع تصفيتهم نهائيا ولهذا لجأوا مرة أخرى إلى الاستعماريين الإنجليز والأمريكان فنالوا منهم السند الأدبى والمادى نظير فتح أبواب بلادنا لهم وكانت النتيجة هدم استقلال البلاد والانتقاص من سيادتها وهذا أخطر ما واجه شعبنا وما زال يواجهه .

التسلط الاقتصادى :

إن بلادنا تخضع اليوم اقتصاديا للدول الاحتكارية الكبرى: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فالشركات البريطانية تسيطر على السوق السودانى من بداية مرحلة تمويل المحصولات الزراعية الهامة حتى عمليات النقل عبر البحار ، وقد وضع الإقطاعيون قاعدة مذلة هى ما يسمى بالسوق التقليدية أى سوق الاحتكار البريطانى والغربى ووصل الأمر إلى درجة مخجلة من الاستعمار الاقتصادى حينما دفع الإقطاعيون وممثلوهم نيابة عن جمهورية السودان اتفاقية المعونة المذلة المشروطة بقيود من حديد فتحت أبواب البلاد للسلع الأمريكية البائرة حلا لأزمة الاقتصاد الأمريكية لا لأزمتنا وانتقلت رؤوس الأموال الأمريكية وعلى رأسها مصنع

النسيج المشهور لا لمصلحة بلادنا بل تلبية لاحتياجات الاحتكار الأمريكي الذى يسعى وراء أرباح خيالية مستغلا تأخر بلادنا وانخفاض أسعار قوة العمل فيها وتوج كل هذا نهائيا بإخضاع الاستيراد لأمريكا حتى أصبحت وزارة التجارة مكتبا فرعيا للاحتكار الأمريكي عبودية اقتصادية تامة للمستعمرين هذا هو نتاج تحكم الإقطاعيين فى شئون بلادنا .

والهوان الوطنى :

وتحت وطأة الاسترليني والدولار سقط علم بلادنا فى المجال الدولى ولم يعد يتحكم فى سياسة بلادنا الخارجية شعب السودان بل أصبحنا كولاية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية أو كمستعمرة بريطانية ، خدمة لمصالح الاستعماريين وقف الإقطاعيون ضد القومية العربية مؤيدين لمعسكر نورى السعيد حتى انتهى أمره ثم وجهوا عواطفهم نحو الأذناب والتابعين للاستعمار العالمى فصفقوا باسم بلادنا لجنود الاحتلال الإنجليز والأمريكان وهم يدوسون على أرض لبنان والأردن العربية أهناك هوان أكثر من هذا ! . خدمة لمصالح الاستعماريين اتجه الإقطاعيون بنظرهم صوب حكومات أفريقية سايرة فى ركب الاستعمار من أجل تكوين حلف عسكرى خاضع للدول الغربية الاستعمارية . ومن أجل تنفيذ خطة الاستعمار الهادفة لعرقلة بناء السد العالى عن طريق الاستئثار بمياه النيل وفرض حكم تابع للاستعمار فى الجمهورية العربية المتحدة وإنهاء العهد الوطنى فيها الذى يقوده الرئيس جمال عبد الناصر خدمة لمصالح الاستعماريين وصلت السياسة الرسمية للدولة إلى ما يقرب من درجة المقاطعة للمعسكر الاشتراكى الصديق الحق للشعوب المتطلعة للحرية وهـــو القوة الاقتصادية العالمية الوحيدة التى تتعاون مع الشعوب للنهوض بها من حالة التأخر الاقتصادى دون قيد أو شرط حتى ولو كان من حرير .

اقتصاد تابع للاستعمار وسيادة وطنية مجرحة تخدم مصالح الاستعماريين — هذه

هى الصورة التى لم يقتنع الإقطاعيون بها فوضعوا لها الرتوش لتجميلها فدخلوا فى مفاوضات مع الإنجليز مرة أخرى لاستجلابهم كفنيين فاندفعت جحافل المفتشين السابقين والموظفين الذين لاجدارة لهم وكان الاقطاعيين قرروا الانتقام من شعبنا لكل الخطوات التى اتخذها ضد الاستعماريين حتى فى ميدان السودنة الذى أجزل لهم فيه العطاء وسرقوا أموالنا وهربوا من قبل مكافأة لهم على عدم جدارتهم واستعمارهم لبلادنا !

أى فساد وأى نتن بعد هذا ؟ إن القانون فى كل العالم المتمدين يحاكم المجرم الذى يفسد فردا ويحطم حياته والإقطاعيون وأصدقاؤهم الإستعماريون أفسدوا استقلال ١٢ مليون سودانى صبروا وضحوا وبذلوا الدم لنيل ذلك الاستقلال !... هذا هو الحساب الذى يريده الشعب السودانى ولن يحول بينه وبين ذلك حائل لأن التاريخ يؤكد ذلك ولاراد لعجلة التاريخ .

والتحكم فى عمل الكادحين :

لقد استغل الإقطاعيون السلطة السياسية لحماية مصالحهم واستمرار كل الأوضاع غير الديمقراطية — الإقتصادية السياسية التى خلفها الاستعمار فبددوا طاقات البلاد الإقتصادية وحرموا الشعب من توجيه سياسة وطنه ، إن أموال الدولة المخصصة للسلفيات الزراعية لم تذهب فى عهدهم إلى المزارعين المتوسطين والبسطاء بل فتحوا أبواب خزائن الدولة وابتلعوها وسخروا ممثليهم فى جهاز الدولة للقيام بعملية النهب تلك ؟ ! هذا ما تثبته وثائق وزارة المالية منذ عام ١٩٥٦ والبنوك الأجنبية ـ وهى المفروض أن توجهها الدولة للمشاريع الإنتاجية العامة ـ فتحت أبوابها للإقطاعيين فقامت المشاريع الكبرى والمحالج بين غمضة عين وانتباهتها أليس هذه هى الرشوة والفساد وتسخير المراكز من أجل المصالح الشخصية ؟

وفى داخل الإقطاعيات الضخمة سام الإقطاعيون جماهير المزارعين العذاب لقد

رفضوا وضع حد أدنى للعمال الزارعيين وضربوا نطاقا حول إقطاعياتهم يمنعون عرض الحسابات للمزارعين فتحول الشقاء والعرق والفقر إلى ذهب يسيل نحو الخرطوم ليبنى القصور المترعة بالترف وكأن بلادنا تعيش فى القرون الوسطى ! ! لقد أقر القانون حصص المزارعين وأصحاب المشاريع ولكن وقف القانون أو سقط أمام أرجل الإقطاعيين ولم يستطيع أن يدخل مراجع واحد تلك المستعمرات ليطبقه ! أى فساد هذا وأى تحكم فى نتاج أعمال الكادحين ؟ وهكذا وبفضل سيطرة الإقطاعيين انهدمت الديمقراطية الاقتصادية فى بلادنا وأصبح الإنتاج كما كان فى العهد الاستعمارى عملية يساق إليها الناس وكأنهم رقيق فى عهود العبودية التى خلفتها البشرية وراء ظهرها لقرون عدة .

وتحقق الديمقراطية :

وعلى يد الإقطاعيين حرم الشعب من حقوقه الديمقراطية السياسية فالإقطاعيون استعانوا بالعون المادى الأجنبى لإفساد عمليات الانتخاب المختلفة من مجالس الحكومات المحلية إلى البرلمان وشعبنا الذى ناضل من أجل الديمقراطية السياسة منذ عهد الاستعمار صودرت حرياته فى عهدهم وبدل أن يستجيبوا لمطلب الشعب العادل فى إلغاء المواد المذلة للانسان فى قانون عقوبات السودان تلك المواد المشهوره – ١٠٥ و ١٠٧ (ا) و (د) من قانون الجمعيات غير المشروعة الخ الخ . إلى نهاية المواد التى وضعها الاستعمار حماية لمصالحه سخروا تلك المواد لحماية مصالحهم وأصبحنا نشهد كل يوم رجال البلاد وشبابهم الوطنيين يقفون أمام المحاكم جزاءاً لهم على وطنيتهم وغيرتهم على استقلال البلاد وحريتها ! وبلغ بالإقطاعيين الغرور أن يفرضوا على شعبنا قانون الجمعيات الأسود الذى يجعل من رغبات الشعب مسخة مزيفة وحاولوا به تحطيم الجيل الأشم نقابات العمال واتحادها العظيم وبقوة القوانين الرجعية حاولوا حرمان شعبنا من التبادل الثقافى مع الأمم فحرموا العلاقات الثقافية والأخوية مع

الشعوب الاشتراكية وفتحوا البلاد أمام جمعيات التجسس المتسترة بغلاف التسلح الخلقي وعشرات الأسماء ! لقد وصل تلاعب الإقطاعيين بالديمقراطية فى البلاد حدودا لا توصف فداسوا على دستور اللجنة القومية المعبر عن شعبنا وقرروا بالمناورات وشراء الذمم أن يفرضوا أنفسهم على تركيب الدولة بأسره . نعم حكموا البلاد باسم الدستور ولكن ليس باسم الدستور الذي يعرفه الشعب والمنشور فى الكتيب المسمى (الدستور المؤقت) ولكن بدستور مصالحهم الطبقية وبدستور الاستعمار الأنجلو أمريكى .

وفى مثل هذا الجو :

وفى هذا الجو الفاسد إنتشر الفساد الفردى وفاحت رائحته حتى أزكمت الأنوف . شراء النواب قائم على قدم وساق والمساكن الشعبية تنهب أموالها والعطاءات فى مصالح الحكومة تذهب لأشخاص مشبوهين والوزراء يدخلون المشاريع الزراعية والشركات عن طريق أبنائهم القصر أو الفاشلين فى الحياة ! ! ليس من الغريب أن يحدث هذا طالما أساس المرض موجود ... الاستعمار وأذنابه الإقطاعيون — ولن يقطع دابر الفساد إلا إذا انقطع دابر النفوذ الأجنبى وانسحبت القوة الاقتصادية من الإقطاعيين بتصفيتهم كطبقة متطفلة باعت استقلال البلاد وعاثت فيه فساداً هذا ما يعرفه كل سودانى .

إن أمام شعبنا مهمة تاريخية كبرى وهى استرداد سيادته من الاستعمار وذلك بإلغائه للمعونة الأمريكية وتصفية كل نفوذ اقتصادى إنجليزى أو أمريكى من البلاد وتصفية النظام الذى يربط البلاد بالاستعمار ـ النظام الإقطاعى ـ هذا هو الطريق ولا طريق سواه وهذه هى معركة شعبنا التى يخوضها وسينجح فى إنجازها لأن التاريخ فى صفه .

كلمـــة الميدان

كنا واضحين . . وسنبقى أكثر وضوحا(١)

منذ أن أصدرنا هذه الصحيفة (فى يوم ١٩٥٤/٩/٢) جعلناها واضحة فى أهدافها وفى وسائلها وقلنا أنها سلاح حاسم نضعه فى أيدى شعبنا وخاصة جماهيره العاملة .

فى ذلك الحين كان هدفها الأكبر هو انتزاع استقلالنا الوطنى نظيفا شريفا كاملا من براثن المستعمرين الإنجليز ، وخضنا المعركة فى قلب وطليعة شعبنا حتى رفع علم الجمهورية السودانية زاهى الألوان فى مطلع عام ١٩٥٦ . ومنذ ذلك اليوم وضعنا نصب أعيننا تعزيز استقلال وطننا وتركيزه وتدعيم الجمهورية الفتية ثم النضال المتصل لكى تعود منافع الاستقلال وثمراته إلى جماهير شعبنا الغفيرة التى صنعت الاستقلال والتى أنهكها المستعمرون طويلا وجعلوا حياتها شقاء مقيما وتعاسة لا حد لها .

وفى سبيل هذا لم نتوانا فى كل العهود وفى ظل كل الحكومات عن النصح والتوضيح ثم النقد والهجوم فى أعنف وأقسى درجاته .

فى سبيل هذا كنا أول من تقدم بالأفكار والمقترحات الواضحة لتحرير اقتصادنا الوطنى من سيطرة الاحتكارات الاستعمارية ورسم سياسة اقتصادية وطنية تنبعث من احتياجات وطننا وتلبى حاجات شعبنا المتطلع إلى التقدم والرفاهية .

---

(١) الميدان العدد ٣٩١
الاثنين ٥٨/١١/٢٤

. فى سبيل هذا كنا نبصر بمكامن الخطر ونكشف ونعرى بلا رحمة كل ألاعيب ومناورات الاستعماريين وأذنابهم . وكنا نعرف أن الاستعمار الذى أجبر على ترك بلادنا لم يتخل عن مطامعه فيها وأنه سيسعى بمختلف الطرق لبسط سلطانه علينا من جديد ، ولذلك وقفنا ديدبانا يقظا يسد كل المنافذ .

وفى سبيل هذا رفعنا بكل سواعدنا مطالب وحقوق الجماهير العاملة . دافعنا دون كلل ولا تراخى عن العمال وحقهم فى حياة أسعد وفى تنظيم أنفسهم بمحض ارادتهم. وعن المزارعين المكدودين وحقهم المشروع فى ثمار مايزرعون ويحصدون وعن التجار الوطنيين فى إنماء وتطوير أعمالهم وتجارتهم أمام تغول وسيطرة الشركات الأجنبية — دافعنا باتصال وإصرار عن إرجاع ثمار الاستقلال الوطنى لكل جماهير شعبنا الغفيرة وقلنا أن هذا هو طريق تدعيم الاستقلال بربط الشعب حوله .

وفى سبيل تعزيز استقلالنا الوطنى والإبقاء على علم بلادنا نظيفا شريفا قاومنا كل محاولة لربط بلادنا بالأحلاف والمعاهدات والاتفاقات الاستعمارية وأيدنا سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز حتى تصدر سياسة بلادنا الخارجيـــة من الخرطوم وليس من أى مكان آخر فى الأرض .

وفى سبيل هذا قلنا أن بلادنا جزء لايتجزأ من الوطن العربى وإن صلاتنا وعلاقاتنا بالجمهورية العربية وشعبها هى علاقات كفاح مشترك طويل من أجل استقلال وعزة البلدين وأنها علاقات صداقة وأخوة وليس نفوراً وجفوة وإن قوة تلك العلاقات وتدعيمها هى شروط لابد منها لتعزيز وتدعيم استقلال بلادنا . ولذلك حاربنا كل عمل بل كل إيماءة لتخريب تلك العلاقات لغير مصلحة الشعبين . ونادينا بأن تحل المسائل المعلقة حلا يسترشد ويهتدى بالروابط التاريخية بين البلدين وبعيداً عن تدخلات أعداء الشعبين — وقلنا أن الجمهورية السودانية بموقعها الفريد وعلاقاتها العربية الإفريقية الواقعية عليها مسئوليات كبرى تجاه الشعوب الإفريقية

المقهورة وأن المحافظة على استقلالنا وتدعيمه توجب علينا مساعدة تلك الشعوب لتنال حريتها واستقلالها فتسند ظهر بلادنا وتكون عونا لها .

تلك بصفة عامة الأهداف التى حملناها على أكتافنا طيلة السنوات الأربعة الماضية. حاربنا الرشوة والفساد والنفاق والتفسخ والانحلال الذى يشيعه أعداء شعبنا حتى يسهل عليهم ابتلاعنا وكنا واضحين فى مواقفنا.

واليوم وقد انتقلت سلطات الحكم إلى أيدى الجيش فى بلادنا فسنبقى كما كنا واضحين فى أهدافنا ووسائلنا . . . تعزيز علم جمهوريتنا والإبقاء عليه نظيفا شريفا وأن تعود ثمار الاستقلال الوطنى لجماهير شعبنا لن نفرط فى هدف منها ولن يتراخى دفاعنا عنها ستبقى (الميدان) حاملة على أكتافها هذه الأهداف ، تحميها وتذود عنها وتدعمها . وستبقى (الميدان) سلاحا حاسما نظيفا وشريفا فى أيدى كل الوطنيين عمالا وزراعا وتجارا وضباطا وجنودا فى الجيش . لقد كانت الميدان واضحة وستبقى واضحة والنصر والعزة والمجد لشعبنا .

وثائق عام ١٩٥٩

أقوال عبد الخالق محجوب فى قضية الشيوعية[1]

ياسعادة القاضى :

إن هذه القضية المعروضة أمام محكمتكم الموقرة قضية مختلفة من أساسها دافعها الحقد والتفشى — حقد النظام الراهن على شخصيا وحقد كبار رجال البوليس للأسباب التالية . أن النظام الراهن يعلم سلفا ولم يترك القاضى يمضى فى حديثه بل

---

(١) الرأى العام العدد ٤٣٥٤
الأحد ١١ / ١٠ / ١٩٥٩

بيـــان

أرسلت سكرتارية الإمام الصديق منشورا إلى وكلائه فى كافة أنحاء السودان . وفيما يلى الملخص الذى تلقيناه من السكرتارية وأقر وزير الداخلية نشره :

(إن التوجيه الذى أصدره الإمام لوكلائه فى أنحاء السودان يتلخص فى ثلاثة نقاط وهو عبارة عن تخطيط للسياسة التى يسير عليها الأنصار وهى :

(ا) إن اتصالات الإمام ببعض المواطنين ومبادلتهم وداً بود الفرض منه جمع كلمة السودانيين على ما يحفظ تعاليم ديننا الحنيف ويخدم المصلحة الوطنية العليا .

(ب) نفى الإشاعة عن ترشيحات لرئاسة الجمهورية وتوجيه الأنصار ألا يلقوا بالا إلا لما يصدر من السيد الإمام مباشرة فى هذا الأمر أو ما شاكله من أمور .

(ج) لا زال السيد الإمام سائرا على تأييد الإمام الراحل للوضع الحاضر وإننا متعاونون معه على ما يحقق المصلحة العامة للبلاد بإذن الله) .

انتهى البيـــان

الأيام العدد ١٩٢٥
١٨ / ٥ / ١٩٦٠ الموافق ٢٢ / ذو القعدة / ١٣٧٩ .

أوقفه وطلب إليه ألا يتخذ من المحكمه مسرحا لإثارة أشياء لا تمس القضية .

المتهم : عاوز أشرح الدوافع ولماذا قدمت الجبهة المعادية للاستعمار دون الأحزاب الأخرى للمحاكمة .

القاضى : برضو أحب أن أنبهك الا تجعل من المحكمة مسرحا لكلام خارج عن القضية .

المتهم : أريد أن أبين دوافع كبار المسئولين فى البوليس وفى أسباب أحب أن أشرحها للمحكمة .

القاضى : أرفض أن تكون المحكمة مسرحا لشىء خارج عن هذه القضية .

المتهم : أنا سعادتك أريد أن أشرح الدافع الذى حرك هذه القضية - فى دوافع خارجة عن نطاق القانون - دوافع شخصية فيها حقد وسأشرح الدافع الذى أتى بهذه القضية للمحكمة .

القاضى : التهمة التى أمامى ذات شطرين وهى تقول أن جمعيتكم تنتمى إلى منظمة غير شرعية والمحكمة تطلب منك أن تحصر كلامك فى هذه النقطة ومضى المتهم الأول يقول :

قبل ١٧ نوفمبر كان معروفا رأينا فى الإنقلاب

القاضى : انت منو

المتهم : أنا عبد الخالق محجوب .

ومرة أخرى لفت القاضى نظر المتهم أن يحصر كلامه فى القضية (محاورة بين هيئة الدفاع والقاضى) .

المتهم : اقرر أن هذه البيانات التى قدمها البوليس مختلفة ويكفى لتوضيح ذلك ماقدمه شاهد الإتهام الذى قرر أنه أغرى بالمال تحت التهديد والخوف ليشهد علينا

وليس ذلك بغريب فأنا شخصيا معروف رأيي في هذه الحكومة الراهنة قبل ميلادها بشهر كامل في ليلة سياسية في ميدان عبد المنعم أعلنت بأن السيد عبد الله خليل يدبر مع نفر من كبار ضباط الجيش والسفارة الأمريكية إنقلاب في هذه البلاد .

القاضي : الفت نظرك الكلام في القضية .

المتهم : وأحب أن أقرر وأؤكد بأنني منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى أن تم القبض على كنت موجودا ولكن لا أملك المقدرة التي تجعل الأعمى يبصر وقد قمت بكل المجاملات الإجتماعية مثل وفاة السيد عبد الرحمن وقابلت بعض أعضاء المجلس الأعلى والقول بأنني كنت مختفيا قصد به التهويش وتبرير المرتبات التي تصرف والزيادات التي طرأت على الميزانية .

أنا لما وجدت الأوضاع تغيرت في السودان بشكل لا أرضاه .

القاضي : مرة أخرى لا تتحدث عن الأوضاع الحاضرة .

طيب أنا مقرر أني شيوعي أي أني شخص مؤمن بعد دراسة بالثقافة الماركسية وحوربت وطردت من أجل هذه الثقافة التي أحملها بينما في البلد جمعيات تجسسية ينضم إليها الكبار ولا يسألون أما أنا فلمجرد رأيي لمجرد ثقافتي حوربت وتصادر دائما كتبي وأتعرض لتفتيش من وقت لآخر هذا هو السبب الذي اضطرني لأرحل من بيتنا فأنا لا أقبل أن يدخل رجال البوليس بيتنا وهذا يتعارض مع تقاليدنا وأنا حسب معرفتي بهذه البلاد سيأتي اليوم الذي تكون فيه حرية الرأي مكفولة .

(هيئة الدفاع تناقش القضية) .

المذكرة الأولى

لجبهة المعارضة ضد الحكم العسكرى

السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السادة أعضاء المجلس .

تحية طيبة :

لقد بذل السودانيون جميعا على اختلاف منظماتهم وعلى تباين اتجاهاتهم ومشاعرهم جهودا صادقة أدت إلى استخلاص حرية السودان وإعلان استقلاله وضمان مكانه بين أمم العالم الحرة المستقلة - هذه حقيقة تاريخية ثابتة - وحفاظا على هذا التراث المجيد واستشعارا لواجب المواطنين نحو بلادهم وحرصهم على العمل لرفعتها وحفظ سمعتها والمشاركة فى تقدمها وازدهارها رأينا أن نتوجه برأينا إليكم .

إن السودان الذى حصل على حريته من المستعمرين من غير أن يعرض البلاد للخطر والهزات هو اليوم أكثر وثوقا فى أنكم ستقدرون الروح والدوافع الوطنية التى أملت تقديم هذه المذكرة والتى لم نقصد منها غير مصلحة البلاد خاصة والجيش فى كل بلاد العالم هو أملها وعدتها ورمز عزتها وكرامتها وحامى حدودها والمدافع عنها فى الداخل والخارج .

ولهذا فعندما استولى الجيش على مقاليد الحكم وتحدث رئيسه فى بيانه الأول عن مهمته وأكد أنها لفترة مؤقتة تريث الناس ترقبا لما ستأتى به تلك الفترة المؤقتة والكل يعلم أنه ليس من مهام الجيش تسلم إدارة الحكم نهائيا وكل المحاولات التى قامت بها الجيوش فى البلاد الأخرى كانت عاقبتها سلسلة انقلابات ذهبت فيها الأنفاس

والأموال ورجعت البلاد إلى الوراء وفقدت ثقة غيرها من الأمم التى يسود فيها حكم القانون . ولنا فى محاولات الإنقلاب الماضية فى جيشنا خير شاهد ، كما أدى إبعاد كثير من عناصره المدربة نتيجة لهذه الهزات وما أدت إليه من محاكمات واعتقالات وأبعاد من صفوف الجيش .

لقد مضى على تسلم الجيش مقاليد الحكم عامان انحصرت فيها السلطة فى يد الأفراد من غير أن يشترك الشعب معهم فى فترة اتسمت بفقدان الحريات العامة وأصبحت الصحافة مقيدة لاتعبر عن الرأى العام . وقد قطعت فى هذه الفترة عدة وعود بأن دستورا يتجنب أخطاء الماضى سوف يعرض على البلاد قريباً ولكن بكل أسف وبعد مضى عامين كاملين كان ما أعلن يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٠ منحصرا فى أمور تتعلق بنظام الحكومة المحلية التى لم تسبق الشكوى من أسسها الديمقراطية ولكن من المؤسف حقاً أن النظام الجديد المعروض حرم الشعب من حق التمثيل والرقابة على شئونه المحلية مما كفلته النظم السابقة وبذا حرم الشعب من الحق الطبيعى فى انتخاب ممثليه . زيادة على أن وضع الحاكم العسكرى رئيسا لمجلس المديرية أكد استمرار حالة الطوارىء وحرمان البلاد من العودة إلى دستور يكفل حقوق المواطنين ويشركهم فى الإشراف على شئونهم وينظم أداة الحكم فى مراتبها العليا .

إن الحكم سلسلة من المشاكل وليس من المصلحة أن يكون الجيش ضمن تلك المشاكل بل الأصوب أن يكون بعيدا عن التيارات السياسية لضمان حياده وسهره على حماية البلاد وصيانة سلامتها .

إن البلاد التى خرجت بالجيش عن مهمته الأساسية الداخلية أو الدولية فقدت جيشها أولا بتعريضه إلى الانقسامات . وعرضت بلادها ثانيا إلى الانقلابات وهزات قد لاتقف عند حد .

لهذا وبروح الوطنية والحرص على المصلحة العامة مدفوعين بالرغبة الصادقة

فى التفاهم والتعاون — نتقـــدم بالأسس الآتية :

١ — أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهى حماية البلاد .

٢ — تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقق الآتى :

(ا) تمارس سلطات الحكومة فى فترة الانتقال .

(ب) تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة الديمقراطية فى السودان وعلى ضوء تجارب الماضى .

(ج) تضع قانون إنتخابات عادل يجرى الانتخابات لإيجاد ممثلى الشعب الذين سيتولون الحكم فى صورته النهائية ليضعون الدستور .

٣ — رفع حالة الطوارىء فوراً وكفالة حريات المواطنين وضمان حرية الصحافة ليستطيع الشعب أن يعبر عن آرائه فى حرية ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته . .

أننا نرى مخلصين أن هذه الحلول تحقق الحكم الصالح والاستقرار وتصون سمعة البلاد وإننا لنأمل بصدق أن تصفو النفوس وتتحد الصفوف لتخرج بلادنا بسمعتها مصونة سليمة لتحقق للوطن خيره ومصلحته .

وفقنا الله وإياكم إلى سواء السبيل .

٢٩ نوفمبر ١٩٦٠

الإمضاء السادة السيد الصديق المهدى — ميرغنى حمزه — عبد الله خليل — إسماعيل الأزهرى — إبراهيم أحمد — محمد أحمد المرضى — مبارك زروق — بشير محمد سعيد — سيد أحمد عبد الهادى — محمد صالح الشنقيطى — عبد الله الفاضل — أحمد سليمان .

٢٩/نوفمبر/١٩٦٠

الحزب الشيوعى
يؤيد مذكرة زعماء المعارضة(١)

« أيها المواطنون الأحرار :

« أمس الثلاثاء ٢٩ / ١١ / ١٩٦٠ دقت قوى المعارضة مسمارا جديدا فى نعش الدكتاتورية العسكرية الخائنة . فلقد رفع زعماء الأحزاب السودانية مذكرة إلى طغمة عبود يطالبون فيها بانهاء هذا العهد الأسود وإلغاء حالة الطوارئ ، وإشاعة الحريات الديمقراطية ، وعودة الحياة النيابية . إن هذه المذكرة التى توحدت فيها لأول مرة القوى المناهضة لعهد عبود الأسود جاءت تعبيرا عن كفاحكم أنتم يا جماهير الشعب الأبية وثمرة ذلك الكفاح . فالمطالب التى ضمنتها قادة الأحزاب فى مذكرتهم بالأمس هى المطالب التى عمل من أجل تحقيقها حزبنا الشيوعى منذ أن حل ببلادنا هـذا العهد الأسود ، والتى نادت بها الطبقة العاملة فى مذكراتها وإضراباتها ، ومظاهراتها وقاد فى سبيلها الطلاب كفاحهم البطولى ضد الدكتاتورية ، وخاض من أجلها أهالى حلفا الأبطال معركتهم التاريخية . مذكرة الأحزاب هى ثمرة من ثمرات هذا الكفاح المتواصل الذى شنه ويشنه شعبنا البطل ، والذى لن يتوقف لحظة حتى ينزاح عن بلادنا هذا الكابوس اللعين المتمثل فى دكتاتورية عبود » .

ويقول البيان :

« إن الضمان الوحيد لتنفيذ المطالب الوطنية التى تضمنتها هذه المذكرة ولانهيار

(١) ثورة شعب صفحة ٢٣٤ .

الطغمة العسكرية نهائيا ، الضمان الوحيد لذلك هو كفاحكم البطولى لتعزيز هذه المطالب وتأييدها بمختلف الوسائل والسبل . ولنشرع فورا فى جمع عشرات الألوف من التوقيعات على العريضة ، لنرسل البرقيات والوفود إلى حكومة عبود لنعلن عن تأييدنا لمذكرة ٢٩ / ١١ / ١٩٦٠ .

وقد عمدت الطغمة العسكرية إلى تجاهل تلك المذكرة ، وقدمت بعض الذين وقعوا على عريضة الأحزاب للمحاكمة .

وكان أن رفعت الأحزاب مذكرة ثانية فى مطلع عام ١٩٦١ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تحتج فيها على مسلك الحكومة تجاه المذكرة الأولى . ونورد فيما يلى النص الكامل للمذكرة الثانية ص ٣٩١ :

٣٠ / ١١ / ١٩٦٠

أرسل بعض المواطنين مذكرة مضادة لمذكرة أحزاب معارضة الحكم العسكرى فنقلها عن صوت السودان بعنوان (النص الكامل للمذكرة التى رفعها نخبة من المواطنين لتأييد الثورة وإدانة الدوائر الاستعمارية[1]) .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تحية واحتراما :

نرجو أن نتقدم لسيادتكم بالمذكرة الآتية لما أدلى الرئيس إبراهيم عبود فى صفحة ١٧ / ١١ / ٦٠ ببيانه الذى شرح فيه أهداف الثورة تلقاه المواطنون بترحاب وقبول ورأوا جميعا إعطاء رجال الثورة الفرصة لتحقيق الأغراض العظيمة التى أعلنوها وسارت الثورة فى عزم وصدق للعمل على تحقيق تلك الأغراض وساد البلاد جو من الاستقرار الذى يؤمن كل مواطن مخلص أن توفيره أمر لازم لسير التقدم وليجنى الشعب ثمرات الاستقلال الذى كافح من أجله بعد أن رزح سنينه الطويلة تحت نير الاستعمار واستهدف للاستغلال ، وقد خطت الثورة خطوات واسعة لإنقاذ حالة البلاد المالية وانتعشت الحالة الاقتصادية وزاملت ذلك ثورة صناعية فى ميادين مختلفة ثم انتهجت سياستها الخارجية نهجا واعيا رشيدا باعتصامها بجبهة

---

(١) صوت السودان العدد ٥٥٤٤

الجمعة ٩ / ديسمبر / ١٩٦٠ .

الحياد وعدم الانحياز وابتعادها عن المعسكرات الاستعمارية وما لبثت أن عقدت اتفاقية ٨ / نوفمبر / ١٩٥٩ مع الجمهورية العربية المتحدة تلك الاتفاقية التى كانت تحقيقاً صادقاً للوعد الذى قطعه الرئيس إبراهيم عبود فى بيانه الأول بإزالة الجفوة المفتعلة مع القطر الشقيق ثم أكد اتجاه الثورة نحو جبهة الحياد وإقامة علاقات وثيقة طيبة تسودها روح المودة والإخاء مع أقطار تلك الجبهة وكانت رحلته ليوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة . كل ذلك أثار قلق الدوائر الاستعمارية فأخذت تقوم بنشاطها فى السودان لإثارة البلبلة والاضطراب والشعور بالقلق مستغلة فى ذلك ما قد يحدث عادة فى عهد أى حكومة من المشاكل الداخلية الصغيرة التى يمكن التعاون على إزالتها إذا أخلص المواطنون وتنبهوا لهذا الاستغلال الذى قد يعرض الاستقلال نفسه إلى الخطر .

وأخذت الدوائر الاستعمارية تنشط نشاطا واسعا فى العمل لإثارة الخواطر وبث الإشاعات وبصفة خاصة منذ أن قبل الرئيس عبد الناصر الدعوة الكريمة التى وجهها إليه الرئيس عبود لزيارة السودان فاستغلت استغلال واسع النطاق ـ موضوع توطين أهالى حلفا وحركة طلبة الجامعة وجدير هنا أن نشير إلى أن وطنية أولئك المواطنين سرعان ما أدركت أهداف المستعمرين التى يرمون إليها من وراء استغلالهم فوقفوا مع بقية الشعب موقفا اجماعيا مشرفا لاستقبال الضيف الكبير وبذلك فوتوا على المستعمرين أغراضهم من الحيلولة دون اتمام هذه الزيارة التاريخية أو تشويه أغراضها النبيلة التى ترمى إلى تمتين العلاقات بين القطرين الشقيقين ووضع لبنة صلبة ليقوم عليها الاستقرار فى الشرق الأوسط لتدعيم السلام العالمى ولكن يبدو أن المستعمرين لن ييأسوا فلئن فاتهم أثناء قادة الثورة من الانضمام إلى جبهة الحياد ولئن فاتهم جرهم وراء عجلة الأحلاف العدوانية ولئن فاتهم عرقلة المشروعات العمرانية الكبرى ولئن فاتهم إحباط زيارة الرئيس جمال عبد الناصر فليس أمامهم

إذاً إلا محاولات إبعاد قادة الثورة ليحل محلهم أولئك الذين يعلم المواطنون جميعا صلاتهم القديمة بالاستعمار ومن ارتضوا لأنفسهم أن يدوروا فى فلكهم ففوجىء الناس بالنشرة التى أذاعتها وكالة الأسوشيتد الأمريكية الصادرة فى ٩ /نوفمبر/ ١٩٦٠ وتبعت هذه النشرة مقالات فى بعض الصحف البريطانية والأمريكية توجه حملات لحكومة الثورة أرهاصا لما توهمت عنه تلك الوكالة قبل أن يعرفه المواطنون بالسودان وتبعت ذلك أيضاً إذاعات راديو إسرائيل ولندن وصوت أميركا كل ذلك دليل قاطع على أنها كانت تصدر عن وحى وتعاون مع الدول الاستعمارية ولقد حاولت التشبث بالديمقراطية التى كانوا هم السبب فى تشويهها وجعلها مركبا ذلولا للوصول إلى أغراضهم الخاصة وأغراض المستعمرين من ورائهم هذا بالرغم من أن المواطنين جميعا يعلمون بأن الثورة قد أعلنت أنها بصدد ايجاد ديمقراطية سليمة مستمدة من واقع البلاد وتقاليدها وطبيعتها متجنبة الفجوات التى أبرزتها التجربة الماضية ولاشك فى أن هنالك مجالا واسعا للتعاون الصادق والتفاهم المثمر لتحقيق هذه الديمقراطية التى تهدف إليها الثورة وإبرازها فى ثوب يكفل للبلاد التمتع بوضع دستورى يمكنها من الاستقرار والنهضة والتقدم والازدهار .

إننا نعتقد أنه من واجب المواطنين أن يحرصوا كل الحرص ويبذلوا كل الجهد فى أن يسود البلاد جو من الاستقرار وأن يجنبوها مزالق الاستعمار لئلا تقع فريسة لأطماع الطامعين وأغراض الانتهازيين وأخطار المستعمرين .

توقيعات السادة / على عبد الرحمن الأمين - يحى الفضلى - عمر الخليفة عبد الله التعايشى - خضر عمر - حسن أبو جبل - محمد نور الدين - محمود بكرى قاسم - صديق عبد الحليم المحامى - الطيب محمد خير - اللواء بالمعاش حامد صالح الملك - الدكتور عز الدين المهدى - جابر أبو العز - حبيب الله الحسن !

بدوى مصطفى ــ الدكتور عبد القادر مشعال ــ عبــد اللطيف محمد أبو بكر ــ عوض عبد الرازق ــ حامد السيد ــ عثمان مصطفى أورتشى ــ ميرغنى على مصطفى ــ الفاتح عبود المحامى ــ محمد سعيد أحمد القبانى ــ محمد عبد الجواد ــ أبو القاسم حاج حمد ــ ميرغنى النصرى المحامى ــ أحمد الطيب أحمد الطاهر ــ إبراهيم عمر ــ محمد أحمد عبد القادر ــ محمد الطاهر طيب الأسماء ــ هاشم عثمان منصور ــ محمد زيادة المحامى ــ عمر أبو أمنه ــ عمر حمزه .

النص الكامل للمذكرة الثانية
لجبهة أحزاب المعارضة

السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية .

السادة أعضاء المجلس ـ المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

لقد سبق أن كتبنا لكم عدة مذكرات فردية وجماعية فى أوقات متفرقة داعين لفتح باب التفاهم على ما اعتقدنا أن فيه مصلحة للبلاد .

لقد مضى الآن على آخر مذكرة أكثر من شهرين لم نتسلم فيها مايفيد وصولها أو أنها كانت موضع نظر أو الاستجابة إلى ما جاء فيها من دعوة التفاهم والتشاور حول مستقبل البلاد .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من رفض هذه الدعوة المخلصة بل تعداه إلى إشارات وأعمال لا توحى بغير الرفض ولا نجد لها تفسيراً إلا بأنكم مصممون على عدم الاستماع لرأى المواطنين محتكرين لأنفسكم وحدكم تقرير ما ترونه كأن الآخرين صارو الا وجود لهم أو لاتربطهم بهذا الوطن رابطة أو ليس لهم منية إبداء الرأى فيما يجرى أو يدور .

ولقد لاحظنا مع أشد الأسف أنكم منذ تقديم المذكرة الأخيرة قد عمدتم إلى الخطوات الآتية :

أولا ـ درجتم إلى محاربة بعض المواطنين فى أرزاقهم وحرياتهم وظروفهم الخاصة الأمر الذى لايتفق مع ما أخذتموه على عاتقكم من مسئولية تجاه البلاد ككل

وماقطعتموه على أنفسكم من عهود ومواثيق بألا تفرقوا بين المواطنين أو تميزوا جانبا على جانب .

ثانياً : شجعتم فريقا آخر على التقدم بعريضة مضادة هاجمتنا فى أشخاصنا ووطنيتنا وأنكرت علينا ماضينا ونشرتموها فى إذاعاتكم وصحف الحكومة الرسمية التى أفسحت صدرها لوجهة نظر واحدة باستمرار .

ثالثاً : كما شجعت إذاعتكم وصحفكم فريقا من الناس على المهاترة والسباب موجها للفئات التى لاتتفق معها فى الرأى فى الوقت الذى أنكرت فيه هذا الحق على غيرهم الأمر الذى قد يثير فتنة عمياء بين أبناء الوطن الواحد ـ وحملة التشهير هذه ضد مواطنين شرفاء لايمكن إنكار ماضيهم ولا نسيان مكانهم الاجتماعى إنما يزيد انقسام البلاد وقد يؤدى ـ وأد فعلا فى بعض الحالات ـ إلى تصرفات تخل بالأمن وتعكر صفوه وتبعث الانشقاق فليس أكثر شراً من رمى مواطنين شرفاء بالخيانة والسير وراء الوحى الأجنبى فى الوقت الذى لايملكون فيه وسيلة الدفاع عن أنفسهم وسمعتهم وكرامتهم حتى وصل الأمر إلى إقفال كل صحيفة تتعرض للأمور العامة ولو خفيفا .

رابعاً : لجأت الحكومة إلى أسلوب التشفى والانتقام من مواطنين بسطاء كل ذنبهم أنهم حاولوا التعبير عن وجهة نظرهم بالطرق المشروعة فاعتقلت من اعتقلت وحاكمت من حاكمت ونكلت بمن أرادت التنكيل بهم .

إن حق المواطنين فى الشكوى من كل مايلم بهم من أمورهم سواء الخاصة أو العامة والتعبير عن وجهة نظرهم أمر كفلته العدالة الطبيعية وحقوق الإنسان الذى أعلن السودان أكثر من مرة فى هذا العهد وما سبقه من عهود التقيد والالتزام به واحترامه فى جميع الأوقات والمناسبات وهو حق كفلته كل الدساتير التى تسير عليها الأمم المتمدينة مهما كانت صورة الحكم فيها ومهما كانت المبادىء والمثل والفلسفات

التى تنتهجها وفى الأمم الكبرى والصغرى والشرقية والغربية والديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء لذلك فإننا نرى أن ـ محاكمة مواطنين أخيرا لأنهما قد وقعا على مذكرتنا الأخيرة إنما هو تجن على هذا الحق الأزلى الثابت وهو بطريقة غير مباشرة ضربة لمواطنين يرون رأينا ويقفون فى وطنيتنا ويستحثون أعمالنا ، ولا يجوز لنا السكوت عليه والتغاضى عنه ، وهو يشكل سابقة خطيرة فى إهدار هذا الحق الذى وافقتم عليه أكثر من مرة ، بل تجاوزتموه إلى الدعوة الصريحة للمواطنين كى يطلعوكم على وجهة نظرهم .

إننا لايسعنا إلا أن نستنكر هذا الإجراء أشد الاستنكار ونحتج عليه أبلغ الاحتجاج لأن هذا الأسلوب فى اعتقادنا إنما يدفع المواطنين دفعا للتخلى عن الطرق المشروعة لإبداء الرأى خاصة فى بلد خنقت فيه وسائل التعبير ومنعت عنه نظم التمثيل واحتكر الحاكمون فيه لأنفسهم الرأى السديد والوطنية دون سائر الناس . ولما كنا من جانبنا قد حرصنا أشد الحرص على أن تتفادى البلاد مزالق العنف ونقيها شر الفتنة نجد أن الحكومة نفسها تسلك سبيل الإثارة والاستفزاز لمواطنين كل ذنبهم أنهم لايتفقون معها فى الرأى حتى قر فى أذهان عامة الناس أن هذه الحكومة تعبر عن صالح معينة وتصطبغ بصبغة خاصة بدلا من أن تكون للجميع ولا تفريق بين المواطنين .

ولا يسعنا والحالة هذه إلا أن نعدكم مسئولين عن نتائج هذا المسلك الضار ونحملكم مغبته ونتائجه ويكفى دليــلا على ما وصل إليه الحال من سوء أن يقف موظف صغير أمام المجلس العسكرى الذى عقد بالخرطوم بحرى فى الأسبوع الماضى ليتطاول على أقدار رجال لهم وزنهم فى هذا البلد كما لهم تاريخهم الناصع فيطعنهم فى أخلاقهم وينتقص من كرامتهم ويرميهم بالخيانة ويتهمهم بالارتماء فى أحضان النفوذ الأجنبى ، ثم تجىء صحيفة الحكومة الرسمية لتنشر هذا من فيران لا يردعها رادع

أو يلفت نظرها أحد والحكومة تقف ساكتة على أحد موظفيها أو المجلس لا يوقف هذا السباب الذى صدر على لسان رجل يمثل الدولة وجهاز الحكم - إذا لم تكن هذه هى الفتنة بعينها فكيف إذن تكون ؟

إن من واجبنا أن ننبهكم إن كنتم قد نسيتم أن الحكم أيا كان نظامه لا يصلح مالم يستقم ميزانه وما لم يساو بين المواطنين وإن الأهواء والأحقاد لا تعود لغير الهاوية والانحدار ، وأن هذه الأجهزة الحكومية التى تسيرونها ضد الأغلبية الكبرى من المواطنين إنما يحركها الشعب السودانى بماله لتكون أداة عدل ومساواة لا لتكون أداة تفرقة وانقسام .

وختاما فإننا لمحنا من قبل لمثل هذه التصرفات ويبدو أن التلميح وحده لا يكفى ولذا فإننا نكرر احتجاجنا البالغ على هذه التصرفات التى صدرت منكم أو بموافقتكم ونحملكم نتائجها وعواقبها منتظرين لفترة مناسبة لنرى ما أنتم فاعلون حتى نحدد موقفنا من هذا التجاهل والإغضاء (١)،(٢)

توقيع - قادة جبهة الأحزاب المعارضة للنظام الراهن

---

(١) لقد كانت المذكرة الأولى فى نوفمبر والمذكرة الثانية التى أعقبتها إيذانا بمولد التنظيم الذى عرف فيما بعد بجبهة أحزاب المعارضة والذى اشترك الحزب الشيوعى فيه حتى نهاية سنة ١٩٦٢ ثم انسحب منه لأسباب .

وبعد أسابيع قليلة من رفع المذكرة الثانية وفى فبراير سنة ١٩٦١ دخل إمام الأنصار الراحل سيادة السيد الصديق المهدى فى مفاوضات منفردة مع الحكومة حول مستقبل الحكم . وقد مثل الحكومة البائدة فى تلك المفاوضات اللواء طلعت فريد والأميرالاى المقبول الأمين.

(٢) وفاة الإمام الصديق المهدى فى اليوم الثامن من أكتوبر ١٩٦١ روعت =

. . . .

= أوساط المعارضة والشعب عامة بوفاة إمام الأنصار سيادة السيد الصديق المهدى وبذلك أصيبت أوساط الأحزاب المعارضة بهزة عنيفة ظلت تلازمها حتى قيام ثورة ٢١ / أكتوبر .

لقد كان حزبنا ومازال يقيم تقييما سليما الدور الذى لعبه الإمام الراحل وسط أحزاب المعارضة وقد أكد حزبنا (الحزب الشيوعى) هذا التقييم فى رسالة التعزية التى بعث بها المكتب السياسى للحزب للسيد الصادق وآل بيت المهدى فى يوم ٦١/١٠/٣ .

[ثورة شعب صفحة ٢٥٨]

بيان الحزب الشيوعى
عن اعتقال زعماء المعارضة(١)

أيها المواطنون الأحرار : فى يوم الثلاثاء الماضى نفذت طغمة عبود المتداعية جريمة جديدة من سلسلة الجرائم المتلاحقة التى ظلت ترتكبها منذ نوفمبر سنة ١٩٥٨ إلى اليوم . فى ذلك اليوم تسللت العصابة الحاكمة فى منتصف الليل كما يتسلل اللصوص

---

(١) ثورة شعب : صفحة ٥٢/٢٥١

أذاع الفريق عبود بيانا أعلن فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بما أسماه العبث ، تلك الإجراءات كانت اعتقال زعماء المعارضة ونقلهم إلى جوبا فى حراسة مشددة . راجع البيان فى الرأى العام العدد ٤٨٧٦ — ٦١/٧/١٢ — ٢٩ محرم ١٣٨١ .

أذاع وزير الداخلية البيان التالى :

قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٦١/٧/٩ ، اعتقال المذكورين بعد اعتقالا تحفظيا فى جوبا وهم :

عبد الله ميرغنى — محمد أحمد المرضى — أحمد سليمان — عبد الخالق محجوب — عبد الله عبد الرحمن نقد الله — أمين التوم — اسماعيل الأزهرى — عبد الله خليل — مبارك زروق — إبراهيم جبريل — عبد الرحمن شاخور — محمد أحمد محجوب . هذا وقد تم ترحيلهم بالطائرة فى الساعة الرابعة من صباح اليوم (أمس) .

الرأى العام — ٦١/٧/١٢ :

إلى منزل اثنى عشر زعيما من زعماء المعارضة ، ووضعوهم فى عربة لورى مقفلة وذهبوا بهم إلى مطار الخرطوم ، ومن هناك فى جنح الظلام رحلوهم إلى جوبا .

وجاء صوت عبود المرتعش ليتحدث من راديو أم درمان عن يد الثورة الحديدية وعن استعدادها لوقف العبث (كذا) . . . أى يد حديدية ياعبود ؟ إن يدكم الحديدية قد انكشفت حقيقتها منذ اليوم الأول الذى دبرتم فيه انقلابكم الرجعى . منذ ذلك اليوم وشعبنا لم ترهبه خرافة اليد الحديدية ، ولم تتقاعد به عن الكفاح ، وكلما أعيتكم الحيل وزاد عجزكم عن اقناع شعبنا المحب للديمقراطية والحرية بأنكم قمتم بثورة ، كلما عجزتم عن مواجهة منطق الحق الذى لايقهر ، لجأتم إلى قوانين الغاب التى وضعتموها لتحموا بها خياناتكم وقلتم فى بلاهة لاتحسدون عليها : هذه يدنا الحديدية .. فهل تريدون أن توهموا أنفسكم بأنكم أقوياء ، إن كان هذا فلكم الحق كل الحق فى أن تعيشوا فى أوهامكم حتى يزيلها الشعب من رؤوسكم فى المستقبل القريب جداً . أما إن كنتم تحاولون إدخال أوهامكم أنتم فى رؤوس الشعب فننصحكم بأن توفروا وقتكم وجهدكم ، إن شعبنا يعلم تماما أن الإجراء الذى لجأتم إليه بنفى زعماء المعارضة يمثل قمة ضعفكم ، وقمة أزمتكم ، وقمة إفلاسكم . إنه مظهر من مظاهر القوة الزائفة . إن شعبنا ناضل ضد الاستعمار وهزمه وطرده بينما كنتم أنتم تسبحون بحمد الجنرال (سكونز) . هذا الشعب يثق فى نفسه وفى قوته وفى وعيه ، فهو يعرف بتجربته التى لم تتشرفوا بمشاركته فيها أن الكبت والإرهاب والقوانين البربرية والمنافى والمشانق لا يمكن أن تكون مظهرا للقوة ، ولا يمكن أن تحمى نظاما يبغضه الشعب . تذكروا أن الاستعمار قد نفى الوطنيين إلى الجنوب مثلما فعلتم ، وقذف بالمئات فى المعتقلات والسجون مثلما فعلتم ، فأين هو الاستعمار البريطانى ؟ بل أين هى الإمبراطورية البريطانية ؟ ولكنكم لاتتعلمون فصبرا أيها الأغبياء ، قريبا ستتجرعون حتى الثمالة نفس الكأس التى سقيتم منها شعبنا البطل المدافع عن حقه فى الديمقراطية .

أيها المواطنون الأحرار : ليبدأ الشعب فورا فى حملة واسعة من التوقيعات على عرائض الاحتجاج — لنطالب بالإفراج فورا عن زعماء المعارضة لنطالب بتصفية كل المعتقلات وإلغاء قوانين الغاب التى وضعها عبود وعصبته . لنستنكر أشد الاستنكار تعذيب المعتقلين السياسيين ولنطالب بمحاكمة المسئولين عن ذلك ، فلننظم يوما سياسيا خالدا باسم المعتقلين .

أيها المواطنون : — إن الطغمة العسكرية قد حفرت قبرها بيدها فلنهل عليها تراب العار الأبدى جزاء خيانتها . لننظم يوما سياسيا خالداً من أجل الإفراج عن زعماء المعارضة وعن كل المعتقلين .

عاش شعبنا البطل . . . الموت والعار لعصبة الخيانة .

١٩٦١/٧/١٦ الحزب الشيوعى السودانى

نص البرقية التي بعثت بها الجبهة الوطنية المتحدة إثر حوادث الأبيض إلى رئيس المجلس الأعلى

تحتج الجبهة الوطنية المتحدة أشد الاحتجاج وتستنكر أبلغ الاستنكار هذا الإرهاب الذي تفرضه حكومتكم على البلاد والذي بلغ حداً لم يعرفه تاريخ السودان ولم يحدث في أحلك . عهود الاستعمار نفسها لأنــه يتجافى مع أبسط مبادئ الخلق والدين ويتنافى مع أبسط قواعــد العدالة والقانون وأن تعذيب المعتقلين واستغلال السلطة الإدارية الغاشمة وانتهاك حرمات المواطنين بالضرب والكي والنفخ كما حدث في (١) الأبيض (٢) ومثل حادث المواطن خريف أدم قيدوم الذي أطلقوا عليه النار بلا مبرر وبلا سبب واستمرار حملات التفتيش والاعتقال ضد المواطنين الأبرياء أن هذا قد أصبح طابعاً لهذا العهد الأسود انفرد به دون سائر العهود ودفع بالبلاد إلى هاوية سحيقة من البربرية والاستبداد وهذا بلا شك نتيجة منطقية لفساد أداة الحكم ووضع السلطات في أيد ليست أهلاً لها وهو بالتالي أثر حتمي لفرض قانون الطوارئ سنوات عديدة لغير مبرر غير إشباع شهوة التشفي والتسلط على المواطنين الأحرار الذين ضحوا في سبيل الوطن وحملوا مشعل الحرية وحققوا استقلال السودان في الوقت الذي كان يحمي فيه غيرهم ظهر الاستعمار ويوطد أقدامهم ويتقلب في خيره ونعمائه .

---

(١) جهاد في سبيل الديمقراطية صفحة ٧٠ / ٧١ .

(٢) (تعذيب المواطن حسنين حسن عضو الحزب الشيوعي في الأبيض) .

إن كل ضمير حى ليثور من أعماقه لهذه الأعمال الوحشية التى لن يسكت عليها الشعب الذى اصطكت مسامعه واهتز وجدانه بهذه الأنباء وهو قادر لأن يضع حداً لهذا العهد البغيض الذى قام على إرادة حفنة صغيرة تدفعها الضغائن وتحركها الأحقاد ونحن بوصفنا ممثلين لهذا الشعب ننذركم بأننا سنكشف كل ما يدور للرأى العام العالمى والمحلى ونحاكم قضية هذه الأعمال التى أرجعتم بها البلاد إلى عهود الظلام والبدائية المتوحشة .

الإمضاء

اسماعيل الأزهرى

عبد الله خليل

ع / الجبهة الوطنية المتحدة

٧ / ٧ / ١٩٦١

بيان الحزب الشيوعي عن مجزرة المولد[1]

الأيدي السوداء المرتجفة تتلطخ بمزيد من الدماء

العصابة المجرمة تطلق الرصاص على مواكب المواطنين السلمية ستدفعون أيها المجرمون القتلة ثمن إراقة الدماء في الشوارع أصبح القتل سياسة رسمية للعصابة فالويل لها من انتقام الشعب ليتحد الشعب ، وليسدد رصاصه إلى صدور السفاحين .

يا جماهير العمال والطلاب . .

أيها المواطنون الأحرار :

أمس الاثنين أضافت الطغمة العسكرية الجبانة صفحة جديدة إلى كتابها الأسود الذي طفح وفاض بالخيانة والعار والعفن والجبن والغـــدر ، وبكل ما هو دنيء وخسيس ، بكل ما هو دخيل على هذا الشعب وتقاليده وأخلاقه .

---

(١) وكانت مجزرة المولد مساء يوم ٢١ /١٩٦١/٨ التي راح ضحيتها ١٢ من المواطنين الأنصار وهم يؤدون شعائرهم الدينية داخل ساحة المولد .

لقد عم السخط والاستنكار الشديدان كافة أوساط الشعب من جراء ذلك العمل الإجرامي . وكان موكب تشييع الشهداء من المواطنين الانصار في اليوم التالي مظاهرة عارمة ضد النظام العسكري اشتركت فيها كافة طبقات الشعب وفئاته .

لقد كشف الحزب الشيوعي السوداني تلك الجريمة على أوسع نطاق ونشرها عالميا ، كما أصدر حولها عددا من البيانات المتتالية لجماهير الشعب ونكتفي بنشر هذا البيان الذي صدر في اليوم التالي لمذبحة المولد (١٩٦١/٨/٢٢) .

[ثورة شعب]

أمس حصد رصاص الخونة والجبناء عدداً لم يحصى بعد من المواطنين بحجة أنهم نظموا طابورا عسكريا كما جاء فى بيان العصابة بينما يعرف كل سودانى أن هذه المواكب فى المولد النبوى ظلت تقليدا معروفاً لعشرات السنين ولم تفسرها حكومة بأنها طوابير عسكرية إلا هذه الطغمة المجرمة من القتلة والسفاحين والتى جعلت من إراقة الدماء هواية تمارسها على قارعة الطريق .

يا جماهير العمال والطلاب ... يا جماهير الشعب :ـــ

لم يبق لهذه العصابة المجرمة مكان بيننا ـــ لقد صبر شعبنا كثيرا ولن يصبر بعد اليوم ، وتحمل كثيرا ولن يتحمل بعد اليوم . لقد آن الأوان لتتجرع شرذمة القتلة والسفاحين من نفس الكأس التى سقتها شعبنا .

لقد آن الأوان للانتقام الرهيب ـــ انتقام الشعب من الجلادين .

يا جماهير العمال والطلاب

يا جماهير الشعب :

إن بيدنا اليوم أن ننقذ وطننا من هذا الظـــلام الحالك الذى خيم عليه ـــ لا مكان بعد اليوم ، للتردد والحيرة ، لا طريق أمام الشعب سوى أن يتحد وينظم صفوفه ، ويقف وقفة رجل واحد فى وجه العصـــابة الجبانة التى جعلت من القتل تسلية لها .

لينظم شعبنا صفوفه داخل الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وداخل الجبهة النقابية ـ لينظم الطلاب والعمال حلفا مقدسا ، ولتدخل جميع الفئات وطبقات شعبنا البطل فى إضراب سياسى عام ضد عصبة القتلة والسفاحين .

يا جماهير العمال والطلاب ويا جماهير الشعب الأبية :

إن الرصاص لم يرهب شعبنا فى يوم من الأيام ، ولم يقعد به عن الكفاح . أن رصاص الخونة العملاء سوف يرتد إلى صدورهم وسوف ينقلب وبالا عليهم وقريبا

جداً سوف تدق ساعة الخلاص ، ويومها سيعلم القتلة أى منقلب ينقلبون . فالشعب الذى هزم رصاص المستعمرين سوف يهزم رصاص عملائهم ويقطع أيديهم المرتجفة الملطخة بأوحال الخيانة .

يا جماهير العمال والطلاب .. يا جماهير الشعب :—

إن قوتكم فى تنظيم صفوفكم وفى وحدتكم . لتنضم جماهير الطلاب والعمال والزراع والتجار والمثقفين إلى لجان الجبهة الوطنية الديمقراطية والجبهة النقابية . القوة الكامنة فى اتحادكم لا يمكن أن يثبت أمامها رصاص الجبناء ،

ليتحد الشعب ولينظم صفوفه من أجل الدخول فى إضراب سياسى عام ضد عصبة القتلة السفاحين .

الويل لقتلة الشعب من غضب الشعب . الإضراب السياسى العام طريق الخلاص .

الحزب الشيوعى السودانى

١٩٦١/٨/٢٢

بيان من السيد الإمام الهادى المهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

أحبائى فى الدين والوطن :

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته :

سلام يكافىء شعوركم الفياض واستقبالكم العظيم . لقد كنت فى الجزيرة أبا مهد اندلاع دعوة الإمام المهدى التى ألفت بين قبائل السودان وطوائفهم وجمعت كلمتهم

أسماء الضحايا من المدنيين

استطاعت الرأى العام أن تتحصل على أسماءالضحايا من جماهير الأنصار الذين فاضت أرواحهم فى حوادث الاثنين المؤسفة والضحايا هم :

المرحوم آدم مهاجر من القضارف

المرحوم أبكر محمد هارون من أمدرمان

المرحوم أحمد محمد اسحق من القضارف

المرحوم مكى محمد من الجزيرة أبا

المرحوم آدم يحيى من الجزيرة أبا

المرحوم فكى حسن محمد من الجزيرة أبا

المرحوم عبد الرحمن على من القضارف

المرحوم آدم حماد الدومه من الجزيرة أبا

المرحوم حامد حماد من قرية الهدى

=

لإحياء الدين وتحرير الوطن . ولقد لاقينا فيها أخوانكم من سكان النيل الأبيض والأزرق معزين فى فقيدنا الإمام الصديق قائد الشورى وحاميها ومجددين العهد للحفاظ على العقيدة والمبدأ . فبلادنا على تلك الأسس القوية توحدت أهدافها وانعقدت أطرافها ولذا فقد كان للتصريح الذى جاء فى خطاب السيد الفريق إبراهيم عبود رنة تفاؤل وأمل فى وجدانها وأن اعلان السيد الفريق إبراهيم عبود عن قيام لجنة قومية لوضع دستور لنظام الحكم يتضمن جميع الحقوق والمبادئ الأساسية لقيام حياة نيابية صحيحة بعد إجراء انتخابات عامة — جاء موافقا لمبادئ الإمام الصديق وبارا لذكراه ومتجاوبا مع الأمانى الوطنية إننا نتطلع أن يكون تكوين تلك اللجنة عن طريق الشورى ليكتمل بها سند الرأى العام لتتمكن من وضع الأسس الصحيحة لحياة ديمقراطية متجنبة أخطاء الماضى محققة أهداف الشعب معبرة عن مقدرة السودانيين فى اجتياز الأزمات بالالتفاف الإجماعى حول المصلحة الوطنية مسجلة للسيد الرئيس الفريق إبراهيم عبود ولصحبه عملا تاريخيا خالدا .

وإننا نضرع إلى الله العلى القدير أن يوفقنا جميعا لاجتياز فترة الانتقال المحددة فى زمن وجيز عامر بالتعاون المستمر بين الحكومة والشعب حافل بالثقة التى يحققها ويدل عليها القضاء على رواسب الخلاف ورفع حالة الطوارئ وإننا نعبر عن سرورنا لالتقاء السودانيين حكومة وشعبا حول الهدف الوطنى الأكبر نحث أنفسنا جميعا للحفاظ على الوحدة القومية وتوحيد الكلمة لنمشى معا بقوة نحو الهدف المشترك ونسألك اللهم التوفيق لجميع أبناء هذه الأمة الكريمة لما فيها سعادتها واستقرارها

= المرحوم الجعلى بلال — من أمدرمان

المرحوم محمد إبراهيم — من أمدرمان

وسلامتها . ووحدة صفها وتحقيق أهدافها الوطنية السامية . ربنا احفظ سوداننا وأرض جدودنا .

أيها الأحباب فى الدين والوطن شكر الله سعيكم وجزاكم عنا أفضل الجزاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هذا هو أول بيان للسيد إمام الأنصار السيد الهادى المهدى

الرأى العام العدد ٤٩٩٢ ــ الثلاثاء ٢٨ / ١١ / ٦١ - ٢٠ / جماد ثانى / ١٣٨١ .

الحزب الشيوعى

ينسحب من جبهة معارضة الحكم العسكرى[1]

جبهة الأحزاب المعارضة تتراجع :

لقد كان لذلك النصر التاريخى السريع والحاسم الذى حققه الشعب أثره الكبير فى رفع الروح المعنوية للجماهير وفى استعدادها لتحقيق المزيد من الانتصارات . ولكن جبهة الأحزاب لم ترتق إلى مستوى ذلك الموقف مع الأسف ونحن نورد فيما يلى الوقائع التى تثبت أن جبهة الأحزاب بنهاية عام ١٩٦١ وبالتحديد بعد وفاة الإمام الصديق المهدى بدأت تتراجع بانتظام عن مواقع المعارضة الإيجابية .

١ ـــ وافقت جبهة الأحزاب على قرار الحكومة القاضى بإلغاء الاحتفال بعيد الاستقلال الذى قررت الأحزاب إقامته فى أول يناير فى عام ١٩٦٢ بجامع الخليفة .

٢ ـــ وافقت الأحزاب على قرار الحكومة بالغاء الاحتفال الذى قررت إقامته بمناسبة الإفراج عن زعماء المعارضة وبعد أن وزعت رقاع الدعوة على الجماهير .

٣ ـــ رفضت الأحزاب الدعوة التى تقدم بها الحزب الشيوعى السودانى مرتين لتبنى شعار الإضراب السياسى العام بوصفه طريق الخلاص من الحكم العسكرى (انظر الفصل الخاص بالإضراب السياسى) ومر النصف الأول من عام ١٩٦٢

---

(١) ثورة الشعب صفحة ٢٥٨ .

وجبهة الأحزاب لاتحرك ساكنا رغم كل المحاولات التى بذلها الشيوعيون لكى تتجاوب الجبهة مع الأحداث .

وفى هذه الأثناء كانت الحركة الثورية الديمقراطية بقيادة الشيوعيين وتحت تأثير نضالهم تزداد عمقا واتساعاً يوماً بعد يوم،واستمرت تحركات العمال والطلاب والمزارعين وبدأ شعار الإضراب السياسى العام الذى وضعه الحزب الشيوعى فى صيف عام ١٩٦١ يجد فهما وتقبلا من الأوساط الشعبية المتقدمة .

وفى هذه الظروف ناقش المكتب السياسى للحزب فى أواخر عام١٩٦٢ موقف الحزب الشيوعى من تجمع المعارضة المعروف بجبهة الأحزاب وقرر المكتب السياسى بالإجماع الانسحاب من ذلك التجمع وذلك للاسباب الآتية : —

١ — لقد أيد حزبنامنذ البداية تجمع أحزاب المعارضة وهو لا يزال فى أطواره الأولى ، ولأن ذلك التجمع كان من الممكن أن يؤدى — وقد أدى بالفعل — إلى توسيع وتعميق جو المعارضة العام للنظام العسكرى الرجعى . وكان اشتراك الحزب الشيوعى فيه عنصرا إيجابيا وزاد ذلك التجمع قوة .

٢ — ولكن وبمرور الزمن وبتزايد حركة الجماهير الثورية من عمال وزراع وطلاب ومثقفين ، أثبت تجمع أحزاب المعارضة عجزه عن مسايرة حركة الجماهير الصاعدة والبعيدة والعميقة ، والتى تتسع تحت القيادة المباشرة للحزب الشيوعى أو بتأثيره .

٣ — بالموقف السلبى الذى وصل إليه تجمع المعارضة خلال عام ١٩٦٢ أصبح ذلك التجمع ذا أثر سلبى على الحركة الثورية،لأن أقساماً من الجماهير ترى فيه طريق الخلاص دون مبرر .

٤ — إن الإضراب السياسى العام هو طريق الخلاص وقوات الإضراب هى

العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون ولذلك أصبح لزاما على الحزب توفير كل وقته وجهده للعمل وسط هذه القوى حتى تصل الحركة الشعبية إلى مرحلة التنفيذ الشامل للاضراب (انظر الفصل الخاص بالاضراب السياسى العام) .

٥ ــ تجمع المعارضة أصبح مصدر خلط فكرى شديد فيا يتعلق بالجبهة الوطنية الديموقراطية . أن كثيراً من الناس كانوا يعتقدون أن تجمع أحزاب المعارضة هو الجبهة الوطنية الديموقراطية التى يدعو لها الحزب ولذلك لابد أن يوضح الحزب على أوسع نطاق الفرق بين تجمع أحزاب المعارضة والجبهة الوطنية الديموقراطية التى هى جيش متحد ومن القوى الثورية ــ العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون الثوريون .

كانت هذه هى النقاط التى اعتمد عليها المكتب السياسى للحزب فى قراره الخاص بالانسحاب من أحزاب المعارضة وقد وافقت اللجنة المركزية فى دورتها المنعقدة فى يناير سنة ١٩٦٣ بالإجماع على قرار المكتب السياسى الخاص بالانسحاب .

موقف الحزب الشيوعى
من المجلس المركزى
وانتخابات المجالس المحلية(١)

فى اليوم الأول الذى اجتمعت فيه مجالس المــديريات للمرة الأولى فى أول يوليو ١٩٦١ . فى نفس ذلك اليوم أصدر الحزب السودانى بيانا بعنوان «هذه المهزلة لن تنجيكم من غضبة الشعب» :

ونورد فيما يلى نفس البيان :

أيها المواطنون

اليوم تجتمع المجالس المسماة بمجالس المديريات التى شاءت العصابة العسكرية أن تصفها بأنها النظام الديمقراطى «غير المستورد» والمتفق مع تقاليدشعبنا (كذا) أو «الديمقراطية الجديدة» كما وصفتها جريدة الصراحة الحكومية . منذ أكثر من عام والطغمة العسكرية تطبل وتطبل معها أبواقها «حول النظام الجديد» الذى يكفل إشراك المواطنين فى الحكم . وكأن الحكم قد أصبح ملكا بيدهذه الجماعة غير المسئولة تتصدق به على شعبنا . ولكن من أين للطغمة العسكرية التى لم تشارك شعبنا الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية فى يوم من الأيام ، من أين لها أن تعرف أن خرافة إشراك المواطنين فى الحكم قد كشفها شعبنا وقضى عليها منذ مايقرب من عشرين عاما ، بوصفها الحيلة التى لجأ اليها الاستعمار والرجعية كلما ضيق الشعب الخناق مطالبا بحقوقه الديمقراطية . فلقد أسس الاستعمار البريطانى المجالس

---

(١) ثورة شعب صفحة ٣٨٠

الاستشارى فى ١٩٤٣ « ليشرك السودانيين فى إدارة شئون بلادهم » ولكن شعبنا المطالب بالاستقلال التام قاطع المجلس المزعوم وحطمه فولد ميتا ، وبعد خمس سنوات جاء الاستعمار بالجمعية التشريعية « وبنظام الانتخابات » علّه يضلل شعبنا هذه المرة ، ولكن يعلم كل المواطنين – ماعدا الطغمة الحاكمة – المصير الذى آلت إليه الجمعية التشريعية وفى عام ١٩٥٢ عدل الاستعمار قانون الجمعية التشريعية ليوسع « حقوق الانتخاب » وجاء بما يسمى « بدستور ستانلى بيكر » ولكن القانون المعدل حطم فى مهده تحت ضربات شعبنا ولم ير النور . لقد فشلت إذن كل محاولات الاستعمار فى صرف كفاح شعبنا عن طريق الاستقلال والديمقراطية . فشلت كل محاولاته فى أن يقنع شعبنا البطل بأن يرضى بالفتات . وانتصر شعبنا على الاستعمار وحقق الاستقلال ، وحقق البرلمان المنتخب انتخابا حراً مباشراً من الشعب بأجمعه .

(ب) المواطنون

هذه هى خبرة شعبنا المستمدة من تقاليدنا ومن كفاحه نضمها أمام عصبة الخيانة لان واحد منهم لم يسهم فى وضع هذه الخبرة بل لعلهم يسمعوا بها . فاليوم عندما تدعون مجالسكم المزعومة فان شعبنا يعرف حقيقتها ، ويعرف الظروف التى تجتمع فيها ، ويعرف كيف يحطم ديمقراطيتكم الجديدة ونظامكم كله. هذا درس مفيد لكم لأنكم لاتعرفون حقيقة هذا الشعب ، فكل فرد من أفراد هذا الشعب يعرف أن كل أعضاء هذه المجالس معينون من قبل المجلس الأعلى . كلهم حتى انتخابات الجمعية التشريعية لم تتصدقوا بها علينا . فيالكم من عباقرة فى تضليل الشعب ؟ .

أجل إنها ديمقراطية جديدة تلك التى تقوم فى ظل الدكتاتورية فهل تظنون هذا الشعب مجموعة من البلهاء ؟ هل تظنونه نسى المشانق والمنافى والأبطال الذين يقضون أحكاما بالسجن مدى الحياة والمعتقلين ، والصحف والنقابات المحلولة ، وحالة الطوارىء ، والدستور والبرلمان اللذين قضيتم عليها ؟ هل تظنون شعبنا ينسى كل

هذا ويقتنع بفعل السحر بأن مهزلة مجالس المديريات هى الديمقراطية ؟ وهل ينسى الشعب الذى حطم المجلس الاستشارى قبل عشرين عاما معنى الديمقراطية بهذه البساطة ؟ ألم نقل لكم أنكم فى حاجة لمن يلقنكم دروسا فى فهم هذا الشعب ؟ إن الحزب الشيوعى السودانى يتطوع ليلقنكم الدرس تلو الدرس حتى تفهموا هذا الشعب فهما جيداً ، وذلك حينما يضعكم فى المكان اللائق بكم — مكان كل الخونة والمتآمرين أذناب الاستعمار .

١ / ٧ / ١٩٦١ — الحزب الشيوعى السودانى

موقف الحزب الشيوعى
من المجلس المركزى
وانتخابات المجالس المحلية [1]

إلى العمال والمزارعين والطلبة والتجار والمثقفين وجنود وصف ضباط القوات المسلحة والبوليس. إلى كل وطنى مخلص للشعب السودانى المجيد.

أكد الحزب الشيوعى السودانى منذ أمد بعيد أن المخرج الوحيد للوطن لاستئصال الدكتاتورية من جذورها وسد الطريق أمام عودتها هو إقامة حكم وطنى ديمقراطى. فى ظل ذلك الحكم يمكن اتباع سياسة مستقلة حقا فى الميدان الدولى، سياسة ترسم من الخرطوم وتقوم على معاداة الاستعمار وتدعيم الصداقة والسلم بين الشعوب واتباع سياسة تحرس استقلال البلاد وتحميه من التدخل الاستعمارى، واتباع سياسة اقتصادية مستقلة أساسها التصنيع والإصلاح الزراعى ووقف تغول رأس المال الاستعمارى واتباع سياسة ديمقراطية فى الداخل بإصلاح جهاز الدولة وإزالة القوانين المقيدة للحريات، وإدخال الديمقراطية فى المناطق القبلية وبتخليص المزارع من قبضة أشباه الإقطاعيين والممولين والدائنين، واتباع سياسة نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية.

---

(١) وفى صباح ١٧ نوفمبر ١٩٦١ أعلن الفريق عبود فى بيانه السنوى عن عزم الحكومة على تكوين لجنة لوضع ما يسمى بقانون المجالس المركزى، وتحدث عن الديمقراطية والانتخابات، ووزع الحزب الشيوعى بيانه أعلاه بعنوان: —

الحزب الشيوعى السودانى يفضح بيان الخيانة للشعب السودانى فى ١٧ نوفمبر: ثورة شعب ٣٨١/٣٨٧.

هذا الحكم الوطنى الديمقراطى هو وحده الذى يتمشى مع مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب . أنه وحده الذى يحقق النهوض الشامل فى جميع ميادين حياة شعبنا . أنه وحده الذى يحرس استقلالنا الوطنى ويفسد تعاون الاستعمار وأعوانه من المتآمرين والرجعيين . أنه وحده الذى يضمن اشراك أوسع الفئات الشعبية فى توجيه مصير البلاد ويفتح الطريق أمام نضال الشعب السودانى فى سبيل الاشتراكية.

هذا الحكم الذى يحقق مصالح الأغلبية الساحقة من شعبنا لن يعطى إلينا هبة من أحد ، لا من الاستعمار ولا من عصابة ١٧ نوفمبر ولا الطبقات المتملكة . أنه لن يتحقق إلا بالنضال المرير الذى تشنه الطبقات الأساسية ذات المصلحة الحقيقية فيه : العمال والمزارعون والطلاب والتجار الوطنيون والمثقفون الوطنيون . وعندما تتحد هذه الطبقات والفئات فى جبهة وطنية ديمقراطية ، وعندما يكون قلب هذه الجبهة التحالف الوثيق بين العمال والمزارعين ، وعندما تسير هذه الجبهة بزعامة أكثر طبقاتها ثورية — وهى الطبقة العاملة — عند ذلك لن تقف قوة فى الأرض دون إقامة الحكم الوطنى الديمقراطى ، عند ذلك ينفتح الطريق الرحب أمام تطور شعبنا للنهوض والازدهار وتعود خيراته الوفيرة للذين يخلقونها .

إن تنظيم الجبهة الوطنية الديمقراطية وتجميع قواتها وتدريبها ، والنضال من أجل إقامة الحكم الوطنى الديمقراطى فى بلادنا واجبان أساسيان دائما وفى كل أعمالنا تنطلق جهودنا ، وتتجه خطواتنا إلى تلك الغاية .

وعندما نادينا ، منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بشعار عودة الحياة الديمقراطية ، كنا نضع فى الاعتبار أنها خطوة أساسية فى سبيل إقامة الحكم الوطنى الديمقراطى . فى ظل الحقوق والحريات الديمقراطية تتهيأ ظروف أفضل لتوعية الجماهير وتنظيمها وتوحيدها وتتهيأ ظروف أفضل لكشف الحقائق وإدراكها ، وبذلك يمهد الطريق نحو بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية .

إن التمسك بالديمقراطية صفة أصيلة فى شعبنا . وتاريخنا يسجل أمثلة رائعة للنضال العنيد فى سبيل الديمقراطية . ففى مجال الحكم ازدرى شعبنا شعار الإدارة الأهلية والحكومة المحلية الذى ألغى ، وسخر من المجلس الاستشارى ، وقاطع الجمعية التشريعية وسحقها تحت أقدامه القوية ، وقتل فى المهد محاولة تعديلها وترقيعها ، وأطاح بكل القيود والحيل التى ضمنها الاستعمار اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ . ولقد أدرك شعبنا أنه لاديمقراطية فى ظل الاستعمار وأدرك أن المؤسسات الدستورية فى ظل الاستعمار ، ليست سوى مؤامرات لمد أجل السيطرة الاستعمارية . واختار شعبنا الطريق الوحيد المستقيم لوضع أسس الديمقراطية الحقيقية فى بلادنا — طريق النضال العنيد للاطاحة بالحكم الاستعمارى .

وللطبقة العاملة السودانية تاريخ مجيد حافل بالبطولات والشجاعة فى الكفاح من أجل الحقوق الديمقراطية . فانتزعت بالقوة حق التنظيم النقابى من السلطات الاستعمارية وبددت كل المحاولات التى بذلت لسلب هذا الحق . هزمت مجالس « هوايت لى » وكشفت المستشار العمالى البريطانى نيومان وكافحت ضد تدخل مكتب العمل . وفى ٢٨ أبريل ١٩٥٢ قامت باضرابها التاريخى الباسل ضد المؤامرة الاستعمارية لسلب الحريات النقابية . وبعد الاستقلال واصلت الطبقة العاملة نضالها فحطمت شعار « تحرير لاتعمير » الذى أراد به يحى الفضلى تصفية النقابات . وانتصرت على قوانين حكومة حزب الأمة التى أرادت بها تفتيت الوحدة العمالية . ولم يقتصر العمال على الميدان النقابى . ويسجل تاريخنا الوطنى بمداد من نور الموقف الطليعى للطبقة العاملة فى القضاء على قانون النشاط الهدام الذى وضعه الاستعمار فى نهاية ١٩٥٣ وألغاه البرلمان فى أول دوراته .

والمزارعون أيضا ناضلوا من أجل حقهم فى التنظيم الطبقى المستقل . وفى نهاية

١٩٥٣ أطاح مزارعو الجزيرة بهيئة الممثلين صنيعة شركة الجزيرة الاستعمارية وأقاموا مكانها اتحادهم . وعندما كانت لهم قيادة أمينة أصيلة بددوا كل المحاولات التى بذلت لتحويل اتحادهم إلى أداة صفراء مجردة من الحقوق . وللطلبة تاريخ ناصع فى الكفاح من أجل الديمقراطية فى أيام الحكم الاستعمارى ، وبعد الاستقلال ، خاضوا المعركة بعد المعركة من أجل حقهم فى تكوين اتحادهم ، ومن أجل حقوق شعبهم ، رغم الخسائر التى كانوا يتكبدونها فى كل معركة .

ولم تتخلف الصحافة السودانية الأصيلة فى هذا النضال الشريف فقد رفعت عاليا راية الدفاع عن حق الشعب وحق الصحافة فى الحريات الديمقراطية الأساسية ، وراية الكفاح ضد القوانين الرجعية . وتحملت أيضا نصيبها من التضحيات .

هذا هو تاريخ شعبنا . أنه شعب أصيل يحب الديمقراطية ويعرف قيمتها ويتحمل مشاق النضال فى سبيلها . ومع أن كثيرين زيفوا وجه الديمقراطية واستغلوها لأغراضهم الأنانية الدنيئة ، ظل شعبنا يتمسك بها مدركا أن الخطأ لايكمن فى الديمقراطية وإنما فى الذين ضللوه فحملهم إلى المؤسسات النيابية ، ورغم ذلك استخدم الشعب دستور الحكم الذاتى كأداة لإنهاء حكم الاستعمار وإعلان الدستور المؤقت .

ومنذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ أدرك شعبنا الطبيعة الديكتاتورية للنظام الراهن . فهو نظام يقمع الديمقراطية لخدمة المصالح الاستعمارية ، ولبيع الاستقلال وللتردى باقتصاديات البلاد ومعيشة أبنائها . إن جماهير شعبنا المعادية للاستعمار والديكتاتورية تبغض عهد ١٧ نوفمبر الخائن وقد عبرت هذه الجماهير عن هذا العداء بمعارك عنيدة . إن العمال والطلاب والمزارعين قد ضربوا رغم الإرهاب أروع مثال على إخلاصهم وتفانيهم فى النضال من أجل الديمقراطية .

هذا الشغف بالديمقراطية هو ماتحاول الديكتاتورية تملقه واستغلاله بهدف ستر وجهها الكريه . وهى فى هذا تستورد مما مارسته دكتاتوريات الشرق الأوسط المجاورة . ففى تركيا وإيران وغيرهما ترتدى الدكتاتورية ثوب الديمقراطية المزيفة لتحجب حقيقتها عن أعين الجماهير الشعبية . (هناك انتخابات) وهناك (مجالس نيابية) وهناك (مؤسسات ديمقراقية) . ولكنها كلها مجردة من الحقوق الفعلية ومسلوبة السلطة ، أنها ليست سوى أدوات طيعة فى أيدى النظم الدكتاتورية فى تلك البلدان لإلهاء الجماهير بالمناقشات الجوفاء ولإعطاء حكمها الصبغة الشرعية .

وما نادى به عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٦١ قصد به هذا النوع من الديمقرطية الزائفة فقد وصلت أزمة الحكم فى بلادنا مرحلة لم يعد يمكن معها الاستمرار فى الدكتاتورية السافرة . أن جماهير شعبنا أعلنت فى وضوح أنها ترفض هذه الدكتاتورية المفروضة عليها وأنها ستواصل نضالها حتى تطيح بها . وأصبحت عصابة عبود تخرج من أزمة لتدخل فى أزمة جديدة ـ لهـذا جاء ذكر الديمقراطية فى خطاب عبود فى نوفمبر الماضى .

إن الدكتاتورية ، العدو اللدود للديمقراطية ، لايمكن أن تؤمن لا على الديمقراطية ولا على تطبيقها ولا على (صنعها) . ففاقد الشىء لايعطيه ، والدكتاتورية لايمكن أن تلد الديمقراطية ولا يمكن أن تتطور فى اتجاهها . وكل من يصدق أن نظام ١٧ نوفمبر يمكن أن يمنح الديمقراطية أو يتجاوب معها إما أن يكون ساذجاً وإما أن يكون متهافتاً .

إن طبيعة عهد ١٧ نوفمبر لم تتغير . إنه هو النظام الذى جاء لقمع صعود الحركة الجماهيرية ولو أد الديمقراطية بهدف بيع استقلالنا للاستعمار . أنه لايزال نظام المعونة الأمريكية . نظام حماية رؤوس الأموال الاستعمارية ، نظام الأنحياز الذليل للاستعمار . وفى المجال الدولى ، نظام الأنحدار بمستوى معيشة الشعب العامل .

ولكن استمرار الأوضاع بهذه الصورة . استمرار الحكم الدكتاتورى السافر، يهدد بانفجار وشيك . لهذا نسمع الحديث عن الديمقراطية وعن الحياة النيابية ، ولهذا يرتفع الضجيج . إن الهدف من كل ذلك هو محاولة يائسة لإلهاء الجماهير وتخديرها وخداعها .

إن نظرة واحدة للبيان الذى ألقى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦١ توضح أنه وضع بطريقة ماكرة لتملق مشاعر الجماهير ، ورغم أن جوهر البيان هو دفاع عن مايسمى بالثورة أى الانقلاب الرجعى إلا أنه فى شكل احتوى على الآتى :

أولا : دعاية مزيفة للمجهودات التى قاموا بها فى خدمة الاستعمار والتأخر .

ثانياً : تكرار لما نادى به عبود فى أول يناير ١٩٦٠ من قيام مجلس مركزى وهو فى الواقع مؤتمر للحكومات المحلية ، وتكملة لمسرحية مجالس المديريات التى كانت ذنباً بدون رأس .

ثالثاً : كلمات عن الديمقرطية والانتخابات .

وكما وضحنا فيما قبل ، لا يمكن أن تولد الدكتاتورية المتعاونة مع الاستعمار نظما ديمقراطية،وقد جاء فى خطاب ١٧ نوفمبر ١٩٦١مصداقا لما ذهبنا إليه...لماذا ؟

لأن المجلس المركزى المزمع إنشاؤه ليس فى الواقع سوى تدعيم الدكتاتورية وإيجاد وضع شرعى لها . إن المقدمات تؤدى إلى نتائج فلا يمكن بالطبع أن تقترح الدكتاتورية تدعيم مركزها لكى تصل بالبلاد إلى الديمقراطية .

إن المجلس المركزى المزمع إنشاؤه هو شهادة جديدة تضاف إلى شهادات جرائم عصابة ١٧ نوفمبر ، وهو قمة الخيانة ، لانه مستورد من الخارج من رأس المستر كنيدى . . . كيف ؟

فى رحلة الحكومة لمزيد من الخيانة فى أمريكا طلبوا مزيداًمن المعونة الأمريكية، فقبل كنيدى بشرط واحد ، وهو إقامة أى نوع من التمثيل الصورى ، لكى يقال أن المعونة تذهب إلى نظام ديمقراطى ، ولن يتأكد بالطبع ماقاله عبود عن صلة السودان بما يسمى (بالعالم الحر) وديمقراطياته المزيفة .

لذلك عندما أمر السيد أجاب العبيد ، فصدر بيان ١٧ نوفمبر وجرت مناقشة فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإخراج المسرحية بالصورة التى تزينه . فكان ترديد كلمة الدستور والانتخابات . كما كان رددها وزيفها نورى السعيد وعبد الإله ومنديس وشاه إيران .

هكذا أرادوا الخروج من اشتداد أزمة نظامهم المنهار ولكن هل انخدع الشعب بهذا التهريج ؟ وهل بدأ يجرى وراء السراب والشعارات البراقة ؟ كلا . . .

لقد تدفقت الحجج البليغة ولم يجف المداد الذى كتب به بيان ١٧ نوفمبر ، ووقفت أسلحة ماضية فى يد الشعب لتدحض الأكاذيب حول الدستور والانتخابات، فما هى هذه الحجج البليغة ؟

ساقوا طلبة الجامعة والمعهد الفنى إلى قفص الاتهام ثم زجوا بهم فى سجن كوبر مع الأحرار المعتقلين والمسجونين من الطلبة والعمال والمثقفين والضباط الأحرار .

وأصدروا أمراً للصحف بعدم الخوض فى الكلام عن الانتخابات والدستور رغم أن صحيفة الصحافة التى كتبت تؤيدهم تأييدا تاما فى بداية مقالها .

وتحدث عبود فى بورسودان مدعيا بأن مايسمى بالثورة واقفة فى مكانها لاتتزحزح ؟

وتحدث حسن بشير فى برنامج غرفة الجلوس بالإذاعة مشيراً إلى بيان ١٧ نوفمبر ومؤكدا أن كل ماقيل عن الدستور رهين بتجربة مهزلة مجالس المديريات والمجلس المركزى .

أفبعد ذلك تنطلى شعارات ١٧ نوفمبر المزيفة على أحد ؟ لقد ارتبطت مصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمصالح الاستعمار . إنهم وكلاء للاستعمار وفى مقدمته

الاستعمار الأمريكى ، واغتنوا على هذا الأساس وتشبثوا بالحكم .

لكل ماتقدم فإن الحزب الشيوعى الذى وقف قبل ١٧ نوفمبر محذراً من وجود مؤامرة أمريكية للاطاحة بالدستور ووقف فى طليعة القوى المناضلة ضد الحكم العسكرى يرى الآتى :

أولا — تشديد النضال وسط القوى الأساسية التى تمثل الجبهة الوطنية الديمقراطية والتى قام على أكتافها عبء النضال ضد النظام الدكتاتورى، تشديد النضال وسط العمال والمزارعين والقوى الوطنية التى تتناقض مصالحها مع مصالح الاستعمار والحكم العسكرى — الطلبة والتجار والمثقفين الوطنيين .

ثانياً — لكى يضمن تنفيذ شعار عودة الحياة الديمقراطية بعد تحطيم الحكومة الراهنة لابد من :

* تشكيل حكومة انتقالية وطنية مؤقتة يشرف على عودة الحياة الديمقراطية وألا يترك هذا الأمر فى يد الحكومة العسكرية الراهنة .

* العمل بالدستور المؤقت حتى يتم وضع الدستور أمام برلمان منتخب انتخابا حراً .

* رفع حالة الطوارىء .

* إلغاء القوانين المقيدة للحريات حسب ماجاء فى قرار البرلمان السابق ١٩٥٦/١/١ والقوانين الاستعمارية المقيدة للصحافة ، وقانون الحبس التحفظى ، وإطلاق سراح سجناء العمال والجيش والشيوعيين وكل من اعتقل أو سجن من الأحزاب الأخرى .

* عودة النقابات على أساس قانون ٤٨ ريثما يتم تعديله لمصلحة العامل وعودة اتحادات الطلبة واتحادات المزارعين .

إن الحزب الشيوعى الأمين على مصالح الجماهير الشعبية يفضح بيان ١٧ نوفمبر ، باعتبار هذا البيان وثيقة إدانة للحكم العسكرى ومحاولة تزييف للديمقراطية الحقيقية .

والحزب الشيوعى الذى لم يتردد فى النضال مع جماهير الشعب ، ولم ينخدع بما يلقيه أذناب الاستعمار من شعارات مزيفة ، يقف أعضاؤه مع الشعب فى النضال المقدس للإطاحة بحكم الدكتاتورية العسكرية .

« عاش تضامن الشعب ضد النظام العسكرى وضد الاستعمار » .

المكتب السياسى
للحزب الشيوعى السودانى
١٩٦١/١٢/٥

موقف الحزب الشيوعى من
انتخابات المجلس المركزى

(وفى هذه الأيام بالذات حيث يدور الجدل عالياً حول دخول أو مقاطعة الانتخابات للمجالس المحلية ، فان الحزب الشيوعى السودانى يرى من واجبه أن يؤكد بصورة قاطعة أن الاضراب السياسى العام مازال السلاح القوى الذى يمكن أن تشهره الجماهير لإسقاط النظام الراهن ، وأنه لا مقاطعة الانتخابات ولا دخولها يمكن أن يكون بديلاً لهذا الإضراب . أن الإضراب السياسى سيظل دائماً هو المحك لاختبار صحة الطريق الذى تسلكه الجماهير فى هذه القضية أو تلك بما فى ذلك قضية المقاطعة أو عدمها . وفى حالة الانتخابات للمجالس المحلية ، بينما يرى الحزب الشيوعى السودانى أهمية خوض هذه المعركة وتحويلها إلى مظاهرة كبرى ، والارتفاع بمستوى المعركة الجماهيرية سياسياً وتنظيمياً من أجل التحضير للاضراب السياسى ، يرى البعض الآخر ضرورة مقاطعتها كأسلوب من أساليب المعارضة للنظام العسكرى . ومن الواضح أن كلا الشعارين يهدفان فى ظاهرهما إلى غرض واحد هو معارضة النظام الراهن والرغبة فى إنهائه . إن الحزب الشيوعى السودانى يهمه أن يكون موقفه واضحاً أمام الجماهير العمالية وكل الشعب فى هذه النقطة بالذات . ذلك أن النظام الراهن برمته وليس بمشتقاته فحسب ، هو نظام رجعى غير ديمقراطى ودكتاتورى وليس هناك سوى السذج من يعتقدون فى أن تولد الدكتاتورية نظاماً ديمقراطياً فى نفس الوقت . . . وعليه فإن جميع ما يسمى بمؤسسات التطور الدستورى التى تنشأ فى ظل هذا النظام لا يمكن أن تلبى أمانى الشعب فى الديمقراطية الحقيقية .

إن الديمقراطية الحقيقيـة لا يمكن أن تقوم إلا على أنقاض النظام الدكتاتورى .
ومن هنا كان رأى الحزب الشيوعى السودانى الذى أعلنه فى الكتاب الأسود بمناسبة الذكرى الرابعة للانقلاب العسكرى وعلى وجه التحديد فى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ هو أن المجلس المركزى جاء أبعد ما يكون عن تحقيق الديمقراطية بل هو نكسة خطيرة إذا ما قورن بالمؤسسات التى حققها الشعب قبل انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ . أن مجلسا يدعى بأنه تمثيلى لا يقـوم على مبدأ الانتخابات المباشرة لكل أعضائه ولا يمارس كل الحقوق التشريعية ، هو مجلس مزيف، إن مجلساً لا يملك حق النظر فى الاتفاقات التى أبرمها النظام الراهن من معونات وقروض كبلت استقلال السودان وأوردته موارد التبعية للاستعمار الأجنبى هو مجلس رجعى ،إن مجلساً لا يملك حق تعيين أو إقالة رئيس الوزراء ومحاسبته هو مجلس لا حول له ولا قوة . . إن مجلساً لا يستطيع أن يحاسب الحكومة على جرائم ارتكبتها أو ارتكبها وزراؤها فى داخل البلاد وخارجها هو مجلس صورى ، وفى النهاية فإن المجلس المركزى المجرد من كل سلطة حقيقية إن هو إلا ستار تخفى به الدكتاتورية وجهها الكريه الذى عافه الشعب . إن هو إلا تعبير عن فشل الحكم الدكتاتورى المباشر ومحاولة فاشلة لاكتساب الشرعية للتسول بها فى دوائر رأس المال الأجنبى كما نصح جون كنيدى الفريق عبود أثناء زيارته لأمريكا . أن الحزب الشيوعى السودانى وهذا هو موقفه ولا يزال ، يرفض هذا المجلس ولا يطالب بأقل من إلغاء هـذا المسخ المشوه الذى لا يرقى إلى مستوى سيئة الذكر الجمعية التشريعية . ومع إيماننا بكل هذا فنحن نعتقد أن ما يقرب من الخمس أعوام فى النضال الثورى لا يمكن أن تكون قد ذهبت دون جدوى وبدون إجبار النظام الراهن على التراجع وزحزحته من مواقعه .
إن المجالس المحلية المنتخبة وهى تختلف عن المجلس المركزى فى أغراضها التى تؤديها كانت فى الأصل حقاً من حقوق شعبنا قبل انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، ذلك الحق

الذى سلبه النظام الراهن ضمن ما سلب من حقوق أخرى . فإذا عادت إليه اليوم هـذه المجالس المنتخبة بغض النظر عن رداءة قوانينها فإن الشعب يـكون بذلك قد استرد بنضاله وليس منحة من أحد حقه المغتصب ، فما هى الحكمة إذن فى أن نحمل الشعب على مقاطعة حق من حقوقه الشرعية استرده بنضاله ؟ ولمصلحة من تـكون هذه المقاطعة ؟ أليس من الأفضل أن يمارس الشعب هـذا الحق المسترد ليتخذ منه نقطة وثوب إلى حقوق أوسع تعينه على نضاله ضد النظام الراهن ؟ أليس من الحكمة أن يخطو الشعب خطوة إلى الأمام كلما أجبر أعداءه على التراجـع خطوة إلى الوراء ؟ .

إن الذين يدعون إلى مقاطعة المجالس المحلية رغم حسن نواياهم ومقاصدهم هم فى رأينا يتخذون موقفا غير سليم لا يفيد قضية النضال ضد النظام الراهن . إنهم ينادون بالمقاطعة ولـكنهم لا يشيرون إلى أى عمل ثورى بديل فى مقابل ذلك . إن الجماهير إذ تهرع للتسجيل والترشيح ليس استجابة لنداء الحـكومة أو تأييداً لهـا كما تدعى أجهزة الإعلام الرسمية ولـكنها مدفوعة بغريزتها الثورية لممارسة حق من حقوقها وحل مشا كلها اليومية فى التعليم والصحة والسكن والخدمات الاجتماعيـة ووقف تبديد أموالها فى حفلات التهريج وموا كب النفاق لإنفاقها فيما يعود عليها بالخير والمنفعـة .

يحدث كل هذا بينما يكتفون هم بترديد شعار المقاطعة الخالى من كل مضمون .

إن الحزب الشيوعى السودانى لا يستطيع أن يجاريهم فى هـذا ، فإذا كانت بعض الأحزاب والهيئات الأخرى تعتمد فى سلطاتها على الجماهير ، على نفوذها الطائفى وعلى إبقاء حالة التخلف السياسى والتأخر الاجتماعى فإن الحزب الشيوعى السودانى لا يعتمد إلا على وعى الجماهير ودرجة نموها التنظيمى والسياسى والاجتماعى . إن الحزب الشيوعى ليست لديه مصلحة فى إبقاء الجماهير فى حالة من التخلف والسلبية بينما تنقلها

مشاكلها التى تموقها عن النضال السياسى . إنه لايستطيع ولا يملك أن يقف بمعزل عنها وهى تكافح لعلاج هذه المشاكل المرتبطة إرتباطا وثيقا بالمجالس المحلية . إن الكفاح اليومى وليس كفاح المناسبات المتباعدة هو دائما طريق الحزب الشيوعى لتعبئة الجماهير وقيادتها والتدرج بهذا الكفاح إلى آفاقه السياسية الأرحب . إن تجارب الحزب الشيوعى غنية ومقنعة فى هذا المجال . مجال الكفاح الجماهيرى اليومى ، وتقييم كل المؤسسات المرتبطة بحياة الناس اليومية حتى ما ينشأ منها فى ظل النظام الراهن . إن تجربة النقابات هى خير مثال لذلك . فقد ظل الحزب الشيوعى السودانى يكافح من أجل عودة النقابات وعندما عادت تحت ضغط العمال وفق قانون ١٩٦٠ أوضح الحزب موقفه من القانون وفضح طبيعته الرجعية باعتباره خطوة متخلفة بالنسبة لقانون ١٩٤٨ . وكانت الحكومة تهدف بذلك القانون إلى خلق نقابات طيعة بقيادة الانتهازيين لكسر شوكة النضال الثورى للعمال . وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب الشيوعى السودانى مسترشداً بمصالح العمال العاجلة فى تحسين شروط الخدمة ورفع الأجور دعا الجماهير العمالية إلى خوض معركة الانتخابات تحت شعار تحويل النقابات إلى منظمات جماهيرية وإقصاء الانتهازيين عملاء النظام الراهن وشعار النضال من أجل عودة قانون ١٩٤٨ . وبهذا الموقف الواقعى دفع بنضال الجماهير العمالية خطوات واسعة إلى الأمام وإلى الاصطدام المباشر مع النظام الراهن فى حركة الإضرابات المشهورة الأمر الذى أدى بالحكومة العسكرية إلى أن تتنكر حتى إلى قانونها . إن هذا ما كان ليحدث لو اتخذ الحزب الشيوعى والفرق العمالية المتقدمة الموقف السلبى ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات طالما أنها تقوم فى ظل النظام الراهن ، ولو وضعوا فى اعتبارهم أن مجرد الاشتراك فى تلك الانتخابات والتنظيمات النقابية هو تعاون مع الدكتاتورية العسكرية . وحقاً أن الحزب الشيوعى السودانى يدرك ما فى هذا الطريق من صعوبات نظراً لما يتطلبه من جهد فى خوض معارك صدام يومية مع الحكومة ، ولأنه يتطلب بذل الجهد المضاعف لتنظيم الجماهير ومخاطبتها المستمرة والتعرض

إلى مضايقات البوليس وملاحقاته ، وهو يدرك أيضاً أن الحكومة العسكرية سوف تستخدم كافة الأساليب والوسائل لإسقاط مرشحي القوى الديمقراطية بكل الطرق بما في ذلك تزييف الانتخابات .

إن الحزب الشيوعي السوداني حين يخوض اليوم معركة الانتخابات للمجالس المحلية يعلم حق العلم أنه يخوضها في ظل نظام من حكم رجعي دموي ، ولا يمكن التعاون معه بأي حال من الأحوال ، بل هو يخوضها بهدف تحويل المعركة الانتخابية والعمل داخل هذه المجالس من أجل مصالح الجماهير اليومية ، وإلى تجميع قوى العمال والشعب في مؤسسات الجبهة الوطنية الديمقراطية وتعبئة الجماهير حول برنامج وطني ديمقراطي من أجل :

١ — إلغاء المجلس المركزي وقيام برلمان منتخب انتخابا حراً مباشراً ووضع دستور تشترك فيه كل القوى الوطنية والديمقراطية.

٢ — إلغاء قانون الطوارىء وكافة القوانين الاستثنائية وتنفيذ قرار البرلمان في مطلع عام ١٩٥٦ بإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين من عسكريين ومدنيين ورفع الحظر على إصدار الصحف وضمان حرية الصحافة .

٣ — حق العمال في التنظيم النقابي وعودة قانون العمل والعمال لسنة ١٩٤٨ مع ضمان حقهم في تأسيس اتحاد عام للنقابات.

٤ — إلغاء المعونة الأمريكية وكل الاتفاقات الاقتصادية المرتبطة بها .

٥ — إجراء إصلاح زراعي لصالح المزارعين وتجديد حياة الكادحين برفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة ووقف التشريد .

٦ — انتهاج سياسة خارجية مستقلة مناهضة للاستعمار الأجنبي ولصالح السلم والتحرر الوطني .

٧ — تحويل المجالس المحلية إلى مؤسسات عامة لخدمة مصالح الجماهير في التعليم والصحة والعلاج والسكن وتوسيع سلطاتها إلى حدود تكفل لها الديمقراطية وتحررها من الإدارة الأهلية وتجعلها قادرة على تسلم مسئوليات الحكم في مناطقها .

يمثل هذا البرنامج الثوري المعادي في شكله ومضمونه للنظام الراهن يعطي الحزب الشيوعي السوداني للانتخابات مغزاها الثوري حقا ، ويرفع من يقظة الجماهير وحيويتها وثقتها في نفسها . إنه بذلك يدفع الجماهير إلى ميدان المعركة لتمارس حقها في التجمع والخطابة والتنظيم ، فما الذي يمكن أن يقدمه لها من يدعونها للبقاء في منازلها وحسب ؟

ومع ذلك فان الحزب الشيوعي السوداني يحترم بكل إخلاص رأي الذين يدعون لمقاطعة الانتخابات رغم اختلافه معهم من حيث أنهم يكشفون عن موقفهم من النظام الراهن وهذا هو الجوهر الذي نلتقي معهم فيه التقاء تاما . وعلى هذا فإن الحزب الشيوعي على أتم استعداد أن يعمل عملا مشتركا خارج نطاق الانتخابات . أنه على استعداد للتوقيع معهم فوراً على وثيقة تطالب بالمجلس المركزي والمطالبة بتأسيس برلمان منتخب انتخابا حراً ومباشراً تكفل معه كل الحقوق والحريات الديمقراطية . وهو على أتم استعداد لوضع كل قواه في عمل إيجابي حقا وجماهيري حقا لتحقيق هذا المطلب الشعبي السليم .

إن الحزب الشيوعي السوداني إلى أن يتم مثل هذا الاتفاق يدعو كافة أعضائه والقوى الديمقراطية أن ينزلوا المعركة بكل قواهم ولا يدخروا من نشاطهم شيئاً ، وأن ينظموا الجماهير ويخاطبوها بالعبارة الثورية والبرنامج الثوري ، كما عليهم أن يكشفوا بكل حزم وموضوعية مرشحي النظام الراهن ويلحقوا بهم الهزيمة . لقد كان الحزب

وما زال يأمل فى أن تتخذ كافة القوى الوطنية الموقف المناسب وتقدم للترشيح صفا وطنيا ديمقراطيا متحداً تسانده قوة جماهيرية متماسكة تسد الطريق أمام عملاء النظام الراهن ووكلائه وتعمل داخل المجلس المركزى رغم كل عيوبه ورجعيته للدفاع عن حق الجماهير فى الديمقراطية الحقيقية . إن ابتعاد الوطنيين والديمقراطيين عن هذا الميدان سيترك الفرصة لأنصار النظام الراهن للتسلل إلى داخل هذا المجلس للعمل من داخله على تدعيم النظام العسكرى وعرقلة نضال الجماهير العماليـة وكل الشعب بغرض المزيد من القوانين التعسفية . لقد واتت الجماهير السودانية فرصة لتستخدم أصواتها للاعراب عن سخطها وعدائها للنظام الراهن وعن حقها فى تحسين أحوالها المعيشية والاجتماعية وحقها فى الديمقراطية الحقيقية فلا يجوز أبداً حرمانها من استخدام هذه الأصوات . إن كل صوت يذهب إلى مرشحى القوى الديمقراطية هو مسمار فى نعش النظام الراهن وكل محاولة تحمل المواطنين على ادخار هذه الأصوات لن يستفيـد منها سوى النظام الراهن وسيطرة عملائه وعلى المجلس المركزى . وكل من يتسبب فى هذه النتيجة ولو بحسن نية سيحمل الجماهير وزر أخطائه . إن الطبيعة الرجعية للمجلس المركزى والتى لا يختلف عليها اثنان من بين المعارضين الوطنيين ينبغى ألا تحول دون إدخال أكبر قدر من ممثلى القوى الوطنية الديمقراطية إلى هـذا المجلس واتخاذه منبراً لمخاطبة جماهير العمال والمزارعين والتجار وغيرهم من خـلال مصالحهم والدفاع عن هذه المصالح . إن هذا من شأنه أن يؤدى إلى كشف أوسع للنظام الراهن وإلى توسيع الحركة الجماهيرية ويقربها أكثر من الإضراب السياسى العام .

النصر لممثلى الجبهة الديمقراطية .

والهزيمة والعار لممثلى النظام الراهن .

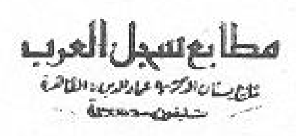
١٩٦٣/٣/٩

المـكتب السياسى

للحزب الشيوعى السودانى

فهرس

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤١ لسنة ١٩٧١



الكاتب والكتاب

* محمد سليمان

* من مواليد مايو ١٩٢١

* تخرج فى كلية غردون القديمة فى مستهل ١٩٤٠

* التحق بوزارة التربية والتعليم معلماً ومفتشا للتعليم

* اشترك بنشاط بارز فى عدد من لجان مؤتمر الخريجين العام فى الجزيرة

* اسهم فى تاسيس نقابة المعلمين وكان أول رئيس لها ١٩٤٩ وآخر رئيس إلى أن حلها الحكم العسكرى ١٩٥٨

* مثل المعلمين فى جبهة الهيئات التى أطاحت بالحكم لعسكرى

* انتخب أول رئيس لاتحاد المعلمين العام فى ١٩٦٤

* انتخب رئيساً لرابطة المعلمين الاشتراكيين

* انتخب نائبا فى البرلمان السودانى عام ١٩٦٥ عن دوائر الخريجين مرشحاً للمعلمين الاشتراكيين ومؤيداً من قبل الحزب الشيوعى

* له عدة مقالات فى تاريخ السودان ومؤلف كتاب «صور من البطولة»

* * *

* هذا الكتاب هو الأول من نوعه إذ يمتاز بأنه مجموعة وثائقية لاغنى عنها للذين عاصر ها وعاشوها ، وهى خير مرجع للجيل الحديث إذ لم يعاصرها

* قام باعدادها وتصنيفها الأستاذ محمد سليمان دونما تدخل أو تعليق تاركا للقارىء حرية الاستنباط والاستنتاج والمقارنة بين مختلف القوى السياسية يوم ذاك واليوم

* هذا الكتاب يكشف الكثير من مواقف زاب البرجوازية وهو أيضاً يؤكد ثبت قوى الاشتراكية عـلى مواقفها الوطنية فى السياسة الداخلية والخارجية .

(الثمن : جنيه سودانى)